الرجز والتقعيد اللغوي

تأليف

د. محمود مبارك عبيدات







الرَّجَز والتَّقعيد اللّغويّ

الرَّجَز والتَّقعيد اللّغويّ

تأليف

الدكتور محمود مبارك عبيدات
أستاذ اللغة والنحو المساعد
رئيس قسم اللغة العربية وآدابها
جامعة العلوم الإسلامية العالمية

دار جليس الزمان للنشر والتوزيع

شارع الملكة رانيا – مقابل كلية الزراعة – عمارة العساف – الطابق الأرضي، هاتف: 5343052 009626 – فاكس : 0096265356219

الطبعة الأولى

2012

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة
المكتبة الوطنية
(2011/11/415)

415

عبيدات، محمود مبارك

الرجز والتعقيد اللغوي/ محمود مبارك عبيدات

عمان: دار جليس الزمان للنشر والتوزيع 2012

الواصفات: قواعد اللغة// اللغة العربية

ردمك: ISBN 978-9957-81-164-8

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

الإهداء

إلى الحبيب الذي طالما حلمت برؤيته

وأتمنى أن تتحقق

إليك يا حبيبي يا رسول الله

وأنت تواجه ما تواجهه من حملة الحاقدين

المحتويات

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد الخلق والمرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين ، أما بعد:

فقد حظي الشعر العربي بأهمية كبيرة في عملية التقعيد اللغوي ، فقد قدمه علماء اللغة على النثر ، وجعلوه حجة عليه ، إلا أن هذا الاهتمام بالشعر لم يَرُقْ لعدد من الدارسين الذي رأوا أن من الواجب أن يُفْصَلَ بالدراسة بين لغة الشعر ولغة النثر .

وتأتي هذه الدراسة حلقة من حلقات الدرس اللغوي المهتم بعملية التقعيد اللغوي ، وذلك بالوقوف على نمط من الأنماط الشعرية المعتمدة في التقعيد ، وهو الرجز الذي اجتمعت له ظروف جعلته ذا خصوصية متميزة تستحق الدراسة . مضمون هذه الخصوصية تلك النظرة التي كان ينظر بها إلى الرجز ، إذ لم يَرْقَ شعر الرجز من منظور القدماء والمحدثين إلى تلك الدرجة التي وصل إليها الشعر بشتى أشكاله الأخرى ، ففي مجال شعريته مثلاً ذهب بعض الدارسين إلى القول بأنه ليس بشعر ، ومن ناحية لغته نجد انتقاصا منها ، فمن قائلٍ إن لغته شعبية تأتي في مواقف الارتجال والسليقة ، إلى قائلٍ إن قِصَرَه ومسابقة قوافيه تضطر الشاعر إلى كثير من التفريع والتوليد .

ومن هنا كان المتوقع والحال هذه ، أن يُخرجَ اللغويون الرجز من التقعيد اللغوي ، إلا أن المتتبع لأمر الرجز في عملية التقعيد يجد قدراً لا يستهان به من شواهد الرجز في كتب اللغة والنحو ، كما يجد قدراً لا يستهان به كذلك من المسائل التي حملت عليه ، ولذلك جاءت هذه الدراسة لتلقي نظرة على تلك المسائل اللغوية ؛ النحوية والصرفية والصوتية ، التي حُمِلَت على الرجز ، لا سيما أن أحداً من الدارسين لم يأخذ في حسبانه أن يقف عند

دور الرجز في التقعيد اللغوي ، إذ قُصِرَ اهتمام الدارسين في بحر الرجز على مسائله الأدبية ، إلا دراسة لغوية واحدة لأراجيز رؤبة والعجاج قامت بها خوله تقي الدين الهلالي ، وكانت تهدف منها إلى مَعْجَمَة ألفاظ رؤبة والعجاج لا غير ، دون أن تتعرض إلى الوقوف على دور أشعار هذين الراجزين في عملية التقعيد اللغوي .

أما الصعوبات التي واجهت هذه الدراسة فلعل أهمها ذلك القدر الكبير من المادة المجموعة بادئ الأمر ؛ لذلك اتخذت لنفسي منهجاً في اختيار المسائل المدروسة ، يقوم على دراسة تلك المسائل التي كان الرجز يشكل فيها الأساس في التقعيد ، وتلك المسائل التي كان الرجز فيها نظيراً قوياً لشواهد المسألة ، إلا أن المادة بقيت بعد ذلك كبيرةً فواجهتني الصعوبة الثانية التي تتعلق في تصنيف المادة المدروسة .

وبعد أن اجتمعت مادة الدراسة وصنفت ، اقتضى ما هو موجود أن تكون الدراسة في هذه المقدمة وفي تمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة .

جاء التمهيد ليوضح آراء العلماء في دلالة الرجز ، وفي مكانته الشعرية ، ثم ليقف عند آرائهم في لغته وعند دوره في عملية التقعيد اللغوي .

وجاء الباب الأول بعنوان : الرجز والتقعيد النحوي ، وكان هدفه الوقوف عند المسائل النحوية المحمولة على الرجز ، وقد قسمت في أربعة فصول هي ؛ مسائل العمل والعامل والإعراب ، ومسائل الجملة الاسمية والفعلية ، ومسائل متعلقات الجملتين ، ومسائل الأدوات وحروف المعاني .

أما الباب الثاني فكان بعنوان الرجز والتقعيد الصرفي ، وقد وقف عند مسائل الصرف في شواهد الرجز ، وقد جاءت هذه المسائل في خمسة فصول هي: علامات الكلمة ، وأبنية الاسم ، والبنية العددية للكلمة ، والتذكير والتأنيث ، وأصول بعض الكلمات وزيادة الحروف .

ثم جاء الباب الثالث بعنوان الرجز والتقعيد الصوتي ، وقد جاءت مسائله في خمسة فصول هي ؛ مسائل الحركات ، ومسائل الوقف ، ومسائل الهمز ، ومسائل التنوين ، ومسائل الإبدال الصوتي بنوعية الحر والمقيد .

وأخيراً كانت الخاتمة لتلخص أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة .

د. محمود مبارك عبيدات

التمهيد

الرجز بين اللغة والاصطلاح

تأتي كلمة رجز في فصيح اللغة على عدة معانٍ ، جمعها ابن منظور في لسان العرب [1] ، فهي داء يصيب الإبل في أعجازها ، وهي أن تضطرب رجل البعير أو فخذاه إذا أراد القيام أو ثار ساعة ثم ينبسط . والرجز كذلك ارتعاد يصيب البعير والناقة في أفخاذها ومؤخرها عند القيام . وقد قيل : ناقة رجزاء : ضعيفة العجز إذا نهضت من مبركها لم تستقل إلا بعد نهضتين أو ثلاث ، أي بعد ارتعاد شديد .

يتبين من المعاني السابقة لكلمة رجز أن المعنى اللغوي لها يرتبط بالاضطراب الذي تصاب به الإبل مرضاً ، والظاهر من كلام علماء اللغة أن إطلاق مصطلح رجز على البحر الشعري المعروف قد اشتق من هذا المعنى اللغوي لهذه اللفظة ، فقد ذهب الأزهري [2] إلى أن الرجز لغة : تتابع الحركات، ومن ذلك قولهم : ناقة رجزاء إذا كانت قوائمها ترتعد عند قيامها ، ومن هذا رجز الشعر لأنه أقصر أبيات الشعر ، فالانتقال من بيت إلى بيت سريع .

وقال أبو إسحاق : "إنما سمي الرجز رجزاً لأنه تتوالى فيه في أوله حركة وسكون ثم حركة وسكون إلى أن تنتهي أجزاؤه ، يشبه بالرجز في رجل الناقة ورعدتها ، وهو أن تتحرك وتسكن ثم تتحرك وتسكن ، وقيل : سمي بذلك لاضطراب أجزائه وتقاربها ، وقيل : لأنه صدور بلا أعجاز" [3] .

---

1 انظر هذه المعاني في لسان العرب (رجز) .
2 انظر تهذيب اللغة (رجز) .
3 لسان العرب (رجز) .

شعرية الرجز

اختلف المهتمون في تصنيف الرجز ، أهو من الشعر أم لا ؟ فقد نظر الجمهور إليه على أنه شعر ، وإن كان بعضهم ينظر إليه غير هذه النظرة ، إذ كان يعده من السجع [1] .

فابن سيده [2] مثلاً يجعله شعراً ابتداء أجزائه سببان ثم وتد ، وهو وزن يسهل في السمع ويقع في النفس . وروى ابن منظور [3] أن الخليل كان يعده شعراً صحيحاً ولو جاء منه شيء على جزء واحد . في حين نجد الأزهري [4] يروي عن الخليل أنه كان يرى الرجز ليس من الشعر ، وإنما هو أنصاف أبيات وأثلاث .

والحق أن ما ورد عن الخليل في كتابه العين يختلف عما ذكره الأزهري وعما رواه ابن منظور ، إذ لم يصدر عن الخليل حكم بإخراج الرجز بعموميته من دائرة الشعر ، وكل ما ورد عنه أنه استثنى نوعين من الرجز من الشعر هما المشطور والمنهوك ، يقول في العين :" الرجز المشطور والمنهوك ليسا من الشعر ، وقيل له : ما هما ؟ قال : أنصاف مُسَجَّعَة " [5] .

غير أن الحجة التي اعتمدها الخليل في هذا الحكم هي حجة دينية لا تتعلق بموسيقى هذين النوعين من الرجز ، ومفاد هذه الحجة الدينية أن الرجز المشطور والمنهوك قد جريا على لسان الرسول صلى الله عليه وسلم ، فقد جاء المشطور في قوله صلى الله عليه وسلم حين كان يحفر في الخندق :

هل أنتِ إلا إصبعٌ دميتِ ... وفي سبيل الله ما لقيتِ [6]

وجاء المنهوك في قوله :

---

1 انظر لسان العرب (رجز) ، وانظر الرجز نشأته، أشهر شعرائه ، لجمال العبيدي 26 .
2 انظر لسان العرب (رجز) .
3 السابق نفسه .
4 انظر تهذيب اللغة (رجز) .
5 العين (رجز) .
6 العين (رجز) ، العمدة 296/1 .

أنا النبيُّ لا كذبْ   أنا ابنُ عبدِ المطلبْ [1]

ولو كان هذان النوعان شعراً لما جريا على لسان الرسول صلى الله عليه وسلم ، مصداقاً لقوله تعالى: "**وما علمناه الشعرَ وما ينبغي له**" [2] .

ويبدو أن الخليل كان يعتقد بداية أن هذين النوعين من الرجز هما من الشعر ، إلا أن الأخفش الذي كان ينظر إلى الرجز على أنه ليس من الشعر هو الذي ألزم الخليل بهذا الحكم ، وذلك بالحجة الدينية المذكورة سابقاً ، حتى لا يوصم الخليل بالكفر [3] .

غير أن من القوم من رفض هذه النظرة التي تعتمد على الحجة الدينية ، وراح يلتمس في الأقوال المنسوبة للرسول صلى الله عليه وسلم مخرجاً ، فقد قيل : إن النبي صلى الله عليه وسلم قال في البيتين الأولين : دميتْ ، ولقيتْ بإسكان التاء فيهما ، وعليه لا يكون ما قاله موزوناً [4] . كما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الآخرين : لا كذبَ بالفتح و عبد المطلبِ بالكسر ، وعليه لا يكون ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من الرجز [5] .

وقد ذهب بعض المحدثين [6] إلى أن كل تعاريف الشعر المتعارف عليها تدخل الرجز ضمن إطارها ، لأن الرجز كلام يعتمد على الخيال ويستثير العاطفة ويبنى على الاستعارة والأوصاف .

وإذا ما أراد أحدنا أن يعرج على كتب اللغة والنحو ليتعرف على نظرة أصحابها إلى الرجز ، فإنه لن يجد كلاماً مباشراً في هذا المجال ، إلا أنه قد يقع على ما يفيد بأن اللغويين وأصحاب صناعة النحو كانوا يرون الرجز فناً

1 العين (رجز) .
2 يس 69 .
3 انظر تهذيب اللغة (رجز) ، لسان العرب (رجز) .
4 انظر العمدة 297/1 .
5 انظر تهذيب اللغة (رجز) .
6 انظر الرجز نشأته ، أشهر شعرائه 26 .

شعرياً ، يخضع لما يخضع إليه الشعر من أحكام ، يدل على ذلك اعترافهم بدخول الضرورة الشعرية في الرجز ، والضرورة من سمات الشعر.

وفي إحصاء سريع [1] لما جاء من شواهد الرجز في كتب الضرورة الشعرية فقد وجدت أن ثلاثة وخمسين شاهداً من الرجز جاءت في كتاب : ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي ، وأن مائة وستة شواهد من الرجز قد جاءت في كتاب : ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني ، وهما لغويان معروفان .

مكانة الرجز من الشعر

على الرغم من أن أقوى الاحتمالات كانت ترجح أن الرجز وزن شعري ، فإن النظرة له كشعر كانت تقل عن النظرة إلى غيره من الأوزان الأخرى . فهذا النحاس مثلاً يقول: القريض عند أهل اللغة العربية الشعر الذي ليس برجز ، ويقول أبو إسحاق : وهو مشتق من القرض أي القطع ، والتفرقة بين الأشياء كأنه ترك الرجز وقطعه من شعره [2] .

و ميز الباقلاني بين الشعر والرجز قائلاً :" فأما الشعر إذا بلغ الحد الذي بينا ، فلا يصلح أن يقع إلا من قاصد إليه ، وأما الرجز فإنه يعرض في كلام العوام كثيراً ، فإذا كان بيتاً واحداً فليس ذلك بشعر " [3] .

ويمكن الوقوف على هذه النظرة للرجز عند الشعراء أنفسهم [4] ، إذ يقول المعري : الرجز أقل درجة من الشعر ، حتى يروى أن الفرزدق قال :

---

[1] ليس هدف هذه الدراسة أن تكون إحصائية ولكن هذه إحصائية سريعة للتعرف على نظرة اللغويين للرجز.

[2] انظر العمدة 294/1 .

[3] إعجاز القرآن 55 .

[4] انظر هذه النظرة في بحث : بحر الرجز لمحمد الباتل 277 .

إني لأرى طرقة الرجز ، ولكنني أرَفِّع نفسي عنه ، وقال اللعين المنقري : [البسيط]

أبالأراجيزِ يا ابنَ اللؤمِ توعدني   وفي الأراجيزِ ، خلتُ ، اللؤمُ والخورُ

وقد وقف المعري أمام الرجز طويلاً بأبيات كلها تحط من قدره ، منها: [البسيط]

قصَّرتَ أن تدركَ العلياءَ في شرفٍ   إن القصائدَ لم يلحقْ بها الرَّجَزُ

وله أيضاً : [**الطويل**]

ومن لم ينل بالقول رتبة شاعرٍ   تقنَّع في نظمٍ برتبةِ راجزِ

لغة الرجز

أما لغة الرجز فقد كانت النظرة الظاهرة تفي بأن الرجز فنّ شعبي [1] ، يكثر في مواقف الارتجال والبديهة ، وقد ذهب إبراهيم أنيس إلى أن موقف " الرجز من الأدب الجاهلي موقف الزجل من الآداب الحديثة ، فلم ينظمه القدماء في تلك اللغة النموذجية الأدبية التي نزل بها القرآن الكريم ، والتي عني بها الخاصة من العرب وتنافسوا في إجادتها ، وعدوها مظهر الفصاحة والبلاغة ، تلك التي اتخذوها أداة القول في مواقف الجد ، في مناظراتهم ومساجلاتهم في الفخر والمدح ، تلك اللغة التي لم تكن في متناول كل الناس ، والتي كان يتأدب بها المثقفون من العرب " [2] .

وكان ابن جني يرى أن الإيغال في الرجز يؤدي إلى الخروج عن مقاييس الفصاحة . يقول: " وكان قدماء أصحابنا يتعقبون رؤبة وأباه ، ويقولون : تهضَّما اللغة وولداها ، وتصرفا فيها غير تصرف الأقحاح فيها ،

1 انظر موسيقى الشعر لإبراهيم أنيس 129 ، لهجة تميم لغالب المطلبي 73 ، لغة الشعر لمحمد حماسة عبد اللطيف190 ، الرجز نشأته اشهر شعرائه 49 ، فن الرجز في العصر العباسي لرجاء السيد الجوهري 43 .

2 موسيقى الشعر 129 .

وذلك لإيغالهما في الرجز ، وهو مما يضطر إلى كثير من التفريغ والتوليد لقصره ومسابقة قوافيه "[1] .

وينظر الخليل بن أحمد نظرة مختلفة عن نظرة ابن جني للغة رؤبة في الرجز ، فقد روى صاحب الأغاني بإسناد عن يعقوب بن داود أنه قال : " لقيت الخليل بن احمد يوماً بالبصرة فقال لي : يا أبا عبد الله ، دفنا الشعر واللغة والفصاحة اليوم ، فقلت: وكيف ذاك ؟ قال : هذا حين انصرفت من جنازة رؤبة "[2] .

والحق أنه لا يجوز الاستهانة بلغة الرجز، أو الانتقاص منها ، تلك اللغة التي صدرت عن أولئك الأعراب الأقحاح ، شعراء الرجز ، حتى وإن كانت في بعض الأحيان قد قيلت بلهجاتهم . إذ من الممكن أن تكون هذه اللغة التي اعتمدت على اللهجات العربية مؤرِّخاً حقيقياً صادقاً لتطور اللغة العربية عبر عصورها الطويلة ، لا سيما أننا بحاجة إلى مثل هذه الدراسات التاريخية للوقوف على تطور لغتنا . وقد استطعت في هذه الدراسة أن أقف على عدد من جوانب التطور اللغوي التاريخي لبعض ظواهر اللغة العربية ، وذلك اعتماداً على شواهد الرجز المدروسة .

لقد كان شعراء هذا الفن يوظفون اللهجات العربية بما يخدم الغرض الموسيقي للقصيدة ، ذلك أن شعراء الرجز كانوا في بعض الأحيان يزاوجون بين استخدام اللهجة واللغة الفصحى في ظاهرة واحدة في قصيدة واحدة ، حيث يستخدم اللهجة في المكان الذي تؤدي فيه غرضاً موسيقياً يساعد في إقامة جرس أبياته ، ويعود إلى اللغة الفصحى حيث لا تكون ثمة فائدة من استخدام اللهجة . ولعل هذا التصرف من الرجاز هو مما يؤكد شعرية الرجز .

---

1 الخصائص 492/2 .
2 الأغاني 355/20 .

وخير مثال يمكن أن يضرب في هذا المقام ، تلك المراوحة التي نجدها عند أحد الرجاز ، وهو إما رؤبة وإما أبو النجم ، حيث راوح الراجز في الأرجوزة نفسها بين لغة القصر في استخدام المثنى وهي سمة لهجية ، إذ يلتزم المثنى فيها الألف في كل أحواله الإعرابية ، وبين اللغة الفصحى التي يتغير فيها المثنى من الألف في حالة الرفع إلى الياء في حالتي النصب والجر . كما يظهر في الأرجوزة ذاتها استخدام بعض الأسماء الستة أيضا بلغة القصر التي يلتزم فيها الاسمُ الألفَ في شتى أحواله الإعرابية . ونص هذه الأرجوزة هو :

أيُّ قلوصِ راكبٍ تراها ... شالوا عليهنَّ فَشُلْ علاها

واشددْ بِمَثْنَيْ حَقَبٍ حقْواها ... ناجيةً وناجيًا أباها

واها لليلى ثم واها واها ... هي المنى لو أننا نلناها

يا ليت عينيها لنا وفاها ... بثمنٍ نرضي به أباها

إن أباها وأبا أباها ... قد بلغا في المجد غايتاها [1]

ويقول رؤبة في بيتين آخرين من أرجوزة واحدة منسوبة إليه :

أعرف منها الجيد والعينانا ... ومنخرين أشبها ظبيانا [2]

فمن الملاحظ أن الراجز استخدم لغة قصر المثنى في كلمتي (غايتاها ، من الأرجوزة الأولى ، والعينان من الأرجوزة الثانية) وكان الأصل أن تكونا (غايتيها و العينين) ، إلا أن الراجزعزّ عليه أن يستخدم اللغة الفصحى فينكسر الجرس الموسيقي الذي التزمه في كامل أرجوزته ، وهو الانتهاء بمقطع (ـاها) في الأرجوزة الأولى ، والانتهاء بمقطع (ـانا) في الأرجوزة الثانية .

---

[1] نسبت هذه الأبيات لرؤبة في ديوانه 168 ، ولأبي النجم في ديوانه 277 – 282 .

[2] ديوان رؤبة 187 .

وللغرض ذاته استخدم كلمة (أباها) في الأرجوزة الأولى بلغة القصر عندما قال : " وأبا أباها " مع أن حقها في المستوى الفصيح أن تكون(وأبا أبيها) .

يدل على هذا الافتراض أن الراجز استخدم الأسلوب الأفصح في الأرجوزتين ، ففي الأولى قال : (يا ليت عينيها) ، فجعل المثنى بالياء ، وذلك لأن استخدام لغة القصر لا يؤدي غرضاً موسيقياً يريده الشاعر ، فرجع إلى اللغة الفصحى ، وفي الثانية قال : ومنخرين فاستخدم الياء علامة لنصب المثنى فيها وهي اللغة الفصحى ؛ وذلك لأن الاستخدام اللهجي لا يفيده في إقامة موسيقاه فعاد إلى لغة سليقته .

ولم يكن استخدام المثنى وبعض الأسماء الستة بهذه الطريقة اجتهاداً من الراجز ولا تصرفاً منه ، وإنما هو انتفاع بما هو موجود في اللهجات العربية، إذ إن لغة قصر المثنى والأسماء الستة لهجة منسوبة إلى بني الحارث بن كعب وغيرهم من القبائل العربية [1].

وقد وقف محمد حماسه عبد اللطيف في إشارة سريعة له عند لغة الرجز ، وذلك حين تحدث في كتابه (لغة الشعر ، دراسة في الضرورة الشعرية) ، عن الوقف الشعري وضرورات البنية [2] ، فقد قال بعد أن سرد ظواهر الوقف التي عدها النحاة وشواهدهم على هذه الظاهرة : إن " الشعر الذي اعتمد عليه النحاة في ذلك أغلبه من الرجز والرجز وزن شعبي ، وقد كثر نظم العرب له في شتى المناسبات ، وهو الوزن السريع الاستجابة للبديهة والارتجال في مقام الرد والمنافرة والمفاخرة ، ولذلك فهو يضطر إلى كثير من التفريغ والتوليد لقصره وسابقة قوافيه . فليس من المستبعد إذن أن تتحول فيه الأبنية عما هي عليه ما دام المعنى غير ملبس ، ولاسيما إذا كان في الوقف

---

[1] انظر سر صناعة الإعراب 339/2 ، شرح المفصل 128/3 ، شرح التسهيل 66/1 ، شرح الكافية 310/4 .

[2] انظر لغة الشعر 181 – 194 .

وهو من مواضع التغيير ، ومن هنا لا يصح فرض القواعد على النثر ، فضلاً عن أنه لا يصح فرض لغة الشعر عامة على النثر"[1] .

وقد حكم محمد حماسة هذا الحكم على لغة الرجز في الوقت الذي نجده في المبحث ذاته يستشهد لظواهر الوقف بشواهد نثرية وشعرية من غير الرجز، فقد استشهد – نقلاً عن النحاة – بخمس آيات من القرآن الكريم ، وبستة وعشرين بيتاً من الشعر غير الرجز ، وباثنين وعشرين شاهداً من الرجز، فهل يحق له والحال هذه أن يعمم حكمه على لغة الرجز ؟ صحيح أن الرجزكان من أكثر الشواهد على هذه الظاهرة عنده ، إلا أنه ليس كل تلك الشواهد ، ولا نصفها كذلك.

الاستشهاد بالرجز في كتب اللغة والنحو واهتمام الدارسين به

من المعلوم أن الشعر قد استأثر باهتمام النحاة واللغويين ، لأسباب معروفة منها ؛ أن رواية الشعر أدق من رواية النثر ، وأن تذكر المنظوم أيسر من تذكر المنثور ، كما أن احتمال التغيير والتبديل في الشعر أقل من احتماله في المروي من النثر[2] .

ولكنهم لم يحاولوا الفصل بين الشعر والنثر في تقعيدهم للقواعد[3] ، وفضلوا الشعر على النثر حتى في أرقى نصوصه ، فجعلوه شاهداً على صحة ما جاء في القرآن نفسه من ظواهر نحوية ولغوية ، بل إنهم كانوا في كثير من الأحيان يبنون قواعدهم على الشعر وحده[4] ، "مع أن الاقتصار على الشعر وحده خطوة متعثرة في إثبات أسلوب عربي ، فللشعر لغته الخاصة به اقتضاها

1 السابق 190 .
2 انظر هذه الأسباب في : من أسرار اللغة 342 .
3 السابق نفسه .
4 انظر في أصول النحو لسعيد الأفغاني 55 ، والقياس في النحو العربي لسعيد الزبيدي 342 .

الأسلوب الشعري"[1] . ومع مرور الزمن زادت عناية العرب بالشعر وبالشواهد الشعرية ، و"كان مِسْحَل يروي عن علي بن المبارك الأحمر أربعين ألف بيت شاهداً في النحو"[2] .

وعلى الرغم من كل ما قيل حول لغة الرجز، وأنها لغة لم ترق إلى مستوى لغة الشعر الآخر ، إلا أن النحاة لم يميزوا بينه وبين غيره من الأوزان الأخرى في الاستشهاد وتقعيد القواعد ، فالمتتبع في كتب اللغة والنحو يجد كماً لا يستهان به من شواهد الرجز في تلك الكتب ، وعليه فإن القول بشعبية لغة الرجز ، ودنوها عن اللغة العالية لم يمنع اللغويين من الاحتجاج بها ، ووضع قواعد لغوية نحوية وصرفية وصوتية على أساسها ، ظلت سائرة في كتب اللغة والنحو عبر قرون طويلة ، وما زالت تتداول إلى الآن .

وفي إحصاء سريع قمت به في معجمين من معاجم شواهد النحو الشعرية ، هما معجم شواهد النحو الشعرية للدكتور حنا حداد ، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية لإميل بديع يعقوب تبين لدي أن عدد شواهد الرجز في المعجم الأول وصل إلى خمسمائة وثمانية وثلاثين شاهداً ، وأن عددها في المعجم الثاني وصل إلى ستمائة وستة وثمانين شاهداً ، وهو عدد لا يستهان به في التقعيد اللغوي لظواهر العربية ، لا سيما إذا عرفنا أن عددا من شواهد الرجز كانت الأساس في وضع قاعدة لغوية ما عند النحويين أو بعضهم .

وعلى الرغم من كثرة الاستشهاد بالرجز في كتب اللغة والنحو ، وكثرة المسائل التي حملت على شواهده ، فإن أحدا من الدارسين لم يأخذ على عاتقه دراسة هذه الشواهد ، أو المسائل التي حملت عليها . فقد انصب الاهتمام بالرجز عند الدارسين على جوانبه الأدبية دون اللغوية ، إلا دراسة

---

[1] مدرسة الكوفة لمهدي المخزومي 335 .
[2] في أصول النحو 55 .

لغوية وحيدة قامت بها خولة تقي الدين الهلالي بعنوان :" دراسة لغوية في أراجيز رؤبة والعجاج " ، وهي تختلف عن هذه الدراسة التي أقوم بها تماماً ؛ إذ إن هدف تلك الدراسة كما أشارت صاحبتها في المقدمة [1] هو مَعْجَمَةُ ألفاظ رؤبة والعجاج من عدة نواح ؛ وذلك كمعجمة الغريب من ألفاظهما والمترادف والمشترك اللفظي ، ومعجمة الألفاظ التي تصرف فيها الراجزان بسبب القوافي كالتصرف في جموع التكسير والمعرب من الأعجمي والإبدال .

ولم يكن هم الدراسة أن تقف عند شواهد رؤبة والعجاج أو غيرهما من الرجاز في كتب اللغة والنحو.

---

[1] انظر : دراسة لغوية في أراجيز رؤبة والعجاج 5 .

الباب الأول
الرجز والتقعيد النحوي

ويشمل :

- **الفصل الأول** : مسائل العامل والإعراب .
- **الفصل الثاني** : مسائل الجملة الاسمية والفعلية .
- **الفصل الثالث** :مسائل متعلقات الجملتين .
- **الفصل الرابع** :مسائل الأدوات وحروف المعاني .

الفصل الأول
مسائل العمل والعامل والإعراب

المبحث الأول : مسائل العمل والعامل

المبحث الثاني : مسائل الإعراب

المبحث الأول : مسائل العمل والعامل

شغلت نظرية العامل جانباً كبيراً من اهتمام العلماء قديما وحديثا ، فهي النظرية الأساسية التي قام النحو العربي عليها في فكر النحاة القدماء ، ولهذه النظرية جوانب كثيرة ، يقف هذا المبحث عند بعض هذه الجوانب التي كان فيها لشواهد الرجز حضورها ، من حيث وضع القاعدة الأساسية التي تحكمها .

تقدم الفاعل على عامله

من الأحكام التي قررها النحاة في مبحث الفاعل وقوعه بعد عامله ، فإن وجد ما ظاهره أنه فاعل تقدم على عامله وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا بعد العامل ، في حين يكون المتقدم

مبتدأ في مثل : زيد قام ، وفاعلا لفعل محذوف في مثل : "**وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك فأجره**"[1] هذا هو رأي البصريين[2]. وقد فسر ابن مالك[3] وجهة نظر البصريين هذه في أن الاسم حين تقدم بطل عمل ما تأخر فيه ؛ وذلك لأنه تعرض بالتقدم لتسلط العوامل عليه ، كقولك في:

---

[1] التوبة 6

[2] انظر : أوضح المسالك 85/2 ، همع الهوامع 2/ 254 ، شرح التصريح على التوضيح 396/1 ، الدرر اللوامع 2/ 281.

[3] انظر : شرح التسهيل 40/2 .

(زيد قام) : إن زيدا قام ، فتأثُّر (زيد) بـ (إن) دليل على أن الفعل شُغِلَ عنه بفاعل مضمر ، وأنَّ رفع (زيد) إنما كان بالابتداء وهو عامل ضعيف ؛ فلذلك انتسخ عمله بعمل إن ، ولو كان الفعل غير مشغول بمضمر حين أخر كان حين قُدِّم لم تلحقه ألف الضمير ولا واوه ولا نونه في نحو : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، والهندات قمن ، كما لا يلحقه في نحو : قام الزيدان .

وذكر محمد محيي الدين عبد الحميد [1] أن البصريين ذهبوا ذلك المذهب لسببين هما :

* أن الفاعل مع الفعل بمنزلة كلمة واحدة ذات جزأين صدرها الفعل وعجزها الفاعل ، وكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها لا يجوز تقديم ما هو بمنزلة العجز على ما هو بمنزلة الصدر .
* أن تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ ؛ وذلك أنك إذا قلت : زيد قام ، وكان تقديم الفاعل جائزا ، لم يدر السامع أأردت الابتداء بزيد والإخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر فيه ، أم أردت إسناد قام وحده إليه . ولا شك أن بين الحالين فرقا ؛ فإن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث الشيء بعد أن لم يكن ، وجملة المبتدأ وخبره الفعلي تدل على ثبوت الشيء وتأكيد إسناده إلى من قام به أو وقع منه .

غير أن للكوفيين في هذه المسألة رأيا مختلفا ، فقد جوزوا تقدم الفاعل على عامله ، مستندين في هذا الحكم على ما ورد من كلام العرب الذي يظهر في قول الراجز :

1 انظر: أوضح المسالك 87/2 في الهامش .

ما لِلْجِمالِ مَشْيُها وئيدا أجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أمْ حديدا [1]

ووجه الاستشهاد في هذا البيت أنه روي برفع (مشيها) ، وعليه لا يكون لـه خبر ؛ لأن (وئيدا) منصوبة ، وخبر المبتدأ لا يكون منصوبا ، فتعين كونها حالا، وعليه تكون (مشيها) فاعلا لـ (وئيدا) . إلا أن البصريين لم يقبلوا بهذا التخريج ، وأوَّلوا الشاهد بما يتناسب وقاعدتهم النحوية ، حيث قالوا : إن (مشيها) مرفوعة على الابتداء ، والخبر مضمر وهو العامل في (وئيدا) ، والتقدير (مشيها ظهر أو ثبت أو يكون وئيدا) [2] .

وقد وافق المحدثون [3] ممن تعرضوا لمسألة تقدم الفاعل على عامله الكوفيين في جواز التقدم . يقول برجشتراسر : "غير أن الأكثر والأقرب إلى الاحتمال هو أن يكون معنى (زيد جاء) عين معنى (جاء زيد) ، وإنما الفرق بينهما أني إذا قلت : جاء زيد ، أخبرت عن مجيئه إخبارا محضا ، لا يخالطه شيء غيره ، فتقديم الفعل هو العبارة المألوفة ، وإذا قلت (زيد جاء) كان مرادي أن أنبه به السامع إلى أن الذي جاء هو زيد ، كأني قلت : زيد جاء لا غيره . فتقديم الفاعل عبارة عن أن الأهم كون زيد هو الفاعل لا كونه فعل الفعل ." [4]

---

1 نسب للزباء في معاني القرآن للفراء 73/2 و 424 ، و شرح التسهيل 41/2 ، ومغني اللبيب757- 758 ، وأوضح المسالك 86/2 ، وشرح الأشموني 91/2 شرح التصريح 1/ 397 ، والدرر اللوامع 281/2 –282 . وبلا نسبة في همع الهوامع255/2. وئيد : ثقيل تصحبه تؤدة وبطء . ويعدُّ هذا البيت للزباء الشاهد الوحيد الذي يثبت المسألة هذه، والغريب أن يعتمد عليه الكوفيون في وضع قاعدة نحوية مع أن قائلته هي الزباء وهي ليست عربية، وإنما كان لسانها سريانيا، وكان الأصل ردُّ هذا الشاهد.

2 انظر مغني اللبيب 758 ، همع الهوامع 255/2، شرح التصريح 397/1 ، الدرر 281/2 .

3 انظر : التطور النحوي لبرجشتراسر 133 ، في النحو العربي : نقد وتوجيه لمهدي المخزومي 44 ، 39-41، تقدم الفاعل على عامله بين وصفية الكوفيين ومعيارية البصريين بحث للدكتور فوزي الشايب 140-141 ، والألسنية العربية لريمون طحان 55 .

4 التطور النحوي 133 .

ويرى مهدي المخزومي [1] أن تمييز القدماء بين الجملة الاسمية بأنها التي تبدأ بالاسم ، والفعلية بأنها التي تبدأ بالفعل ، يرى أنه أساس لفظي محض ، وكان الواجب أن يبحثوا عن أساس آخر . ولذلك رأى أن التفريق الصحيح بين نوعي الجملة العربية يجب أن يكون على أساس الطبيعة اللغوية لكل منهما ، أو على أساس ما يفيده المسند من معنى ويؤديه من وظيفة ، لا على أساس ترتيبه وموقعه من الجملة . فإذا كان المسند دالا على التجدد كانت الجملة فعلية ولا عبرة بموقع المسند منها ، وأما إذا كان دالا على الثبوت والدوام فإن الجملة تكون اسمية ولا عبرة بالموقع أيضا فالتجدد معنى يستفاد من الأفعال ، والدوام أو الثبوت معنى تفيده الأسماء .

إلا أنه ذهب بعد ذلك [2] إلى وجوب اعتبار كلا جملتي (طلع البدر والبدر طلع) جملة فعلية ؛ وذلك لأن القول بذلك يجنبنا الوقوع في كثير من المشكلات التي أوقع النحاة أنفسهم فيها ، أو أوقعهم فيها منهجهم الفلسفي .

والمخزومي برأيه الأخير هذا يقع فيما انتقد به النحاة ، حين ذهب إلى أن الأساس الذي اعتمدوه في التمييز بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية أساس غير لغوي ، فهو يعتمد كذلك أساسا غير لغوي حين يحكم الحكم السابق من مبدأ التيسير على الدارسين .

ويقول فوزي الشايب حين وافق الكوفيين : "وبعد ، فلا يخفى أن موقف الكوفيين بجواز تقدم الفاعل على رافعه يتفق وروح اللغة، فضلاً على أن فيه من التيسير ما فيه ، إذ ليس بين قولنا : قام زيد وزيد قام ، من فرق كبير في المعنى ، إن المعنى العام واحد ، والفرق الموجود هو فرق درجة قوامه التركيز على عنصر دون آخر من عناصر الجملة ،فليس ثمة فرق وظيفي

[1] انظر في النحو العربي نقد وتوجيه 39- 41.
[2] انظر السابق نفسه 42.

يستلزم اختلافاً في طبيعة التركيب اللغوي ، كما يحاول البصريون جاهلين إثباته "[1]

وأما ما استند إليه البصريون في تفسير عدم جواز تقدم الفاعل على عامله ، من أن الفعل يكون مشغولاً بضمير الاسم المتقدم مثل(زيد قام، و الزيدان قاما، و الزيدون قاموا) ، إذ لو صح كون المتقدم فاعلاً لأدى ذلك إلى اجتماع فاعلين لفعل واحد وهذا محال ، فقد فُسِّرَ حديثاً [2] على أساس التطور اللغوي التاريخي ، إذ الأصل في اللغات السامية أن تلحق الفعلَ علامةُ التثنية والجمع للفاعل المثنى والمجموع كما تلحقه علامة التأنيث عندما يكون الفاعل مؤنثاً ، وعلى ذلك فالضمير علامة لا فاعل للفعل ، ومن جذور هذه اللغة في العربية ما يعرف بلغة (أكلوني البراغيث) . ولكن العربية ،في مراحل متأخرة من حياتها ، اكتفت في حال تقدم الفعل على الفاعل بتثنية الاسم الظاهر وجمعه عن تثنية العلامة وجمعها ، من باب الإيجاز والاختصار مع عدم وجود لبس ، إلا أنهم في حال تقديم الفاعل يعودون إلى وضع تلك العلامة .

تقديم معمول اسم الفعل عليه

أجاز الكسائي [3] ، وقيل الكوفيون [4] ، تقديم معمول اسم الفعل عليه ؛ وذلك لأن أسماء الأفعال قامت مقام الفعل ، ومعمول الفعل يجوز تقديمه عليه ، فكذلك ما قام مقامه . واحتجوا على صحة ذلك بقول الراجز :

---

1 تقدم الفاعل على عامله 140 –141

2 انظر : بحوث ومقالات في اللغة 69 ، تقدم الفاعل على عامله 148-149 ، اللسانيات للدكتور سمير ستيتية 613 .

3 انظر شرح المفصل 117/1 ، همع الهوامع 120/5 ، شرح الأشموني 377/3، شرح التصريح 291/2 .

4 انظر الإنصاف 228/1 (م27)، التبيين للعكبري 373 ، التبيان للعكبري 1/ 346 ، شرح الكافية 9/4 ، ائتلاف النصرة 34-35 .

يا أيها المائحُ دلوي دونكا إنّي رأيتُ الناس يحمدونكا [1]

فالتقدير فيه : دونك دلوي ، و (دلوي) في موضع نصب بـ(دونك) ،فدل على جواز تقديمه .

أما البصريون والفراء من الكوفيين [2] وابن هشام [3] والأزهري [4] والسيوطي [5] والأشموني [6] فإنهم لم يجيزوا ذلك ، وحجتهم أن أسماء الأفعال ليست أفعالا و إنما هي نائبة عن الفعل وفي معناه ، فهي فروع في العمل على الأفعال ، والفروع أبداً منحطة عن درجات الأصول ، و إعمالها فيما تقدم عليها تسوية بين الأصل والفرع ، وذلك غير جائز عندهم .

وبناء على ذلك أول البصريون ، ومن وافقهم شاهد الرجز السابق على أساس أن (دلوي) مبتدأ ، و (دونك) خبره . قال العكبري تعليقا على الشاهد :"أما الشعر فمعناه الخبر لا الأمر ، وذلك أنه نبه على أن دلوه قريب منه ليعتني بملئه" [7] .

وقد اعترض الأزهري [8] على هذا التأويل فقال : وفيه نظر؛ لأن المعنى ليس على الخبر المحض حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه . واعترض

---

1 نسب لجارية من بني مازن في شرح التصريح 291/2 ، ولراجز جاهلي من بني أسد بن عمرو بن تميم في خزانة الأدب 6/ 200 ، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء 260/1 ، شرح المفصل 1 / 117 ، دقائق التصريف ، 112 ، الإنصاف 228/1 ، التبيين 374 ، شرح التسهيل 69/2 ، شرح الكافية 10/4 ، مغني اللبيب 749 و 804 ، ائتلاف النصرة 35 ، همع الهوامع 120/5 ، شرح الأشموني 378/3 . المائح : الرجل يكون في أسفل البئر .

2 شرح المفصل 117/1 ، الإنصاف 228/1 ، شرح الكافية 9/4 ، ائتلاف النصرة 35 ، خزانة الأدب 6 / 201 .

3 مغني اللبيب 804 ،

4 شرح التصريح 291/2 .

5 همع الهوامع 120/5 ،

6 شرح الأشموني 377/3 .

7 التبيين 375 .

8 شرح التصريح 291/2 .

البغدادي [1] على اعتراض الأزهري قائلاً : وما المانع من أن يكون خبراً محضاً قصد به التنبيه على أن الدلو أمامه ، ويكون الدال على الأمر يأخذ (الدلو) مقدراً والتقدير :فتناوله .

وذهب ابن هشام [2] إلى أن المانع من تقديم معمول اسم الفعل هو مانع صناعي . ويبدو أن المقصود بالصناعي أنه من صناعة النحو ؛ لذلك قال: إنْ قُدِّرَ دلوي منصوباً فالمقدَّر (خذ) لا (دونك) .

وقد جوز ابن مالك [3] إعمال اسم الفعل مضمراً ، وعليه خرج شاهد الرجز السابق ، حيث إن (دلوي) منصوب بعامل مقدر يدل عليه ويفسره المتأخر . وقد اعتُرِض عليه في هذا بأن إعمال اسم الفعل مضمراً لا يجوز [4] ، كما أن شرط الحذف أن لا يؤدي إلى اختصار المختصر ، فلا يحذف اسم الفعل دون معموله لأنه اختصار للفعل [5] .

(قال) العاملة عمل ظن في نصب مفعولين

يُعامَل فعل القول بشتى فروعه في لهجة سليم معاملة (ظن) ، إذ يأخذ مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وقد اشترط الجمهور لذلك أن يكون (قال) بمعنى (ظن) . إلا أن الأعلم الشنتمري وابن خروف وصاحب البسيط أجازوا أن يعمل دون شروط . وقد استدلوا على ذلك بقول الراجز:

---

1 خزانة الأدب 203/6 .
2 مغني اللبيب 804 .
3 شرح التسهيل 69/2 .
4 انظر همع الهوامع 120/5 .
5 انظر خزانة الأدب 203/6 .

قالتْ وكُنْتُ رجلاً فطينا هذا لعمرُ اللهِ إسرائينا [1]

قيل في هذا البيت – وهو قول الأعلم وابن خروف وصاحب البسيط – ليس على معنى ظننت ، لأن هذه المرأة رأت عند هذا الشاعر ضباً ، فقالت : هذا إسرائين ، لأنها تعتقد في الضباب أنها من مسخ بني إسرائيل [2] . وقال ابن عصفور [3] لا حجة فيه لاحتمال أن يكون (هذا) مبتدأ ، و(إسرائين) على تقدير مضاف ، أي مسخ بني إسرائيل ، فحذف المضاف الذي هو الخبر وبقي المضاف إليه على جره ، لأنه غير منصرف للعلمية والعجمة ، لأنه لغة في إسرائيل .

أما في غير اللغة السليمية – أي في لغة جمهور العرب – ، فقد اشترط النحاة [4] لعمل (قال) عمل ظن أن تكون بمعناها ، وان يتقدمها استفهام بالهمزة أو بغيرها من الأدوات ، وأن يتصل بها دون فاصل ، وأن يكون فعلاً مضارعاً للمخاطب ، كقول الراجز ، وهو هدبة بن الخشرم :

متى تقولُ القُلُصَ الرواسما يحمِلْنَ أمَّ قاسمٍ وقاسما [5]

فإن فُقِدَ شرط من الشروط السابقة تعين الرفع على الحكاية.

ويجوز العمل إذا فصل بين الاستفهام والقول ظرف أو معمول مثل المفعول والحال ، كقول الشاعر : [**البسيط**]

---

[1] انظر الشاهد و آراء النحاة المبنية عليه والمذكورة قبله في : شرح التسهيل 26/2 ، همع الهوامع 245/2 – 246 ، شرح الأشموني 2/ 72-77 ، شرح التصريح 1/ 384-385 ، الدرر اللوامع 273/2 .

[2] انظر الدرر 2/ 273 .

[3] لم أقف على هذا الرأي في ما توفر من كتب لابن عصفور ، وهو موجود في الدرر اللوامع 273/2 .

[4] انظر الجمل في النحو 328 ، وشرح التسهيل 27/2 ، وهمع الهوامع 246/2 ، وشرح الأشموني 74/2 .

[5] انظر شعر هدبة بن الخشرم 130 ، ورواية الديوان (متى تظنُّ) وعليه يسقط الاستشهاد بالبيت . القلص : جمع قلوص وهي الشابة الفتية من الإبل ، الرواسم : المسعات في السير .

أَبَعْدَ بُعْدٍ تقولُ الدارَ جامعةً   شملي بهم أمْ تقولُ البعدَ محتوما [1]

وقوله : [الوافر]

أجهالاً تقولُ بني لؤيٍّ   لعمرُ أبيك أم متجاهلينا [2]

وقد ذهب الكوفيون وأكثر البصريين ، ما عدا سيبويه والأخفش ، إلى أن الفاصل بين الاستفهام وفعل القول لا يضر مطلقاً وإن كان أجنبياً [3] . كما ذهب السيرافي إلى جواز إعمال الماضي بشروط المضارع نفسها . وذهب الكوفيون إلى جواز إعمال الأمر كذلك بالشروط نفسها [4] .

عمل ليت وإنَّ وكأنَّ النصب في الاسم والخبر

من المعلوم أن (إن) وأخواتها تنصب الجزء الأول من الجملة الاسمية وترفع الجزء الثاني منها ، إلا أن الفراء أجاز نصب الجزأين بـ(ليت) ، كما أجاز بعض الكوفيين ذلك في ليت وغيرها من أخوات إن [5] .

وقد احتجوا لذلك بعدد من الشواهد، منها قول الراجز :

إن العجوزَ خِبَّةً جروزا   تأكل كلَّ ليلةً قفيزا [6]

وقول الراجز الآخر :

---

1 انظر الشاهد في همع الهوامع 247/2 ، شرح الأشموني 84/2 ، شرح التصريح 1/ 383 .

2 انظر الشاهد في همع الهوامع 247/2 ، شرح الأشموني 85/2 ، شرح التصريح 383/1

3 انظر همع الهوامع 247/2 ، شرح التصريح 383/1

4 انظر همع الهوامع 247/2 ، شرح التصريح 381/1 .

5 انظر شرح التسهيل 1/ 390 ، شرح الكافية 92/6 ، الجنى الداني 492 ، شرح الأشموني 1/ 402 وذكر منهم ابن سيده .

6 شرح التسهيل 391/1 ، همع الهوامع 156/2. الجروز كثيرة الأكل ، خبة : مخادعة ، قفيز : مكيال يصل أربعا وأربعين ذراعا .

كأنَّ أذنيْهِ إذا تشوَّفا قادمةً أو قلماً محرَّفا [1]

وقول راجز ثالث وهو العجاج:

يا ليت أيامَ الصِّبا رواجعا [2]

وسُمِعَ : لعل زيداً أخانا.

وكان ابن سلام وابن الطراوة وابن السيد يستسيغون ذلك كله ويقولون هي لغة [3] . أما الفراء [4] فقد سوغ ذلك في (ليت) ، وذهب إلى أنها للتمني لذلك فإنه يجوز فيها أن تجري مجرى (أتمنى) فيقال : ليت زيداً قائماً ، كما يقال : أتمنى زيداً قائماً .

وكان الكسائي يذهب في ذلك كله إلى أنه منصوب بكان المحذوفة، إذ التقدير: يا ليت أيام الصبا كانت رواجعا. وهو ضعيف عند الاستراباذي [5] ؛ لأن كان ويكون لا يضمران إلا فيما اشتهر استعمالهما فيه ، فتكون الشهرة دليلاً عليه. وقد اعتمد ابن مالك [6] هذا الرأي وقال :

إن مما يقويه ، ظهور كان بعد ليت وإنَّ كثيراً ، كقوله تعالى : "**ياليتني كنتُ معهم**" [7] ، و قوله "**يا ليتني كنت ترابا**" [8] ، و قوله "**إنَّ الله كان بكم رحيماً**" [9] .

---

[1] نسب لأبي نخيلة في مغني اللبيب 255، وللعُمّاني في الدرر 168/2، وبلا نسبة في شرح التسهيل 390/1 ، شرح الكافية 92/6، همع الهوامع 156/2، شرح الأشموني 1/ 404. تشوفا : نصب عنقه ، محرفا : مقطوعا .

[2] ديوان العجاج 405 .

[3] انظر همع الهوامع 156/2 .

[4] انظر شرح المفصل 83/8- 84 ، ورصف المباني 298

[5] انظر شرح الكافية 92/6 .

[6] انظر شرح التسهيل 391/1 .

[7] النساء 73 .

[8] النبأ 40 .

[9] النساء 29 .

أما جمهور البصريين [1] فقد أوَّلوا ذلك وشبهه على الحال أو على إضمار فعل وحذف الخبر ، فالتقدير : (يا ليت أيام الصبا أقبلت رواجعا) ، و (كأن أذنيه يحكيان قادمة) ، وهنا التأويل متعين لئلا يلزم الإخبار عن المثنى بالمفرد .

قال ابن يعيش في الرد على كلام الكوفيين حول شاهد العجاج السابق : "فليس على ما توهموه ، إنما هو على حذف الخبر، والتقدير : يا ليت أيام الصبا رواجعاً لنا . أو أقبلت رواجعاً ، وذلك لأنه لم يُرِدْ معنى الخبر و إنما هو في حال تمنٍّ لنفسه أو لمن حل عنده هذا المحل ؛ فلذلك ساغ الحذف لدلالة هذا المعنى على (لنا) في هذا الكلام" [2] .

وقد زاد المرادي [3] تأويلاً آخر وهو أن يكون المنصوب الثاني خبراً لـ (كان) محذوفة .

ولم يسلم الحديث في هذه المسألة في كتب النحاة من تلحين قائلي هذه الأبيات، ففي قول الراجز:

كأنَّ أُذْنَيْهِ إذا تَشَوَّفا   قادمةً أو قَلَماً مُحَرَّفا

قيل بأن الشاعر قد لحن ، فإنه أنشد هذا الرجز للرشيد في صفة فرس ، فعلم الحاضرون أنه لحن ، ولم يهتد أحد منهم لإصلاح البيت إلا الرشيد فإنه قال له : قل : تخال أذنيه إذا تشوفا [4] .

وحديثا ذهب رمضان عبد التواب [5] إلي أن نصب الجزأين بعد ليت هو من قبيل الركام اللغوي للظواهر المندثرة في العربية ، وقد فسر هذا الرأي

---

[1] انظر الكتاب 142/2 ، رصف المباني 298 ، همع الهوامع 157/1 ، حاشية الصبان 269/1 ، الدرر 170/2 .
[2] شرح المفصل 84/8 .
[3] الجنى الداني 394 .
[4] انظر مغني اللبيب 255 ، الدرر اللوامع 168/2 .
[5] بحوث ومقالات في اللغة 74 – 75 .

بافتراض مؤداه أن أصل ليت هو (رايت) ، بدليل بقاء هذا الأصل بعد تخفيف الهمز في اللهجات العامية ؛ إذ يقال في مصر مثلاً : "يا ريتني غني" وقد قلبت راؤها لاما منذ زمن بعيد في الفصحى ، وحمل التمني في معناها على الترجي في لعل ، فعملت عملها ، ومع ذلك بقي لنا الأصل في هذا الركام اللغوي ، ومن ثم قيس على ليت غيرها من أخواتها بناءً على مبدأ توسيع دائرة القياس اللغوي . وهذا يدل على أن الظاهرة اللغوية عندما تتطور لا تموت أو تندثر تماماً وإنما يبقى منها بقايا تدل عليها .

وعلى العكس من هذا يذهب غالب فاضل المطلبي [1] إذ يرى أن ظاهرة نصب الجزأين بعد (ليت) حدثت في زمن متأخر بعد أن استقرت العربية على نصب اسم إن وأخواتها ، وذلك على سبيل التوهم كما في قولهم: " هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ"، و الأصل خربٌ ، إذ جنح بعض الأعراب من تميم إلى نصب الخبر إتباعاً للاسم ، وهم المعروفون بنزعتهم التي تميل إلى التماثل في الحركات ، ولعل هذا يفسر لنا قلة الأمثلة في هذا الجانب أولاً، وعدم شيوع هذا الأسلوب ثانياً .

وإلى شيء قريب من هذا ذهب ضاحي عبد الباقي [2] إذ رأى أن الجملة بعد إن وأخواتها مرت عند التميميين في مرحلتين :

الأولى :الرفع دون دخول أداة سابقه عليها .

الثانية: نصب المبتدأ ورفع الخبر لدخول إن أو إحدى أخواتها عليها .

وبعد هاتين المرحلتين توهم بعض التميميين أن الخبر يتبع المبتدأ فنصبوه ، وهذا شبيه بخفض كلمة (خرب) في قولهم : هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ .

1 انظر لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة 245 .
2 انظر لغة تميم 523 .

وهذا هو ما أميل إليه إذ يبدو أن نصب الجزأين بعد إن و أخواتها هو من قبيل المماثلة الصوتية بين الاسم والخبر ، فالاسم منصوب والخبر منصوب، وذلك من أجل إحداث الانسجام والمماثلة بينهما .

عمل الصفة المشبهة النصب في الاسم المضاف إلى ضمير متصل به

من الوجوه التي عدها النحاة [1] في عمل الصفة المشبهة نصبها معمولها المضاف إلى ضمير متصل به ، كأن تقول: رأيت رجلاً حسناً وجهَه ، وقد استشهدوا على ذلك بقول الراجز :

أَنْعَتُها إنّي من نُعّاتِها   كَوْمَ الذُّرى وادقةً سُرّاتِها [2]

ويعرب فيها الاسم المنصوب بعد الصفة المشبهة مشبهاً بالمفعول به .

و ذكر أبو حيان [3] أن النحاة مختلفون في هذه المسألة فالبصريون على أنه خاص بالشعر ، والكوفيون على أنه جائز في الشعر والكلام ، أما المبرد فلم يجزه في الشعر أو في النثر . وكان ابن الحاجب [4] يستحسن النصب فيه على الرغم من استقباح النحاة له .

وقد عده بعضهم [5] من الوجوه الضعيفة في عمل الصفة المشبهة إذ الأصل الرفع ؛ لأنه فاعل في المعنى ، إذ الصفة المشبهة تشتق من فعل لازم . قال محققا المقرب [6] : هذا من غرائب النحاة – أي النصب بالصفة المشبهة –

---

1 انظر شرح المفصل 87/6 و 83 ، شرح التسهيل 423/2 ، شرح الكافية 418/4 ، ارتشاف الضرب 5 / 2450 ، همع الهوامع ، 95/5 ، شرح الأشموني 13/3 ، خزانة الأدب 8 / 221 .

2 نسب إلى عمر بن لجأ في خزانة الأدب 226/8 ، وبلا نسبة في شرح المفصل 87/6 و 83 ، المقرب 140/1 ، شرح التسهيل 423/2 ، شرح الكافية 419/4 ، ارتشاف الضرب 5 / 2450 ، همع الهوامع ، 95/5 ، شرح الأشموني 15/3 ، وكوم عظيمة ، والذرى السنام ، ووادقة دانية وقريبة ، والسرات جمع سرة وهي ما تقطعه القابلة من الولد .

3 ارتشاف الضرب 5/ 2450 – 2451 .

4 شرح الكافية 418/4 .

5 انظر شرح الأشموني 13/3

6 انظر المقرب 140/1 هامش 1 .

إذ الصفة محمولة في عملها على فعلها، وهو لا يتعدى فلا ينصب المفعول ، ولابد أن تكون هي أضعف منه في القدرة على الإعمال ، فما دام الفعل لا ينصب ، فهي من باب أولى لا تعمل هذا العمل . ثم إن ما يزعمون أنه منصوب بها هو في المعنى فاعل لا أثارة فيه للمفعولية، ولا لشبهها ، فهو غير مستحق للنصب . وأهم من ذلك كله أن هذا الذي يزعمون في عملها النصب لم يرد عليه شاهد من كلام العرب ، وقياسهم إياه على النكرة المنصوبة تمييزاً قياس فاسد ؛ لأن التمييز يكون محمولاً على الفاعل وهو بيان لإبهام النسبة ، لا يصلح أن يلحق بالمفعول أو يشبه به .

وقد عد ابن عصفور [1] هذا النصب من ضرورة الشعر، قال: ومنه نصب معمول الصفة المشبهة باسم الفاعل في حال إضافته إلى ضمير موصوفها، نحو قولك : مررت برجل حسن وجهَه ، ولا يجوز ذلك إلا في الضرورة نحو قوله :

أَنْعَتُها إنّي من نُعّاتِها كَوْمَ الذُّرى وادقةً سُرّاتِها

الا ترى أنه نوّنَ وادقةً ونصب معمولها وهي مضافة إلى ضمير موصوفها ، وكان الوجه أن ترفع السرات ، إلا أنه اضطر إلى استعمال النصب بدل الرفع، فحمل الصفة ضميراً مرفوعاً عائداً على صاحب الصفة ، ونصب معمول الصفة إجراء له في حال إضافته إلى ضمير الموصوف مجراه إذا لم يكن مضافاً إليه.

ويبدو أن لا مجال للحديث عن الضرورة في هذا الشاهد ؛ وذلك لأن مثل هذا النصب وارد في سعة الكلام فقد جاء في قراءة بعض السلف : "**فإنه آثمٌ قلبَه**" [2] بالنصب . على أن (آثما) يمكن أن يكون متعديا ؛ وذلك على أنه

---

[1] نقلا عن خزانة الأدب 221/8-222.

[2] البقرة 283 . وانظر هذه القراءة في البحر المحيط 373/2 حيث نسبت لابن أبي عبلة .

اسم فاعل من آثمَ (بمعنى جعله يأثم)، وقد صيغ على زنة الثلاثي كما في اللغة التميمية ، وسيأتي بيانه في باب الصرف [1] .

عمل الصفة المشبهة الرفع في معمولها النكرة

أجاز الكوفيون رفع النكرة بالصفة المشبهة كأن تقول : مررت برجل حسنٍ وجهٌ ، ووافقهم في ذلك ابن مالك [2] والأشموني [3] وإن عده قبيحاً ، في حين منع البصريون وابن خروف ذلك [4] . وقد استشهد الكوفيون على صحة مذهبهم بقول الراجز :

ببَهْمَةٍ مُنِيَتْ شَهْمٍ قلبُ مُنَجَّذٍ لا ذي كهامٍ ينبو [5]

فقد رفع (قلب) وهو نكره بـ (شهم) .

قال الأشموني : " وإنما جاز ذلك على قبحه لقيام السببية في المعنى مقام وجودها في اللفظ، لأن معنى (حسنٌ وجهٌ) حسنٌ وجهٌ له أو منه" [6] .

والصحيح في مثل هذا عند البصريين [7] النصب ، قال سيبويه :" فأما النكرة فلا يكون فيها إلا الحسن وجهاً " [8] واستشهد على ذلك بقول الراجز وهو رؤبة :

فذاك وَخْمٌ لا يبالي السبَّا الحَزْنُ باباً والعقورُ كلباً [9]

وتوجيه النصب عندهم على وجهين هما [10] :

أولاً: التمييز كما تقول : هذا أحسن منك وجهاً .

---

1 انظر الباب الثاني من هذا الكتاب .

2 شرح التسهيل 423/2 .

3 شرح الأشموني 12/3 .

4 انظر هذا الخلاف في شرح التسهيل 2/ 423 ، همع الهوامع 5 / 98 – 99 .

5 انظر : شرح التسهيل 423/2 ، همع الهوامع 99/5 ، شرح الأشموني 12/3 . والبهمة الفارس شديد البأس ، ومنيت ابتليت ، ومنجّذ مجرّب ، وكهام كليل ، وينبو يتباعد .

6 شرح الأشموني 12/3 .

7 انظر الكتاب 200/1 ، وشرح المفصل 84/6 .

8 الكتاب 200/1 .

9 ديوان رؤبة 15 ، والوخم الثقيل ، والحزن الصعب .

10 انظر شرح المفصل 84/6 .

ثانيا: أنه منصوب بحسن على حد المفعول (التشبيه بالمفعول به) كما يعمل ضارب في زيد إذا قلت : هذا ضاربٌ زيداً ، على التشبيه به ، كما رُفِعَ الوجه في قولك : حسنٌ وجهه على التشبيه به .

تقديم معمول معمول أن الناصبةِ المضارعَ عليها

أجاز الفراء [1] تقديم معمول معمول أن عليها مستدلا على ذلك بقول الراجز وهو العجاج :

رَبَّيته حتى إذا تَمَعْددا كان جزائي بالعصا أنْ أجلدا [2]

فإن قوله (بالعصا) متعلق بقوله (أجلدا) ، (وأجلد) معمول أن . فتقدم معمول معمولها عليها . وقد منع البصريون [3] ذلك وقالوا: إن معمول الصلة من تمام الصلة ، فكما لا يجوز تقديم الصلة على أن، كذلك لا يجوز تقديم معمولها عليها . وجعلوا ما استُشهد به أنه من النادر ، أو أنه متعلق بفعل (أجلد) مقدر يفسره الفعل المتأخر ، وحذف الأول اختصاراً .

وقال بعضهم [4] : إن (بالعصا) خبر لمبتدأ محذوف تقديره : ذلك الجزاء بالعصا ، والجملة اعتراضيه .

وذهب التبريزي [5] إلى أن (بالعصا) لم تتعلق بـ(أن اجلد) ، بل إما بأعني للتبيين ، أو بمثل المؤخر ، أو بجعل كان تامة وبالعصا متعلقاً بها ، وأن أجلد في موضع رفع على أنه بدل من الجزاء.

---

[1] انظر شرح الكافية 36/5 ، وخزانة الأدب 8 / 429 .

[2] ديوان العجاج 395 .تمعدد : كبر وخطب ، وهي مشتقة من معد بن عدنان ، أي تكلم بكلام معد .

[3] انظرخزانة الأدب 8 / 429

[4] شرح الكافية 36/5-37 .

5 انظرخزانة الأدب 8 / 429- 430 .

أما أبو علي الفارسي [1] فكان يرى أن التقدم كان على وجه التبيين ، لا على أنه متعلق بالصلة ، لم يجعلوا (بالعصا) متعلقاً بالجلد ولكن جعلوه تبييناً للجلد .

وقد فسر ابن جني [2] معنى التبيين ههنا قائلاً : إنْ كان على تقدير (أن أجلد بالعصا) فخطأ ، لأن الباء في صلة أن ، ومحال تقديم شيء من الصلة على الموصول ، ولكنه جعل الباء تبييناً ، ومثله قوله تعالى: "**وكانوا فيه من الزاهدين**" [3] فلما قُدّم جُعِل تبييناً ، فأخرج عن الصلة ، ومعنى التبيين أن تعلقه بما يدل عليه معنى الكلام ولا تقدره في الصلة ؛ لأن معنى البيت (جلدي بالعصا) . فإذا فعلت هذا سلم لك اللفظ والمعنى ، ولم تقدم شيئاً عن موضعه الذي هو أخص به ، ولا يجوز إزالته عنه .

والحق أن ما دعاهم إلى كل تلك التأويلات هو احترامهم للقاعدة النحوية ، التي لا تجيز أن يتقدم معمول معمول أن عليها إلا ما كان من الفراء في وجهة نظره الوصفية الخالصة في ذلك ، حيث استجاب للنص أو للشاهد وبنى قاعدته على ما هو موجود . والحق أن تقدم ذلك المعمول جائز وذلك لأنه يؤدي غرضا بلاغيا ، صحيح أن معمول (أن) لا يتقدم عليها ؛ لأن أن لا توجد إلا معه فهي كالجزء منه ، ولا يمكن أن تقول : (أجلد أن) .ولكن يجوز أن أقول (بالعصا أن أجلد) ، إذ إن غرض المتكلم أن يركز على أداة الجلد ؛ لأنه كان يعلم بوجود الجلد ، ولكنه لا يعلم أداته .

---

[1] السابق 8/ 430 .
[2] المنصف 130/1 – 131 .
[3] يوسف 20 .

نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية

ينصب الفعل المضارع بعد فاء السببية إذا وقعت جواباً للأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض والدعاء ، وقد استشهد النحاة على نصب المضارع بعد الفاء إذا كانت جواباً للأمر بقول الراجز :

يا ناقُ سيري عنقاً فسيحا   إلى سليمان فنستريحا [1]

فقد نصب الفعل (نستريح) بعد فاء السببية التي وقعت جواباً للأمر (سيري) . وقد أجمع النحاة على أن المضارع في هذه الحالة ينصب ، إلا ما نقل عن العلاء بن سيابة – وهو معلم الفراء – أنه كان لا يجيز ذلك .

وقد اختلف النحاة [2] في ناصب المضارع بعد هذه الفاء ، فذهب الكوفيون إلى أن الناصب هو الفاء ، وذهب بعضهم إلى أن انتصابه بالمخالفة ، لأن ما بعده لا يصلح للعطف على ما قبله لمخالفته له في المعنى . وذهب البصريون إلى أن النصب يكون بأن مضمرة بعد الفاء . وعللوا إضمار أن ههنا بأن أبناء اللغة " تخيلوا في أول الكلام معنى المصدر فإذا قال : زرني فأزورك، فكأنه قال : لتكن منك زيارة ، فلما كان الفعل الأول في تقدير المصدر ، والمصدر اسم ، لم يسغ عطف الفعل الذي بعده عليه ؛ لأن الفعل لا يعطف على الاسم ، فإذا أضمروا (أن) قبل الفعل صار مصدراً ، فجاز لذلك عطفه على ما قبله ، وكان من قبيل عطف الاسم على الفعل ، وإنما تخيلوا في الأول مصدراً لمخالفة الفعل الثاني الفعل الأول في المعنى ، ولذلك إذا قلت (ما تزورني فتحدثني) لم ترد أن تنفيهما جميعاً ، إذ لو أردت ذلك لرفعت الفعلين معاً ولكنك تريد ما تزورني محدثاً ، أي قد تزورني ولا حديث ، فأثبتَّ له

---

[1] نسب لأبي النجم العجلي في الكتاب 35/3 ، شرح التسهيل 350/3 ، همع الهوامع 119/4 ، شرح التصريح 376/2 ، وبلا نسبة في شرح المفصل 26/7 ، وأوضح المسالك 182/4 ، وشرح الأشموني 536/3 . ورأي النحاة قبل هذا الشاهد في هذه المواضع نفسها .عنقا: نوع من السير .

[2] انظر شرح التسهيل 3/ 349- 350 ، والجنى الداني 74 .

الزيارة ونفيت الحديث ، فلما اختلف الفعلان ولم يجز العطف على ظاهر الفعل الأول عدلوا عن الظاهرة وأضمروا مصدره إذ الفعل يدل على المصدر"[1] .

ويبدو أن في تأويل البصريين السابق بعداً عن الحقيقة ، إذ قد بنوا حكمهم النحوي على افتراض توهم حصل عند الناطقين باللغة . غير أنهم اعترفوا فيما بعد بالمخالفة الحاصلة بين الثاني والأول في المعنى . وهو ما جعله بعض الكوفيين ناصب المضارع .

لقد أوّلَ البصريون ذلك التأويل حتى يبقى حكمهم على الفاء بأنها عاطفة ، غير أن الغرض الدلالي في مثل هذه الأنماط اللغوية يرفض أن تكون الفاء للعطف ، فهم أنفسهم يعترفون بمعنى المخالفة الحاصلة بين الفعل الأول والثاني، إذ الثاني ليس بمحمول على الأول ، ولو حمل عليه لم يغير في الإعراب ، وهذا يقودنا إلى أن معنى العطف لا يمكن أن يحصل هنا .

نصب الفعل المضارع بـ (كما)

جوّز الكوفيون ووافقهم المبرد نصب الفعل المضارع بعد (كما) ، على أنها بمعنى (كيما) ، والياء محذوفة للتخفيف ، في حين منع البصريون ذلك[2] .

وقد استشهد الكوفيون والمبرد على صحة رأيهم بقول الراجز وهو رؤبة :

لا تشتموا الناس كما لا تشتموا[3]

أو بروايته الأخرى :

---

1 شرح المفصل 27/7 .

2 انظر الإنصاف 585/2 (م81)، شرح الكافية 52/5-53 و 86/6 ، وانتلاف النصرة 152 خزانة الأدب 500/8 .

3 هذه الرواية موجودة في المراجع السابقة أما رواية الديوان فهي رواية الإفراد كما سيأتي .

لا تظلموا الناس كما لا تظلموا

فقد جاء الفعل المضارع (تشتموا / تظلموا) منصوباً بعد (كما) التي هي بمعنى(كيما) .

وقد رأى البصريون أن (كما) هنا بمعنى لعل ، والفعل المضارع بعدها مرفوع لا منصوب، وأنشدوا الشاهد بدلالة الفعل على المفرد لا بدلالته على الجمع :

لاتظلم الناس كما لاتظلمُ

أو :

لاتشتم الناس كما لاتشتمُ [1]

قال سيبويه : " وسألت الخليل عن قول العرب: انتظرني كما آتيك ،وارقبني كما ألحقَك ، فزعم أن ما والكاف جعلتا بمنزلة حرف واحد ، وصيرت للفعل كما صيرت للفعل ربما ، والمعنى لعلي آتيك ، فمن ثم لم ينصب به الفعل كما لم ينصب بـ (ربما) " [2] .

عمل إذن النصب في المضارع في وسط الكلام

تعد إذن على حد قول النحاة [3] من الحروف التي ينتصب الفعل المضارع بعدها ، وذلك لاختصاصها ، ونقلها الفعل إلى الاستقبال كـ(لن) . غير أنهم لم يجعلوا عملها مطرداً إذ حددوه بشروط وهي [1] :

---

[1] هذه هي رواية الديوان 183 ، وقد رواها سيبويه في الكتاب 116/3 ، والأنباري في الإنصاف 2/ 591 (م81) ، والاستراباذي في شرح الكافية 5/ 53 و6/ 85- 86 ، والمرادي 484 .

[2] الكتاب 116/3 .

[3] انظر معاني القرآن 274/1 ، 2/ 338 ، وشرح المفصل 16/7 ، شرح التسهيل 342/3 ، شرح الكافية 5/ 45 ، ارتشاف الضرب 1651/4- 1652 ، أوضح المسالك 165/4 ، رصف المباني 64 .

* أن تتصدر الكلام فإن وقعت حشواً أهملت .

* وأن يكون المضارع بعدها مستقبلاً ، إذ يجب الرفع في نحو : إذن تصدقُ ، في جواب من قال : أنا أحب زيداً .

* وأن يتصلا دون وجود فاصل بينهما غير القسم .

يتضح من الشرط الأول أن (إذن) إذا وقعت متوسطةً معتمدا ما بعدها على ما قبلها ألغي عملها ، ووجب رفع المضارع في مثل: أنا إذن أكرمُك ؛ جواباً لمن قال : أنا أزورك، ووجب كذلك الجزم في مثل : إن تكرمني إذن أكرمك . إذ اعتمد الفعل بعد إذن على الشرط . وإنما ألغيت في هذه الأحوال ؛ لأن ما بعدها معتمد على ما قبلها ، وما قبلها محتاج إلى ما بعدها وهي لا تعمل إلا مبتدأةً [2] .

غير أن ثمة شاهداً من الرجز روي بإعمال (إذن) وهي متوسطة ، وهو قول الراجز :

لا تَتْركَنّي فيهمُ شطيرا إنّي إذن أهلكَ أو أطيرا [3]

وقد انقسم النحاة أمام هذا الشاهد على عدة مذاهب، فقد ذهب بعضهم [4] إلى أنه شاذ أو من الضرورة ، وإن صحت الرواية فهو محمول على أن يكون الخبر محذوفاً ، وابتدأ بـ (إذن) بعد تمام الأول بخبره ، وساغ حذف الخبر لدلالة ما بعده عليه ، كأنه قال : إني لا أستطيع ذلك ، ثم استأنف بـ (إذن) فنصب .

---

1 انظر هذه الشروط في الجنى الداني 361 ، أوضح المسالك 4/165- 168 ، مغني اللبيب 31 .

2 انظر شرح المفصل 7/16 – 17 .

3 انظر الشاهد في معاني القرآن 1/ 274 و 2/ 338 ، الإنصاف 1/177 (م22)، شرح المفصل 7/17 ، شرح التسهيل 3/ 344 ، شرح الكافية 5/46 ، رصف المباني 66 ، ارتشاف الضرب 4/1635 ، الجنى الداني 362 ،أوضح المسالك 4/166 ، شرح التصريح 2/368 ، خزانة الأدب 8/456 . الشطير : الغريب .

4 شرح المفصل 7/17 ، الجنى الداني 362 ، أوضح المسالك 4/166 ، خزانة الأدب 8/457 .

وأجاز الفراء [1] والكسائي [2] وابن مالك [3] إعمال إذن وإهمالها إذا وقعت بين اسم إن وخبرها . كما في الشاهد السابق. قال الفراء :"وقد تنصب العرب بإذن وهي بين الاسم وخبره في إن وحدها ، فيقولون (إني إذن أضربَك)" [4] . وقال في الجزء الأول من كتابه : "إذا وقعت (إذن) على (يفعل) وقبله اسم بطلت فلم تنصب ، فقلت : (أنا إذن أضربُك) وإذا كانت في أول الكلام (إنّ) نصبت يفعل ورفعت" [5] .

وقد ذهب ابن يعيش [6] في توجيهه لشاهد الرجز السابق احتمال أن يكون شبَّهَ (إذن) هنا بـ (لن) ، فلم يلغها لأنهما جميعاً من نواصب الأفعال المستقبلة. وابن يعيش في هذا الكلام يوافق الفراء وغيره من غير أن يشعر ، فتشبيه (إذن) بـ (لن) في أنها عملت هنا دليل على تجويز تشبيه (إذن) بـ (لن) في أي مكان آخر فتعمل . وقد جعل الاستراباذي [7] جملة (إذن أهلك) كلها خبراً لـ (إن) ، فتكون بذلك إذن قد تصدرت جملة الخبر فجاز إعمالها.

ويمكن الاستفادة من قول ابن يعيش السابق ، وممّا قاله المالقي في عمل (إذن) : "تعمل إذا تقدمت على الفعل ولم يتقدمها شيء ؛ لأن الاعتماد عليها" [8] ، أقول يمكن الاستفادة من قوليهما للقول بأن الأساس الذي تعمل عليه (إذن) هو الاعتماد، فإن كان الاعتماد عليها عملت ، وإلّا فلا ، سواء كانت متقدمة في أول الكلام أو حشواً ، غير أن تخصيص النحاة لتقديمها كان بسبب أن

[1] انظر معاني القرآن 1/ 274 , 338/2 ،
[2] انظر ارتشاف الضرب 4/ 1652- 1653 .
[3] انظر شرح التسهيل 344/3 .
[4] معاني القرآن 2/ 338 .
[5] معاني القرآن 1/ 274
[6] شرح المفصل 17/7
[7] شرح الكافية 47/5.
[8] رصف المباني 66

الاعتماد إذا تقدمت يكون لا محالة عليها، فإذا تـأخرت كـان الاعتمـاد علـى غيرها ، ولكن قد يكون الاعتماد عليها وهي حشو فتعمل حينها .

عمل (كأنْ) المخففة

تخفف كأنَّ وفي إعمالها حينئذٍ أقوال ثلاثة هي [1] :

أولاً : المنع وعليه الكوفيون ، ووافقهم [2] الزمخشري .

ثانياً: الجواز مطلقاً في المضمر والبارز .

ثالثاً: الجواز في المضمر لا في البارز .

وقد استشهد من قال بالجواز مطلقاً بقول الراجز ، وهو رؤبة :

كأنْ وريديه رشاءا خُلُبِ [3]

وقد قاس سيبويه [4] جواز عملها مع التخفيف على عمل الفعل الذي قد يحذف منه شيء فلا يتغير عمله . وقال ابن عصفور :" وأما (أنْ وكـأنْ) ، فلا يجوز فيهما إلا الإعمال لبقائهما على اختصاصهما بالأسماء" [5] .

ويرى بعض النحاة [6] أن عمل كأن المخففة مقتصر على المضمر إذ يكـون اسمهـا ضـمير الـشأن المنـوي فيهـا ، ولا يكـون اسمـاً ظـاهراً إلا في الضرورة ، واستشهدوا على ذلك – عدم عملها في الظاهر – بقول الـشاعر :

[مجزوء الوافر]

---

1 انظر : همع الهوامع 2/ 187-188 .

2 انظر : الجنى الداني 574.

3 ديوان رؤبة 169. الرشاء : الحبل ، الخلب : الليف.

4 انظر: الكتاب 3/ 164.

5 المقرب 122.

6 انظر المقرب 122 ، شرح الكافية 132/6، همع الهوامع 188/2، شرح الأشموني 448/1.

وصدرٍ مُشْرِقِ اللونِ كَأنْ ثدياهُ حُقّانِ [1]

وهذا ما أطلق عليه ابن يعيش [2] مصطلح (إبطال عملها ظاهراً) ؛ أي أن الظاهر أنها لم تعمل ، غير أن الواقع أنها عملت فعندما نقول : كأنْ زيدٌ أسدٌ، يكون (زيد) مبتدأ و (أسد) خبراً ، وتكون جملتهما خبر كأنْ ، أما اسمها فضمير الشأن . وقد ذهب ابن يعيش هذا المذهب لأن (كأن) قد نقص لفظها بالتخفيف .

وفسر أبو موسى [3] الإلغاء المذكور، فقال : ومعنى الإلغاء فيها معناه في أن المفتوحة . يعني أنها تكون عاملة في اسم مضمر ، فسميت ملغاة ، إذ لم يظهر عملها ، لأن اسمها في الغالب منوي كاسم أنْ ، وقد ورد ملفوظاً به في قول الراجز:

كأن وريديه رشاءا خُلْبِ

الجر بـ (لعل)

ذكر النحاة أن قبيلة عقيل تجر بـ (لعل) ، واستشهدوا على ذلك بقول الراجز:

علَّ صروفِ الدّهرِ أو دولاتِها يُدِلْنَنا اللمّةَ من لَمّاتِها [4]

وروى الجرَّ بها عن العرب أبو زيد والفراء والأخفش وغيرهم [5] .

وقد عد الأزهري [6] هذا الجر شاذا في حين عده المرادي [7] مراجعة أصل

---

[1] الإنصاف 197/1 (م24)، شرح المفصل 82/8 ، شرح الكافية 132/6 ، الجنى الداني 575 . الحقان : مثنى حق وهي قطعة من خشب تنحت وتسوى .

[2] انظر شرح المفصل 82/8.

[3] انظر هذا الرأي في الجنى الداني 575 – 576.

[4] انظر الشاهد في الإنصاف 220/1 (م26)، شرح التسهيل 54/3 ، الجنى الداني 584 ، شرح التصريح 631/1 ، شرح الأشموني 558/3. صروف : حوادث ، دولات : جمع دولة ، اللمة : الشدة ، يدللننا ، من الإدالة : الغلبة .

[5] انظر الجنى الداني 583.

[6] انظر شرح التصريح 630/1.

[7] السابق 582 – 583 .

مرفوض ؛ لأن أصل كل حرف اختص باسم ولم يكن كالجزاء منه أن يعمل الجر ، وإنما خرجت إن وأخواتها عن هذا إلى النصب والرفع لشبهها بالفعل ، لذلك قال الجزولي : وقد جرو بـ(لعل) منبهة على الأصل .

وعلى الرغم من وجود شواهد صريحة بالجر بـ(لعل)، إلا أن بعضهم أنكر هذه اللغة وتأول تلك الشواهد بتأويل بعيد ، ففي قول الشاعر : [الطويل]

فقلتُ ادعُ أخرى وارفع الصَّوْتَ جَهْرةً لعـل أبى المغوارِ منك قريبُ[1]

ذهب الفارسي إلى أن الأصل فيه (لَعَلْهُ لأبي المغوار منك جوابٌ قريب) فحذف موصوف (قريب)، وضمير الشأن ولام لعل الثانية تخفيفاً ، وأدغم الأولي في لام الجر.

وهذا تكلف كبير في رفض الشاهد النحوي احتراماً للقاعدة النحوية، فعلى الرغم من أن بعض النحاة قد روى أن الجر بـ (لعل) لغة لعقيل ، إلا أننا نجد من ردَّ شواهد هذه اللغة واستنكرها .

1 انظر الشاهد ورأي الفارسي بعده في مغني اللبيب 377 ، الجنى الداني 585 .

المبحث الثاني : مسائل الإعراب

تعد العلامات الإعرابية من أهم ما يميز اللغة العربية عن غيرها من اللغات ، وذلك باعتبارها إحدى القرائن الهامة التي تستخدم في تمييز المعاني المرادة ، وقد برزت في شواهد الرجز عدة ظواهر للعلامات الإعرابية في اللغة العربية ، كانت محل جدل بين العلماء ، وهذه الظواهر هي :

التزام المثنى الألف في جميع أحواله الإعرابية

يلتزم المثنى الألف في جميع أحواله الإعرابية في لغة بني الحارث وبطون من ربيعة [1] ، ومما يروى على هذه اللغة قول الراجز :

أعرفُ منها الجيدَ والعينانا ومَنْخَرينِ أشبها ظبيانا [2]

وقول راجز آخر:

إنَّ أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها [3]

وقول راجز رابع :

واشدُدْ بِمَثْنى حَقَبٍ حقواها [4]

وقول راجز ثالث :

هيّاكَ أنْ تُمنى بشعشعانِ خَبٌّ الفؤادِ مائلَ اليدانِ [5]

وقد فسر البغدادي [6] هذا التوجه عند بني الحارث من منطلق أنهم يقلبون الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفاً ، يقولون :علاك .

---

1 انظر سر صناعة الإعراب 339/2 ، شرح المفصل 128/3، شرح الكافية 310/4 ، خزانة الأدب 452/7

2 انظر ديوان رؤبة 187 ، وهو منسوب لرؤبة ولرجل من ضبة في الدرر اللوامع 139/1 ، ولرجل من ضبة في شرح التصريح 79/1.

3 هذا الشاهد موجود في ديوان رؤبة 168 ، وفي ديوان أبي النجم 278 – 279 ويبدو أنه لأبي النجم لأنه عنده من قصيدة عدتها 29 بيتا ، والاختلاف في نسبة هذا البيت لم تقف عند هذا الحد حيث نسب كذلك لرجل من بني الحارث في خزانة الأدب 455/7.

4 انظر ديوان رؤبة 168. الحقب : الحزام ، الحقو : الخصر .

5 انظر سر صناعة الإعراب 340/2 .الشعشعان : الطويل الحسن الخفيف اللحم .، الخب : الخبيث .

6 انظر خزانة الأدب 452/7 .

وقد أخذت هذه المسألة حيزا من دراسات المحدثين ؛ فقد ذهب إبراهيم أنيس [1] وضاحي عبد الباقي [2] إلى تفسير هذه الظاهرة عن طريق قانون السهولة ، وذلك بانكماش الصوت المركب (ay) ، حيث يُحوّل إلى كسرة طويلة ممالة كالذي نلاحظه في نطق المثنى في العامية المصرية مثل(ولديـــن) (walade:n) بدلاً من (ولدَيْن) ، ثم تحولت هذه الكسرة الطويلة الممالة إلى فتحة طويلة (a:) ، وهو شبيهٌ بتحول الإمالة فيما أصله الياء إلى الألف عند الحجازيين ، ولهذا التحول نظائر في العامية المصرية، مثل(فان) عند بعض سكان الصعيد المتطور عن (فين) ، والتي أصلها (فَيْن) اختصار (فأين) ، كما أن له نظائر في العربية القديمة مثل (عاب وباع) المتطورتين عن(عيب وبيع) .

وذهب أحمد سليمان ياقوت [3] إلى أن التزام المثنى الألف يمثل مرحلة قديمة من مراحل اللغة قبل أن ينتقل العرب في لغتهم من التعميم والشمول إلى الدقة والوضوح، وقبل أن يصبحوا قادرين على أن يميزوا بين المعاني الدقيقة بواسطة الإعراب ، حيث إن الإعراب في مراحله القديمة لم يكن على هذه الشاكلة من الدقة والوضوح والنضوج . وعليه فإلزام المثنى الألف ثم إعرابه بالياء نصباً وجراً وبالألف رفعاً يمثل تطوراً وانتقالاً من التعميم والشمول إلى التفريق والتخصيص .

وعلى ذلك فهو يعد مسألة تبادل الألف رفعاً مع الياء جراً ونصباً في المثنى مسألة لاحقة لفكرة ظهور التثنية ؛ يدل على ذلك أن من كلام العرب ما يثبت فيه الألف رفعاً ونصباً وجراً ، كما في الشواهد التي سيقت سابقاً ، و يدل على ذلك أيضا ظهور حركات الإعراب على النون في التثنية مع بقاء

---

1 انظر في اللهجات العربية 143.
2 انظر لغة تميم 520.
3 ظاهرة الإعراب في النحو العربي 11.

الألف في مواقع الإعراب الثلاثة ، وذلك في بعض اللهجات، فقد ورد ذلك في قول الراجز وهو رؤبة :

يا أبَتَا أرَّقَنِي القِذّانُ   فالنوم لاتألفُهُ العينانُ [1]

ولذلك افترض أحمد ياقوت أن الألف والياء إنما وضعتا أصلاً للدلالة على التثنية ثم اتخذتا من بعد ذلك دليلا على الإعراب.

وذهب عبد الكريم الزبيدي [2] إلى أن المثنى كان بالألف مطلقاً قبل أن يدخله الإعراب ؛ وذلك لأن أصل التثنية ضم اسم إلى اسم مثله بعلامة دالة على ذلك ، وقد ارتضى العرب الألف للدلالة على التثنية، إذ من الملاحظ أن هذا الحرف قد استخدم لذلك الغرض في جميع كلام العرب فقالوا : قاما وذهبا وأنتما وهما وإياكما وإياهما ونحو ذلك . ومن الأسباب الأخرى لاختيارهم الألف أنها أخف حروف المد وأوسعها وألينها ، وهو أكثر الحروف دخولاً في المنطق ، فهي أنسب من غيرها إلى أن تكون علامة للتثنية التي هي أول الجمع وأخف منه وأكثر استعمالاً من الجمع الذي على حدها . يضاف إلى ذلك أن في الألف معنى الاجتماع والالتئام . ومن هنا ذهب الزبيدي إلى أن لغة بني الحارث بن كعب ومن وافقهم وهم زبيد وخثعم وهمدان التي تجعل المثنى بالألف مطلقاً هي من بقايا اللغة الأولى .

ويتبين مما سبق أن الفرق بين ما ذهب إليه إبراهيم أنيس وضاحي عبد الباقي وما ذهب إليه أحمد ياقوت وعبد الكريم الزبيدي أن الأولَيْن يريان أن التزام المثنى الألف يمثل آخر مرحلة تطور إليها استعمال المثنى ، في حين يرى الآخران أنها تمثل المرحلة المبكرة التي تطورت إلى التنوع في الإعراب .

ويبدو أن استخدام المثنى في بعض شواهد الرجز المستشهد بها كان لغرض صوتي يتعلق بالجرس الموسيقي الذي أراده كل شاعر في قصيدته ،

[1] انظر ملحق ديوان رؤبة 184 . والقذان جمع قذذ وهو البرغوث .
[2] انظر كتيبه الإعراب بالحروف 33-34 .

يدل على ذلك أن الشاعر استخدم المثنى على وضعه المعتاد في البيت الأول(ومنخرين) ، وفي أبيات المقطوعة التي ورد فيها البيت الثاني . إذ يبدو أن الرجاز قد استفادوا من لهجة بني الحارث ليقيموا الوزن الموسيقي والجرس في قصائدهم ، مما يدل على أن عدداً من ظواهر اللهجات العربية قد تسرب إلى الرجز .

لزوم بعض الأسماء الستة الألف ، وإعرابها بالحركات بدل الحروف

ذكر النحاة [1] أن من اللغات الواردة في بعض الأسماء الستة وهي (أب وأخ وحم) لزومها الألف في الحالات الثلاث الرفع والنصب والجر، خروجاً عن اللغة الفصحى التي تروح بين الواو في الرفع والألف في النصب والياء في الجر . واستشهدوا على ذلك بقول الراجز وهو رؤبة :

إن أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها [2]

وقوله أيضاً:

ناجيةً وناجياً أباها [3]

وتسمى هذه اللغة لغة القصر – من الألف المقصورة – وذلك أن يلتزم آخر هذه الأسماء الألف المنقلبة عن لامهن في الحالات الثلاث ، فيعربنَ بحركات مقدرة عليها [4] .

وقد جاءت هذه الظاهرة في منثور الكلام كما جاءت في منظومه ، فقد حكي عن الإمام أبي حنيفة أنه سئل عن إنسان رمى إنساناً بحجر فقتله : هل

1 انظر الإنصاف 18/1 (م2) ، شرح المفصل 53/1 ، شرح التسهيل 49/1 ، همع الهوامع 128/1 ، شرح الأشموني 73/1 ، شرح التصريح 62/1 – 63 .
2 انظر ص 41 من هذه الرسالة .
3 ديوان رؤبة 168
4 انظر شرح التصريح 63/1 .

يجب عليه القَوَد ؟ فقال : لا ، ولو رماه بأبا قبيس [1] . كما جاءت في المثل العربي المشهور : مكره أخاك لا بطل .

ونسب ابن مالك [2] هذه الظاهرة إلى بني الحارث بن كعب وبني الهجيم وبني العنبر، وفسرها الأنباري [3] على أساس أن الأصل (أَبَوٌ) ، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبوها ألفاً بعد إسكانها إضعافاً لها ، كما قالوا : عصاً وقفاً وأصله (عَصَوٌ وقَفَوٌ) .

وفي العصر الحديث ذهب داوود سلوم [4] إلى أن القحطانيين هم المجموعة الوحيدة التي تشذ عن اللغة الشهيرة في الأسماء الستة ، إذ تكون لغتهم بالألف مطلقاً في جميع الحالات ، وقد خص منهم بني الحارث بن كعب وخثعم وزبيد ثم ذهب إلى أن هذه اللغة انتقلت بقلة إلى قبائل الشمال.

وقد فسر ضاحي عبدالباقي [5] هذه الظاهرة وفق قانون سيادة إحدى حالات الإعراب على غيرها من الحالات في التطور اللغوي ، ومن ذلك أن هذه الأسماء تلزم الواو في الآرامية ، والياء في العبرية ، والواو في العامية المصرية والتونسية والجزائرية .

ويبدو أن لغة القصر هذه ميلٌ من أبناء اللغة نحو السهولة والتيسير ، وذلك بالوقوف على شكل إعرابي واحد لهذه الأسماء في جميع الحالات ، تجنباً للوقوع في الخطأ ، ثم إنهم اختاروا الألف لكونها أسهل الأصوات الثلاثة ، فيكون ميلهم إلى السهولة والتيسير من جهتين : **الأولى** : تجنب التعداد في أوجه النطق بهذه الأسماء ، **والثانية** : أنهم اختاروا الألف وهي أسهل أصوات اللين .

[1] انظر هذه القصة في الإنصاف 18/1 (م2) .
[2] انظر شرح التسهيل 66/1.
[3] انظر الإنصاف 18/1-19.
[4] انظر دراسة في اللهجات العربية القديمة 33-34.
[5] انظر لغة تميم 523.

ومن اللغات التي ترد في هذه الأسماء لغة النقص ، إذ تحذف حروف الإعراب من هذه الأسماء فتعرب بالحركات ، يقولون : هذا أَبُك ، ورأيت أَبَك ، ومررت بأَبِك [1] . ومن الشواهد على هذه اللغة قول الراجز وهو رؤبة:

بِأَبِهِ اقتدى عَدِيٌّ في الكرمْ ومن يشابه أَبَهْ فما ظَلَمْ [2]

ويبدو لي أن لغة النقص هذه تمثل مرحلةً أسبق في التطور التاريخي لهذه الأسماء ، إذ كانت هذه الأسماء بالحركات مطلقاً ثم مطلت الحركات القصيرة لتصبح الضمه واواً في الرفع ، والفتحة ألفاً في النصب ، والكسرة ياءً في الجر ، أما التزام الألف فهي آخر مرحلة توصل إليها استخدام هذه الأسماء ؛ وذلك بهدف الميل إلى السهولة والتيسير كما أشرت سابقا .

حذف نون الأفعال الخمسة في حالة الرفع

الأصل في الأفعال الخمسة أن تثبت نونها في حالة الرفع ، كعلامة إعرابية دالة على الرفع ، وقد جاءت هذه النون محذوفة في عدد من الشواهد في حالة الرفع ، من ذلك مثلا حذفها في قول الراجز :

أَبيتُ أَسْرِي وتبيتي تَدْلُكي جِلْدَكِ بالعنبرِ والمسكِ الذَّكي [3]

فالأصل وتبيتين تدلكين .

وقد جعل الاستراباذي [4] وأبو حيان [1] هذه الظاهرة من النادر الذي يحدث نثراً ونظماً ، كما جعلها السيوطي [2] مما لا يقاس عليه في الاختيار على الرغم من وروده في النثر والنظم .

---

1 انظر الإنصاف 18/1 (م2) ، همع الهوامع 18/1 ، شرح الأشموني 73/1.
2 انظر ديوان رؤبة 182.
3 انظر هذا الشاهد في الخصائص 383/1 شرح التسهيل 56/1 ، شرح الكافية 20/5 ، ارتشاف الضرب 845/2 ، شرح التصريح 117/1 ،همع الهوامع 176/1 ، خزانة الأدب 339/8 ، الدرر اللوامع 160/1.
4 انظر شرح الكافية 20/5.

وقد قصر بعضهم [3] هذه الظاهرة على الضرورة الشعرية ، وذلك تشبيهاً لنون الأفعال الخمسة بالضمة التي تحذف من المضارع في الضرورة كما في بيت امرئ القيس : [السريع]

فاليومَ أشربْ غيرَ مُسْتَحْقِبٍ إثماً من اللـه ولا واغل [4]

ويرى أبو علي الفارسي وابن جني [5] أن نون (تبيتي) حذفت للضرورة ، ثم جاءت (تدلكي) بدلاً من تبيتي فحذفت نونها . والحق أن القول بالضرورة في هذه الظاهرة مرجوح ؛ وذلك لورودها في الشعر والنثر على حد سواء ، فقد جاءت في القراءات القرآنية في قراءة : **"قالوا: ساحران تظّاهَرا"** [6] . وجاءت كذلك في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم في قتلىبدر الذي أخرجه مسلم: **"والذي نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تحابوا"** [7] .

وقد جعل محمد حماسة عبد اللطيف [8] هـذه الظـاهرة، ظـاهرة سـقوط نون الأفعال الخمسة في حالة الرفع ، ضرباً من ضروب الترخـص في العلامـة الإعرابية التي يظهر الترخص بها في حالات كثيرة ، لا يمكن مـع هـذه الكثـرة عدها ضرورة شعرية .

---

1 انظر ارتشاف الضرب 845/2.
2 انظر همع الهوامع 176/1.
3 انظر الخصائص 383/1 ، خزانة الأدب 339/8-340.
4 رواية الديوان هي أسقى بدلا من أشرب وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت ، انظر ديوان امرئ القيس 122. مستحقب : محتمل ، واغل : الداخل على الجماعة في الطعام والشراب دون دعوة .
5 انظر الخصائص 383/1-384 .
6 القصص 48، انظر هذه القراءة في البحر المحيط 118/7، وهي منسوبة لمحجوب عن الحسن ويحيى بن الحارث الذماري وأبي حيوة وأبي خلادعن اليزيدي .
7 انظر شرح التسهيل 56/1 ، وهمع الهوامع 340/8 .
8 انظر العلامة الإعرابية 360 .

ومن المواطن التي يطرد حذف النون فيها من الأفعال الخمسة ، أنها تحذف إذا اجتمعت مع نون الوقاية للتخلص من توالي الأمثال ، فقد نقل الشيخ خالد الأزهري [1] عن سيبويه [2] وابن مالك [3] أن النون التي تحذف إذا اجتمعت نون الوقاية ونون رفع الأفعال الخمسة هي نون الرفع ، وذلك لأنه عهد حذفها للجازم والناصب ولتوالي الأمثال ولغير ذلك ، ولأن نون الرفع نائبة عن الضمة ، والضمه تحذف تخفيفاً في قراءة أبي عمرو بن العلاء .

وقد ورد في شواهد الرجز عكس هذه الظاهرة ولكن في غير الأفعال الخمسة ، فقد حرك بعضهم آخر الفعل المضارع في حالة الجزم، قال الراجز:

وَيْهاً فداءٌ لك يا فَضالَهْ   أجِرْهُ الرُّمْحَ ولا تُهالَهْ [4]

والأصل أن يقول : ولا تهله .

وفسر المبرد [5] ذلك بأن الراجز حرك اللام لالتقاء الساكنين ، لأنه قد علم أنه لا بد من حذف أو تحريك ، فكان الباب ههنا الحذف ، فيقول : لا تهل ، ولكن للقافية حرك ؛ لأن الحد لا تهالْ ، فتسكن اللام للجزم ، ثم تحذف الألف لالتقاء الساكنين ، فهذا حرك اللام من أجل القافية حركةَ اعتلال ؛ وحركها بالفتح لفتح ما قبلها ولما منه الفتح وهي الألف ، كما تقول عُضَّ يا فتى ، وانطلقَ يا فتى ، فيمن أسكن وأدخل الهاء لبيان الحركة .

وتجدر الإشارة إلى أنَّ حذف النون من الأفعال الخمسة هو ظاهرة لهجية مطردة في معظم اللهجات المعاصرة باستثناء لهجات البدو؛ ويمكن تفسيرها مقطعيا من منطلق سعي الناطقين إلى التخلص من المقطع (ص ح ح

---

[1] انظر شرح التصريح 117/1
[2] انظر الكتاب 3/ 519 .
[3] انظر شرح التسهيل 1/ 55-56 .
[4] انظر الشاهد في المقتضب 136/2 ، شرح المفصل 72/4 ، و 29/9 ، وخزانة الأدب 182/6 . ويهاً : أقدمْ ، أجره : اطعنه ، لا تهاله : لا تفزعه .
[5] انظر المقتضب 137/2.

ص) الذي يتكون حال الوقف على هذه الأفعال. وهو مقطع صعب لا تجيزه العربية إلا في حالتين سيشار إليهما في المستوى الصوتي في هذه الدراسة.

إعراب الاسم المنقوص إذا كان علما ممنوعا من الصرف

اختلف النحاة في إعراب الاسم المنقوص إذا كان علماً ممنوعاً من الصرف ، وذلك كأن تُسَمَّى أنثى بـ(قاضٍ ويرمي) فذهب يونس وعيسى بن عمر والكسائي وأبي زيد والبغداديون [1] إلى أن الياء تثبت ساكنة في حالة الرفع ومفتوحة في حالة الجر . قال سيبويه:" ويقول يونس للمرأة تسمى بقاضٍ : مررت بقاضيَ قبلُ ، ومررت بأعيميَ منك " [2] .

واستشهدوا على صحة هذا الرأي بقول الراجز :

قَدْ عَجِبَتْ مِنّي ومِنْ يُعَيْلِيا   لَمّا رأتْني خَلَقاً مُقْلَوْلِيا [3]

فقال (يعيليا) حيث أجراه على الأصل دون حذف الياء .

وذهب سيبويه والخليل وأبو عمرو بن العلاء وابن أبي إسحاق وجمهور البصريين [4] إلى أن الياء تحذف وينوَّن آخره بتنوين الكسر للعوض كغيره من الأسماء المنقوصة . ولذلك عدوا ما في شاهد الرجز السابق ضرورة[5] .

سأل سيبويه الخليلَ عن بيت الرجز السابق ، فقال : هو بمنزلة قوله : [الطويل]

---

[1] انظر أوضح المسالك 139/4 ، شرح التصريح 354/2 ، همع الهوامع 115/1 ، شرح الأشموني 483/3

[2] انظر الكتاب 312/3.

[3] نسب هذا الشاهد للفرزدق في شرح التصريح 355/2 ، والدرر اللوامع 102/1 . وبلا نسبة في الكتاب 3/ 315 ، والمنصف 68/2 ، همع الهوامع 115/1 ، شرح الأشموني 3/ 483. خلقا : باليا ، ومقلوليا : الذي يتململ على الفراش حزنا .

4 انظر شرح التصريح 354/2.

5 انظر أوضح المسالك 139/4 ، همع الهوامع 115/1 ، الدرر اللوامع 1/ 102 .

ولكنَّ عبدَ الله مولى مواليا [1]

وقوله: [**الطويل**]

سماء الإله فوق سبعِ سمائيا [2]

فجاء به على الأصل [3] للضرورة [4] .

ويغلب على ظني أن استخدام الاسم المنقوص على هذه الشاكلة سواء في شاهد الرجز السابق أو في بيت الفرزدق وبيت أمية بن الصلت يؤرخ إلى مرحله تاريخية سابقة في استخدام الاسم المنقوص، حيث كان يستخدم فيها على الأصل بياء محركة دون حذف وتعويض ، ثم جاءت المرحلة المتقدمة في تاريخ اللغة حين تطورت اللغة فأصبحت تستخدم الاسم المنقوص على ما هو عليه في لغة القرآن الكريم .

نصب الفاعل ورفع المفعول

ذهب النحاة 5 إلى أن ظهور المعنى ووضوحه مع عدم جهل المراد وأمن اللبس حمل العرب على إعراب كل من الفاعل والمفعول بإعراب الآخر، فنصبوا الفاعل ورفعوا المفعول، نحو : خرق الثوبُ المسمارَ . ومثله قول الراجز :إنَّ سِراجاً لَكريمٌ مَفْخَرُهْ   تحلى به العينُ إذا ما تَحْقِرُهْ6

---

1 غيرموجود في ديوان الفرزدق .

2 ديوان أمية بن الصلت 150.

3 انظر الكتاب 315/3 .

4 انظر الكتاب 313/3.

5 انظر شرح التسهيل 64/2 ، همع الهوامع 8/3 ، شرح الأشموني 142/2 ، الدرر اللوامع 5/3 .

6 انظر شرح التسهيل 64/2 .

وحقه أن يقول يحلى بالعين .

وذهب الدكتور تمام حسان [1] إلى أن اعتماد العرب على القرينة المعنوية وهي الإسناد هو ما جعلهم يهملون الحركة الإعرابية في (خرق الثوبُ المسمارَ) ؛ إذ لا يصح أن يُسنَد
الخرقُ إلى الثوب وإنما يسند إلى المسمار ، فعلم بالقرينة المعنوية أيهما فاعل وأيهما مفعول .

والراجح عندي أن المسألة فهمت على غير ما يجب أن تفهم عليه ، فالتجوّز والترخص في العلامة الإعرابية بهذا الشكل ، يوقعنا في متاهة كبيرة كان لها صدى كبير في النحو العربي ، وهي معاني العلامات الإعرابية . فهل هذا الترخص جاء ليقول بأن العلامة الإعرابية لا معنى لها ولا دلالة ؟ والحق أن للمسألة جانباً بلاغياً يكمن في إعطاء معنى جديد . ففي بيت الرجز السابق أراد الراجز أن رؤية الممدوح بالعين تجمّل تلك العين التي تراه . وأما في (خرق الثوب المسمار) فإن الثوب قوي شديد لدرجة أن المسمار يخرقه بصعوبة، فكأنه هو الذي يخرق المسمار.

رفع جواب الشرط

من المقطوع به عند النحاة [2] أن رفع جواب الشرط (المضارع) جائز وقوي إذا كان الشرط فعلاً ماضياً أو مضارعاً منفياً بلم . غير أن الاختلاف وقع في رفعه إذا كان الشرط مضارعاً غير مسبوق بلم ، حيث ذهب بعضهم [3] إلى أن ذلك جائز ولكنه ضعيف .وقد استدلوا على صحته بقول الراجز :

---

1 انظر اللغة العربية معناها ومبناها 234.

2 انظر شرح ابن عقيل 373/2 ، شرح التصريح 402/2 ، همع الهوامع 329/4 – 330 ، شرح الأشموني 49/4

3 انظر ارتشاف الضرب 1874/4. شرح ابن عقيل 374/2 ، شرح التصريح 402/2 ، همع الهوامع 330/4 ، شرح الأشموني 49/4

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ إنّك إنْ يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ [1]

والمفهوم من كلام الأنباري [2] أن حق جواب الشرط عند الكوفيين الرفع لأن الأصل فيه أن يكون متقدماً على الشرط والأداة كقولك (أضربُ إن تضربْ) . إلا أنه لما أخر انجزم بالجوار ، وقد استشهدوا بشاهد الرجز السابق ليدللوا على هذه الفكرة .

غير أن نحاة آخرين عملوا على تأويل الشاهد السابق بتآويل مختلفة ، تُشعر بأنهم قد رفضوا أن يكون جواب الشرط مرفوعاً إن كان فعل الشرط مضارعاً مجزوماً ولم يسبق بلم ، وهو ما صرّح برفضه ابن الحاجب [3] . كما جعله السيوطي [4] من الضرورة الشعرية .

والنحاة [5] يؤولون ما ورد بالرفع على وجهين :

الأول: على التقديم والتأخير ، وذلك إن كان قبل أداة الشرط ما يطلب الجواب ، كما في شاهد الرجز السابق ، إذ الأصل (إنك تصرعُ إنْ يصرعْ أخوك) إذ إنَّ (إنَّ) تطلب الجواب ليكون خبراً لها .

الثاني: تقدير الفاء التي تحذف كثيراً في جواب الشرط ، وذلك إن لم يكن قبلها ما يطلب الجواب ، ومن ذلك قراءة طلحة بن سليمان :" **أينما تكونوا**

---

1 نسب هذا الشاهد لجرير بن عبد الله البجّلي في الكتاب 67/3 ، ولعمرو بن خثارم البجّلي في خزانة الأدب 20/8 ، والدرر اللوامع 227/1 ، وبلا نسبة في المقتضب 374/1 ، الإنصاف 623/2 (م87) ، شرح المفصل 158/8 ، شرح الكافية 234/6 ، مغني اللبيب 717، شرح ابن عقيل 374/2، شرح التصريح 403/2، همع الهوامع 331/4، شرح الأشموني 49/4 .

2 انظر الإنصاف 623/2 (م87) .

3 انظر شرح الكافية 233/6 .

4 انظر همع الهوامع 331/4.

5 انظر المواضع التي يوجد فيها الشاهد في كتب النحاة .

يدرككُم الموت"[1] برفع يدرككُم .أما المبرد [2] فإنه يقدر حذف الفاء في الحالتين .

وقد استفاد الدكتور سمير ستيتية [3] من فكرة سيبويه القائلة بالتقديم والتأخير ، ليذهب إلى أنه لما تقدم جواب الشرط ، فقد ضعف العامل عن سيطرته على الجواب فلم يجزم .

ومصطلح السيطرة عند الدكتور ستيتية [4] هو نوع من العلاقات التركيبية الدلالية القائمة بين عناصر التركيب ، بحيث يؤثر العنصر المسيطِر بكسر الطاء على عنصر أو أكثر من عناصر التركيب ، وهو قريب من مصطلح العامل في النحو العربي لكنه ليس مطابقاً له .

1 النساء 78 . وانظر هذه القراءة في الكشاف 545/1، شرح التصريح 403/2 ، وشرح الأشموني 51/4 .
2 انظر المقتضب 373/1.
3 انظر الشرط والاستفهام في الأساليب العربية 97 .
4 انظر السابق 86.

الفصل الثاني
مسائل الجملة الاسمية و الجملة الفعلية

اتحاد المبتدأ والخبر لفظاً ومعنى

يُشْتَرَطُ في خبر المبتدأ أن يتحد مع المبتدأ في المعنى دون اللفظ ، فعندما تقول : هذا زيد ، فإن الشخص المشار إليه بـ (هذا) هو المعبر عنه بـ (زيد) . وهكذا اتحد المبتدأ والخبر معنى وتغايرا لفظاً [1] . أما أن يتفقا لفظاً ومعنى فالأصل عدم جوازه [2] .

إلا أن هذا الاتفاق في اللفظ والمعنى جائز إذا كان الغرض منه دلالياً ، وهو بيان الشهرة وعدم التغير .يدل على ذلك قول الراجز:

أنا أبو النَّجم وشعري شعري [3]

قال ابن يعيش في سبب المنع والجواز:" وأما قولهم : أنت أنت ، فظاهر اللفظ فاسد؛ لأنه قد أخبر بما هو معلوم ، وأنه قد اتحد الخبر والمخبر عنه لفظاً ومعنى ، وحكم الخبر أن يكون فيه من الفائدة ما ليس في المبتدأ ، وإنما جاز ههنا لأن المراد من التكرير بقوله : أنت أنت ، أي أنت على ما عرفته من الوتيرة والمنزلة لم تتغير معي ، وتكرير الاسم بمنزلة أنت على ما عرفته ، وهذا مفيد يتضمن ما ليس في الجزء الأول . وعليه قول أبي النجم:

---

[1] انظر شرح التسهيل 291/1.
[2] انظر شرح المفصل 98/1 ، همع الهوامع 326/4.
[3] انظر ديوان أبي النجم 106.

أنا أبو النجم وشعري شعر ي

معناه وشعري شعري المعروف الموصوف كما بلغت وعرفت ، وعلى هذا قياس الباب "[1] .

ونحن في لهجاتنا المحكية نستخدم هـذا الأسـلوب حيـث نجيـب حـين يسألنا أحدهم : كيف زيد ؟ نقول : زيد زيد . لنبين أنه ما زال علـى حالـه لم يتغير .

ويبدو أن هذا الأسلوب – اتحاد الخبر مـع المبتـدأ في اللفـظ – سـائغ كذلك إذا كان على مبدأ التشبيه ، إذ قد يسأل أحدهم : كيف عمر ؟ – يسأل عن شخص اسمه عمر فأتذكر عمر بن الخطاب ، ويكـون في عمـر الأول مـا يستحق أن يشبه فيه بعمر بن الخطاب – فأقول : عمر عمر . وعلى هذا يكون الخبر قد اتحد مع المبتدأ في اللفظ .

الإخبار عن اسم العين (الذات) بالظرف

من المقرر به عند النحاة [2] أن اسم العين لا يخبر عنه بظرف الزمـان . وحين اصطدم النحاة بقول الراجز :

أكلَّ عامٍ نَعَمٌ تحوونهُ   يُلْقِحُهُ قومٌ وتُنْتِجونَهُ [3]

وجدوا أن (كل عام) وهو ظرف زمان جاء خبراً عن اسم عين وهو (نعم) ولذلك ذهب بعضهم إلى تجويز ذلك ولكن بشروط ذكرها السيوطي [4]. وهي:

---

1 انظر شرح المفصل 98/1-99. وانظر الفكرة ذاتها في الخصائص 524/2-525.

2 انظر شرح المفصل 89/1 – 90 ، شرح التسهيل 304/1، همع الهوامع 23/2 ، شرح الأشموني 269/1 ، حاشية الصبان 1/ 203

3 نسب لقيس بن حصين في خزانة الأدب 196/1، وبلا نسبة في الكتاب 129/1، والإنصاف 62/1(م8) ، شرح التسهيل 304/1 ، شرح الأشموني 269/1 ، حاشية الصبان 1/ 203 ، والنعم هي الأنعام .

4 انظر همع الهوامع 23/2.

*أن يكون مؤولاً على حذف مضاف كقولهم (اليوم خمر وغداً أمر) فهو مقدر بـ(شرب خمر) . والليلة الهلال : أي طلوعه .

*أن يكون فيه معنى الشرط نحو : الرطب إذا جاء الحر .

*أن تتحقق منه الفائدة ، وضبطه بأن يشابه اسمُ العين اسمَ المعنى في حدوثه وقتاً دون وقت نحو : الليلة الهلال والرطب شهرَيْ ربيع .

*أن يضاف إليه اسم معنى عام ، نحو : أكل يوم ثوب تلبسه .

*أن يَعُمَّ والزمان خاص ،نحو : نحن في شهر كذا .

*أن يسأل به عن خاص ، نحو : في أي الفصول نحن؟ .

وعليه خرج النحويون شاهد الرجز السابق على أن ثمة اسم معنى مقدراً مضافاً لاسم العين ، وهو مقدرٌ كالتالي : أكل عام إحراز نعمٍ [1] ، أو حواية نعم [2] .

وقد عُلِّل عدم جواز الإخبار عن اسم العين بظرف الزمان ، من منطلق عدم وجود فائدة تتحقق منه . قال ابن يعيش :" وأما ظرف الزمان فإذا أخبرت به عن الحدث أفاد ، لأن الأحداث ليست أمورا ثابتة موجودة في كل الأحيان بل هي أعراض منقضية تحدث في وقت دون وقت ، فإذا قلت : القتال اليوم أو الخروج بعد غد استفاد المخاطب ما لم يكن عنده لجواز أن يخلو ذلك الوقت من ذلك الحدث ، وأما الجثث فأشخاص ثابتة موجودة في الأحيان كلها ، لا اختصاص لحلولها بزمان دون زمان إذ كانت موجودة في جميع الأزمنة ، فإذا أخبرت وقلت: زيدٌ اليوم أو عمرو الساعة ، لم تفد المخاطب شيئاً ليس عنده ، لأن التقدير زيدٌ حالٌّ أو مستقر في اليوم ، وذلك معلوم لأنه لا يخلو أحد من أهل عصرك من اليوم ، إذ كان الزمان لا يتضمن

---

[1] انظر الإنصاف 62/1 – 63 (م8) ، شرح التسهيل 304/1 269 ، حاشية الصبان 1/ 203

[2] انظر خزانة الأدب 407/1.

واحدا دون واحد ، فإن قيل فأنت تقول : الليلة الهلال ، والهلال جثة فكيف جاز ههنا ولم يجز فيما تقدم . فالجواب : أنه إنما جاز في مثله : الليلة الهلال على تقدير حذف المضاف ، والتقدير الليلة حدوث الهلال ، أو طلوع الهلال ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ؛ لدلالة قرينة الحال عليه ؛ لأنك إنما تقول ذلك عند توقع طلوعه ، فلو قلت: الشمس اليوم أو القمر الليلة لم يجز إلا أن يكونا متوقعين وكذلك لو قلت : اليوم زيدٌ لمن يتوقع وصوله وحضوره جاز"[1] .

وحديثاً ذهب مالك يوسف المطلبي [2] إلى أن تنافر الظرف واسم الذات ليس مرده إلى أن اسم الجثة لا ينطوي على حدث ، بل لأنه لا ينطوي على زمن ، لأنه إذا وجدت صيغة حَدَثِيَّة غير زمنية تنافر الظرف معها أيضاً .

واعترض احمد مصطفى عفيفي عوض [3] على المطلبي في رأيه السابق ، إذ تبين له من استقراء آراء القدماء ومنهم ابن يعيش أن مرد التنافر جاء من عدم الفائدة ، والفائدة قد تحققت حينما قدرنا كلمة تحمل حدثاً دون ذات ، فالشرط في هذا الحدث ألا يكون مرتبطاً بالذات ، لأن التنافر قائم بين الحدث المقترن بالذات وظرف الزمان كما في : القاتل غداً ، مع أنه يوجد حدث وهو القتل ، إلا أنه لم يجز لوجود الذات القاتلة . ولهذا أمكن الإخبار عندما قدرنا مضافاً يدل على حدث دون ذات كما في : اليوم خمر وغداً أمر ، فالتقدير (اليوم شرب خمرٍ) ، أما قوله – أي مالك يوسف المطلبي- إذا وجدت صيغة حَدَثِيَّة غير زمنية تنافر الظرف معها فأنه يحتاج إلى وقفة ، لأننا حينما نأتي بصيغة حَدَثِيَّة غير زمنية فلا تنافر بينها وبين الظرف كما في : السفر غداً ، والخروج صباحاً ، إذ الأصل أن تكون الصيغة حَدَثِيَّة غير زمنية لا العكس .

---

1 شرح المفصل 1/89 – 90.
2 بحث دور الحدث النحوي في بناء الجملة نقلا عن كتاب الزمن في النحو العربي 88.
3 انظر بحثه دور الحدث النحوي في بناء الجملة 72.

تعدد الخبر

جوز عدد من النحاة [1] أن يخبر عن المبتدأ الواحد بأكثر من خبر، واستشهدوا على ذلك بعدد من الشواهد منها قول الراجز:

من يك ذا بتٌّ فهذا بتّي مُصَيِّفٌ مُقَيِّظٌ مُشَتِّي [2]

فقد أخبر الشاعر عن المبتدأ (هذا) بأربعة أخبار هي: بتّي ، مصيفٌ ، مقيظٌ ، مشتّي .

وكان للخليل بن أحمد رأى في توجيه تعدد الخبر ، فقد قال فيما يرويه عنه سيبويه [3] إن رفع الاسم في مثل هذه الحالة يكون على وجهين "فوجه أنك حين قلت : هذا عبد الله ، أضمرت هذا أو هو ، كأنك قلت هذا منطلقٌ أو هو منطلقٌ [4] . والوجه الآخر : أنك تجعلهما جميعاً خبراً لهذا ، كقولك : هذا حلوٌ حامض ، لا تريد أن تنقض الحلاوة ، ولكنك تزعم أنه جمع الطعمين . وقال الله عز وجل :"**كلا إنها لظى ، نزاعةٌ للشوى**" [5] وزعموا أنها في قراءة أبي عبدالله "**وهذا بعلي شيخٌ**" [6] قال : سمعنا ممن يروي هذا الشعر من العرب يرفعه:

من يك ذا بتٌّ فهذا بتّي مُصَيِّفٌ مُقَيِّظٌ مُشَتِّي "

والظاهر من كلام الخليل أن الخبر يتعدد إذا كانت الأخبار مجتمعة تؤدي ما تؤديه الصفة الواحدة ، ولا يجوز حذف بعضها وإبقاء بعضها الآخر، ففي مثل هذا حلوٌ حامضٌ ، أراد أن يقول: إن الشيء المشار إليه ذو طعم يجمع بين الطعمين، فهو ليس حلوا خالصاً ولا حامضاً خالصاً . فإذا لم يكن

---

1 انظر الكتاب 83/2، الإنصاف 724/2 – 725 (م104)، شرح المفصل 99/1 ، شرح التسهيل 309/1 ، شرح الأشموني 297/1 ،حاشية الصبان 221/1-222 .
2 انظر ديوان رؤبة 189. والبت كساء غليظ مربع أخضر وقيل من وبر وصوف .
3 انظر الكتاب 83/2-84 .
4 تعليقا على شاهد مصنوع هو : هذا عبد الله منطلق .
5 المعارج 15- 16.
6 هود 72.

الأمر كذلك كان أحد الأخبار – وهو الأول – خبراً عن المبتدأ المذكور ، ثم يقدر مبتدأ لكل خبر من الأخبار المتعددة . وبناءً على هذا يمكن القول إن كلمة (بتي) في شاهد الرجز السابق هي خبر للمبتدأ هذا ، وتكون الأخبار الثلاثة المتبقية خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (هو) عائد على هذا .

والحق أننا عندما نقول (هذا حلو حامضٌ) ، أو (هذا مقيظٌ مصيفٌ مشتي) أننا أردنا أن ننشئ معنى جديداً يتكون من الأخبار المتعددة مجتمعةً ، ويتشكل في ذهن السامع. فرؤبة في رجزه السابق أراد أن يقول: إن بته – وهو الكساء الغليظ من الوبر والصوف – يكفيه لصيفه وشتائه ، إذ يصيف به ويشتّي ، يريد أنه لا يملك سوى هذا الثوب حتى يلبسه . هذا المعنى الجديد وهو معنى واحد ، عبر عنه بأخبار متعددة تدل عليه .

ويمكن تلمس هذا الرأي في قول ابن يعيش التالي : "واعلم أنك إذا أخبرت بخبرين فصاعداً كان العائد على المخبر عنه راجعاً من مجموع الجزأين، والمراد العائد المستقل به جميع الخبر ، وذلك إنما يعود من مجموع الاسمين ، فأما كل واحد منهما على الانفراد ففيه ضمير يعود إليه لا محالة من حيث كان راجعاً إلى معنى الفعل، فيعود من كل واحد منهما ضمير عود الضمير من الصفة إلى الموصوف"[1] .

والعلماء مختلفون في مسألة تعدد الخبر ، وقد ذكر السيوطي أنهم فيها على أربعة مذاهب هي[2] :

* الجواز ، وهو قول الجمهور ، فيصح التعدد في الخبر كتعدد النعت .
* المنع، وهو اختيار ابن عصفور وكثير من المغاربة . والظاهر من كلام ابن عصفور في شرح الجمل[3] والمقرب[4] أنه لم يرد المنع إلا ليقول بأن

---

[1] شرح المفصل 99/1.
[2] انظر همع الهوامع 53/2.
[3] انظر شرح جمل الزجاجي 359/1 .
[4] انظر المقرب 86/1 .

تعدد الخبر يكون بالعطف، فإن لم يكن كذلك كان المراد أن تجمع من الأخبار معنى واحداً ، فإذا قلت : زيدٌ ضاحكٌ راكبٌ فأنت تريد أنه جامعٌ للضحك والركوب في حين واحد ، فلا تحتاج إلى عطف لأنهما خبران في اللفظ وبالنظر إلى المعنى خبرٌ واحد . لذلك فإنه جوز تعدد الخبر إذا كان في معنى خبر واحد .

* الجواز بقيد الاتحاد في الإفراد والجملة؛ فالأول مثل الشواهد السابقة الذكر ، والثاني كقولنا : زيدٌ أبوه قائمٌ أخوه خارجٌ . وعليه فالتعدد غير جائز إذا كان أحد الخبرين مفرداً والآخر جملة .
* الجواز بقيد كون المعنى فيهما واحداً ، فتكون المسألة من باب تعدد الخبر لفظاً لا معنىً ، كقولنا : الرمان حلوٌ حامضٌ ، أي مرٌّ ، وقولنا : زيدٌ أعسر أيسر ، أي أخبط .

مجيء اسم لا النافية للجنس معرفة

اشترط النحاة [1] في اسم لا النافية للجنس أن يكون نكرة ، إذ لا تعمل في المعرفة إطلاقا؛ وذلك لأنها تنفي نفياً عاماً مستغرقاً ، فلا يكون ما بعدها معيناً [2] .

وقال ابن مالك : " وإذا كان مصحوبُ (لا) معرفةً لم تعمل فيه؛ لأنها إنما عملت العمل المذكور ليدل بهِ على العموم على سبيل التنصيص ، والمعرفة ليست كذلك " [3] .أما إذا جاء اسمها معرفة فيجب إهمالها وتكرارها عند غير المبرد وابن كيسان نحو : لا زيدٌ في الدار ولا عمروٌ [4] .

[1] انظر الكتاب 296/2 ، شرح المفصل 103/2، شرح التسهيل 446/1، أوضح المسالك 3/2، شرح الأشموني 2/ 7 .
[2] انظر شرح المفصل 103/2.
[3] انظر شرح التسهيل 446/1.
[4] انظر أوضح المسالك 5/2، شرح الأشموني 8/2

وقد ورد اسم (لا) في بعض الشواهد اسماً علماً وقد عملت فيه ، من ذلك قول الراجز:

لا هيثـمَ الليلةَ للمطـيٌ [1]

وقول راجز آخر وهو أبو سفيان بن حرب :

إنَّ لنا عزّى ولا عزّى لكمْ [2]

وقد سوغه سيبويه [3] بأن جعل العلم هنا نكرة ، فالتقدير : لا هيثم من الهيثمين . وذكر مثلها قولنا : لا بصرة لكم ، وقضية ولا أبا الحسن .

وذهب بعض النحاة [4] مذاهب أخرى في تفسير مجيء اسم (لا) علماً ، لا تبتعدُ كثيراً عما ذهب إليه سيبويه ، فقد ذهبوا إلى أن العلم إذا جاء اسما لـ (لا) فإنه يكون مؤولاً ؛ وذلك عن طريق تقدير مضاف ، لا يتعرف بالإضافة كلفظ مثل أو أمثال ؛ فيكون المعنى في شاهد الرجز السابق : لا أمثال هيثم ممن يقوم مقامه في جودة الحداء للمطي . وثمة رأي آخر في تفسير هذه الظاهرة ، وهو أن يجعل ذلك العلم اسم جنس لكل من اتصف بالمعنى المشهور به مسمى ذلك العلم ، فهو بذلك كما جاء في المثل: "لكل فرعونٍ موسىً" بتنوين العلمين ، على معنى لكل جبار قهار .

---

1 انظر الكتاب 296/2 ، شرح المفصل 103/2، شرح التسهيل 170/1، شرح الكافية 225/2 ، شرح الأشموني 2/ 8

2 انظر شرح التسهيل 171/1و 448.

3 انظر الكتاب 296/2 .

4 انظر آراءهم في حاشية الصبان 4/2- 5.

اقتران خبر كاد وكرب بأن

الشائع عند النحاة [1] أن لا يقترن خبر (كاد وكرب) بـ (أنْ) ، غير أنهم جوزا ذلك على قلة . فمن أمثلة دخول أن على خبر (كاد) قول الراجز وهو رؤبة:

رَبْعٌ عفاهُ الدَّهرُ طولاً فانمحى قد كاد من طول البلى أن يَمْصَحا [2]

ومن أمثلة دخولها في خبر (كرب) قول الراجز :

قدْ بُرْتَ أو كربْتَ أن تَبورا لمّا رأيْتَ بَيْهَساً مَثْبورا [3]

وقد جعل بعضهم [4] ذلك الاتصال خاصا بالشعر ضرورةً ، أما في اختيار الكلام فلا . في حين ذهب آخرون [5] إلى تفسير هذا الاتصال على أساس التشبيه بينها وبين (عسى) .

قال ابن يعيش في تفسير ذلك التشابه بينهما : " والشاهد فيه دخول (أن) على (كاد) تشبيهاً لها بـ (عسى) ، والوجه سقوطها ... فحملوا كل واحدٍ من الفعلين على الآخر لتقارب معنيهما ، وطريق الحملِ والمقاربة أن (عسى) معناها الاستقبال ، وقد يكون بعض المستقبل أقرب إلى الحال من بعض ، فإذا قال : عسى زيدٌ يقوم ، فكأنه قَرُبَ حتى أشبه قُرْبَ (كاد) ، وإذا أدخلوا أن في خبر (كاد) فكأنه بَعُدَ عن الحال حتى أشبه عسى " [6] .

1 انظر الكتاب 159/3 ، الجمل في النحو 201، الإنصاف 567/2 (م77) ، أسرار العربية 84، شرح المفصل 122/7، شرح التسهيل 377/1، شرح التصريح 284/1، شرح الأشموني 378/1
2 ديوان رؤبة 172 ، ويمصح : يذهب
3 انظر شرح التسهيل 378/1، وشرح الأشموني 383/1. بيهس : اسم رجل ، مثبور : هالك .
4 انظر الجمل في النحو 202، الإنصاف 565/2و567 (م77) .
5 انظر الكتاب 160/3، أسرار العربية 83 – 84، شرح المفصل 122/7، فاتحة الإعراب 117.
6 انظر شرح المفصل 122/7

وفي شرح التصريح: كاد وكرب "الغالب في خبرهما التجرد من أن ؛ لأنهما يدلان على شدة مقاربة الفعل ومداومته ، وذلك يقرب من الشروع في الفعل والأخذ فيه ، فلم يناسب خبرهما أن يقترن بأن غالباً ويقل اقترانه بأن نظراً إلى أصلهما "[1] .

يفهم من ذلك كله أن (أنْ) تشكل فاصلاً بين عسى وكاد وكرب وأخبارها ، فالتزام دخولها على خبر عسى وقلة دخولها على خبر كاد وكرب، يدل على أن مقاربة حدوث خبر كاد وكرب تكون أقرب وأشد من خبر عسى ، فإذا نزعت (أن) من خبر عسى أصبحت مثل كاد في قرب حدوث خبرها ، وإذا دخلت (أن) على خبر كاد ، أشبهت كاد عسى في تباطؤ قرب حدوث هذا الخبر .

وذهب الاسفرايني [2] إلى أن العرب تستعمل (كاد) استعمال (عسى) في دخول (أن) ، وتستعمل عسى استعمال كاد في حذف أن جرياً على أسلوبهم في التفنن في الكلام .

مجيء خبر عسى اسماً مفرداً

أفعال المقاربة والرجاء والشروع تعمل عمل كان ، إلا أن أخبارها يجب – كما يقول النحاة – أن تكون جملة فعلية [3] . وغالباً ما يكون فعلها مضارعاً ومسبوقاً بأن ، وقد فسر ابن يعيش سبب مجيء خبرها جملة فعلية بقوله : " فإن قيل: فلم لزم أن يكون الخبرُ أن والفعل ؟ قيل : أما لزوم الفعل فلأنه لما منع لفظ المضارع [4] واجتزأ عنه بلفظ الماضي عوض المضارع في الخبر"[5] .

---

1 انظر شرح التصريح 284/1.
2 انظر فاتحة الإعراب 117.
3 انظر أوضح المسالك 302/1
4 أي أن أفعال الرجاء أفعال جامدة لا تتصرف إلى المضارع ولا إلى غيره
5 شرح المفصل 118/7.

ولما كانت (عسى) من أفعال المقاربة ، كان الأصل فيها أن يكون خبرها جملة فعلية غالباً ما يقترن بأن ، وقد أضاف ابن يعيش في تعليل مجيء خبر عسى فعلاً مضارعاً علاوة على ما سبق قائلا : "وأيضاً فإنه لما كانت عسى طمعاً، وذلك لا يكون إلا فيما يستقبل من الزمان ، جعلوا الخبر مثالاً يفيد الاستقبال ، إذ لفظ المصدر لا يدل على زمان مخصوص "[1] .

إلا أن خبر عسى قد جاء اسماً مفرداً وذلك في قول الراجز :

أَكْثَرْتَ في العَذْلِ مُلِحّاً دائماً لا تُلْحِنِي إنّي عَسَيْتُ صائماً [2]

وكذلك في المثل : "**عسى الغويرُ أبؤسا** "[3] .وقد استدل النحاة من هذين الشاهدين أن خبر (عسى) يكون منصوباً ، وقد يكون مفرداً .

وقد جعل بعض العلماء [4] مجيء الاسم المفرد خبراً لعسى نادراً ، على الرغم من أنه الأصل فيه ، غير أن منهم [5] من جعله شاذا . يقول ابن عصفور : "ولا تقع الأسماء موقع أخبار هذه الأفعال ، وإن كان ذلك هو الأصل ، إلا في نادر الكلام ... وإنما رفض هنا الاسم ، وإن كان الأصل ، لأن المناسبة التي قصدوها بين هذه الأفعال وأخبارها لا تُتَصَوَّرُ في الأسماء "[6] .

وعدّ السيوطي [7] ورود الاسم المفرد خبراً لعسى في هذين الشاهدين ، مما يقوى في القياس ويضعف في الاستعمال ، فالأصل أن يكون خبر عسى اسماً مفرداً إلا أنّ السماع ورد بمنعه ، والاقتصار على ترك الاستعمال ههنا.

1 السابق نفسه .
2 انظر ديوان رؤبة 185 ، والرواية في المزهر (لا تعذلن) بدل (لا تلحني) انظر المزهر 228/1، وفي الأشموني (لا تكثرن) انظر شرح الأشموني 1/ 376.
3 انظر هذا المثل في المقرب 109 ، شرح الكافية 229/5 ، أوضح المسالك 303/1.
4 انظر المقرب 109 ، همع الهوامع 141/2.
5 انظر أوضح المسالك 302/1- 303
6 انظر المقرب 109
7 انظر المزهر 228/1.

وعلل ابن مالك [1] مجيء خبر (عسى) اسما مفردا في الشاهدين السابقين معتمداً على عادة العرب في بعض ما له أصل متروك ، وقد استمر الاستعمال بخلافه ، إذ من عادتهم أن ينبهوا على ذلك الأصل لئلا يجهل .

وخالف البغدادي [2] جميع النحاة في توجيه الشاهدين السابقين حين جعل (عسى) فيهما فعلاً تاماً خبرياً ، لا فعلاً ناقصاً إنشائياً ، ودليله على ذلك وقوع الفعل في شاهد الرجز السابق خبراً لـ (إنَّ) ، إذ لا يجوز بالاتفاق : إن زيداً هل قام ،وأن هذا الكلام يقبل التصديق والتكذيب . وعلى هذا فالمعنى : إني رجوت أن أكون صائماً ، فـ (صائماً) خبرٌ لكان ، وأنْ والفعل مفعولٌ لعسى .

الإخبار عن النكرة في باب كان وأخواتها بالنكرة

أجاز بعض النحاة [3] الإخبار عن النكرة المحضة في باب (كان) وأخواتها ، إذا حصلت الفائدة ، ودون أن يطلب التخصيص ، واستشهدوا على ذلك بقول الراجز :

لَتَقْرِبِنَّ قَرَباً جُلْذِيّا ... ما دام فيهنَّ فَصيلٌ حيّا [4]

وقد حصلت الفائدة هنا من تقديم (فيهن) ، وهو متعلق بالخبر ، ولو حذفت (فيهن) لانقلب المعنى ، لأنك إذا قلت :ما دام فصيل حيا ، فالمراد أبداً ، كما تقول: ما طلعت الشمس . فلما لم تتم الفائدة إلا به حسن تقديمه لمضارعته الخبر في الفائدة [5] .

---

1 انظر شرح التسهيل 379/1.
2 انظر خزانة الأدب 318/9.
3 انظر الكتاب 54/1-56 ، شرح المفصل 96/7 ، شرح الكافية 219/5 .
4 انظر الكتاب 56/1 ، شرح المفصل 96/7 ، شرح الكافية 219/5، خزانة الأدب 272/9.
لتقربن : من القرَب وهو سير الليل لورد الغد ، والجلذي : السريع الشديد ، والفصيل : ولد الناقة .
5 انظر خزانة الأدب 272/9

خبر أنّ التي تأتي بعد لو

ذهب الزمخشري والسيرافي [1] إلى أن خبر (أنَّ) الواقعة بعد لو يجب أن يكون فعلاً ، ليكون ذلك عوضاً عن ظهور الفعل المقدر بين لو وأنّ . فإذا قلت: لو أن زيداً جاءني ، فكأنك قلت: لو جاءني زيدٌ .

وقد اعتُرِضَ عليهما في هذا ، وعد خطأً فاحشاً ، فقد جاء الخبر اسماً في قوله تعالى: " **ولو أنَّ ما في الأرضِ من شجرةٍ أقلام** " [2] . وبقول الراجز :

لو أن حياً مدركُ النجاحِ   أدركه ملاعب الرماحِ [3]

وقيل إن الذي عليه كلام الزمخشري منع كون خبرها اسماً مشتقاً ؛ لإمكان صوغ الفعل منه ، أما إذا كان الاسم جامداً فيجوز ؛ لتعذر صوغ الفعل منه [4].

وهذا أيضاً يمكن الاعتراض عليه لورود خبرها مشتقاً كما في شاهد الرجز السابق .

نيابة الجار والمجرور عن الفاعل

اختلف النحاة في جواز إقامة غير المفعول به مقام نائب الفاعل مع وجود المفعول؛ فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز؛ لأن المفعول هو شريك الفاعل وهو الأحق في أن يقوم مقام نائبه . وذهب الكوفيون والأخفش وابن مالك إلى جواز ذلك، وذلك لوروده في السماع [5] .

ومن ذلك قول الراجز وهو رؤبة :

لم يُعْنَ بالعلياءِ إلا سيداً   ولا شفى ذا الغيِّ إلا ذو الهدى [6]

وقول راجز آخر:

---

1 انظر شرح التسهيل 415/3 ، الجنى الداني 281، همع الهوامع 170/2.

2 لقمان 27.

3 ديوان لبيد 46 .

4 انظر شرح الكافية 227/6 ، الجنى الداني 282.

5 انظر التبيين للعكبري 268 ، شرح التسهيل 59/2 ، شرح التصريح 429/1، همع الهوامع 256/2 ، شرح الأشموني 136/2 – 138 .

6 انظر ديوان رؤبة 173.

وإنما يُرضي المُنيبُ ربَّه   ما دام معنياً بذكرٍ قلبَهُ [1]

وقول راجز ثالث:

أُتيحَ لي من العدى نذيرا   بهِ وُقيتُ الشرُّ مُستطيرا [2]

والذي يدل على أنهم أقاموا الجار والمجرور مقام نائب الفاعل أنهم نصبوا المفعول الذي حقه أن يكون هو النائب ولو رفعوه لسقط الاستشهاد بها . وللكوفيين ومن يوافقهم رأي آخر في تجويز مجيء الجار والمجرور نائب فاعل ، وهو أن الظرف وحرف الجر يعمل فيهما الفعل ويجعلان مفعولا بهما على السعة ، فصارا كالمفعول به ويجوز فيهما ما يجوز في المفعول [3] .

وقد اشترط الأخفش [4] في هذا أن يتقدم النائب وهو الجار والمجرور على المفعول به ، غير أن هذا الشرط مردود بقراءة أبي جعفر: "**ليُجْزى قوماً بما كانوا يكسبون**" [5] .

والحق أن النحاة مختلفون في تقدير النائب عن الفاعل في هذه الحالة ، وهم فيه على مذاهب خمسة هي [6] :

* مذهب الجمهور وهو أن المجرور في محل رفع وهو النائب ، نحو : سير بزيد ، كما لو كان الجار زائداً ، إذ لا خلاف في أن المجرور بحرف جر زائد هو النائب .

1 انظر ، شرح التسهيل 60/2 ، شرح التصريح 429/1، شرح الأشموني 137/2 .
2 انظر شرح التسهيل 60/2
3 انظر التبيين 269.
4 انظر شرح التصريح 429/1، همع الهوامع 266/2 ، شرح الأشموني 138./2
5 الجاثية 14. وقد نسب أبو حيان هذه القراءة لشيبة وأبي جعفر وعاصم في رواية ، البحر المحيط 45/8 .
6 انظر همع الهوامع 267/2 – 268 ، وشرح الأشموني 135/2-136 . والقرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة 152 – 155 .

* مذهب هشام وهو أن النائب هو ضمير مبهم مستتر في الفعل ، وجُعِلَ ضميراً مبهماً ليتحمل ما يدل عليه الفعل من مصدر أو ظرف مكان أو زمان إذ لا دليل علي تعيين أحدهما .
* مذهب الفراء وهو أن حرف الجر وحده هو النائب ، وأنه في موضع رفع كما أن الفعل في: زيد يقوم في موضع رفع خبر.
* مذهب ابن درستويه والسهيلي والرندي وهو أن النائب هو ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل ، والتقدير (سير هو) ، أي السير ؛ لأنه لا يتبع على المحل بالرفع ولأنه

يتقدم نحو :"**كان عنه مسؤولا**"[1] ، ولأنه إذا تقدم لم يكن مبتدأ وكل شيء ينوب عن الفاعل ، فإنه إذا تقدم كان مبتدأ ، ولأن الفعل لا يؤنث له في نحو مر بهند .

وقد رد هذا الرأي بان العرب تصرح معه بالمصدر المنصوب نحو : سير بزيد سيراً ، فدل على أنه النائب.

* ذهب بعض العلماء إلى أن النائب عن الفاعل هو مجموع الجار والمجرور، فنحو : سير بزيد ، الجار والمجرور في محل رفع نائب عن الفاعل .

وقد ذهب مجمع اللغة العربية[2] في القاهرة إلى أنه يُستَغنى بالفعل المبني للمجهول عن نائب الفاعل إذا وليه جار ومجرور، وذلك لأن أقوال العلماء في تعيين نائب الفاعل تحمل كثيراً من التكلف لإيجاد نائب عن الفاعل المحذوف ،ولم يسلم شيء منها من النقد والاعتراض، وكان الأولى أن يقال : إن الفعل المبني للمجهول إذا لم يكن معه إلا الجار والجرور نحو: لا يُخشى عليه ، أنه استغني بصيغته عن نائب الفاعل .

---

1 الإسراء 36 .
2 انظر القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة 156 .

مجيء المفعول لأجله معرفةً

جاء في شرح الكافية [1] أن المفعول لأجله ينتصب نصب المصادر التي تكون حالاً ، لذلك لزم تنكيره . غير أن ما ورد من كلام العرب يشير إلى جواز مجيء المفعول لأجله معرفة ، قال الراجز وهو العجاج :

يركبُ كلَّ عاقرٍ جمهورِ مخافةً وزعلَ المحبورِ
والهولَ من تهوُّلِ القبورِ [2]

وقد أوَّل الاستراباذي هذا الشاهد على التقدير، فالأصل عنده (زعلاً زعلَ المحبور ومهولاً الهولَ) . فيكون المصدران منصوبين على الحال المقدر فيهما . كما أول قوله تعالى: " **حذرَ الموتِ** " [3] بـ (محاذرين الموت) حتى يجعل الإضافة لفظيةً .

وقد أورد الزمخشري وابن يعيش شاهد الرجز السابق ليدللا بهِ على أن المفعول لأجله يأتي معرفة ونكرة . قال ابن يعيش : " وقال ذلك رداً على من زعم أن هذه المصادر التي هي المفعول له ، نحو: ضربتهُ تأديباً لهُ ، من قبيل المصادر التي تكون حالاً نحو قتلتهُ صبراً وأتيتهُ ركضاً أي صابراً وراكضاً ، وهو مذهب الجرمي والرياشي ، فهو عندهم نكرة ، ومخافة الشرِ ونحوها مما هو مضاف من قبيل : مثلك وغيرك وضارب زيد غداً في نية الانفصال " [4] .

وقال سيبويه في حديثه عن المفعول لأجله : " وحسن في الألف واللام لأنه ليس بحال " [5] .

---

1 انظر شرح الكافية 26/2 – 27 .
2 ديوان العجاج 192.جمهور : المتراكب المجتمع ، الزعل: النشاط ، المحبور : المسرور .
3 البقرة 19.
4 شرح المفصل 54/2
5 الكتاب 370/1.

وقد جعل النحاة [1] الجرار هـذه المـصادر - المفعـول لأجلـه- بـاللام جائزاً ، إذا كان معرّفاً ، فإذا كان معرفاً بالألف واللام فإن الجراره هو الأكثـر ويجوز بقلة تركه منصوباً ، وشاهد ذلك قول الراجز :

لا أقعدُ الجبنَ عن الهيجاءِ ولو توالت زمرُ الأعداءِ [2]

فالجبن مفعول لأجله وهو مقرون بـ (أل) ، ومع ذلك فقد جاء منصوباً ، أما إذا كان غير مقرون بـ (أل) فالأكثر أن يكون منصوباً .

1 انظر شرح التسهيل 127/2 ، شرح التصريح 513/1، همع الهوامع 134/3 ، شرح الأشموني 215/2.
2 المراجع السابقة نفسها .

الفصل الثالث
مسائل متعلقات الجملتين

ويشمل المباحث التالية :

*المبحث الأول: النداء

*المبحث الثاني: الاستثناء

*المبحث الثالث: التوابع

*المبحث الرابع: الحال

*المبحث الخامس:المجرورات

*المبحث السادس: الأساليب النحوية

المبحث الأول:النداء

الميم في اللهمّ

ذهب البصريون إلى أن حرف النداء (يا) قد يحذف ويعوض عنه في نداء لفظ الجلالة ، إذ يحذف ويعوض عنه بميم مشددة في نهاية الاسم فنقول : (اللهمّ) ، وذلك لأن هذه الصيغة لا ترد إلا في النداء . غير أن الكوفيين لم يقبلوا بذلك وجعلوا حرف النداء محذوفاً ، والميم ليست عوضاً عنه ، وإنما هي بقية جملة محذوفة ، والتقدير: يا الله أُمَّنا بخير [1] .

رفض الكوفيون أن تكون الميم المضعفة في آخر (اللهمّ) عوضاً عن يا النداء ، مستندين في ذلك على قاعدةٍ مجمع عليها عند جميع النحاة: الكوفيين والبصريين ، تنص على أن الجمع بين العوض والمعوَّض عنه لا يجوز ، فإذا كانت الميم عوضا عن (يا) فيجب ألا يجتمعا. إلا أن الواقع اللغوي يثبت أن العرب جمعوا بين (يا النداء) والميم المشددة . ومن ذلك قول الراجز:

1 انظر رأي البصريين في الكتاب 196/2 ، ورأي الكوفيين في معاني القرآن للفراء 203/1 ، وانظر المسألة ككل في الإنصاف 341/1 (م47) ، التبيين 449، فاتحة الإعراب 51، شرح الكافية 386/1، شرح التصريح 223/2-224،همع الهوامع 64/3-65 ، شرح الأشموني 267/3-268.

إني إذا مـا حَدَثٌ ألّـا أقول: يا اللهمّ يا اللهمّ [1]

وقول راجز آخر:

وما عليكِ أن تقولي كلّما صلّيْتِ أو سبّحتِ يا اللهمّ ما
أردُدْ علينا شيخنا مُسَلَّما [2]

وقول راجز ثالث:

غفرتَ أو عذبتَ يا اللهمّا [3]

وهذه الحجة التي لجأ إليها الكوفيون كانت رداً على ما ذهب إليه البصريون ، من أن دليلهم على أن الميم عوض من يا ، أن العرب لم تجمع بينهما ، يضاف إلى ذلك أن (يا) حرفان والميم المضعفة حرفان ، كما أن الفائدة من قولنا : يا الله ، هي ذاتها من اللهم [4] .

وقد عد البصريون دخول (يا) على (اللهمّ) في الشواهد السابقة من الضرورة التي يسوغها أن (يا) في أول الكلمة والميم في آخرها [5] .

أما قول الكوفيين في أن الأصل : يا الله أُمَّنا بخير، فمرفوض عند النحاة من عدة جهات هي [6] :

* أنه حذفٌ على غير قياس وقد التزم ، وأنه يمكن أن نقول اللهمّ أمنا بخيرٍ، فهو غير ممتنع ، والأصل عدم التكرار .
* أنه يجوز أن تقول : اللهم العن فلاناً واخزهِ وغير ذلك ، وهذا مناقضٌ لما قدروه .

---

1 موجود كبيت مفرد في ديوان أمية بن أبي الصلت 191. وقد نسبه إليه البغدادي في الخزانة 295/2 ، ونسبه الأزهري لأبي خراش الهذلي في شرح التصريح 224/2.
2 انظر الجمل للزجاجي 164، الإنصاف 342/1 (م47) ، التبيين 451، فاتحة الإعراب 51، ائتلاف النصرة 47 ، همع الهوامع 5/ 347.
3 انظر الإنصاف 1/ 343 (م47) .
4 السابق نفسه
5 انظر المقتضب 490/2، الجمل 164.
6 انظر الإنصاف 344/1، التبيين 450، شرح التصريح 224/2.

* لو كان الأمر كذلك لجاز أن يقول : اللهمنا بخير ، وفي وقوع الإجماع عن امتناعه دليل على فساده .

وقد عقد ابن القيم الجوزية لهذه المسألة فصلاً واسعاً في كتابه جلاء الأفهام [1] نقل ما ذكره أئمة النحو حول الخلاف في هذه الميم ، إلا أنه أضاف معنى جديداً علل به سر مجيء الميم في اللهمّ، فهي تدل على التعظيم والتفخيم ، ومن أجل ذلك زيدت ، كزيادتها في (زرقم) لشدة الزرقة ، إضافة إلى أن الميم تدل على الجمع ، وتقتضيه ومخرجها يقتضي ذلك . كما ألحقوها في آخر الاسم (اللهمّ) الذي يسأل به العبد ربه سبحانه إيذاناً بجمع أسمائه تعالى وصفاته ، فإذا قال قائلٌ : اللهم إني أسألك ، فكأنه قال : أدعو الله الذي له الأسماء الحسنى والصفات العلى بأسمائه وصفاته ، فأتى بالميم المؤذنة بالجمع إيذاناً بسؤاله تعالى بأسمائه كلها .

وحديثاً ذهب سلمان القضاة [2] إلى أن اللهمّ هي لفظة (الله) عينها بفارق احتفاظ الأولى بلاصقة التمييم ، فتكون الميم المشددة في آخرها ليست عوضاً من يا النداء المحذوفة ، بدليل ورود اللهمّ مناداةً بـ(يا) .

ويبدو لي أن هذه الميم ليست لاحقة التمييم المعروفة في اللغات السامية، فلاحقة التمييم لا تكون بميم مشددة متحركة، وإنما تكون بميم مخففة ساكنة، فهي كالتنوين في العربية مع الاختلاف باستخدام الميم في التمييم والنون في التنوين. يضاف إلى ذلك أنَّ المنادى لا يُنَوَّنُ إذا كان مفردًا معرفة، فمن أين لهذا الاسم أن يأتيه التمييم الذي هو كالتنوين. ويبدو لي أن هذه الميم طريقة متفردة في نداء لفظ الجلالة، تختلف عن نداء أي اسم آخر، إذ من المعروف أن العربية تنادي الاسم المبدوء بـ(أل) باستخدام وصلة هي (أيها/ أيتها) ، ولما كانت هذه الطريقة لا تتناسب ونداء لفظ الجلالة فإن أبناء العربية

---

1 انظر جلاء الأفهام 236 – 242.

2 انظر بحثه اللهم : رؤية جديدة في الصيغة والإعراب 67 – 83 .

استخدموا طريقة (اللهم) في نداء لفظ الجلالة، أو (يا ألله) بقطع همز الوصل وذلك كنوع من التأدُّب في الخطاب. ومن الأدلة على أن نداء (الله) باستخدام (أيها) غير مقبول أنه لم يُرْوَ عن العرب أنهم استخدموا هذه الطريقة ألبتة في ندائه، ويكفي لمعرفة عدم قبولها تجريب نداء (الله) بهذه الواسطة. يضاف إلى ذلك أننا حين ننادي أيّ اسم من أسماء الله الحسنى فإننانحذف (أل) من أوله فرارا من استخدام هذه الواسطة؛ فنقول : يا رحمن، يا رحيم، يا حنان يا منان... وعلى ذلك يمكن لنا أن نجتهد ونطلق اسم (الميم التأدُّبيَّة) على ميم اللهمَّ.

نداء المعرف بأل

لم يجز البصريون نداء المعرف بـ (أل) إلا بوجود واسطة هي (أيُّ) ،في حين أجاز الكوفيون [1] ، وقيل الكوفيون والبغداديون [2] ، وأفرد بعضهم [3] البغداديين ، ذلك دون واسطة .

وقد احتج المجوزون لهذه الظاهرة بورودها في السماع ، حيث قال الراجز:

فيا الغلامان اللذانِ فرّا إيّاكما أنْ تكسباني شرّا [4]

وذكر ابن يعيش [5] علتين لمنع نداء المعرف بـ (أل) إلا بواسطة هما:

* أن الألف واللام تفيدان التعريف ، والنداء يفيد تخصيصاً ، وإذا قصدت واحداً بعينهِ صار معرفةً كأنك أشرت إليه ، والتخصيص ضرب من التعريف فلم يجمع بينهما لذلك ، لأن أحدهما كافٍ ، وصار حرف

1 انظر الإنصاف 335/1 (م46)، التبيين 444، شرح التسهيل 255/3، ائتلاف النصرة 46، همع الهوامع 47/3.
2 انظر شرح التصريح 226/2، الدرر اللوامع 30/3.
3 انظر أوضح المسالك 32/4، شرح الأشموني 266/3، حاشية الصبان 145/3.
4 انظر الإنصاف 336/1، التبيين 446، شرح المفصل 6/2 ،شرح التسهيل 255/3، شرح الكافية 385/1، ائتلاف النصرة 46، همع الهوامع 47/3. حاشية الصبان 3/ 145، الدرر اللوامع 30/3.
5 انظر شرح المفصل 6/2 .

النداء بدلاً من الألف واللام في المنادى فاستغني بـه عنهمـا ، وصـارت كالأسماء التي هي للإشارة نحو هذا وشبههِ .

* أن الألف واللام تفيدان تعريف العهد ، وهو معنى الغيبـة ، وذلـك أن العهد يكون بين اثنين في ثالثٍ غالباً ، والنداء خطابٌ لحاضرٍ فلم يجمـع بينهما لتنافي التعريفين.

وعلى هذا فالعلة في منع البـصريين نـداء المعـرف بـ (أل) هـي علـةٌ دلالية، ويبدو لي أن العلة في ذلك علة صوتيه ، إذ يمكن نقض ما ذهـب إليـه البصريون بسهولة ، وذلك أنهم مجمعون على أن نداء المعـرف بـ (أل) جـائز ولكن بواسطة ، وعليه لا أقول كما يقول السيوطي [1] : لا ينـادى المعـرف بـ (أل) إلا في الضرورة ، ولكن أقول : لا ينادى دون واسطةٍ إلا في الضرورة – هذا مبدئياً – ؛ فنداؤه بواسـطة لا يعـني أن النـداء لا يدخلـه ، وبالتـالي فقـد اجتمع فيه ياء النداء وأل التعريف .

يضاف إلى ذلك أن نداء المعارف جائزٌ ، إذ ينادى العلم واسم الإشارة والضمير ، وقد تـأول البـصريون كـثيراً وابتعـدوا عـن جـوهر المـسألة حـين افترضوا أن دخول النداء على العلم (يا زيـد) يعـرّي التعريـف عـن العلميـة ويعرف العلم بالنداء [2] .

وعليه فإن ياء النداء يجوز أن تدخل على الأسماء المعرفة ، ومنه يمكن القول بأن العلة الدلالية لا تصلح لتفسير دخول الواسطة من أجـل التوصـل إلى نداء المعرف بأل .

أما عن العلة الصوتية التي أذهب إليها فمضمونها أن نداء المعرف بأل يفترض تقصير الحركة الطويلة في (يا) ، وذلك بسبب تشكل مقطع صعب من نـوع (ص ح ح ص) ، إذ تميـل اللغـةُ في أحيـان كـثيرة إلى تقـصير الحركـة

---

1 انظر همع الهوامع 47/3.
2 انظر الإنصاف 338/1 (م46).

الطويلة في هذا المقطع ليصبح من نوع (ص ح ص) ويمكن تمثيل ذلك صوتياً كالتالي :

← fa/ya:/al/gu/la:/ma:/ni

fa/ya:l/gu/la:/ma:/ni ← fa/yal/gu/la:/ma:/ni

ولأن (يا) النداء تستخدم لنداء القريب والبعيد، فإن تقصير الحركة الطويلة لا يتناسب وغرضها الدلالي في نداء البعيد ،الذي يحتاج إلى زيادة في الإطلاق ، فقد وضعت تلك الواسطة للمحافظة على الإطلاق الذي تحققه الفتحة الطويلة في نداء البعيد . أما ما نودي مباشرةً من ذوات الألف واللام فيمكن القول بأن القرب الحاصل بين المنادي والمنادى قد يفسر دخول (يا) مباشرةً عليها . فعندما قال الشاعر(فيا الغلامان) أراد أن يصل النداء مباشرةً لهما ودون واسطة حتى يأخذا بالتحذير الموجه من قبله ، فهما قريبان منه في إرادة وصول التحذير لهما وإن كانا بعيدين بسبب فرارهما . وأما الشاهد الشعري الآخر في هذه المسألة وهو قول الشاعر: [الوافر]

فديتكِ يا التي تيّمتِ قلبي وأنتِ بخيلةٌ بالودِّ عني [1]

فيظهر فيه هذا الأمر أكثر ، إذ إن تلك التي تيمت قلب الشاعر قريبةٌ منه، لذلك فإن تقصير الألف لا يضر في ندائها ، كما أنه أراد أن يناديها دون وجود فاصل أو واسطة من وصوله مباشرة إليها .

ويظهر هذا الأمر جلياً في أمر آخر، وهو أن جميع النحاة [2] مجمعون على جواز نداء كلمة الله مباشرةً ، فنقول(يا الله) ، وذلك لأن الله قريبٌ منا؛ لذلك فإننا لا نحتاج إلى ذلك الإطلاق في مد الألف من أجل أن يناسب النداء المنادى البعيد . على أن الأكثر في نداء لفظ الجلالة عند النحويين هو قطع همزته لتصبح (يا ألله) ، وذلك من أجل التخلص من تقصير حركة حرف

1 انظر الإنصاف 336/1 (م46) ، شرح المفصل 8/2، شرح الكافية 385/1.
2 انظر شرح المفصل 9/2 ، أوضح المسالك 31/4، همع الهوامع 48/3، شرح الأشموني 266/3.

النداء، وهذا مما يثبت أن التحرج من نداء المعرف بأل كان بسبب الحرص على فتحةِ هذا الحرف التي أصبحت تؤدي غرضاً دلالياً ، لذلك وجبت المحافظة عليها .

وقد كان بعض النحويين [1] يجيز نداء أشياء أخرى تبدأ بالألف واللام، فقد أجاز البصريون نداء الجملة المسمى بها كأن تسمي (يا الرجل قائم) على الحكاية .

واستثنى المبرد [2] الموصول إذا سمي به ، واستثنى محمد بن سعدان اسم الجنس المشبه به فأجاز نداءه مع (أل) نحو (يا الأسد قوةً) . ووافقه ابن مالك [3] .

نداء الضمير

جوز بعض النحويين [4] نداء الضمير ، غير أن الجمهور على منعه [5] ، وعدوا ما ورد منه شاذا ؛ والعلة في المنع كما ذكر السيوطي [6] أن ضمير الغيبة والتكلم يناقضان النداء، إذ هو يقتضي الخطاب ، وأما ضمير المخاطب فلأن الجمع بينه وبين النداء لا يحسن لأن أحدهما يغني عن الآخر .

وقد احتج المجوزون بورود ذلك في السماع ، حيث يجيء نداء الضمير على صيغتي المنصوب والمرفوع ، فالمنصوب كقول بعضهم : يا إياك ، والمرفوع كقول الراجز :

يا أبجرُ بنَ أبجرٍ يا أنتا أنت الذي طلَّقتَ عام جُعتا

1 انظر شرح التسهيل 255/3، أوضح المسالك 32/4 ، همع الهوامع 48/3، شرح الأشموني 267/3
2 المراجع السابقة نفسها .
3 انظر شرح التسهيل 255/3، همع الهوامع 48/3، شرح الأشموني 267/3
4 انظر المقرب 176/1، شرح التسهيل 244/3، شرح الكافية 349/1.
5 انظر أوضح المسالك 11/4، شرح التصريح 207/2، همع الهوامع 46/3، شرح الأشموني 248/3، حاشية الصبان 135/3.
6 انظر همع الهوامع 46/3

قد أحسن الله وقد أسأتا [1]

والقياس عند المجوزين أن يكون نداء الضمير مختصا بضمائر النصب (يا إياك) ، أما (يا أنت) فشاذّ ، لأن الموضع موضع نصب ، وأنت ضمير رفع، فحقه ألا يجوز، كما لا يجوز في (إياك والأسد) : أنت والأسد ، لكن العرب قد تجعل بعض الضمائر نائباً عن غيره ، كقولهم: رأيتك أنت ، بمعنى رأيتك إياك . فناب ضمير الرفع عن ضمير النصب [2] .أو أنه كما اطرد مجيء المنادى مرفوعاً جاز مجيؤه بلفظ ضمير الرفع [3] .

وقد جعل بعض النحويين ممن لم يقبلوا نداء الضمير أن (يا) الداخلة على ذلك الضمير هي ياء التنبيه، وأن أنت التي جاءت بعدها مبتدأ والثانية تأكيد [4] أو مبتدأ ثانٍ أو بدل والموصول خبر[5].

وخرج الدماميني [6] شاهد الرجز السابق على أنه يجوز أن يكون المنادى محذوفاً أي يا أبجر ، و (أنت) مبتدأ والثاني توكيد له لفظي .

والغريب حقاً أن يرفض كثير من النحويين – وأعني البصريين – الاستشهاد بهذا الشاهد على جواز نداء الضمير ، مع أنهم يقبلونه شاهداً لإصدار حكم آخر في مكان آخر [7] ، حيث جعلوا هذا الشاهد دليلاً على أن المنادى المفرد مبني لا معرب ؛ وذلك أن المنادى المفرد يقع موقع الضمير ، لأن الأصل في يا زيد أن تقول: يا إياك أو يا أنت ؛ لأن المنادى لما كان مخاطباً كان

---

1 للأحوص في ملحق ديوانه 216 وفي شرح التصريح 207/2، ونسب لسالم بن دارة في الخزانة 140/2، وبلا نسبة في الإنصاف 325/1 (م45) ، التبيين 441، شرح التسهيل 244/3، أوضح المسالك 11/4، 207، همع الهوامع 46/3، شرح الأشموني 248/3، الدرر 27/3.
2 انظر شرح التسهيل 244/3.
3 انظر شرح التصريح 208/2.
4 انظر حاشية الصبان 135/3-136.
5 انظر الدرر 27/3-28.
6 السابق 27/3.
7 انظر الإنصاف 323/1-325، التبيين 440-441.

ينبغي أن يستغنى عن ذكر اسمه ويؤتى بالضمير فيقال : يا إياك ، يا أنت ، ثم استشهدوا بالشاهد السابق . وهذا يدل دلالة قاطعة على أنهم عدوا الضمير أصلاً في المنادى المفرد ، إذ هو أحق من الاسم الظاهر .

ويبدو لي أن نداء الضمير جائزٌ ما دام يحقق غرضاً دلالياً هو تحقير المنادى ، إذ يبدو من شاهد الرجز السابق أن غرض الشاعر أن يحقر ذلك الشخص الذي طلق زوجته عندما جاع ولم يجد ما ينفقه عليها . ونحن في لغتنا المحكية نستخدم أسلوب نداء الضمير في غير موضع لتحقيق هذا الغرض فنقول : أنت ، افعل كذا .. !

المنادى العلم المفرد الموصوف بـ(ابن)

ذكر النحاة أن مما يجوز بناؤه على الضم أو على الفتح في المنادى ، أن يكون المنادى علماً مفرداً موصوفاً بـ(ابن) دون فاصل بينهما ، وأن يكون (ابن) مضافاً إلى علم آخر، فالضم على الأصل لأنه منادى مفرد ، والفتح للمماثلة والإتباع ، واستشهدوا على الفتح بقول الراجز:

يا حكمَ بنَ المنذرِ بنِ الجارود سرادق المجدِ عليك ممدود [1]

ومنه قول الراجز الآخر وهو العجاج :

يا عمرَ بنَ معمرٍ لا منتظر [2]

يقول سيبويه في تفسير فتح ميم حكم :" وإنما حملهم على هذا أنهم أنزلوا الرفعة في قولك: زيد [3] ، بمنزلة الرفعة في راء امرئٍ ، والجرة بمنزلة الكسرة في الراء والنصبة كفتحة الراء ، وجعلوه تابعاً لابن ، ألا تراهم يقولون : هذا زيد بنُ عبد الله ، ويقولون : هذه هند بنت عبد الله فيمن صرف ،

1 نسب لرجل من بني الحرماز في الكتاب 203/2 ، ولرؤبة أو لرجل من بني الحرماز في شرح التصريح 217/2 وهو في ملحق ديوان رؤبة 172 ، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب 182/2 .

2 نسب للعجاج في الكتاب 204/2 .

3 تعليقه على الشاهدين السابقين من الرجز وعلى مثال جاء به من صنعه هو (يا زيد بن عمرو) ، وقد خص التحليل هنا بالمثال المصنوع .

فتركوا التنوين ههنا لأنهم جعلوه بمنزلة اسم واحد لما كثر في كلامهم ، فكذلك جعلوه في النداء تابعاً لابن "[1] .

وكلام سيبويه السابق يعني أن ما حصل في مثل هذه الأمثلة ، هو من قبيل المماثلة ، إذ جعلت الكلمة الأولى (حكم / عمر) مع الكلمة الثانية (ابن) بمنزلة الكلمة الواحدة ، فهما كالراء والهمزة من كلمة (امرئٍ) التي تتبع فيها حركةُ الراء حركةَ الهمزة من قبيل المماثلة ، ولذلك حرك آخر الاسم الأول من المنادى بالفتح .

وقد ذكر ابن جني [2] أن مما يدل على أن الاسمين (حكم / ابن) قد عوملا معاملة اسم واحد أن العرب تحذف التنوين من الاسم الأول، فكأنهم لما أضافوا ابناً أضافوا ما قبله .

ويبدو لي أن حذف التنوين في هذا النمط كان لغرض صوتي يتأتى تفسيره بأكثر من أمر :

الأمر الأول : أن التنوين نون ساكنة ، وكلمة ابن حرفان أحدهما نون ، لذلك فإن تنوين هذه الكلمة يعني أنه سيتوالى مثلان دون وجود فاصل كبير يفصل بينهما .

الأمر الثاني: أن التنوين صوت ساكن وكلمة (ابن) في الوصل تبدأ بساكن فيتوالى ساكنان ، النون والياء ، في مقطع صوتي واحد، وهذا لا يجوز في عربيتنا إلا في الوقف، لذلك فإن الأمر يحتاج إلى تحريك الساكن الأول وهو التنوين ، والتنوين في الأصل لا يقبل الحركة .

الأمر الثالث: أن هذا البناء – العلم الموصوف بابن – مستخدم بكثرة في العربية ، والعرب تميل إلى التخفيف عند كثرة الاستعمال .

ومن هنا فقد اجتمعت ثلاثة أسباب تجيز للعربي أن يحذف التنوين فحذفه .

---

1 الكتاب 204/2

2 انظر سر صناعة الإعراب 183/2 .

تكرار المنادى

يأخذ تكرار المنادى في شواهد الرجز شكلين :

الأول: تكرار المقطع الأول من منادى مضاف ، وهما علمان

ذهب سيبويه [1] إلى أن تكرار المنادى في نحو يا زيدَ زيدَ عمروٍ لغة للعرب جيدة ، ومثلها قول الراجز :

يا زيدَ زيدَ اليَعْمُلاتِ الذُّبَّلِ تطاولَ الليلُ عليكَ فانزلِ [2]

وقد ذهب النحاة في مثل هذا النمط من النداء إلى تجويز الفتح والضم في الأول ، وهما سواء في المعنى على حد قول الخليل ويونس [3] ، والنصب لا غير في الثاني ، إلا أنهم اختلفوا في توجيه ذلك كله .

فذهب سيبويه في توجيه نصب الأول إلى أنهم "قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصباً ، فلما كرروا الاسم توكيداً تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرروا" [4] ، وهذا يعني أن الاسم الأول مضاف إلى متلو الثاني ، والثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه ، والأصل يا زيد اليعملات زيدَه ، حذف الضمير من الثاني وأقحم ، قالوا [5] : ولا يجوز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف إلا في هذه المسألة خاصة .

---

1 انظر الكتاب 205/2 .

2 عبدالله بن أبي رواحة 152 ، وقد نسب لبعض ولد جرير في الكتاب 205/2- 206 ، وشرح المفصل 10/2 ، ولزيد بن حارثة في الخزانة 303/2 ، والدرر 379/2 ، وبدون نسبة في المقتضب 482/2 ، شرح الكافية 387/1 ، فاتحة الإعراب 124 ، مغنى اللبيب 596 ، ارتشاف الضرب 2204/4 ، شرح التصريح 217/2 ، شرح الأشموني 281/3 ، حاشية الصبان 153/3 . اليعملات : الإبل القوية ، الذبل : الذابلة من طول السفر .

3 انظر الكتاب 205/2 ، شرح المفصل 10/2 .

4 الكتاب 206/2 .

5 انظر تفسير رأي سيبويه في شرح المفصل 10/2 ، ارتشاف الضرب 2204/4 – 2205 ، همع الهوامع 58/3 ، شرح الأشموني 282/2 .

وكان الخليل [1] يرى أنه شبيه بقولنا : لا أبا لك ، وذلك أن الأب مضاف إلى الكاف لأنه لا ينصب إلا إذا كان مضافاً ، ثم أقحمت اللام فلم يكن لها تأثير في خفض الكاف إلا تأكيد معنى الإضافة .

وذهب الفراء [2] إلى أن الاسمين مضافان إلى المذكور ، أخذاً من قوله : قطع الله يد ورجل من قالها . أما المبرد [3] فقد جعل الأول مضافاً إلى مثل ما أضيف له الثاني ثم حذف الأول لدلالة الثاني عليه أو يكون على ما ذهب إليه سيبويه . وذهب السيرافي إلى أن الأول منصوب على الإتباع والتخفيف مثل يا زيد بن عمرو ، لأن الثاني صفة مثل ابن وليس دونه في الكثرة [4] . أما الأعلم الشنتمري فكان يرى أن الفتح على التركيب ، حيث فتح الأول والثاني بناءً لا إعراباً ، جعلا اسماً واحداً وأضيفا كما قالوا : ما فعلت خمسة عشرِك [5] .

والمختار عند جمهور البصريين غير المبرد الفتح لخفته [6] ، أما المبرد [7] فكان يرى أن الأجود رفع الأول لأنه مفرد ، ونصب الثاني لأنه مضاف ، وذلك لأن الضم لا ضرورة فيه ولا
حذف ولا إزالة شيء عن موضعه وهو ما ذهب إليه ابن يعيش [8] وأبو حيان الأندلسي [9] .

أما نصب الثاني فهو على أنه منادى مضاف أو منصوب على الاختصاص بإضمار أعني ، أو على أنه عطف بيان أو بدل أو توكيد [1] .

1 انظر الكتاب 206/2 ، شرح المفصل 10/2 .
2 انظر همع الهوامع 58/3 .
3 انظر المقتضب 480/2 .
4 انظر همع الهوامع 59/3 .
5 انظر ارتشاف الضرب 2205/4 ، همع الهوامع 58/3 ، شرح الأشموني 282/2 .
6 انظر شرح التصريح 216/2 .
7 انظر المقتضب 480/2 – 482 .
8 انظر شرح المفصل 10/2
9 انظر ارتشاف الضرب 2204/4 .

ويبدو لي أن فتح الاسم الأول كان بسبب المماثلة، إذ إن الأصل فيه وهو منادى مفرد أن يكون مبنياً على الضم ، ولكنه بناه على الفتح حتى تتناسب حركة آخره مع حركة ما بعده . والثاني منصوب إما لأنه منصوب على الاختصاص ، أو لأنه بدل جاء لتبيين المقصود بزيد الأولى.

كما يبدو لي أن هذه المسألة أثرت في إيجاد نمط جديد من المنادى المفرد ، حيث يبنى فيه على الفتح ، وشاهد ذلك قول الراجز :

يا ريحَ من نحوِ الشمالِ هُبّي [2]

ومنه أيضا قول النابغة الذبياني : [الطويل]

كليني لهمٍّ يا أميمةَ ناصبِ   وليلٍ أقاسيه بطيءِ الكواكبِ [3]

بفتح آخر (ريح و أميمة)

وقد كان للنحاة [4] كلامٌ كثيرٌ في هذه الفتحة ، فقد ذهب بعضهم إلى أنه نصب المنادى على أصله، ولم ينونه لأنه ممنوع من الصرف . غير أن هذا وإن انطبق على (أميمة) فإنه لا ينطبق على (ريح) فهي مصروفة ، لذلك ذهب آخرون إلى أنه بناه على الفتح لأن الفتح حركة تشاكل حركة إعرابه لو أعرب . وظهر لي أنها حركة بناء جاءت تأثراً بنمط النداء إذا كرر وكان الثاني مضافاً .

الثاني: تكرار العلم المفرد

أجاز النحاة [5] في العلم المفرد المكرر في النداء رفع الثاني أو نصبه أو بناءه على الضم ، وشاهده قول الراجز وهو رؤبة:

---

1 انظر ارتشاف الضرب 2204/4 ، همع الهوامع 57/3- 58 ، شرح الأشموني 281/2 .

2 انظر ارتشاف الضرب 2241/5 .
3 ديوان النابغة الذبياني 40 .
4 انظر هذه الآراء في ارتشاف الضرب 2240/5 – 2241 .
5 انظر الكتاب 185/2 ، المقتضب 467/2 ، شرح المفصل 3/2 ، شرح الكافية 364/1 ، شرح التسهيل 261/3 ، ارتشاف الضرب 1946/4 ، همع الهوامع 52/4 . أسطار : آيات القرآن الكريم ، سطرن : كتبن .

إنّي وأسطارٍ سُطِرْنَ سَطْرا لقائلٌ يا نصرُ نصراً نصرا [1]

استدل النحاة من هذا الشاهد على أن التوكيد اللفظي في المنادى المفرد حكمه في الغالب حكم الأول إعراباً وبناءً لأنه هو الأول لفظاً ومعنى ، فكأن حرف النداء باشره لما باشر الأول ، و يجوز أيضا إعرابه رفعاً ونصباً ، إذ إن هذا الشاهد ينشد على ضروب ثلاثة ذكرها المبرد [2] هي : (يا نصرُ نصراً نصراً ، يا نصرُ نصرٌ نصرا ، يا نصرُ نصرُ نصرا) .

وقد اختلف النحاة في تفسير الوجوه المختلفة في هذا الشاهد ، فكان سيبويه [3] يرى في رواية (يا نصرُ نصراً نصرا) أنه جعل الثاني حرف بيان ونصبه على موضع المنادى ، إذ موضعه النصب . وكان الأصمعي [4] يرى أن الشاعر أراد بـ(نصراً نصرا) المصدر أي انصرني نصراً . أما المازني [5] فقد رأى أن نصب الأخيرين كان على الإغراء ، لأن نصراً هذا كان حاجب نصر بن سيار ، كان قد حجب رؤبة ومنعه من الدخول فقال : اضرب نصراً وآلمهُ وهو ما ذهب إليه أبو عبيدة [6] .

وفي رواية (يا نصر نصرٌ نصراً) جعل المبرد [7] كلا الاسمين ؛ الثاني والثالث عطف بيان ، إذ أجرى أحدهما على اللفظ والآخر على الموضع . وأوضح ابن هشام عطف البيان في مثل هذا قائلاً : يتصور البيان مع كون المكرر مجرداً ، وذلك في مثل قولك (يا زيدُ زيدٌ) إذا قلته وبحضرتك اثنان اسم كل منهما زيد ، فإنك حين تذكر الأول يتوهم كل منهما أنه المقصود،

1 ديوان رؤبة 174 .
2 انظر المقتضب 468/2 .
3 انظر الكتاب 186/2
4 انظر المقتضب 286/2 .
5 انظر شرح المفصل 3/2 .
6 انظر المقتضب 468/2 .
7 السابق نفسه .

فإذا كررنه تكرر خطابك لأحدهما وإقبالك عليه فظهر المراد وعلى هذا يتخرج قول النحويين في قول رؤبة : يا نصرُ نصرٌ نصراً "[1] .

وأما رواية (يا نصرُ نصرُ نصراً) ، فالأول على أنه بدل [2] أو منادى ثانٍ [3] والثاني إما على أنه عطف بيان على الموضع [4] أو على أنه منصوب على المصدر ، أي : انصرني نصراً [5] .

وقد اعتراض الاستراباذي [6] في ذلك كله على توجيه عطف البيان والبدل ، وذلك أنهما يفيدان ما لا يفيده الأول غير أن الحاصل هنا أن التكرار لم يفد إلا معنى التأكيد فهو تأكيد .

وحديثاً استفاد فوزي الشايب [7] من هذا الشاهد ليدلل من خلاله على فساد ما اشترطه المتأخرون ، من وجوب كون عطف البيان أعرف من متبوعه ، إذ اتفق جميع النحاة ، قدامى ومتأخرين على إعراب (نصراً) عطف بيان مع أن (نصراً) هو الأول لفظاً ومعنى وتعريفاً ، يضاف إلى ذلك أنه لا يوجد تفاوت بين الأول والثاني في التعريف .

ويبدو أن رؤبة لم يقصد هنا النداء لغرض النداء، بل لغرض الرجاء ،إذ يريد أن يقدم رجاءً لذلك الحاجب واسمه نصر أن يدخله على الأمير ، لذلك أراد أن يقدم رجاءه لذلك الحاجب بكل شكل وبكل أسلوب تسمح به اللغة . واستخدام النداء لغرض الرجاء منتشر وكثير في لغتنا المحكية في هذا الوقت .

---

1 مغني اللبيب 597 .
2 انظر المقتضب 468/2 ، شرح المفصل 3/2 .
3 انظر شرح التسهيل 261/3 .
4 انظر المقتضب 468/2 .
5 انظر شرح المفصل 3/2 .
6 انظر شرح الكافية 364/1 .
7 انظر بحثه التوابع مقارنة لسانية 336 .

حذف المنادى

يحذف المنادى إذا ولي حرف النداء ما لا يصلح أن يكون منادى كالفعل والحرف والجملة الاسمية [1] ، فقد ورد أن العرب تحذف المنادى اكتفاءً بحرف النداء ، خاصة إذا ولي حرف النداء فعل أمر أو ما جرى مجراه [2] . وقد جزم ابن مالك [3] بجواز حذفه قبل الأمر والدعاء فتلزم يا ولا تحذف . وإن كان يرى أن حق المنادى أن لا يحذف لأن عامله حذف لزوماً ، إلا أن العرب أجازت حذفه والتزمت إبقاء (يا) دليلاً عليه ، وكون ما بعده أمراً أو دعاءً لأنهما داعيان إلى توكيد المأمور والمدعو فاستعمل النداء قبلهما كثيراً حتى صار الموضع فيهما على المنادى إذا حذف وبقيت (يا) فحسن حذفه لذلك [4] ، وكان أبو حيان [5] يرفض حذف المنادى ويرى أن الذي يقتضيه النظر أن لا يجوز حذفه ؛ " لأن الجمع بين حذف فعل النداء وحذف المنادى إجحاف،ولم يرد بذلك سماع من العرب " [6] .

ومن الشواهد التي جعلها النحاة من حذف المنادى قول الراجز وهو العجاج أو رؤبة :

يا دارَ سلمى يا اسلمي ثمّ اسلمي بسمسمٍ وعن يمينِ سمسمِ [7]

فقد تبع حرف النداء فعل أمر وهذا غير جائز في عرف النحاة لذلك قدروا المنادى محذوفاً لأن الفعل لا ينادى . ومن الشواهد كذلك قول راجز آخر :

يا لعنَ اللهُ بني السعلاتِ عمروِ بنِ ميمونِ شرارِ الناتِ [8]

---

1 انظر مغني اللبيب 488 .
2 انظر الإنصاف 99/1 (م14) ، شرح المفصل 24/2 .
3 انظر المساعد على تسهيل الفوائد 486/2 .
4 انظر همع الهوامع 45/3 .
5 انظر ارتشاف الضرب 2181/4 .
6 همع الهوامع 45/3 ولم يوجد هذا التعليل عند أبي حيان بل نقله السيوطي عنه
7 ديوان العجاج 234 ، ديوان رؤبة 183 .
8 انظر الإنصاف 119/1 (م14) . السعلاة : أنثى الغول .

دخل حرف النداء على الفعل الماضي الذي يفيد معنى الدعاء ، فقدر المنادى محذوفاً ، ويقدر بـ(يا قوم، يا هؤلاء).ومن الشواهد كذلك قول الراجز :

يا لعنة الله على أهل الرَّقَمْ　　　أهلِ الحميرِ والوقيرِ والخَزَمْ [1]

فقد دخل حرف النداء على جملة دعائية لا تصلح أن تكون منادى ، لاسيما أن (لعنة) رويت مرفوعةً ، لذلك قدر المنادى محذوفاً والتقدير يا هؤلاء .

وقد كانت حجة النحويين في تقدير المنادى محذوفاً في المثالين الأولين اللذين استشهدوا بهما أن حرف النداء من خصائص الأسماء لذلك فإن المنادى يقدر محذوفاً إذا ولي أداة النداء فعل .

وحدد الكوفيون [2] فعل الأمر دون غيره ؛ إذ إن المنادى مخاطب والمأمور مخاطب، فحذفوا الأول من المخاطبين اكتفاءً بالثاني عنه . في حين لم يفرق بعضهم [3] بين فعل الأمر والفعل الخبري في امتناع مجيء كل واحد منهما بعد حرف النداء إلا أن يقدر بينهما اسم يتوجه النداء إليه مستشهدين بقول الراجز السابق الذكر :

يا لعن الله بني السعلاتِ　　　عمرو بن ميمونٍ شرارِ الناتِ

فقد ذهب بعضهم [4] إلى أن معنى (يا) انتقل فيما سبق من شواهد وغيرها مما يشابهها [5] إلى معنى التنبيه ، كأنه نبه الحاضرين على سبيل الاستعطاف لاستماع دعائه أو أمره . فقد جعلها ابن جني بمنزلة (ها) في التنبيه

---

1 نسبه ابن منظور لابن دارة في لسان العرب مادة (خزم) ، وبلا نسبة في الإنصاف 118/1(م14) . الرقم : نبات ، الوقير : صغار الشاء ، الخزم : البقر .
2 انظر الإنصاف 103/1 (م14).
3 في رد الأنباري على رأي الكوفيين السابق انظر الإنصاف 117/1(م14) .
4 انظر الخصائص 539/1 – 540 ، شرح المفصل 24/2 .
5 هناك عدد غير قليل من الشواهد التي تناولها النحاة في الإنصاف 99/1 – 102 ، و 1/118 – 119 (م14) .

ويبدو لي أن دخول حرف النداء على الفعل جائز ودون تقدير منادى كما فعل النحاة ؛ لأن الغرض من إدخاله ليس النداء، وإنما إفادة غرض آخر كالتنبيه مثلاً فيما ذهب إليه بعضهم ، وقد يكون الغرض أيضا إفادة المبالغة وهذا الأمر مستخدم في لغتنا المحكية في الوقت الحالي ، إذ يدخلون حرف النداء على الفعل لإفادة المبالغة ، فيقولون مثلاً :(يا ضربه ضرب) لإفادة كثرة الضرب .

الترخيم بحذف حرفين من الكلمة

أجاز النحاة [1] إدخال ترخيم ثانٍ على الاسم المرخم بحذف تاء التأنيث وهو رأي سيبويه كما روى أبو حيان ، في حين منعه عامة النحويين [2] . وقد استشهد على ذلك بقول الراجز ، وهو العجاج:

فقد رأى الراءون غير البُطَّل ... أنّك يا معاوِ يا ابنَ الأفضلِ [3]

حيث رخم (معاوية) أولاً بحذف التاء على لغة من لم ينو ، ثم ثانياً بحذف الياء على لغة من نوى .

وقد قدر النحاة أن الحذف كان أولاً على لغة من لم ينو ؛ وذلك حتى تكون الكلمة كأنها كلمة تامة لم يدخلها نقص حيث تكون في لغة من لم ينو مبنية على الضم وهي حركة بناء المنادى .

واشترط النحاة [4] في هذا النوع من الترخيم أن يبقى في الكلمة بعد الترخيم الثاني ثلاثة حروف فصاعداً . وقد وجه سيبويه [5] الشاهد السابق

1 انظر الكتاب 249/2 –250 ، الخصائص 507/2 – 508 ، ارتشاف الضرب 2242/5 ، همع الهوامع 85/3 ، الدرر اللوامع 55/3 .
2 انظر ارتشاف الضرب 2242/5 .
3 ديوان العجاج 148 ، ورواية الديوان(يا يزيد) مكان (يا معاو) وعليه فلا شاهد في رواية الديوان .
4 انظر همع الهوامع 85/3 ، الدرر 55/3 .
5 انظر الكتاب 250/2 .

على أساس أن العرب تجعل مثل هذه الأسماء بمنزلة ما لا هاء فيه ، ثم حملهم ذلك على أن رخموه مرة أخرى .

وقد ذهب ابن الطراوة [1] إلى أن أصله يا معاويّ منسوباً ، حذف ياءي النسب فبقي (يا معاو) ، وذلك أن الممدوح ليس معاوية وإنما هو يزيد بن معاوية .

وكان سيبويه [2] يجيز حذف حرفين في الترخيم إذا كان الحرفان زيادة واحدة على الاسم ، وقد استشهد على ذلك بقول الراجز :

يا نُعْمَ هل تحلفُ لا تُدينُها

إذ الأصل : يا نعمان . فقد حذف الألف والنون لزيادتهما ولكون الاسم بعد الحذف يبقى ثلاثياً .

الترخيم في غير النداء

أجاز النحاة [3] ترخيم غير المنادى في ضرورة الشعر، شريطة [4] أن يصلح الاسم المراد ترخيمه للنداء، أي لمباشرة حرف النداء ، وأن يكون المرخم إما زائداً على ثلاثة حروف أو مختوماً بتاء التأنيث .

لذلك لم يجيزوا ترخيم المعرف بـ (أل) لأنه لا يصلح لمباشرة حرف النداء له ، وقد ورد السماع بترخيمه في غير النداء ، قال الراجز وهو العجاج:

قواطناً مكّة من ورق الحمى [5]

أراد الحمام .

ولم يجوز أبو علي الفارسي [6] أن يكون ما حدث في كلمة (الحمى) ترخيماً سواء أكان ترخيمها وهي بالألف واللام أم لم يكن . إذ لا يصلح

1 انظر ارتشاف الضرب 2243/5 .
2 انظر الكتاب 256/2 – 257 .
3 انظر الكتاب 247/2،269، ارتشاف الضرب 2243/5، شرح التصريح 265/2.
4 انظر شرح التصريح 265/2-266.
5 ديوان العجاج 237 ورواية الديوان (أوالفا) بدل (قواطنا)
6 انظر المسائل العسكريات 85-86.

ترخيم ما فيه الألف واللام ، وذلك لأن بناء النداء في المعرف بـ (أل) غير جائز ، فأن لا يجوز فيه الترخيم أولى . فإن كان ترخيمه بعد نزع الألف واللام لم يجز كذلك لأنه اسم جنس ، وليس واحداً مخصوصاً، والترخيم يجيء في الأعلام ولا يجيء في الأسماء الشائعة إلا ما كان في آخره تاء التأنيث ، وليس هذا الاسم كذلك ، ولذلك لم يجز في هذا اللفظ الترخيم ؛ وذلك لأن التجوز كان للضرورة ، وإنما هو أن يجوز في غير النداء ما يجوز في النداء .

ثم ذهب الفارسي [1] إلى أن ما حصل هو أن الألف حذفت للضرورة كما يقصر الممدود، فإذا حذفت الألف اجتمع المثلان فأبدل من الثاني الياء ، وليس ذلك في الكثرة كـ(أمليت وتقضيت) ونحو ذلك من الفعل .

وقد عد الأزهري [2] من الخطأ اعتبار ما حصل في (الحمى) من الترخيم ، وعده من قبيل حذف الميم الثانية وقلب الألف ياء للقافية ، أو أن الألف هي التي حذفت وأبدلت الميم ياء ،أو أن تكون الألف والميم حذفتا للضرورة .

ومما رخم في غير النداء أيضا قول الراجز:

وقد وسطْتُ مالكا وحنظلا [3]

أراد حنظلة فرخم . ومنه قول الراجز:

في لجةٍ أمسك فلاناً عن فُلِ [4]

أراد (فلان) وزعم بعض النحويين انه إذا رخم في غير النداء عوض من المحذوف . قال الراجز :

---

1 السابق 86.
2 شرح التصريح 265/2.
3 انظر الكتاب 269/2.
4 ديوان أبي النجم 229 ، وفي الكتاب 248/2، المنصف 225/2، شرح المفصل 119/5، شرح التصريح 240/2، خزانة الأدب 389/2، وبلا نسبة في الجمل 164.

ولضفادي جَمِّهِ نقانقُ [1]

أراد (ضفادع) ، وقد جعل المبرد [2] وابن عصفور [3] ما فيه من قبيل إبدال العين ياءً بهدف التوصل إلى وزن البيت.

وجعل سيبويه [4] من الترخيم في غير النداء قول الراجز وهو رؤبة :

إمّا تُرَيْني اليومَ أمَّ حمزِ قاربتُ بين عنقي وجمزي [5]

إذ أراد أم حمزة ، غير أن هذا الشاهد مطروح في الإنصاف [6] تحت عنوان : هل يجوز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه . حيث جوز الكوفيون ذلك ومنعه البصريون ؛ جوزه الكوفيون لورود السماع فيه ، ومنعه البصريون لعدم توفر شروط الترخيم فيه ؛ وهي أن يكون الاسم المنادى مفرداً معرفة زائداً على ثلاثة أحرف .

ويبدو أن من رخم المضاف إلي المنادى كان ينظر إلى أن المضاف إليه يشكل جزءا لا يمكن حذفه من المضاف ، وعليه فهما شيء واحد ذو دلالة واحدة ، ولكن يتكون من شقين والوضع الطبيعي لترخيم المضاف أن يكون بحذف آخر المضاف إليه إذا استوفى شروط الترخيم .

1 نسب لخلف الأحمر في شرح المفصل 24/10، وبلا نسبة في الكتاب 273/2،المقتضب 273/1، سر صناعة الإعراب 387/2، الممتع 376/1، المقرب 171/2، همع الهوامع 340/5، شرح الأشموني 567/4. جمه : معظم الماء ، نقانق : أصوات الضفادع .
2 انظر المقتضب 272/1.
3 انظر المقرب 171/2.
4 انظر الكتاب 274/2.
5 ديوان رؤبة 64.
6 انظر الإنصاف 349/1 (م48) .

المبحث الثاني: المستثنى
تقدم أداة الاستثناء على المستثنى منه

أجاز الكوفيون تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام نحو (إلا طعامك ما أكل زيد) ، نص عليه الكسائي وإليه ذهب أبو إسحاق الزجاج [1] . وقد احتجوا لذلك بأن العرب تستعمله مقدماً بدليل قول الراجز وهو العجاج:

ويلدةٍ ليس بها طوريُّ ولا خلا الجنَّ بها إنسيُّ [2]

فقدر أنه قال : ولا بها إنسي خلا الجن .

وقد اعترض البصريون 1 على ما أجازه الكوفيون، وعلة ذلك عندهم أن ذلك يؤدي إلى أن يعمل ما بعد الأداة فيما قبلها ، وذلك لا يجوز ، لأنها حرف نفي يليها الاسم والفعل ، كحرف الاستفهام ، وكما أنه لا يجوز أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله فكذلك لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ولأن الاستثناء يضارع البدل ، فلما جارى الاستثناءُ البدلَ امتنع تقديمه كما يمتنع تقديم البدل على المبدل منه .

وذكر العكبري [3] ثلاثة أوجه لرفض البصريين ذلك وهي :

* أن حرف الاستثناء أتي به وصلة للفعل ، وتقوية له ، فلا يجوز تقديمه على ما يوصله كواو مع ، فإنك لو قلت : وزيداً قمت لم يجز .
* أن المستثنى يكون بدلا من المستثنى منه، والبدل لا يتقدم على المبدل منه وكذلك ههنا .
* أنه يلزم من التقديم عمل ما بعد (إلا) فيما قبلها ، وذلك غير جائز ، كما أن عمل (ما) النافية فيما قبلها لا يجوز ، يدل على ذلك أن

1 انظر الإنصاف 273/1 (م36) ، التبيين 406- 407، فاتحة الإعراب 228، ائتلاف النصرة 175، همع الهوامع 260/3، خزانة الأدب 311/3، الدرر اللوامع 165/3.
2 ديوان العجاج 253.
3 انظر التبيين 406-407.

الاستثناء إخراج بعض الجملة كما أن النفي كذلك ، وكما لا يجوز في النفي كذلك لا يجوز فيما هو في معناه .

والحق أن هذه الوجوه افتراضات لا تقوم على دليل لغوي مقنع ، إذ لا علاقة لأداة الاستثناء بواو المعية كما أنه لا علاقة لها بحرف النفي ، ويجب أن نفرق بين العمل وعدمه وبين إجازة التقديم ، فالخلاف هنا في التقديم لا في العمل .

وقد رد البصريون شاهد الكوفيين السابق بتقدير أن الأصل فيه (وبلدة ليس بها طوري، ولا إنسي خلا الجن) فحذف إنسياً ، فاضمر المستثنى منه، وما أظهره تفسير لما أضمره ، كما قيل : تقديره (ولا بها إنسي خلا الجن) و (بها) مقدرة بعد (لا) ، وتقديم الاستثناء فيه للضرورة فلا يكون فيه حجة [1] .

حكم المستثنى المنقطع

الاستثناء المنقطع هو ما لا يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه ، وللعرب فيه لغتان [2] : لغة الحجاز (أو لغة جميع العرب سوى تميم كما ذهب الأشموني [3]) ولغة تميم ، فأما اللغة الحجازية وهي الأشيع والأكثر انتشاراً فتوجب نصبه على الاستثناء ، ولا تجيز إتباعه على البدل ، وذلك لأن البدل لا يصح فيه حقيقةً من جهة أن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه . وأما لغة تميم فإنها تتبعه إن صح تسليط العامل على المستثنى ، فيقولون: ما فيها أحدٌ إلا حمارٌ .وقد استشهد النحاة على لغة تميم بقول الراجز :

---

1 انظر الإنصاف 277/1 (م36) .

2 انظر تفاصيل هاتين اللغتين في الكتاب 319/2-325، المقتضب 610/2، شرح المفصل 79/2-80، شرح التصريح 546/1-548، همع الهوامع 3/ 255-256.

3 انظر شرح الأشموني 244/2.

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ [1]

برفع اليعافير والعيس على البدل.

وقد فسر النحاة [2] الرفع في الاستثناء المنقطع من جهتين :

الأولى : أنهم حملوا ذلك على المعنى ؛ لأن المقصود هو المستثنى ، فحين تقول : ما في الدار أحدٌ إلا حمارٌ ، فإن المعنى فيه ما في الدار إلا حمار ، ثم ذُكِرَ (أحد) توكيداً ، فيكون الاستثناء من القدر الذي وقعت الشركة فيه بين الأحدين والحمار وهي الحيوانية مثلاً أو الشيئية ، ويكون التقدير ما جاءني حيوان أو شيءٌ أو غيره إلا حمار .

الثانية : أنه جعل الحمار إنسان الدار ، أي الذي يقوم مقامه في الأنس ، فيكون الحمار قد قام مقام من جاءك من الرجال على التمثيل كما تقول : عتابك السيف أو تحيتك الضرب .

وكان النحاة يفضلون لهجة الحجاز ويجعلونها المختارة [3] أو الفصحى [4] أو الأشهر [5] ، وقد فسر سيبويه سبب التزام الحجازيين بالنصب ؛ بأنهم كرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول ، فيصير كأنه من نوعه ، فحمل على معنى لكن .

يتضح من كلام سيبويه أن النصب هو اللغة الفضلى وذلك من ناحية تأدبية ، إذ من الأدب والاحترام أن لا يجعل المستثنى من جنس المستثنى منه بالبدل في الاستثناء المنقطع .

---

1 نسب هذا الشاهد لجران العود شرح المفصل 117/2، شرح التصريح 547/1، خزانة الأدب 15/10، 17، الدرر اللوامع 162/3. وبلا نسبة في الكتاب 322/2، معاني القرآن للفراء 479/1، المقتضب 611/2، الإنصاف 271/1 (م35) ، شرح المفصل 80/2، شرح التسهيل 207/2، همع الهوامع 255/3-256، شرح الأشموني 245/2. العيس : الكريم من الإبل ، اليعافير : ولد البقر الوحشي .

2 انظر الكتاب 319/2-320، المقتضب 610/2، شرح المفصل 80/2، شرح التصريح 547/1-548.

3 انظر الكتاب 319/2. ، شرح المفصل 80/2

4 انظر شرح المفصل 80/2

5 انظر همع الهوامع 255/3.

ويبدو أن لكل لغة من اللغات السابقة في الاستثناء المنقطع جانباً من القوة يجعلها مفضلة لدى القوم الناطقين بها . فإذا عدنا إلى بيت الرجز السابق فإننا سنلاحظ أن لهجة تميم في الرفع تجعل اليعافير بدلاً من الأنيس ، أي أنها أنيسُ ذلك المكان ، وجَعْلُ اليعافير هي الأنيس تفيد شدةً في النفي الذي أراده الشاعر في أن يخبر بعدم وجود أي إنسان في تلك البلدة . فهذه ميزة للغة الرفع . أما ميزة لغة النصب فتتمثل في عدم إشراك شيء في غير جنسه ، إذ قد تفيد التأدب والاحترام في بعض الأحيان حين نقول : جاء القوم إلا حماراً ، فالنصب يجعل الحمار من غير القوم والرفع يجعله منهم .

وحديثا ذهب عبده الراجحي [1] إلى أن لهجة تميم في إتباع المستثنى للمستثنى منه في لهجة تميم، تمثل جانبا من التطور اللغوي التاريخي في العربية ؛ إذ يمثل النطق التميمي مرحلة أسبق ؛ لأن لغة الحجاز تميز بين ما إذا كان ما بعد (إلا) داخلا فيما قبلها أو لا ، أما لغة تميم فلا تفرق ، وما يفرق متطور أكثر مما لا يفرق .

وإلى شيء قريب من هذا ذهب أحمد سليمان ياقوت [2] ، فقد رأى أن رفع المستثنى في الاستثناء المنقطع يعود إلى فترة زمنية سابقة ، ويمثل الدورَ الأسبقَ في اللغة ، وبالتالي فقد تدخَّل قانون التطور اللغوي التاريخي في هذه الظاهرة ، إذ انتقل العرب في حياتهم من البساطة والبدائية إلى التعقيد وإعمال الفكر ، ومن التعميم والشمول إلى التفريق والتخصيص ، فهم في المرحلة الأولى لم يكونوا يميزون بين المعاني الدقيقة ، والإعراب في مراحله الأولى لم يكن ذا دقة متناهية كتلك التي نجدها في مرحلة النضوج ،بل ربما كانت الحركة الإعرابية تحوي في جوانبها معنيين ، فلما استقامت العقول وبلغت شأواً في الرقي والتقدم صارت هذه الحركة الإعرابية الواحدة التي ترمز إلى معنيين ،

---

1 انظر اللهجات العربية في القراءات القرآنية 190 .
2 انظر ظاهرة الإعراب في النحو العربي 11.

حركتين كل واحدة منهما ترمز إلى معنى مختلف عن الآخر . ففي أسلوب الاستثناء عندما يكون الكلام تاماً منفياً ، إذا كان الاستثناء متصلاً ؛ أي إذا كان المستثنى داخلا في جنس المستثنى منه وجب إعراب المستثنى على أنه بدل من المستثنى منه ، أما إذا كان منقطعاً فيجب حينئذٍ نصب المستثنى ، إذن فهناك حركتان للإعراب كل منهما يدل على معنى مخالف للآخر وهذا دور من تقدم في مراحل الإعراب ، إذ إننا نجد عند بني تميم الدور الذي سبق هذا التقدم فهم يعممون ، فلا يفرقون بين الاستثناء المنقطع والمتصل فيرفعون في الحالتين ، قال الراجز:

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ

فبالرغم من أن اليعافير والعيس ليست داخلةً في جنس المستثنى منه (الأنيس) .إلا أن الراجز أتبعهما على البدل ، وهذه مرحلة قديمة من مراحل الإعراب قبل أن تتقدم العقول وترقى ، فيفرقون بين الاستثناء المنقطع والمتصل .

تكرار الاستثناء

تكرر (إلا) لغرض التوكيد ، وعندها لا يبقى لها تأثير فيما بعدها ، حيث يُلغى عملها . وتكريرها لغرض التوكيد يكون إما مع البدل وإما مع معطوف بالواو ، وقد اجتمعا – البدل والعطف – في قول الراجز :

ما لكَ من شيخِك إلا عملُهْ إلا رسيمُهُ وإلا رَمَلُهْ [1]

فالأصل (إلا) عمله : رسيمه ورمله ، فرسيمه بدل من عمله ، ورمله معطوف على رسيمه ، وكررت إلا فيهما توكيداً ، ولذلك ألغي عملها .

1 انظر الشاهد وتوجيهه في الكتاب 241/2، شرح التسهيل 215/2، أوضح المسالك 272/2، شرح ابن عقيل 606/1، شرح التصريح 552/2، همع الهوامع 266/3، شرح الأشموني 235/2. الشيخ : الجمل ، الرسيم : ضرب من السير سريع ، الرمل : سير فوق المشي ودون العدو .

المبحث الثالث: التوابع

مجيء النعت جمله إنشائية أو طلبية

اشترط النحاة [1] في الجملة التي تقع نعتاً أن تكون خبرية ، أي : تحتمل الصدق والكذب ، فلا يجوز النعت بالجملة الطلبية والإنشائية ، فلا يقال: مررت برجلٍ اضربْهُ . وقد عللوا ذلك من منطلق الغرض الذي تأتي لأجله الصفة ، وهو " الإيضاح والبيان بذكر حال ثابتة للموصوف يعرفها المخاطب له ، ليست لمشاركة في اسمه ، والأمر والنهي والاستفهام ليست بأحوال ثابتة للمذكور يختص بها ، إنما هو طلب استعلام لا اختصاص له بشخص دون شخص " [2] .

غير أن في كلام العرب ما يدل على أن الوصف قد يجيء جملة استفهامية ، من ذلك قول الراجز وهو العجاج :

حتى إذا جنَّ الظلامُ واختلطْ   جاءوا بِمَذْقٍ هل رأيتَ الذئبَ قطْ [3]

وقد جعلوا هذا من قبيل الاتساع [4] أو من قبيل نقل الاستفهام إلى الحكاية [5] ، أو على سبيل التأويل [6] أو إضمار القول [7] ، والتقدير: جاءوا بمذق مقول عند رؤيته هل رأيت الذئب قط .

هذا من مجيء الوصف جملة استفهامية، وقد جاء الوصف أيضا في كلام العرب بجملة طلبية ، قال الراجز:

فإنّما أنت أخٌ لا نعدمُهْ   فأبْلنا منك بلاءً نعلمُهْ [8]

---

1 انظر شرح المفصل 53/3، شرح التصريح 116/2، شرح الأشموني 117/3.
2 شرح المفصل 53/3
3 ديوان العجاج 404. المذق : اللبن .
4 انظر الإنصاف 115/1 (م14) .
5 انظر شرح المفصل 53/3.
6 انظر ارتشاف الضرب 1915/4-1916، شرح المفصل 116/2-117.
7 انظر المقرب 220/1، شرح الكافية 190/5.
8 انظر شرح التسهيل 172/3.

فـ (لا نعدمه) جملة طلبية تفيد الدعاء ، وهي كما قال ابن مالك :محكية بقول مقدر ، كأنه قال : فإنما أنت أخ مقول له لا نعدمه .

وحديثاً استنكر إبراهيم السامرائي [1] أن يكون العرب قد نطقوا مثل (هل رأيت الذئب قط) ، ولذلك ذهب إلى أن هذا الرجز مصنوع .

والحق أن لمجيء النعت جملة إنشائية أو طلبية جمالية لا تتحقق في النعت المباشر ، ولا حتى فيما عمل النحاة على تقديره (مقول فيه) ؛ وذلك لأن المتكلم يريد أن يعطي الوصف الدقيق لمنعوته ، وأن يوصل الوصف للمخاطَب بما يفهمه ويعرفه ، ولا يتحقق ذلك من منظوره إلا بالجملة الإنشائية أو الطلبية . ففي الجملة الأولى يريد أن يصف الراجز لون المذق (اللبن) وذلك بتشبيهه بالذئب ، وذلك بعد أن يتأكد من أن المخاطب يعرف لون الذئب .

حذف المنعوت وقيام النعت مقامه

الأصل والقياس في المنعوت أن يكون مذكوراً ، غير أن النحاة [2] أجازوا حذف الموصوف وقيام الصفة مقامه ، وذلك إذا كان ذلك النعت واضحاً مفهوماً . يقول ابن يعيش : " اعلم أن الصفة والموصوف لما كانا كالشيء الواحد من حيث كان البيان والإيضاح إنما يحصل من مجموعهما كان القياس أن لا يحذف واحد منهما ، لأن حذف أحدهما نقض للغرض وتراجع عما اعتزموه . فالموصوف القياس يأبى حذفه لما ذكرناه ، ولأنه ربما وقع بحذفه لبس ، ألا ترى أنك إذا قلت : مررت بطويل ، لم يعلم من ظاهر اللفظ

1 انظر النحو العربي نقد وبناء 121.

2 انظر شرح الكافية 53/3، شرح التصريح 127/2، همع الهوامع 186/5، شرح الأشموني 126/3.

أن المرور به إنسان أو رمح أو ثوب ، ونحو ذلك ، مما قد يوصف بالطول . إلا أنهم حذفوه إذا ظهر أمره وقويت الدلالة عليه إما بحال أو لفظ"[1]

وقد اشترط النحاة بالإضافة إلى الشرط السابق ؛ وهو الوضوح والفهم ، تحقق أحد الشروط التالية[2] :-

* أن يكون مفرداً صالحاً لمباشرة العامل، إما باختصاص النعت بالمنعوت ، كمررت برجل راكبٍ صاهلاً . أي فرساً صاهلاً ، أو بمصاحبة ما يعينه، نحو قوله تعالى : "**وألنّا له الحديد * أن اعمل سابغاتٍ**"[3] ، أي : اعمل دروعا سابغات . فإن لم يصلح لمباشرة العامل امتنع حذفه غالباً.
* أن يكون النعت جملة أو شبهها ويكون المنعوت مرفوعاً - كما قال الفارسي - وكان بعضَ اسم مقدم مخفوض بـ(من) أو (في) . واستشهدوا على الشرط الثاني بقول الراجز:

لو قلتَ: ما في قومِها لم تيثَمِ يفضلها في حَسَبٍ وميسمِ[4]

وأصل هذا البيت: لو قلت ما في قومها أحد يفضلها لم تأثم في مقالتك ، فحُذِفَ الموصوف بجملة (يفضلها) وهو أحد ، وهو بعض اسم مقدم مجرور بـ(في) ، وهو قومها .

وكان ابن عصفور[5] يجوِّز ذلك في (من) دون (في) لذلك فإن مثل هذا البيت يعد من الضرورة عنده .

---

1 شرح المفصل 59/3.
2 انظر هذه الشروط في شرح التصريح 127/2، همع الهوامع 186/5-188، شرح الأشموني 126/3-128 .
3 سبأ 10-11.
4 نسب إلى أبي الأسود الحماني في شرح المفصل 61/3، شرح التصريح 127/2. وبلا نسبة في الكتاب 345/2، شرح الكافية 55/3، ارتشاف الضرب 1940/4، شرح التصريح 128/2، همع الهوامع 187/5، شرح الأشموني 126/3.لم تيثم : لم تأثم .
5 انظر المقرب 227/1.

أما الكوفيون فكانوا يرون أن فيه حذف (مَنْ) الموصولة . جاء في الارتشاف : "اتفق الكوفيون على أن (مَنْ) تحذف وتضمر على معنى الذي ، مع (مِن وفي) خاصة ، فيقال : منا يقول ذلك ومنا لا يقوله ، وفينا يقول ذلك وفينا لا يقوله ، واتفقوا على أن إضمار (مَنْ) مع (مِن) أقوى من إضمارها مع (في)" [1] .

فإن لم يكن المنعوت بالجملة وشبهها بعض اسم مقدم مخفوض بـ(من أو في) لم يحذف المنعوت إلا في الضرورة ، وذلك كقول الراجز:

ما لك عندي غيرُ سهمٍ وحَجَرْ وغيرُ كبداءَ شديدةِ الوترْ

ترمي بكفَّيْ كان من أرمى البشرْ [2]

والتقدير فيه : بكفي رجل كان من أرمى البشر .

قال ابن يعيش [3] : وقد روي بكفي كان مَنْ أرمى البشر ، بفتح ميم (من) ، أي بكفي مَنْ هو أرمى البشر ، وكان زائدة . قال : ولو صحت الرواية الأولى أي (مِن) لم يجز القياس عليه لقلته وشذوذه في القياس .

وقد أدخل حذف الموصوف في هذا الشاهد النحويين في أمر آخر، وهو الإضافة إلى الفعل ، فقد ذهبوا من خلال تقديرهم السابق للجملة ، عندما قدروا كلمة رجل إلى أن الإضافة وقعت على الفعل لفظاً وإن كانت داخلة على غيره تقديراً [4] .

واستشهدوا على حذف المنعوت بقول راجز آخر وهو :

---

1 ارتشاف الضرب 1045/2.

2 انظر المقتضب 431/1، الإنصاف 114/1-115 (م14)، التبيين 279، شرح المفصل 62/3، شرح الكافية 55/3، ارتشاف الضرب 1941/4، شرح التصريح 128/2، همع الهوامع 188/5، شرح الأشموني 128/3. الكبداء : القوس الواسعة المقبض ، الوتر : مجرى السهم من القوس .

3 انظر شرح المفصل 62/3.

4 انظر الإنصاف 115/1 (م14) .

واللهِ ما ليلي بنامَ صاحبُهْ   ولا مُخالطِ الليّان جانبُهْ [1]

والتقدير والله ما ليلي بليل مقول عنه نام صاحبه .

حيث إن حذف الموصوف هنا أوقعنا في شبهة دخول حرف الجر على الفعل، مما جعل النحاة [2] يحكمون أن حرف الجر يدخل مع تقدير الحكاية على الفعل.

إبدال الاسم الظاهر من المضمر

أجاز النحاة إبدال الاسم الظاهر من المضمر بجميع أنواع البدل، إن كان الضمير (المبدل منه) للغائب [3] . أما إن كان الضمير للمتكلم والمخاطَب فقد أجازوا فيه بدل البعض من كل وبدل الاشتمال وبدل الغلط [4] ، وقد استشهدوا على ذلك بقول الراجز :

أوعدني بالسجنِ والأداهمِ   رجلي فرجلي شثْنَةُ المناسمِ [5]

فـ(رجل) الأولى بدل بعض من كل من ياء المتكلم في (أوعدني) .

أما بدل الكل من كل (المطابق) فقد جوزوه إذا كان فيه معنى الإحاطة والشمول ، كقوله تعالى: " **ربنا أنزلْ علينا مائدةً من السماء تكون لنا عيداً لأولنا وآخرنا** " [6] ، إذ (أولنا وآخرنا) بدل كل من كل من الضمير المجرور باللام [7] .

أما إذا لم يكن فيه معنى الإحاطة فهناك ثلاثة مذاهب [8] :

* المنع وهو مذهب جمهور البصريين .

---

1 انظر الإنصاف 112/1 (م14)، التبيين 279 . الليان : اللين .
2 انظر الإنصاف 112/1.
3 انظر شرح التصريح 198/2.
4 انظر شرح الكافية 126/3، شرح التصريح 198/2.
5 نسب للعديل بن فرخ في خزانة الأدب 190/5، وبلا نسبة في شرح الكافية 126/3، شرح التصريح 198/2، شرح الأشموني 236/3. شثنة : خشنة .
6 المائدة 114.
7 انظر شرح التصريح 199/2، شرح الأشموني 235/3.
8 انظر شرح الأشموني 236/3

* الجواز وهو قول الأخفش والكوفيين .
* أنه يجوز في الاستثناء وهو قول قطرب .

أما علة الاختلاف في بدل الكل من كل، وعدم الاختلاف في بدل البعض، والاشتمال ، والغلط فقد قالوا فيها : أن " البدل ينبغي أن يفيد ما لم يفده المبدل منه ... وإفادة بدل البعض والاشتمال والغلط ذلك ظاهرةٌ ، لأن مدلول هذه الثلاثة غير مدلول الأول . وأما بدل الكل فمدلوله مدلول الأول، فلو أبدلنا فيه الظاهر من أحد الضميرين ، أي المتكلم والمخاطب وهما أعرف المعارف كان البدل أنقص في التعريف من المبدل منه ، فيكون أنقص في الإفادة منه ، إذ المدلولان واحد ، وفي الأول زيادة تعريف "[1] .

إبدال الفعل من الفعل :

أجاز النحاة [2] إبدال الفعل من الفعل ، إذا كان الثاني راجح البيان على الأول ، وقد اختلفوا بعد ذلك في أنواع البدل الجائزة فيه ، فمنهم [3] من أجاز فيه أنواع البدل الثلاثة ، ومنهم [4] من أجاز فيه بدل الكل من كل وبدل الاشتمال ولم يجز فيه بدل البعض من كل لعدم ورود شاهد فيه . ومنهم [5] من لم يجز فيه إلا بدل الكل من كل . قال : لأن الفعل لا يتبعَّضُ ولا يكون فيه اشتمال . كما أجيز فيه بدل الغلط والإضراب ، مثل: إن تطعمْ زيداً تكسه أكرمْك.

ومن شواهد إبدال الفعل من الفعل التي اعتمدها النحاة قول الراجز:

إنَّ عليَّ الله أن تُبايعا ... تُؤْخَذَ كُرْهاً أو تجيءَ طائعا [6]

---

1 شرح الكافية 127/3.
2 انظر شرح الكافية 130/3، شرح التسهيل 199/3-200.
3 انظر شرح التصريح 200/2.
4 انظر شرح الأشموني 238/3.
5 وهو رأي السيرافي في خزانة الأدب 203/5.
6 الكتاب 156/1، المقتضب 364/1، شرح التسهيل 200/3،شرح الكافية 130/3، شرح التصريح 200/2، شرح الأشموني 238/3، خزانة الأدب 203/5.

حيث أبدل (تؤخذ) من (تبايعا) . وقد اعتمد النحاة [1] هذا الرجز شاهداً على بدل الاشتمال ، لأن الأخذ كرهاً والمجيء طائعاً من صفات المبايعة . في حين كان السيرافي [2] يرى أن هذا من بدل الكل من كل لأن (تؤخذ كرهاً أو تجيء طائعاً) هو معنى المبايعة؛ لأنها تقع على أحدهما .

ومن شواهدهم على هذه الظاهرة كذلك قوله تعالى: " **ومن يفعلْ ذلك يلقَ أثاما ، يُضاعَفْ له العذابُ** " [3] وقول الشاعر : **[الطويل]**

متى تأتِنا تلممْ بنا في ديارنا تجدْ حطباً جزلاً وناراً تأجُّجا [4]

فـ(يضاعف) بدل من (يلق) ، و(تلمم) بدل من(تأتنا) ، وهذا من بدل الكل من كل، أما بدل البعض من كل فقد ضربوا مثالاً مصطنعاً عليه هو : إنْ تصلِّ تسجدْ لله يرحمْك .

ويبدو أن الذي دفعهم إلى هذا الحكم أنهم وجدوا الفعل الثاني يتبع الفعل الأول من حيث الإعراب فقالوا إنه بدل منه .

وحديثا ذهب حنا حداد [5] إلى أن جزم تلمم في الشاهد الأخير من الشواهد السابقة هو من قبيل الحمل على الجوار (الجزم على الجوار) أو المماثلة ، وذلك أن الفعل لما جاور مجزوماً تحقق الجزم له بتأثير المجاورة . وأجدُني ميالا إلى هذا الرأي ، إذ ليس الفعل الثاني بمطابق في المعنى للفعل الثاني حتى يكون بدلا منه .

---

1 انظر شرح التصريح 200/2.
2 انظر خزانة الأدب 203/5.
3 الفرقان 68-69.
4 الكتاب86/3، المقتضب 363/1، شرح التسهيل 200/3، شرح الأشموني 238/3، خزانة الأدب 204/5. الجزل : العظيم اليابس من الحطب .
5 انظر بحثه الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض 223.

عطف الاسم – اسم الفاعل – على الفعل المضارع والماضي

يجوز عند النحاة [1] عطف اسم على فعل أو فعل على اسم إذا كان في الاسم معنى الفعل . فمن عطف الفعل على الاسم قوله تعالى :" **أولم يروا إلى الطير فوقهم صافاتٍ ويقبضن** " [2] ، وقوله في قراءة عاصم :" **فالق الإصباحِ وجعل الليل سكنا** " [3] . فقد جاز فيهما عطف الفعل على الاسم لاتحاد جنس المتعاطفين في التأويل .

أما عطف الاسم على الفعل فقد استشهدوا عليه بقول الراجز:

بات يُعَشّيها بعَضْبٍ باترِ يَقْصِدُ في أسؤقها وجائِرِ [4]

وقول راجز آخر :

يا رُبَّ بيضاءَ من العواهج أمُّ صبيٍّ قد حبا أو دارجِ [5]

حيث عطف (جائر) على (يقصد) ، و(دارج) على(حبا) . قال الفراء:" والعرب تجعل (يفعل) و(فاعل) إذا كانا في عطوف مجتمعين في الكلام وكذلك (فعل) إذا كانت في موضع صلة لنكرة أُتبِعَتْها (فاعل) وأُتبِعَتْهُ" [6] .

وقد بين ابن الشجري [7] في أماليه التقارب بين هذه الأنماط المتعاطفة ، إذ قال : عطف اسم الفاعل على (يفعل) ، وعطف (يفعل) على اسم الفاعل جائز ؛ لما بينهما من المضارعة التي استحق بها(يفعل) الإعراب ، واستحق بها

---

1 انظر معاني القرآن للفراء 213/1 ، أوضح المسالك 394/3، شرح الأشموني 221/3.
2 الملك 19.
3 الأنعام 96.
4 انظر معاني القرآن 213/1، شرح التسهيل 24/3، شرح الكافية 87/3، شرح ابن عقيل 224/2، شرح الأشموني 222/3، خزانة الأدب 140/5. العضب : السيف .
5 نسب لجندب بن عمرو في خزانة الأدب 238/4، وبلا نسبة في معاني القرآن 213/1، شرح التسهيل 240/3، شرح التصريح 169/1، شرح الأشموني 221/3.
6 معاني القرآن 213/1.
7 الأمالي الشجرية 167/2.

اسم الفاعل الإعمال ، وذلك جريان اسم الفاعل على (يفعل)، ونقل (يفعل) من الشيوع إلى الخصوص بالحرف المخصص كنقل الاسم من التنكير إلى التعريف بالحرف المعرِّف ، فلذلك جاز عطف كل واحد منهما على صاحبه ، وذلك إذا جاز وقوعه في موضعه ، كقولك: زيد يتحدث وضاحكٌ ، وزيدٌ ضاحكٌ ويتحدث؛ لأن كل واحد منهما يقع خبراً للمبتدأ ، وكذلك: مررت برجل ضاحك ويتحدث، وبرجل يتحدث وضاحك ، لأن (يفعل) مما يوصف به النكرات . فإن قلت : سيتحدث زيدٌ وضاحكٌ لم يجز ؛ لأن ضاحكاً لا يقع موقع يتحدث من حيث لا يلي الاسم السين، وكذلك مررت بجالسٍ ويتحدثُ لا يجوز؛ لأن حرف الجر لا يليه الفعل . فإن عطفت اسم الفاعل على (فعلَ) لم يجز ، لأنه لا مضارعة بينهما، فإن قربت (فعلَ) إلى الحال فقد جاز عطف اسم الفاعل عليه كقول الراجز :

أمّ صبيٍّ قد حبا ودارجِ

فإن كان اسم الفاعل بمعنى (فعلَ) جاز عطف الماضي عليه كقوله تعالى :" **إن المُصَّدِقين والمُصَّدِقات وأقرضوا الله قرضاً حسنا** " [1] ؛ لأن التقدير : إن الذين تصدقوا واللاتي تصدقن .

ومن كلام ابن الشجري السابق نتبين شروط عطف الفعل المضارع على اسم الفاعل والعكس، وعطف اسم الفاعل على الفعل الماضي والعكس . وهي:

عطف المضارع على اسم الفاعل والعكس :

يشترط لجواز هذا العطف أن يجوز وقوع كل واحد في الموضع الذي جاء فيه الأول. فمن المعلوم أن الاسم والفعل يقعان خبراً وصفةً لنكرة، لذلك يجوز عطف أحدهما على الآخر في مثل هذين الموضعين . غير أن الفعل مثلاً لا يأتي بعد حرف الجر ، فإذا كان اسم الفاعل مجروراً بحرف الجر

---

1 الحديد 18.

لم يجز عطف المضارع عليه ، كما أن السين لا تدخل إلا على الفعل المضارع ، لذلك لم يجز عطف اسم الفاعل عليه إذا كان مسبوقاً بالسين .

عطف اسم الفاعل على فعل ماضٍ والعكس :

يشترط لجواز هذا العطف أن يَقْرُب الفعل الماضي من الحال وذلك بدخول (قد) عليه مثلاً ، إذ تفيد تقريب زمنه ؛ وذلك أن اسم الفاعل يدل على الزمن الحالي ، لذلك جاز في مثل شاهد الرجز السابق (قد حبا) . أما عطف الفعل على اسم الفاعل فيكون إذا كان اسم الفاعل بمعنى الفعل الماضي كما في الآية القرآنية من سورة الحديد .

وممن تعرض لمسألة التشابه بين اسم الفاعل والفعل المضارع من المحدثين محمد حسن عواد [1] حيث رفض أن تكون ثمة مضارعة لفظية أو معنوية بين اسم الفاعل والفعل المضارع، وإنما كل ما هنالك أن اسم الفاعل فيه رائحة من الفعل تجعله يقبل في بعض الأحيان ما يقبله الفعل ، وسوف يأتي الحديث عن هذه المسألة في فكر عواد في أثناء الحديث عن دخول نون التوكيد على اسم الفاعل في الفصل القادم .

العطف على الموضع (المحل)

من المعلوم أن المجرور بالمصدر إما أن يكون مرفوع المحل وإما أن يكون منصوبه . وعلى هذا فإنك إذا أتبعته اسماً في نعت أو عطف جاز فيه أمران : الجر حملاً على اللفظ ، وهو الأجود ما لم يعرض مانع ، والنصب حملاً على الموضع إن كان المجرور منصوب الموضع أو الرفع إن كان المجرور مرفوع الموضع [2] .

---

1 انظر تقديمه ببحث مطوّل في أثناء تحقيقه لكتاب (رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة) للعبادي 31- 57.

2 انظر شرح المفصل 65/6، شرح التسهيل 446/2.

والقول بالعطف على المحل أو الموضع هو رأي سيبويه وبعض البصريين ، والكوفيين ووافقهم في ذلك المرادي ، في حين رفض جمهور البصريين هذا النوع من العطف [1] .

فابن يعيش مثلاً يرى الوجه في ذلك الجر ، يقول : " وإنما كان الوجه الجر لتشاكل اللفظين واتفاق المعنيين ، وإذا حملته على المعنى كان مردوداً على الأول في معناه . وليس مشاكلاً له في لفظه ، وإذا حصل اللفظ والمعنى كان أجود من حصول المعنى وحده " [2] .

ومن الشواهد التي اعتمدها المجوزون لهذه الظاهرة قول الراجز وهو رؤبة:

قد كنتُ دائنْتُ بها حَسّانا ... مخافةَ الإفلاسِ واللّيّانا

يُحْسِنُ بيعَ الأصلِ والقِيانا [3]

فالشاهد فيه نصب (الليان) بالعطف على المعنى وذلك كأنه قال : وتخافُ الليانا ، وكذلك نصب (القيانا) ، فهي معطوفة على محل (الأصل) ، إذ المراد يحسن أن يبيع الأصل والقيان .

أما غير المجوزين [4] فيؤولون ذلك في أن الليان معطوفة على مخافة ، فالأصل: مخافة الإفلاس ومخافة الليان ، غير أن المضاف حذف وأقيم المضاف إليه مقامه .

وقد أجاز بعضهم العطف على المحل في غير المصدر ، وشرطوه بعدد من الشروط هي [5] :

1 انظر شرح التصريح 10/2.
2 شرح المفصل 65/6.
3 ديوان رؤبة 187.وهو منسوب لرؤبة في الكتاب 191/1، في حين نسبه ابن يعيش لزياد العنبري في شرح المفصل 65/6.
4 انظر شرح المفصل 65/6.
5 انظر هذه الشروط همع الهوامع 277/5-278.

الأول: إمكان توجه العامل ، فلا يجوز: مررت بزيد وعمراً ، لأنه لا يجوز مررت زيداً .

وهذا الذي رفضه السيوطي كان سيبويه قد قبله وجعله عربياً فصيحاً، يقول سيبويه : "ولو قلت مررت بعمرٍو وزيداً لكان عربياً ، فيكف هذا ؟ لأنه فعل والمجرور في موضع مفعول منصوب ، ومعناه أتيت ونحوها، تحمل الاسم إذا كان العامل الأول فعلاً وكان المجرور في موضع المنصوب على فعل لا ينقض المعنى"[1] . واستشهد سيبويه على ذلك بقول الراجز وهو العجاج:

يذهبن في نجدٍ وغوراً غائرا[2]

قال سيبويه: كأنه قال : ويسلكن غوراً غائرا ، لان معنى يذهبن فيه يسلكن .

الثاني : أصالة الموضع فلا يجوز هذا الضارب زيداً وأخيه ؛ لأن الأصل في الوصف المستوفي لشروط العمل إعماله لا إضافته ، لالتحاقه بالفعل ، وأجازه البغداديون .

الثالث: وجود المجوّز ، أي الطالب لذلك المحل على الأصح فيهما ، فلا يجوز: إن زيداً وعمروٌ قائمان ، لأن الطالب لرفع عمرو هو الابتداء وهو ضعيف ، وهو التجرد ، وقد زال بدخول إنّ ، ولا يجوز كذلك : إن زيداً قائمٌ وعمروٌ على العطف .

غير أن من العلماء[3] من أجاز العطف على موضع اسم إنّ وأخواتها بشرطين:

الأول: استكمال الخبر . و **الثاني**: كون العامل إنّ أو أن أو لكن . ومن ذلك قوله تعالى:" **أنّ اللهَ بريءٌ من المشركين ورسولُهُ** "[4] .

---

1 الكتاب 94/1.
2 للعجاج في ديوانه 398، وفي الكتاب 94/1، ولرؤبة في ديوانه 190.
3 انظر شرح التسهيل 429/1، شرح التصريح 320/1.
4 التوبة 3.

ولم يشترط الكسائي والفراء [1] الشرط الأول وهو استكمال الخبر ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : " **إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون** " [2] ، غير أن الفراء اشترط فيه خفاء الإعراب في الأول كأن يكون اسماً مبنياً كما في المثال السابق . ومنعه في الاسم المعرب كما في قوله تعالى:" **إنَّ اللهَ وملائكتَه يصلّون على النبي** " [3] . على الرغم من أن ما منعه الفراء قراءة سبعية لأبي عمرو برواية عباس وعبد الوارث [4] ، وعُلِّل سبب المنع بما في الاسمين من تخالف المتعاطفين في الحركة اللفظية ، وأجاز : إن الفتى وزيدٌ ذاهبان، لعدم التخالف اللفظي [5] .

أما البصريون [6] فقد منعوه لاجتماع عاملين على معمول واحد وهو الخبر ، إذ عمل فيه إنّ والابتداء . ولا يتأتى ذلك عند الكسائي والفراء ؛ لأن العامل في الخبر عندهما في باب إن هو رافعه في المبتدأ . وقد خرجها المانعون من البصريين على التقديم والتأخير ، فيكون عندهم (من آمن) خبر إنّ ، أما خبر (الصابئون) فمحذوف ، أي والصابئون والنصارى كذلك ، أو من تقدير الحذف من الأول لدلاله السابق عليه.

وأجاز الفراء أيضا العطف على محل اسم (إنّ) وأخواتها في غير (إنّ وأنّ ولكنّ) مستشهداً على ذلك بقول الراجز وهو العجاج أو رؤبة:

يا ليتني وأنتِ يا لميسُ   **في بلدٍ ليس بها أنيسُ** [7]

وخُرِّجَ عند المانعين على أن الأصل فيه : يا ليتني وأنت معي يا لميس [8] .

---

1 انظر شرح التسهيل 432/1، شرح التصريح 321/1.
2 المائدة 69.
3 الأحزاب 56.
4 انظر البحر المحيط 239/7 .
5 انظر شرح التصريح 323/1.
6 السابق نفسه .
7 نسب للعجاج في ديوانه 423، وفي شرح التصريح 325/1، ولرؤبة في ديوانه 176.
8 انظر شرح التسهيل 433/1، شرح التصريح 325/1.

ويترجح لدي أن لمسألة العطف على الموضع بعداً دلالياً، يكمن في زيادة معنى أراده المتكلم في المعطوف ، إذ إنّ تغير الحركة الإعرابية يدل على تغير نظرة الفاعل أو صاحب الكلام نحو ذلك المعطوف ، والغالب أن يكون المعنى تجاهه فيه شيء من المبالغة أو ما شابه . فعند قولنا: مررت بزيد وعمراً، يكون المرور بعمروٍ مرغوبا فيه أكثر من المرور بزيد .

توكيد النكرة توكيداً معنوياً

لم يجز البصريون توكيد النكرة توكيداً معنوياً مطلقاً في حين أجازه بعض الكوفيين [1] ووافقهم الأخفش [2] وابن عصفور [3] وابن مالك [4] والاستراباذي [5] والأزهري [6] ، إذا أفاد ، ومنعوه إذا لم يفد . وتحصل الفائدة فيه إذا كان المؤكد النكرة زمناً محدوداً موضوعاً لمدة لها ابتداء وانتهاء كيوم وأسبوع وشهر وحول ، وكان التوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول ، ولا يجوز عندهم غيره ، وقد أجاز بعض الكوفيين[7] توكيد النكرة مطلقاً سواء أكانت محدودة أم لا .

أما العلة التي احتج بها البصريون في منع توكيد النكرة فمن وجهين [8] :

الأولى: أن النكرة شائعة ليس لها عين ثابتة كالمعرفة ، فينبغي ألا تفتقر إلى تأكيد ؛ لأن تأكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه ، فالتأكيد المعنوي إنما هو لتمكين معنى الاسم وتقرير حقيقته ، وتمكين ما لم يثبت في النفس محال .

---

1 انظر الإنصاف 451/2 (م63) ، شرح المفصل 44/3، شرح التسهيل 158/3، فاتحة الإعراب 194، ائتلاف النصرة 61.

2 انظر شرح التصريح 138/2، همع الهوامع 204/5.

3 انظر المقرب 240/1.

4 انظر شرح التسهيل 158/3

5 انظر شرح الكافية 108/3.

6 انظر شرح التصريح 138/2.

7 انظر شرح التسهيل 158/3، همع الهوامع 204/5.

8 انظر الإنصاف 455/2، فاتحة الإعراب 194، ائتلاف النصرة 61.

الثانية: أن النكرة تدل على الشيوع والعموم ، والتوكيد يدل على التخصيص والتعيين ، وكل واحد منهما ضد صاحبه ، فلا يصلح أن يكون مؤكَّداً له ولو جاز ذلك لصار الشائع مخصصاً . وهذا ليس بتأكيد ، بل هو ضد ما وضع له؛ لأن التأكيد تقرير وهذا تغيير .

وأما الكوفيون فقد احتجوا بورود ذلك في السماع وقبول القياس له، فأما السماع فقد ورد توكيد النكرة في قول الراجز:

إذا القَعودُ كَرَّ فيها حَفَدا يوماً جديداً كلَّه مطَّردا [1]

حيث أكد يوماً وهو نكرة ، إلا أنه يدل على زمان محدود ، والبصريون يرون أن هذا التوكيد هو توكيد للضمير في جديد .

ومنه قول راجز آخر:

قدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يوماً أجمعا [2]

أكد يوماً وهو نكرة إلا أنه يدل على زمان محدود .ومنه كذلك قول راجز ثالث :

يا ليتني كنتُ صبيّاً مُرْضَعا تحملني الذلفاءُ حولاً أكتعا [3]

أكد حولاً وهو نكرة إلا أنه لفظ يدل على زمان محدود . ومنه قول راجز رابع وهو العجاج أو رؤبة:

إنَّ تميماً لم يُراضِعْ مُسْبَعا ولم تلدْهُ أمُّـهُ مُقَنَّـعا
أوْفَتْ به حولاً وحولاً أَجْمَعا [4]

---

1 الإنصاف 452/2 (م63). القعود : البكر من الإبل حين يركب ، حفد : خفَّ في العمل وأسرع .
2 انظر الإنصاف 454/2(م63)، شرح التسهيل 159/3، فاتحة الإعراب 194، شرح الكافية 111/1و108/3، ائتلاف النصرة 61 ، شرح التصريح 138/2، همع الهوامع 205/5 .صرت : صوتت ، البكرة : ما يُستَقى عليه الماء من البئر.
3 انظر شرح التسهيل 159/3و157، شرح الكافية 108/3، همع الهوامع 205/5.الذلفاء: الصغيرة الدقيقة.
4 للعجاج في ديوانه 426، ولرؤبة في ديوانه 92، وفي شرح التسهيل 159/3.

وقد حمل ابن عصفور [1] كل ذلك على الضرورة .

والقياس يكمن في أن يكون المقصود من اليوم والليلة بعضاً منهما ، فإذا قلنا قعد يوماً كله وقمت ليلةً كلها صحَّ معنى التوكيد [2] . وقد تحصل الفائدة في النكرة عند ابن مالك في نطاق أوسع منه عند الكوفيين الذين قصروه على ألفاظ الزمان المحدد يقول ابن مالك : " ومثال الجائز لكونه مقيداً قولك : صمت شهراً كله وقمت ليلةً كلها ، وهذا أسدٌ نفسهُ ، وعندي درهمٌ عينهُ، فبذكر (كل) يعلم أن الصيام كان في جميع الشهر والقيام كان في جميع الليلة ولو لم يذكر لاحتمل ألا يراد جميع الشهر ولا جميع الليلة ، وبذكر النفس أيضا علم أن المشار إليه أسد حقيقي لا شيء شبيه بأسد ، وأن الذي عندك درهم مصوغ لا صرفه ولا موازنته ، فتوكيد النكرة إن كان هكذا حقيقٌ بالجواز ، وإن لم تستعمله العرب ، فكيف إذا استعملته " [3] . وعلى هذا يكون مفهوم التوكيد عند ابن مالك قد تجاوز مفهومه عند الكوفيين ، وبذلك وسع دائرة توكيد النكرة ، إذ يمكن أن تتحقق الفائدة في غير الألفاظ التي تدل على زمن محدد له بداية ونهاية .

وقد اعترض ابن عصفور على مثل (هذا أسدٌ نفسه) ؛ وذلك أنه يرى أن ليس من فوائد التوكيد المعنوي رفع توهم استعمال اللفظ في معناه المجازي ، قال : " وأما النفس والعين وتثنيتهما وجمعهما فيؤكد بها ما ثبتت حقيقته تبعض أم لم يتبعض " [4] .

---

1 انظر المقرب 240/1.
2 انظر الإنصاف 454/2 (م63) .
3 شرح التسهيل 158/3.
4 المقرب 293/1.

توكيد الحرف غير الجوابي توكيداً لفظياً

ذهب النحويون [1] إلى أن تكرير الحرف غير الجوابي توكيداً لا يجوز إلا بوجود حرف عطف يفصل بينهما ، أو بوجود فاصل غير حرف العطف يفصل الحرفيين عن بعضهما ، أو بإعادة ما دخل عليه لكونه كالجزء منه .أما إعادته دون فاصل فهو شاذ لا يجوز إلا في الضرورة [2] . وقد أجازه الزمخشري [3] والإسفراييني [4] اختياراً .

فمن الشواهد على تكرار الحروف مفصولةً قول الراجز :

حتى تراها وكأنَّ وكأنْ   أعناقَها مُشَدَّداتٌ في قَرَنْ [5]

وقول راجز آخر وهو رؤبة :

ليتَ وهل ينفعُ شيئاً ليتُ   ليتَ شباباً بوعَ فاشتريتُ [6]

وقد يكون الفصل مسموعاً ، كالفصل بالوقف كما في قول الراجز:

لا يُنْسِكَ الأسى تأسِّياً فما   ما مِنْ حِمامٍ أحدٌ مُعتصِما [7]

ومن جهة أخرى أجاز النحاة أن يؤكد الحرف باسم في معناه وإن اختلفا في اللفظ مستدلين على ذلك بقول الراجز :

قد يكسبُ المالَ الهدانُ الجافي   بغيرِ لا عصفٍ ولا اصطراف [8]

---

1 انظر شرح التسهيل 165/3، همع الهوامع 209/5.
2 انظر شرح التصريح 144/2، همع الهوامع 209/5.
3 انظر شرح المفصل 41/3.
4 انظر فاتحة الإعراب 193.
5 نسب لخطام المجاشعي أو للأغلب العجلي في شرح التصريح 145/2. وبلا نسبة في شرح التسهيل 165/3.
6 ديوان رؤبة 171.
7 انظر شرح التسهيل 166/3، الجنى الداني 328، خزانة الأدب 181/1.
8 الإنصاف 581/2 (م80) . الهدان : الأحمق ، العصف : الطلب ، الاصطراف : الاحتيال .

المبحث الرابع: الحال

مجيء الحال التي تسد مسد الخبر جملة فعلية

أجاز الأخفش والكسائي وهشام وابن مالك [1] وقوع الحال التي تسد مسد الخبر جملة فعلية؛ وذلك لوروده في السماع ، فقد قال الراجز وهو رؤبة:

ورأيُ عينيّ الفتى أباكا يعطي الجزيلَ فعليك ذاكا [2]

فجملة(يعطي الجزيل) جملة فعلية جاءت حالا تسد مسد خبر(رأي) .

وقد أضاف ابن مالك [3] سبباً آخر لتجويز وقوع الجملة الفعلية حالاً تسد مسد الخبر وهو القياس على الجملة الاسمية ، إذ يجوز أن تقع الجملة الاسمية في هذا الموقع وعلى ذلك يجوز أيضا أن تقع الجملة الفعلية .

وهذا الذي أجازه السابقون هو رأي سيبويه كما أشار الأشموني [4] ، في حين جاء في الهمع[5] والدرر [6] أن سيبويه والفراء كانا يمنعان ذلك ولا يجيزانه ، والثابت أن الفراء [7] كان يمنعه ، وقد علل سبب المنع بمبدأ الفرار من كثرة مخالفة الأصل ، وذلك أن الحال إذا سدت مسد الخبر فهو خلاف الأصل، وإذا وقع الفعل موقع الحال فهو على خلاف الأصل، فلا ينبغي أن يحكم بجوازه ، فإنه مخالفة بعد مخالفة .

1 انظر همع الهوامع 48/2، وانظر رأي ابن مالك في شرح التسهيل 275/1.
2 ديوان رؤبة 181.
3 انظر شرح التسهيل 275/1.
4 انظر شرح الأشموني 293/1 ، ولم أقف عليه في الكتاب حيث تحدث سيبويه عن هذا الموضوع في 191/1.
5 انظر همع الهوامع 48/2.
6 انظر الدرر اللوامع 29/2.
7 انظر شرح التسهيل 275/1، همع الهوامع 48/2 ، شرح الأشموني 293/1،الدرر اللوامع 29/2.

مجيء الحال مصدراً

الأصل في الحال أن يكون وصفاً غير أن بعض النحاة أجازوا مجيئه مصدراً . فقد ذهب سيبويه [1] إلى أن المصدر قد ينتصب على الحالية ، والمفهوم من كلامه أنه يكون كذلك إذا أمكن أن يفسر المصدر باسم الفاعل ، قال سيبويه: " هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنه موقوع فيه الأمر ، وذلك قولك قتلته صبراً ، ولقيته فجاءةً ومفاجأةً ، وكفاحاً ومكافحةً ولقيته عياناً وكلمته مشافهةً ... وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع ؛ لأن المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالاً ". وقد استشهد سيبويه بعدد من الشواهد منها قول الراجز:

ومَنْهَلٍ وردْتُهُ التقاطا [2]

فقد نصب (التقاطاً) على الحال لأنه بمعنى ملتقطاً .

والنحاة [3] في مثل هذه المصادر مختلفون فسيبويه وجمهور البصريين على أنها مصادر في موضع الحال مؤوله بالمشتق ، وقال بعضهم هي مصادر على حذف مضاف هو مصدر الفعل السابق ، وقيل هي أحوال على حذف مضاف هو (ذا) أي(ذا التقاط) في الشاهد . وذهب الكوفيون إلى أن هذه المصادر مفاعيل مطلقة للأفعال السابقة وعليه الأخفش والمبرد .

ويبدو أن مجيء الحال مصدراً فيه من القوة ما لا نجده في اسم الفاعل، إذ يكون في هيئة المصدر مؤكّداً بأنّ حصول الفعل الذي يتعلق الحال به يكون على الحقيقة التي لا سبيل لدخول المجاز فيها ، في حين قد يكون الحال على سبيل المجاز في اسم الفاعل فيكون التأكيد فيه أقل من المصدر.

---

1 انظر الكتاب 1/370-371.

2 نسب لنقادة الأسدي في لسلن العرب 7/763 مادة فرط و 7/394 مادة لقط ، وبلا نسبة في الكتاب 1/371، وإصلاح المنطق 68و96. المنهل : المورد ، التقاطا : مفاجأة .

3 انظر آراءهم في همع الهوامع 4/15.

المبحث الخامس: المجرورات

الفصل بين المتضايفين

جوز الكوفيون [1] الفصل بين المتضايفين مطلقاً بالظرف والمجرور وغيرهما، وجوزه يونس [2] بالظرف والمجرور غير المستقل ، في حين لم يجز البصريون [3] الفصل إلا بالظرف والجار والمجرور على قبح لضرورة الشعر فقط ، قال ابن يعيش [4] في تفسير سبب ذلك: وذلك لأن المضاف والمضاف إليه مُنَزّلان منزلة الشيء الواحد . فالمضاف إليه من تمام المضاف، يقوم مقام التنوين ويعاقبه ، فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنون كذلك لا يحسن الفصل بينهما.

وقد فصّل ابن هشام [5] والأزهري [6] رأي الكوفيين فذكروا أن الفصل يجوز عندهم في سبع حالات ، ثلاث منها في السعة وأربع في ضرورة الشعر ، وقد وردت شواهد الرجز في حالة من الحالات الجائزة في السعة وحالتين من الحالات الخاصة بالضرورة . أما الحالة الجائزة في السعة فهي أن يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعله ، والفاصل إما مفعوله وإما ظرفه ، وشاهد الفاصل المفعول هو قول الراجز:

وحلق الماذيِّ والقوانسِ   فداسهم دوسَ الحصيدَ الدائسِ [7]

---

1 انظر شرح التصريح 732/1، همع الهوامع 294/4.
2 انظر همع الهوامع 495/4.
3 انظر الكتاب 176/1-177،الخصائص 175/2، معاني القرآن وإعرابه للزجاج 168/3-169، شرح المفصل 19/3-20، شرح التصريح 732/1.
4 انظر شرح المفصل 19/3-20، وانظر التفسير ذاته في الإنصاف 431/2(م60) ، و شرح التصريح 732/1.
5 انظر أوضح المسالك 177/3-195.
6 انظر شرح التصريح 732/1-738.
7 انظر شرح التسهيل 142/3، وشرح الأشموني 518/2. والماذي هو نوع من الدروع البيضاء والقوانس جمع قونس وهو أعلى البيضة من الحديد .

حيث أضاف دوس وهو مصدر إلى فاعله في المعنى (الدائس) ، وفصل بينهما بالمفعول وهو (الحصيد) . ومثله قول راجز آخر :

يفركن حبَّ السنبلِ الخنابجِ ... في القاعِ فركَ القطنَ المحالجِ [1]

أضاف المصدر (فرك) إلى (المحالج) وفصل بينهما بمفعول المصدر (القطن) .

وقد ذكر ابن مالك [2] والأزهري [3] أن الذي حسّن هذا الفصل ثلاثة أمور : كون الفاصل فضلة ، وكونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف ، وكونه مقدر التأخير من أجل أن المضاف إليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية . ومما اشتهر في هذه الحالة قراءة ابن عامر :" **وكذلك زُيِّـن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم**" [4] .

وقد هاجم الزمخشري هذه القراءة قائلاً : " وأما قراءة ابن عامر ... فشيءٌ لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً كما سمج وردُّ (زج القلوصَ أبي مزادة) ، فكيف به في الكلام المنثور ، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته" [5] .

وكلام الزمخشري هذا مردود عليه ومرفوض جملة وتفصيلا ، لأن هذه القراءة ثابتةٌ بالتواتر ، ومعزوةٌ إلى موثوق بعربيته ، إلى جانب كونه من كبار التابعين ، ومن الذين يقتدى بهم في الفصاحة ، كما يقتدى بمن في عصره من أمثاله الذين لم يعلم عنهم مجاورة للعجم يحدث بها اللحن ، ويكفيه شاهداً على ما وصفته به أن أحد شيوخه الذين عول عليهم في قراءة القرآن عثمان بن عفان رضي الله عنه" [6] .

---

1 نسب لجندل بن المثنى في لسان العرب مادة (حنبج) وبلا نسبة في شرح التسهيل 142/3. والخنابج السنبلة العظيمة الضخمة.
2 انظر شرح التسهيل 141/3.
3 انظر شرح التصريح 732/1.
4 الأنعام 137، وانظر هذه القراءة في البحر المحيط 231/4.
5 الكشاف 54/2.
6 شرح التسهيل 141/3.

أما الحالتان الخاصتان بالضرورة فهما :

الأولى: الفصل بفاعل المضاف ، وشاهده قول الراجز :

ما إن وجدنا للهوى من طِبِّ ولا عدمنا قهرَ وجدٌ صبِّ [1]

فأضاف (قهر) إلى مفعوله وهو (صب) وفصل بينهما بفاعل المصدر وهو(وجد) .وقد ذكر ابن مالك [2] أن هذا الفصل ضعيف .

الثانية: الفصل بالنداء ، وشاهد هذه الحالة قول الراجز:

كأنّ برذونَ أبا عصامِ زيدٍ حمارٌ دُقّ باللجامِ [3]

فأضاف (برذون) إلى زيد ، وفصل بينهما بالمنادى الساقط حرفه ، وقد جعله ابن مالك من الضعيف النادر .

وأما الحالات الأخرى التي لم يرِد فيها شواهد للرجز فهي:

*** الحالتان المتبقيتان من الحالات التي يجوز الفصل فيها في السعةِ**

الأولى: أن يكون المضاف وصفاً بمعنى الحال أو الاستقبال والمضاف إليه إما مفعوله الأول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم : " **فلا تحسبنّ الله مخلفَ وعدَهُ رُسلِهِ** " [4] أو ظرفه كقوله صلى الله عليه وسلم :" **هل أنتم تاركو لي صاحبي** " [5] .

الثانية: أن يكون الفاصل قسماً والمضاف لا يشبه الفعل ، كقول الكسائي : هذا غلامُ واللهِ زيدٍ .

***الحالات المتبقية من الحالات التي يجوز الفصل فيها في ضرورة الشعر**

1 شرح التسهيل 139/3، أوضح المسالك 190/3، شرح التصريح 736/1، همع الهوامع 297/4، شرح الأشموني 529/2.
2 انظر شرح التسهيل 138/3.
3 الخصائص 157/2، شرح التسهيل 139/3، أوضح المسالك 195/3، شرح التصريح 738/1، شرح الأشموني 526/2.
4 إبراهيم 47، ونسبت هذه القراءة لفرقة في البحر المحيط 427/5.
5 انظر صحيح البخاري (كتاب فضائل الصحابة) برقم 3461، 1339/3.

الأولى : الفصل بالأجنبي، أي معمول غير المضاف وإن كان عاملهما واحداً، فاعلاً كان الأجنبي أو مفعولاً أو ظرفاً. فالفاعل في قول الأعشى: [المنسرح]

أنجب أيامَ والداهُ بهِ إذ نَجلاهُ فَنِعْمَ ما نَجَلا [1]

والمفعول كقول جرير : [البسيط]

تُسْقي امتياحاً ندى المسواكَ ريقَتِها كما تُضَمِّنَ ماءَ المزنةِ الرصفُ [2]

والظرف كقول أبي حية النميري : [الوافر]

كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يوماً يهوديٌّ يقاربُ أو يزيلُ [3]

الثانية: الفصل بنعت المضاف ،كقول معاوية ابن أبي سفيان : [الطويل]

نجوتَ وقد بلَّ المراديُّ سيفَهُ من ابنِ أبي شيخِ الأباطحِ طالبِ [4]

ففصل (أبي) عن(طالب) وهما متضايفان . إلا أن من المحتمل أن يكون (شيخ) مضافاً إليه ، و(طالب) بدلاً.

الثالثة: الفصل بفعل ملغى كقول الشاعر : [الوافر]

بأيٍّ تراهُمُ الأرضين حلوا أألدبران أم عسفوا الكفارا [5]

الرابعة: الفصل بالمفعول لأجله ، كقوله : [الوافر]

معاودَ جرأةً وقتِ الهوادي أشمَّ كأنّه رجلٌ عبوسُ [6]

1 ديوان الأعشى 285 ، ورواية الديوان هي (أيامُ والديه به) وعليه فلا شاهد في هذه الرواية . ونجلاه : نسلاه .
2 شرح ديوان جرير 386/1. والرصف جمع رصفة وهي الحجارة المرصوفة بجانب بعضها، امتياحا : استياكا .
3 شعر أبي حية النميري 136.
4 انظر شرح التسهيل 140/3، أوضح المسالك 193/3، شرح ابن عقيل 84/2، شرح التصريح 737/1 ، همع الهوامع 296/4، شرح الأشموني 526/2.
5 شرح التصريح 738/1 ، همع الهوامع 297/4، شرح الأشموني 531/2.
6 المراجع السابقة ذاتها .

إضافة حيثُ إلى مفرد

الأصل في الظرف (حيثُ) أن يضاف إلى جملة ، وقد وردت إضافته إلى المفرد عن بعض العرب [1] ، إلا أن بعض النحاة [2] جعلوا هذه الإضافة نادرة ، في حين جعلها بعضهم [3] شاذةً ، إلا أن الكسائي [4] كان يجعلها قياساً واستشهد على ذلك بقول الراجز:

أما ترى حيثُ سهيلٍ طالعاً نجماً يضيءُ كالشهابِ لامعا [5]

وكان الكسائي يجعل (حيث) في هذا الشاهد اسماً مبنياً . و(حيثُ) تكون اسماً في الشعر وغيره . فقد حكى أحمد بن يحيى عن بعض أصحابه انهم قالوا : هي أحسنُ الناسِ حيثُ نظر ناظرٌ، يعني الوجه [6] .

أما مذهب البصريين [7] فقد كانوا يمنعون إضافة (حيث) إلى المفرد ونقل ابن هشام [8] أن من أضاف حيث إلى المفرد فإنه يعربها ، لذلك فقد نقل الشاهد السابق بفتح الثاء من حيث .

1 انظر شرح المفصل 92/4.
2 انظر شرح التسهيل 159/2، همع الهوامع 206/3، خزانة الأدب 3/7.
3 انظر شرح ابن عقيل 56/2.
4 انظر همع الهوامع 206/3.
5 شرح المفصل 90/4، شرح التسهيل 159، شرح ابن عقيل 56/2، همع الهوامع 206/3، خزانة الأدب 3/7، الدرر اللوامع 124/3.
6 انظر خزانة الأدب 4/7.
7 السابق نفسه .
8 انظر مغني اللبيب 187.

إضافة النيِّف إلى العشرة في العدد المركب

أجاز الكوفيون [1] وقيل بعض الكوفيين [2] وقيل الفراء [3] وأضاف بعضهم البغداديين [4] إضافة النيف إلى العشرة في العدد المركب ، أي صدر العدد المركب إلى عجزه، قالوا : " لأنه اسم مظهر جازت إضافته إلى ما بعده كسائر الأسماء التي يجوز أن تضاف " [5] . واستشهدوا على ذلك بقول الراجز:

كُلِّفَ من عنائِه وشِقْوَتِه ... بنتَ ثماني عشرةٍ من حِجَّتِه [6]

وقد ذكر الفراء [7] أنه سمع من أبي فقعس الأسدي وأبي الهيثم العقيلي قولهما : ما فعلت خمسةُ عشرِكَ . لذلك فإنه كان يجعل هذه الإضافة قياساً . وقد اعترض العكبري على شاهد الرجز السابق قائلاً : " لا نسلم أنه مضاف وإنما نزلهُ منزلة اسم واحد ، وجعل الإعراب في آخره وذلك للضرورة ، وسوغ ذلك أنه أضاف البنت إلى العدد فعرفها بالجملة ، وأما قياس هذا على بقية الأسماء فخطأ ، لأن الإضافة لها معنى ، وليس كل الأسماء يصح فيها ذلك المعنى " [8].

أما البصريون [9] فقد كانوا يمنعون ذلك إلا إذا أردت بالعدد أن تجعله اسماً ، إذ يجوز عندها الإضافة وعدمها ، ويجعلون ما ورد منه خاصاً بضرورة الشعر، وذلك لأن هذه الإضافة لا معنى لها ، إذ المعروف أن الإضافة تكون بمعنى

---

1 انظر التبيين للعكبري 432، ائتلاف النصرة 43، شرح التصريح 464/2، همع الهوامع 309/5، شرح الأشموني 140/4، خزانة الأدب 430/6.
2 انظر شرح الكافية 68/4.
3 انظر شرح التسهيل 317/2، وانظر رأيه في معاني القرآن 34/2.
4 انظر خزانة الأدب 430/6.
5 ائتلاف النصرة 43.
6 نسب لنقيع بن طارق في شرح التصريح 464/2، وخزانة الأدب 432/6، وبلا نسبة في معاني القرآن 34/2، شرح التسهيل 316/2، التبيين للعكبري 433، ائتلاف النصرة 43، همع الهوامع 309/5، شرح الأشموني 140/4،
7 انظر معاني القرآن 33/2-34.
8 التبيين 433.
9 انظر همع الهوامع 310/5.

اللام أو من ، والنيف في العدد المركب ليس للعشرة ولا منها ، بل هو زيادة عليها .

وذكر العكبري أن وجه المنع يكمن في "أن النيف وما بعده عبارة عن عدد واحد ، والمضاف غير المضاف إليه ، فلو أضفت خمسة إلى عشرة فقلت : قبضت خمسةَ عشرٍ لم تكن العشرة مقبوضة ، وهذا ينافي الوضع ههنا ، وفيه وجهٌ آخر ، وهو أن المضاف يتخصص بالمضاف إليه كقولك : غلامُ زيدٍ ، والخمسة غير متخصصةٍ بعشرة ، إذ لا ترد حقيقة الخمسة على انفرادها، والفصل المنسوب إلى المضاف غير منسوب إلى المضاف إليه ، كقولك : جاءني غلامُ زيدٍ ، فالمجيء منسوب إلى الغلام لا إلى زيد ، والأمر في العدد على خلاف ذلك"[1] .

1 انظر التبيين 432.

المبحث السادس: الأساليب النحوية
حذف جملة الشرط وجوابه

أجاز النحاة [1] حذف الشرط والجزاء (الجواب) بعد (إنْ) خاصةً ؛ وذلك لأنها أم الأدوات الشرطية ولأنه لم يرد في غيرها ، واستشهدوا على ذلك بقول الراجز وهو رؤبة:

قالتْ بناتُ العمِّ : يا سلمى وإن كان فقيراً معدماً، قالت : وإن [2]

وجعل أولئك النحاة هذا الحذف من الضرورة ، إلا ابن هشام [3] فقد جعله مطرداً بعد إن .

وقد أشار سمير ستيتية [4] إلى أن مثل هذا الحذف يحدث في بعض الاستعمالات اللغوية المعاصرة . فقد يحدث أن تعتذر عن شخص ، فتقول : لكنه لم يكن موجوداً ، فيقول لك شخص ثالث : ولو ... يكتفي بذكر أداة الشرط عن إعادة المشروط والمشروط له، لكونهما مُحَصَّلَيْنِ من الموقف .

والحق أن لمثل هذا الحذف بعداً بلاغياً يفوق الذكر ؛ إذ في الحذف قوة في الرد ، ودعوة إلى الطرف الآخر بعدم إكمال حديثة ؛ لأنه مرفوض جملة وتفصيلاً ، فالمتكلم مُصرٌّ على رأيه مهما قيل له ، يضاف إلى ذلك أنه يخلصنا من التكرار الذي قد يكون مملاً في مثل هذا الموضع . ونحن نستخدم في بعض المواقع مثل هذا الحذف ، نقول رداً على أي شخص يفترض افتراضات ، ويدلي بآراء حين نرفض ما يقول : وإن وإن .

---

1 انظر المقرب 286/1-287، شرح الكافية 92/5، همع الهوامع 336/4، شرح الأشموني 64/4، خزانة الأدب 15/9.
2 ديوان رؤبة 186.
3 انظر مغني اللبيب 852.
4 انظر كتابه الشرط والاستفهام 60.

حذف صلة الموصول

الأصل في صلة الموصول ألا تحذف ؛ وذلك "لأن الصلة هي الصفة في المعنى ، وإنما جيء بالذي وصلةً إلى ذلك ، فلا يسوغ حذفها لأن فيه تفويت المقصود ، كما لا يجوز حذف الصفة من المبهم في قولك : يا أيها الرجل ، لأنه هو المقصود بالنداء ، و(أي) وصلةً إلى ذلك" [1] .

إلا أن بعض النحاة [2] أجازوا حذف صلة الموصول إذا كان في الكلام ما يدل عليها ، وذلك نحو قول الراجز وهو العجاج :

بعدَ اللّتَيّا واللّتَيّا والتي   إذا عَلَتْها أنْفُسٌ تردَّتِ [3]

ومنه قول راجز آخر:

من اللواتي والتي واللاتي   يزعُمْنَ أنّي كَبِرَتْ لداتي [4]

فقد ذهب النحاة [5] في ما سبق أن الصلة للموصول الأخير ، أما باقي الموصولات فصلاتهن محذوفة لدلالة الأخيرة عليهن ، وقيل يجوز أن تكون الجملة التالية صلة للموصولات الثلاثة لاتحاد مدلولاتها .

وذهب بعضهم [6] إلى أن الاسم الموصول إذا كان بمعنى الداهية لم يحتج إلى صلة ، فكأنها – الداهية – سميت بالموصول دون الصلة ، كما ذهب ابن يعيش [7] تعليقاً على الشاهد الأول بأن هذه الخطة لعظمها ومخافة أمرها موصوفة بصغير المكروه وعظيمه .

---

1 شرح المفصل 153/3.
2 الكتاب 347/2، شرح جمل الزجاجي 187/1، ارتشاف الضرب 1000/2، مغني اللبيب 816، خزانة الأدب 154/6.
3 ديوان العجاج 223.
4 الأمالي الشجرية 24/1، شرح جمل الزجاجي 187/1، شرح الكافية 312/3، خزانة الأدب 154/6. لداة الرجل : أقرانه الذين ولدوا معه .
5 انظر شرح الكافية 312/3، مغني اللبيب 816، خزانة الأدب 154/6.
6 انظر الأمالي الشجرية 25/1، شرح المفصل 153/3، ارتشاف الضرب 1000/2.
7 انظر شرح المفصل 153/3.

وقيل [1] يقدر للموصول صلة محذوفة هي (دقت) ؛ لأن التصغير يقتضي ذلك، وقيل التقدير (عظمت) ؛ لأن هذا التصغير تصغير تعظيم لا تحقير .

ويبدو أن استخدام الاسم الموصول محذوف الصلة يدل على شيء من الدهاء والعظمة والإعجاب أو الشتم بالشيء الذي تعود الصلة إليه . ونحن نستخدم في عاميتنا الموصول دون صلة لإعطاء هذا المعنى، نقول حينما نرى إنساناً يعمل عمل خارقاً : ابن الذين ! ، وعند الشتم كذلك نقول: افعل هذا يا ابن الذين .

حذف مِنْ بعد اسم التفضيل

يجوز عند النحويين [2] حذف (من) بعد اسم التفضيل المستحق لها بكثرة، إذا كان اسم التفضيل خبراً بجميع أشكال الخبر (خبر مبتدأ ، خبر كان، خبر إنّ ، ثاني مفعولي ظنّ ، ثالث مفاعيل أعلم) ، وذلك نحو : زيدٌ أفضل ، ويقل حذفها إذا كان اسم التفضيل حالاً أو صفةً . وقد استشهدوا على جواز حذفها إذا كان اسم التفضيل صفةً بقول الراجز:

تروحي أجدرَ أن تقيلي ... غداً بجَنْبَيْ باردٍ ظليلِ [3]

فـ (أجدر) صفة لمحذوف هو عامله المعطوف على تروحي ، أي : تروحي وائتي مكاناً أجدر من غيرهِ بأن تقيلي فيه غداً .

ويحتملُ أن يكون المعنى على غير ما وجهه النحاة ، إذ المعنى هو دعوة الناقة التي يخاطبها بأن تتروح فهو أفضل وأجدر من قيلولتها ، وإنما حذفت (من) ، لأن مجرورها مصدر مؤول ،إذ من المعلوم أن حرف الجر يجوز حذفه باطراد إذا كان مجروره مصدراً مؤولاً .

1 مغني اللبيب 816.
2 انظر شرح التصريح 2/97-98.
3 نسب لأحيحة بن الحلاج في شرح التصريح 2/98.وبلا نسبة في الأمالي الشجرية 1/343، أوضح المسالك 3/291. خزانة الأدب 5/57. تروحي : من الرواح وقت العشي.

الفصل الرابع
مسائل الأدوات وحروف المعاني

مجيء(من) لابتداء الغاية الزمانية

اختلف النحاة[1] في جواز مجيء (من) لابتداء الغاية الزمانية ، فقد خصها البصريون إلا الأخفش والمبرد [2] وابن درستويه بالمكان وأنكروا ورودها للزمان. في حين أجاز الكوفيون ذلك ووافقهم من خالف البصريين من البصريين . ووافقهم ابن مالك في ذلك قائلاً: " وأما استعمال من في الزمان فمنعه غير صحيح، بل الصحيح جوازه بثبوت ذلك في القرآن والأحاديث الصحيحة والأشعار الفصيحة"[3] .

إلا أنه في الألفية [4] جعل استخدامها لابتداء المكان كثيراً ولابتداء الزمان قليلاً ، وقد رد السهيلي [5] ذلك ، بأنه لو جاز دخول (من) لابتداء الزمان لاحتيج إلى تقدير الزمان .

والحق أن شواهد (من) الزمانية من الشعر والنثر غير قليلة ، وقد جاء منها في شواهد الرجز قول الراجز:

تنتهضُ الرِّعْدةُ في ظُهيري   من لدنِ الظُّهرِ إلى العصيرِ [6]

---

1 انظر تفصيل المسألة في شرح المفصل 10/8-11، شرح التسهيل 3/3- 5، الجنى الداني 308-309، مغني اللبيب 419، المساعد على تسهيل الفوائد 246/2، شرح التصريح 638/1، همع الهوامع 212/4.

2 ذكر المبرد في المقتضب أنها لابتداء الغاية دون أن يحدد نوعها ، إلا أن الأمثلة التي ضربها كانت جميعها تفيد ابتداء الغاية المكانية فقط ، انظر المقتضب 411/2.

3 شرح التسهيل 4/3 .

4 انظر شرح ابن عقيل 15/2.

5 انظر مغني اللبيب 420.

6 شرح التسهيل 5/3، شرح ابن عقيل 68/2، شرح الأشموني 489/2.

ومن الشواهد المشهورة في هذه المسألة قوله تعالى : " **لَمَسجدٌ أُسِّسَ على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه** "[1] ، إلا أن البصريين[2] تأولوا هذا الشاهد على تقدير : من تأسيس أول يوم ، ويبدو أن هذا التأويل تعسف في التمسك بالرأي على حساب الواقع اللغوي الذي يجيز دخول من لابتداء الزمان لاسيما أن شواهده من القرآن والحديث والشعر[3] كثيرة لا مجال لردها.

زيادة حرف الجر (على) تعويضاً عن آخر محذوف

ذكر بعض النحاة[4] أن (على) تزاد للتعويض عن أخرى محذوفة ، وقد استدلوا على ذلك بقول الراجز:

إنَّ الكريمَ وأبيكَ يعتملْ   إنْ لم يجدْ يوماً على من يتكلْ[5]

إذ أراد الراجز (من يتكل عليه) ، حذف (عليه) ، وزاد(على) قبل الموصول تعويضاً .

إلا أن الآراء اختلفت حول هذا الشاهد حتى وصلت إلى ثمانية آراء ذكرها البغدادي في الخزانة[6] وهي :

- رأي سيبويه[7] ونصه أن يكون الأصل : على من يتكل عليه ، فحذف العائد مع الجار ، وهذا قول الخليل . وقد ذكر البغدادي في رأي سيبويه أن (على) الأولى زائدة ، وهذا غير موجود في كتاب سيبويه، بل فيه ما

---

1 التوبة 108.
2 انظر الجنى الداني 309.
3 انظر هذه الشواهد في شرح التسهيل 4/ 3- 5 ، مغني اللبيب 420.
4 انظر ارتشاف الضرب 1736/4، الجنى الداني 478، مغني اللبيب 192، شرح التصريح 651/1، همع الهوامع 163/4، شرح الأشموني 402/2.
5 الكتاب 81/3، الخصائص 89/2، تحصيل عين الذهب 413، ارتشاف الضرب 1736/4، الجنى الداني 478، المساعد 268/2، مغني اللبيب 192، همع الهوامع 163/4، شرح الأشموني 402/2 ، خزانة الأدب 134/10.
6 انظر خزانة الأدب 143/10-146.
7 انظر الكتاب 81/3-82.

يفيد ضد ذلك ، إذ إن سيبويه [1] كان ينص على أن (عن وعلى) لا تزادان .

- رأي ابن جني [2] حيث ذهب إلى أن الراجز أراد : إن لم يجد يوماً من يتكل عليه ، فحذف (عليه) ، وزاد (على) قبل (من) عوضاً . وتبعه ابن مالك [3] في هذا الرأي .
- رأي يونس وهو أن يكون التقدير : إن لم يجد يوماً شيئاً ، ثم يبتدئ ، فيقول مستفهماً : على من يتكل ، أعلى هذا أم على هذا ؟ .
- رأي الفراء : قال: معنى لم يجد لم يدرِ ، كأنه قال : أن لم يدرِ على من يتكل ، قال : وقيل لامرأة من العرب ، أنزلي قدرك من النار ، فقالت : لم أجد بما أنزلها ، أي لا أدري بأي شيء أنزلها .
- رأي المازني : قال: معنى لم يجد : لم يعلم ، كأنه قال : إن الكريم يعتمل إن لم يعلم على من يتكل ، وقد نسب الفارسي [4] هذا الرأي للبغداديين .
- رأي الأعلم في شرح أبيات سيبويه [5] قال : يجوز أن يكون التقدير: يعتمل على من يتكل عليه من عياله ، أي يسعى لهم ، وإن لم يكن ذا جدة ، ومعنى يعتمل يحترف لإقامة العيش .
- رأي غير منسوب ينص على أن يكون (لم يجد) في معنى لم يكتسب ، كأنه قال : إن لم يكتسب على من يتكل .
- رأي ابن الشجري حيث ذهب إلى أن على ليست زائدة ، وإنما هي مقدمة من تأخير ، والأصل: إن لم يجد يوماً من يتكل عليه ، وقدمت

---

1 السابق 38/1.
2 انظر الخصائص 89/2.
3 انظر المساعد 268/2.
4 انظر المسائل العسكريات 103.
5 انظر تحصيل عين الذهب 413.

(على) مع أنها عاملةٌ على (من) فانتصب الضمير بالفعل ثم حذف . وهذا تقديم قبيح سوغته الضرورة . إلا أن البغدادي اعترض على هذا الرأي ذاهباً إلى أن هذا تعسف إذ لم يعهد تقديم الجار على غير المجرور ، كما لم يعهد تقديم الجازم على غير المجزوم ، وإنما المعهود تقديمهما معاً .

وهنالك رأي تاسع لم يذكره البغدادي وهو رأي أبى علي الفارسي [1] حيث ذهب إلى أن (على) الواردة في هذا الشاهد زائدة ، إذ عدي الفعل بالحرف كما تعدى: ضربت لزيدٍ ، وفي التنزيل **"قل عسى أن يكون رَدِفَ لكم بعضُ الذي تستعجلون"** [2] و **"إن كنتم للرؤيا تعبرون"** [3] .

والحق أن ما دعا إلى هذا الخلاف في تفسير شاهد الرجز السابق هو اختلاف النحاة المسبق في جواز زيادة على ، فمن أجازه وجه الشاهد وجهة مختلفة عن توجيه من لم يجزه .

زيادة الكاف

تزاد الكاف حسب قواعد النحاة [4] للتشبيه ولغير التشبيه . فمن زيادتها للتشبيه قول الراجز وهو رؤبة:

لَعِبَتْ طيرٌ بهم أبابيلْ ترميهم حجارةٌ من سجّيلْ

فصُيِّروا مثلَ كعصفٍ مأكولْ [5]

وقول راجز آخر وهو خطام المجاشعي:

وصالياتٍ كَكَما يُؤَثْفَيْنْ [6]

---

1 انظر المسائل العسكريات 101.

2 النمل 72.

3 يوسف 43.

4 انظر الإنصاف 299/1 (م40) ، شرح الكافية 80/4-81، رصف المباني 201، ارتشاف الضرب 1761/4، شرح التصريح 655/1.

5 ديوان رؤبة 181، ونسبه سيبويه لحميد الأرقط : الكتاب 408/1.

6 هذا الشاهد من الرجز وليس من السريع وذلك لأن ضبط (يُؤَثْفَيْنْ) بفتح الهمزة لا بتسكينها ، يدل على ذلك أنها كذلك في بقية أبيات القصيدة التي رواها البغدادي ومطلعها:

حيِّ ديار الحي بين السَّهْبَيْنْ وطلحة الدوم وقد تَعَفَّيْنْ

قال المالقي : " والكاف في جميع هذه المواضع زائدة لاستغناء الكلام عنها للتأكيد "[1] وذكر بعضهم[2] أن الكاف يحكم بزياتها عند دخولها على (مثل) أو دخول(مثل) عليها ، كما في الشاهد الأول . إذ المعنى: فصيروا مثل عصف مأكول ، فأكد الشبه بزيادة الكاف.

وأما الثانية فحكم بزياتها عند بعضهم[3] وإن كان الأكثرون يحكمون بأنها اسم ، وسيأتي تفصيله في جزئية (اسمية الكاف) من باب الصرف . ويبدو أن الكاف في الشاهد الأول ليست زائدة ، إذ لم يرد الراجز أن يصف أولئك القوم الذين استؤصلوا بأنهم كالعصف المأكول ، وإنما أراد أن يشبه ما حصل لهم بما حصل لأصحاب الفيل .

ومن زيادة الكاف لغير التشبيه قول الراجز:

لواحقُ الأقرابِ فيها كالمَقَقْ [4]

قال ابن جني:" والمقق الطول . ولا يقال: في الشيء كالطول ، وإنما يقال : فيه طول ، فكأنه قال : فيها مقق أي طول "[5] .

وعلى الرغم من أن النحاة[6] مجمعون على أن الكاف زائدة في هذا الشاهد ، إلا أن ما يبدو لي عكس ذلك ؛ لأن من الممكن أن نقول : فيه كالطول ، ونعني أنه ليس بطويل وإنما يقترب من أن يكون طويلاً .

وهذه الأبيات منسوبة لخطام المجاشعي في الكتاب 32/1و408، وخزانة الأدب 313/2. وبلا نسبة في المنصف 192/1، سر صناعة الإعراب 291/1، شرح المفصل 42/8، شرح الكافية 389/1، 81/4، رصف المباني 201، ارتشاف الضرب 1716/4، الجنى الداني 90، يؤثفين : يجعل لها أثافي والأثافي الحجارة التي يوضع عليها القدر .

1 رصف المباني 201.
2 انظر سر صناعة الإعراب 305/1، شرح الكافية 80/4.
3 انظر شرح الكافية 81/4.
4 ديوان رؤبة 106 ، لواحق : ضوامر ، الأقراب الخواصر ، المقق : الطول الفاحش .
5 سر صناعة الإعراب 302/1.
6 انظر المقتضب 616/2، سر صناعة الإعراب 301/1-302، الإنصاف 299/1 (م40) ، شرح الكافية 80/4، ارتشاف الضرب 1716/4، شرح الأشموني 409/2، خزانة الأدب 177/10.

وقد جعل ابن عصفور مثل هذه الزيادة خاصة بالضرورة إلا أن البغدادي [1] اعترض عليه مستدلاً بما روي عن الفراء أنه قيل لبعض العرب : كيف تصنعون الأقط ؟ قال : كهين .

دخول الكاف الجارة على الضمير

أجاز بعض النحاة [2] دخول الكاف الجارة على الضمير في ضرورة الشعر . إلا المبرد [3] فقد أجازه في السعة . واستشهدوا على ذلك بقول الراجز وهو العجاج :

خَلّى الذناباتِ شِمالاً كَثَبا   وأمَّ أَوْعالٍ كها أو أقربا [4]

وقول الراجز الآخر :

فلا ترى بعلاً ولا حلائلا   كَهُوَ ولا كَهُنَّ إلا حاظِلا [5]

وعلل سيبويه [6] عدم جواز دخول حرف الكاف على الضمير بقوله : "وذلك لأنهم استغنوا بقولهم مثلي وشبهي عنه فأسقطوه" .

ومقصد سيبويه كما ذكر النحاس [7] أن الإضمار يرد الشيء إلى أصله، فالكاف في موضع مثل ، فإذا أضمرت ما بعد الكاف وجب أن تأتي بمثل .

واحتج بعضهم [1] لامتناع الإضمار في الكاف بضعف تمكنها في بابها؛ لأن الكاف تكون اسماً وتكون حرفاً ولا تضيفها إلى مضمر لبعد تمكنها وضعف المضمر .

---

1 انظر خزانة الأدب 178/10، وفيه رأي ابن عصفور المذكور قبله .
2 انظر الكتاب 384/2، شرح المفصل 44/8، شرح التصريح 634/1، همع الهوامع 195/4.
3 انظر شرح الكافية 82/6، خزانة الأدب 196/10. ولم أقف على هذا الرأي للمبرد في كتبه .
4 ديوان العجاج 390. أم أوعال : هضبة في ديار بني تميم ، الذنابات : آخر الوادي .
5 ديوان رؤبة 128، وقد نسبه سيبويه للعجاج انظر الكتاب 384/2. البعل : الزوج ، حاظل : المانع من التزويج .
6 انظر الكتاب 383/2. وانظر الرأي ذاته في فاتحة الإعراب 49.
7 انظر خزانة الأدب 196/10.

وجعل علي الفارسي [2] دخول الكاف على الضمير شاذا في الاستعمال جائزاً في القياس ؛ وذلك لأن العرب استغنت عن الكاف في هذا بمثل ، فصار قول الواصل له بها شاذا عما عليه استعمال الكثرة والجمهور .

وأما حجة المبرد [3] في جواز دخول الكاف على الضمير في السعة قياساً فهي أن المضمر عقيب المظهر ، وقد نطقت به العرب.

زيادة حرف الجر الباء سماعاً قبل المفعول به

ذكر النحاة [4] أن الباء تزاد سماعاً لا قياساً مع المفعول به على الرغم من كثرتها ، وذلك في مثل قول الراجز:

نحن بني جعدةَ أصحابُ الفَلَجْ نضربُ بالسيفِ ونرجو بالفَرَجْ [5]

أراد نرجو الفرج ؛ لأن رجا ومتصرفاته مما يتعدى بنفسه ، فأدخل الباء زيادة ، قال ابن عصفور [6] : زيادتها للضرورة . وقد فسر المالقي [7] الزيادة هنا بأنها تطلق على ما يكون دخوله كخروجه ، وما يستقيم الكلام دونه وعلى ما يصل العامل إلى ما بعده ولا يمنعه من ذلك .

واعترض بعضهم على القول بزيادة الباء في الشاهد السابق ، فذهب ابن السيد [8] إلى أنه إنما عدى الرجاء هنا بالباء ؛ لأنه بمعنى الطمع، والطمع يتعدى بالباء كقولك : طمعت بكذا .

---

1 انظر شرح المفصل 44/8.
2 المسائل العسكريات 64-65.
3 خزانة الأدب 196/10.
4 انظر الإنصاف 284/1 (م37) ، شرح الكافية 27/6، رصف المباني 142، ارتشاف الضرب 1703/4-1705، خزانة الأدب 521/9.
5 للنابغة الجعدي في ديوانه 48. الفلج : الماء الجاري وقيل مدينة بأرض اليمامة لبني جعدة.
6 انظر خزانة الأدب 521/9.
7 انظر رصف المباني 142.
8 انظر خزانة الأدب 521/9.

وذهب الزجاج [1] إلى منع القول بزيادة الباء فيه ، ذاهباً إلى أن المعنى هو : نرجو كشف ما فيه نحن بالفرج أو نرجو النصر بالفرج . وعلى هذا يكون رأي الزجاج بأن الباء فيه للاستعانة لا زائدة .

زيادة (كان) في حالة المضارعة

جوز النحاة [2] زيادة كان شريطة أن تكون بلفظ الماضي وأن تكون بين شيئين متلازمين .وقد ذهب السيرافي [3] إلى أن معنى قولنا زائدة هو ألا يكون لها اسم ولا خبر ولا هي لوقوع شيء مذكور ، ولكنها دالة على الزمان وفاعلها مصدرها ، وشبهها بظننت إذا ألغيت ، نحو قولك: زيدٌ ظننت منطلقٌ ، فالظن ملغى هنا ، ومع ذلك فقد أخرج الكلام من التعيين إلى الشك ، كأنك قلت: زيدٌ منطلقٌ في ظني . وذهب ابن يعيش [4] إلى أن حق الزائد ألا يكون عاملاً ولا معمولاً ولا يحدث معنى سوى التأكيد .

غير أنهم لم يقروا بزيادتها مضارعةً وجعلوا ما روي منها شاذا ، إلا ما ورد عن الفراء أنه كان يجيز زيادة كان بلفظ المضارع مستدلاً على ذلك بقول الراجز:

أنت تكونُ ماجدٌ نبيلُ ... إذا تهُبُّ شمألٌ بَليلُ [5]

قال الشنقيطي معلقاً على هذا الشاهد :" الاستشهاد فيه في قوله تكون، فإنها زائدة ، والثابت زيادة كان لأنها مبنية لشبه الحرف بخلاف المضارع ، فإنه معرب لشبه الأسماء، وهذا شاذٌ على خلاف الأصل، وخرّجه بعض

1 انظر معاني القرآن وإعرابه 205/5.
2 انظر شرح المفصل 98/7، شرح التسهيل 343/1، أوضح المسالك 255/1، شرح التصريح 251/1، همع الهوامع 99/2، شرح الأشموني 334/1، الدرر اللوامع 78/2.
3 انظر شرح المفصل 99/7.
4 السابق نفسه .
5 نسب لأم عقيل بن أبي طالب وهي تراقص ابنها في شرح التسهيل 343/1، أوضح المسالك 255/1، شرح الأشموني 338/1، الدرر اللوامع 78/2، وبلا نسبة في شرح المفصل 99/7. بليل : قتيل.

المتأخرين على أن اسم تكون ضمير المخاطب المستتر فيها وخبرها محذوف، وماجد خبر أنت، والتقدير: أنت ماجدٌ نبيلٌ تكونه، أو تكون ذلك، والجملة اعتراضية بين المبتدأ والخبر"[1] .

وحديثاً تعرض مهدي المخزومي [2] لهذه المسألة ذاهباً إلى افتراض يتعلق في كيفية بناء الجملة العربية قديماً ، مؤداه أن الجملة العربية كانت تضع لفظا يدل على الإسناد كما في فعل الكون في الإنجليزية ، وقد عبر عنه بفعل الكينونة ، ولكن هذا اللفظ انقرض في الاستعمال الشائع ، وبقيت له آثار احتفظت بها بعض الشواهد التي يستشهد بها النحاة على زيادة كان كما في الشاهد السابق . حيث إن كلمة (تكون) عند النحاة زائدة ؛ لأنها لم تجرِ جريان كان في الاستعمال من رفع الاسم ونصب الخبر وهي فيما يزعم فعل الكينونة الذي يدل على الإسناد.

ثم ذهب إلى أن العربية حين استغنت في طور من أطوار تاريخها عن الرابط بين طرفي الجملة استعاضت منه باستعمال الضمير (هو) الذي يسميه البصريون فصلاً، ويسميه الكوفيون عماداً .

أما إبراهيم السامرائي [3] فيرى أن لا وجه للقول بزيادة (يكون) في هذا الشاهد، إذ هي متطلبة لذاتها ، وهي جميلة في مكانها ، لكنها لم تعمل العمل النحوي المطلوب .

والذي أراه في هذا الشاهد أن (تكون) تفيد هنا التأكيد ، ولا يمكن أن تكون زيادتها لتكسب النص دلالة الزمن فحسب، لأن كان للماضي وتكون للمستقبل أو الحاضر ، ومعنى الزمان لا يتناسب وما ترمي إليه الشاعرة حينما تقوم بملاعبة ابنها .

---

1 الدرر اللوامع 78/2.
2 في النحو العربي ، نقد وتوجيه 32 .
3 انظر النحو العربي نقد وبناء 88.

إضمار (كان) بعد (لدن)

ذكر النحاة أن (كان) الناقصة تضمر بعد لدن ، مستدلين على ذلك بقول الراجز:

من لدُ شولاً فإلى إتلائها [1]

وفيه أضمرت كان بعد(لدُ) وأضمر كذلك اسمها فنصبت (شولاً) ، لأنها خبر كان ، والتقدير كما ذكروا : من لدُ أن كانت شولاً ، أو من لدُ كانت شولاً . والتقدير الأول هو تقدير الجمهور أما الثاني فهو تقدير ابن مالك [2] والاستراباذي [3] .

وفي توجيه هذا الشاهد ذكر سيبويه أن شولاً انتصبت لأنه أراد بها الظرفية الزمانية ، على الرغم من أن الشول لا يكون زماناً ولا مكاناً ، لذلك فقد رأى جواز الجر فيه كذلك كما يقولون : من لدُ صلاةِ العصر إلى وقت كذا .إلا أنه لما أراد الزمان حمل الشول على شيء يحسن أن يكون زماناً إذا عمل في الشول ، ثم قال : "ولم يحسن إلا ذا كما لم يحسن ابتداء الأسماء بعد إن ، حتى أضمرت ما يحسن أن يكون بعدها عاملاً في الأسماء ، فكذلك هذا، كأنك قلت : من لدن أن كانت شولاً فإلى إتلائها " [4] .

لذلك فإن سيبويه لم يقدر كان ليقول أنها تحذف بعد لدن ، ولكن حتى يقول أن كلمة شول لا تدل على زمان إلا إذا كانت مصدراً وهي هنا ليست مصدراً ، فإذا قدرنا(أن كانت) أصبحت مصدراً وجاز أن يكون هذا المصدر دالاً على الزمان . انظر إلى ما قاله السيرافي في تفسير قول سيبويه هذا

---

1 انظر الشاهد والرأي قبله في شرح التسهيل 346/1، شرح الكافية 209/2، أوضح المسالك 263/1، مغني اللبيب 551، شرح التصريح 226/1، همع الهوامع 105/1، خزانة الأدب 24/4. الشول : الناقة التي ارتفع لبنها ، الإتلاء : أن تلد الناقة فتصبح ذات تلو .

2 انظر شرح التسهيل 346/1.

3 انظر شرح الكافية 201/2.

4 الكتاب 265/1.

، قال [1] : المعنى أن (لدُ) إنما تضاف إلى ما بعده من زمان فيتصل به ، أو مكان إذا اقترنت بها إلى كقولك : جلست من لدُ صلاة العصر إلى وقت المغرب ، فلما كان الشول جمع الناقة الشائل لم تصلح أن تكون زماناً ، فأضمر ما يصلح أن يقدر زماناً ، فكأنه قال: من لدُ أن كانت شولاً ، والكون مصدر والمصادر تستعمل في معنى الأزمنة كقولك : جئتك مقدم الحاج وخلافة المقتدر وصلاة العصر ، على معنى أوقات هذه الأشياء .

وقد جوز ابن مالك [2] في مثل هذا الشاهد الجر على القياس والنصب على التمييز أو إضمار كان واسمها.

اتصال ضمير نصب بـ (عسى)

الأصل بـ (عسى) إذا اتصل بها ضمير أن يكون ضمير رفع ، غير أنه روي فيما روي من الشواهد أنه اتصل بها ضمير نصب ، من ذلك قول الراجز:

تقول بنتي : قد أنى إناكا يا أبتي علّك أو عساكا [3]

وللعلماء في عسى التي يتصل بها ضمير نصب آراء متعددة هي [4] :

الرأي الأول : وهو رأي سيبويه [5] وينص على أن عسى أصبحت بمعنى لعل فعملت عملها ، لذلك فإن عسى تغيرت عن أصلها ، وبقيت الضمائر على ما هي عليه من القياس ، وقد استدل على أن الضمير منصوب بلحوق نون الوقاية بعسى في قول عمران بن حطان : [الوافر]

ولي نفسٌ أقولُ لها إذا ما تنازعُني لعلّي أو عساني

1 السابق نفسه هامش 1.
2 انظر شرح التسهيل 163/1.
3 الكتاب 375/2، المقتضب 60/2، شرح المفصل 123/7، شرح الكافية 191/3، شرح التصريح 297/1، همع الهوامع 145/2. أنى أناكا : حان موعد رحيلك .
4 انظر الآراء كاملة في شرح المفصل 123/7، شرح الكافية 191/3- 193، شرح التصريح 297/1-298، همع الهوامع 145/2-146.
5 انظر الكتاب 374/2-375.

لأن هذه النون لم تسبق الياء بعد الفعل إلا إذا كانت منصوبةً . وقد زعم الأزهري [1] أن عسى التي بمعنى لعل في الترجي والإشفاق هي لغية وقد اشترط فيها أن يكون اسمها ضميراً لغائب أو متكلم أو مخاطب .

والسيرافي [2] يوافق سيبويه في أن عسى بمعنى لعل ، غير أنه جعلها حرفاً لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف ، وقد نقل السيرافي هذا الرأي عن سيبويه خلافاً للجمهور في إطلاق القول بفعليته.

الرأي الثاني : وهو رأي المبرد [3] والفارسي ، فقد رأيا أن ما حصل هنا هو تقديم وتأخير ، فقد تقدم الخبر على الاسم ثم أضمر الاسم ، كما نقول: عساك الخير . واعتُرِضَ عليهما في هذا الرأي من وجهين [4] : **أحدهما** أن مجيء خبر عسى اسماً صريحاً شاذ ، **وثانيهما** : أن ذلك لا يستمر إذا جاء بعد الضمير المنصوب الفعل المضارع مع أن أو مجرداً . نحو عساك أن تفعل أو تفعل .

الرأي الثالث : وهو مذهب الأخفش وابن مالك حيث أقرّا لعسى العمل والإسناد في حال اتصال ضمير منصوب بها . وفسروا مجيء ضمير النصب في محل رفع بعسى من منطلق نيابة المنصوب على المرفوع ، أي أن المنصوب استعير للرفع في هذا الموضع ، كما أن ضمير الرفع ينوب عن المنصوب والمجرور في قولهم : أكرمتك أنت ، وأنا كأنت .

غير أن هذا الرأي مردود بقول الشاعر : [**الطويل**]

فقلتُ عساها نارُ كاسٍ وعلَّها   تَشَكَّى فآتي نحوها فأعودها [5]

1 انظر شرح التصريح 297/1.
2 انظر شرح التصريح 298/1.
3 انظر المقتضب 61/2.
4 انظر شرح الكافية 192/3.
5 شرح التصريح 298/1، همع الهوامع 146/2، الدرر 159/2.

برفع نار . وهذا يعني أن رفع (نار) على أنها خبر عسى ينفي كون ضمير النصب قد ناب مناب ضمير الرفع .

كسر همزة إن وفتحها بعد فعل القسم

ذكر النحاة [1] أن همزة إن يجوز أن تكسر وتفتح إذا وقعت بعد فعل قسم ولا لام بعدها . واستشهدوا على صحة ذلك بقول الراجز وهو رؤبة:

أوَ تحلفي بربِّك العليِّ   إنّي أبو ذيالك الصبيِّ [2]

فقد روي هذا الشاهد بكسر إن وفتحها ، فالكسر على أنه جواب القسم ، والبصريون يوجبونه واختاره الزجاجي ، والفتح على تقدير على ، فيكون مفعولاً بواسطة نزع الخافض ، أي (على أني) ، وهو رأي الكسائي والبغداديين وأوجبه أبو عبدالله الطوال [3] .

وقد أخطأ ابن عقيل [4] في فهم كلام ابن مالك في هذا الموضع إذ قال: يجوز فتح إن وكسرها إذا وقعت جواب قسم ، وليس في خبرها اللام، مع أن الحالة عند العلماء أنها إذا وقعت بعد فعل القسم، أما في القسم فقد حكم النحاة بشذوذ فتح همزة إن، سواء وجدت اللام أم لم توجد [5].

ويبدو أن ثمة فرقا دلاليا بين فتح الهمزة وكسرها بعد الفعل الذي يدل على القسم ، فعندما نقول: حلفت أنك كاذب ، فهو مجرد إخبار بما صار من اليمين ولا قسم فيه . وإذا قلنا : حلفت إنك كاذبٌ ، فهنا أصبح الكلام نقلاً لليمين بشكل مباشر ، وعليه فإن قولنا (إنك كاذب) نقل مباشر لليمين الذي حصل من قبلي ، ولا يجوز في هذه الحالة التحريف في القسم ؛ لأن

---

1 انظر الجنى الداني 412، أوضح المسالك 1/340-342، شرح التصريح 306/1، شرح الأشموني 1/416-417.
2 ديوان رؤبة 188.
3 انظر شرح التصريح 306/1.
4 انظر شرح ابن عقيل 358/1 وما بعدها .
5 انظر شرح التسهيل 406/1.

المنقول هو كلام المتكلم بنصه . وعلى ذلك فإن كسر همزة إن آكد في التحقيق من فتحها ، لأنها بمثابة قسم مباشر ، وإن كان فيه لفظ الإخبار .

دخول لام الابتداء على خبر المبتدأ

للام الابتداء عند النحاة [1] حق الصدارة في الكلام ، وتتأخر فتدخل على خبر إنّ . فإن دخلت على غير خبر إنّ ، أي إن دخلت على خبر مبتدأ مباشرةً حكم بزيادتها [2] ؛ لأنها لام الابتداء ، وقال بعضهم [3] : إن زيادتها هنا شاذة . وجعله ابن جني خاصا بضرورة الشعر ، واستشهدوا على دخول هذه اللام في خبر المبتدأ بقول الراجز وهو رؤبة :

أمُّ الحُلَيْسِ لعجوزٌ شَهْرَبَهْ ترضى من اللَّحمِ بعظمِ الرَّقَبَهْ [4]

لم يقف النحاة أمام هذا الشاهد عند هذا الحكم بزيادة اللام ، بل ذهبوا إلى تلمس ما يمكن أن يفسر لنا دخول هذه اللام على خبر المبتدأ ، فمنهم [5] من ذهب إلى أنها في هذا الشاهد هي لام الابتداء ، ولكن على إضمار مبتدأ محذوف والتقدير : أم الحليس لهي عجوز . حذف المبتدأ فاتصلت اللام بالخبر . وقد اعترض بعضهم [6] على هذا التقدير لأن اللام تفيد التأكيد ، والمؤكد هو المبتدأ ، ولا يجوز الجمع بين حذف المؤكد وتوكيده أي لا يجوز أن يكون التأكيد لشيء محذوف ، فهو عندهم جمع بين الشيء

1 انظر شرح التسهيل 287/1، الجنى الداني 128، مغني اللبيب 304.
2 انظر شرح التسهيل 286/1و411، الجنى الداني 128، مغني اللبيب 304، شرح التصريح 216/1و324، شرح الأشموني 420/1.
3 انظر شرح الكافية 125/6، شرح ابن عقيل 366/1، همع الهوامع 177/2.
4 ديوان رؤبة 170. وقد نسبه البغدادي لرؤبة أو لعنترة بن عروش انظر خزانة الأدب 326/10.
5 انظر الجنى الداني 128، مغني اللبيب 304، شرح التصريح 216/1، خزانة الأدب 323/10، الدرر 187/2.
6 انظر شرح التسهيل 286/1، شرح التصريح 217/1، الدرر 187/2.

وضده . وقد ذهب ابن يعيش [1] في تأويل الشاهد السابق إلى أن الراجز أخر هذه اللام على توهم وجود إن لكثرة دخولها على المبتدأ .

ويبدو لي أن الشاعر أدخلها على الخبر ؛ لأنه وجد نفسه في حاجة إلى أن يؤكد بعد أن ابتدأ ، فأدخل اللام على الخبر لتكون توكيداً لما أراد الإخبار به . فاللام هنا حرف توكيد ويشعر كذلك بدخول إن ، إذ إنه يصاحبها في مثل هذا الموضع فيكون ذلك بمثابة توكيد يقوي الخبر الذي جاء به الشاعر .

دخول اللام المزحلقة في خبر (أنّ)

أجاز المبرد [2] دخول لام الابتداء المزحلقة على خبر أن بفتح الهمزة . واستشهد على ذلك بما رواه قطرب من قول الراجز :

ألمْ تكُنْ حلفتَ باللهِ العلي ... أنَّ مطاياك لَمن خيرِ المطي [3]

غير أن الجمهور [4] رفضوا ذلك وخرجوا اللام في الشاهد على الزيادة والشذوذ . كما أن ابن جني [5] رأى أنها دخلت ضرورة ، ورأى أن الوجه فيها كسر همزة إن حتى تزول الضرورة .

ومن شواهد هذه الظاهرة كذلك قراءة سعيد بن جبير :" **إلا أنهم ليأكلون الطعام** " [6] بفتح الهمزة.

1 انظر شرح المفصل 7/3، 57/130.
2 انظر شرح ابن عقيل 367/1، همع الهوامع 175/2، شرح الأشموني 421/1، الدرر 185/2. ولم أقف على رأي المبرد هذا في كتبه .
3 انظر الخصائص 319/1، سر صناعة الإعراب 57/2، همع الهوامع 175/2، خزانة الأدب 323/10، الدرر 185/2.
4 انظر همع الهوامع 175/2، الدرر 185/2.
5 انظر سر صناعة الإعراب 57/2.
6 الفرقان 20، وانظر القراءة في البحر المحيط 449/6 ، الخصائص 319/1، همع الهوامع 175/2.

استخدام (ليس) حرف عطف

أجاز الكوفيون [1] وقيل الكوفيون أو البغداديون [2] استعمال ليس حرفاً عاطفاً ، مستشهدين على ذلك بقول الراجز:

أين المفرُّ والإلهُ الطالبُ والأشرمُ المغلوبُ ليس الغالبُ [3]

كما يقال : والأشرم المغلوب لا الغالب .

وقد اعترض ابن مالك على ذلك قائلاً : " وهذا التنظير لا يلزم ، لإمكان غيره مما لا خلاف في جوازه ؛ وذلك لأنه يجوز أن يكون خبر كان وأخواتها ضميرا متصلاً ، ثم يحذف منوياً ثبوته ، كما يفعل إذا كان الضمير مفعولاً به . فيقال : صديقك إني كنته ، ثم يترك الضمير من اللفظ تخفيفاً ، فيقال :صديقك إني كنت ، كما يقال : صديقك إني أكرمت " [4] .

ويمثل هذا الرأي رأي البصريين [5] معترضاً عليه ، لأنه يرى أن حذف خبر باب (كان) ضرورة. وقد ورد مثل هذا الاستعمال لـ (ليس) في النثر في: " **بأبي شبيةٌ بالنبي ليس شبيه بعلي** " [6] . وبقول الشافعي : " **لأن الطهارة على الظاهر ليس على الأجواف** " إذ لا يصح أن يكون اسمها ضميرا مستترا لوجوب تأنيث الفعل حينئذٍ ، وقول الشافعي حجةٌ في اللغة .

---

1 انظر شرح التسهيل 204/3، الجنى الداني 498، همع الهوامع 263/5.
2 انظر مغني اللبيب 390.
3 انظر شرح التسهيل 205/3، الجنى الداني 498، مغني اللبيب 390، همع الهوامع 263/5.
4 شرح التسهيل 205/3.
5 انظر الجنى الداني 498، همع الهوامع 264/5.
6 صحيح البخاري 1370/3.، باب فضائل الصحابة وهو قول لأبي بكر عندما حمل الحسن بن علي رضي الله عنهم.

معادلة (أم) لهمزة الاستفهام واعتراض (أو) بينهما

ذكر سيبويه [1] والمبرد [2] والهروي [3] أن (أم) العاطفة تدخل مُعادِلة لهمزة الاستفهام مع الفصل بينهما بـ (أو) ، مستشهدين على ذلك بقول الراجزة وهي صفية بنت عبد المطلب :

كيفَ رأيتَ زبرا ... أأقِطاً أو تمرا
أم قرشياً صقرا [4]

قال سيبويه : " ذلك أنها لم تُرِد أن تجعل التمر عديلاً للأقط ، لأن المسؤول عندها ممن قال : هو إما تمر وإما أقط وإما قرشي ، ولكنها قالت : أهو طعام أم قرشي ، فكأنها قالت : أشيئاً من هذين الشيئين رأيته أم قرشياً " [5] .

وقد أوضح الهروي [6] هذه المسألة من خلال المثال التالي:أزيدٌ أو عمرو أفضل أم بكرٌ ؟

قال : إذ المعنى أأحد هذين أفضل أم بكر ؟ وجواب مثل هذا السؤال هو : بكر إن كان هو الأفضل أو تقول أحدهما ، بهذا اللفظ من غير أن تذكر زيداً أو عمراً لأنك إنما تسأل أأحدهما أفضل أم بكر ؟ وإنما أدخلت (أو) بين زيد وعمرو دون (أم) لأنك لم ترد أن تعادل بينهما، وأن تجعل عمراً عديلاً لزيد . وإنما أردت أن تجعلهما بمنزلة اسم واحد تعادل بينهما وبين بكر بـ (أم) .

مجيء لما بمعنى إلا (حرف استثناء)

ذهب بعض النحاة إلى أن لما تأتي حرف استثناء بمعنى إلا وذلك إذا تبعها فعل ماضٍ لفظاً لا معنى ، إذ يكون معناه للمستقبل ، واستشهدوا على ذلك بقول الراجز :

---

1 انظر الكتاب 3/181-182
2 انظر المقتضب 2/250.
3 انظر الأزهية 136.
4 المراجع الثلاثة السابقة .
5 الكتاب 3/182. والمعنى ذاته في المقتضب 2/250.
6 انظر الأزهية 136.

قالت له : بالله يا ذا البُرْدَيْنْ لما غَنِثْتَ نفساً أو اثنينْ [1]

واشترط المرادي وابن مالك في هذا النوع أن تُسبق (لما) بالقسم ، وهو واضح في الشاهد السابق ، ومثله قولنا : نشدتك بالله لما فعلت . وفي ذلك كله نجد أن معنى لما هو إلا .

والقول بأن (لما) في الشاهد السابق جاءت بمعنى (إلا) صحيح ، ولكنها ليست (إلا) الاستثنائية ، بل هي للتحضيض ، الذي يعني الحث على عمل الشيء . وذلك واضح من خلال شاهد الرجز السابق ، ومن خلال مثال المرادي .

أما ما جاء منها للاستثناء فهو ظاهر فيما زعمه الزجاجي [2] من أنه يجوز أن تقول : لم يأتني من القوم لما أخوك ، ولم أر من القوم لما زيداً . فهذا واضح من أن (لما) هنا بمعنى إلا الاستثنائية ، إن صحّ ورود مثله عن العرب .

وقد رد المرادي [3] هذه الأقوال ، وقال: إن مجيء (لما) بمعنى إلا ينبغي أن يتوقف في إجازته حتى يرد في كلام العرب ما يشهد بصحته ، وهذا يعني أنه يقتصر على السماع دون القياس . والقول بمجيء (لما) بمعنى (إلا) هو للخليل وسيبويه والكسائي فيما نقل المرادي [4] ، في حين ذهب الجوهري [5] إلى أن (لما) بمعنى (إلا) غير معروف في اللغة .

---

1 الشاهد والرأي السابق له في شرح التسهيل 33/1، الجنى الداني 593، مغني اللبيب 370-371، همع الهوامع 299/3. غنث : شرب ثم تنفس.
2 انظر الجنى الداني 594، همع الهوامع 299/3.
3 انظر الجنى الداني 594 .
4 السابق نفسه .
5 انظر الجنى الداني 594، مغني اللبيب 371، همع الهوامع 299/3.

دخول نون التوكيد على اسم الفاعل

من الثابت عند النحاة أن نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة تختصان بالفعل ؛ لذلك فقد جعلوهما من العلامات الخاصة بالفعل . غير أن العرب أدخلتهما على اسم الفاعل وذلك في قول الراجز وهو رؤبة:

أَرَيْتَ إنْ جاءتْ بهِ أملودا مُرَجَّلاً ويلبسُ البرودا

أقائلنَّ أحضروا الشهودا [1]

وقوله :

يا ليت شعري عنكُمُ حنيفا أشاهِرُنَّ بعدنا السيوفا [2]

وقد استدل النحاة [3] من هذه الشواهد على الشبه الكبير بين اسم الفعل والفعل المضارع ، حيث إن دخول هذه النون على اسم الفاعل ضرورة نادرة يسوغها ذلك الشبه الكبير بين اسم الفاعل والفعل المضارع . وإن كان بعضهم [4] يرى أنها ضرورة شاذة .

و تحدث ابن جني عن هذه الظاهرة في باب الاستحسان حيث قال : " ومن ذلك – أعني الاستحسان – أيضاً قول الراجز :

أَرَيْتَ إن جاءتْ بهِ أملودا مرجلاً ويلبس البرودا

أقائلُنَّ أحضِروا الشهودا

فألحق نون التوكيد اسم الفاعل ، تشبيهاً له بالفعل المضارع . فهذا إذن استحسان ، لا عن قوة علةٍ ، ولا عن استمرار عادةٍ ، ألا تراك لا تقول : أقائمنّ يا زيدون ، ولا : أمنطلقنّ يا رجال ، إنما تقوله بحيث سمعته ، وتعتذر

1 ديوان رؤبة 173، وقال البغدادي لا وجه لنسبته إلى رؤبة ونسبه لرجل من هذيل انظر خزانة الأدب 421/11.

2 ديوان رؤبة 179، ورواية الديوان أتحملون مكان أشاهرن وعليه فلا شاهد في رواية الديوان .

3 انظر سر صناعة الإعراب 118/2، شرح الكافية 266/6، ارتشاف الضرب 660/2-661، الجنى الداني 141-142، شرح التصريح 35/1.

4 انظر همع الهوامع 399/4.

له ، وتنسبه إلى أنه استحسان منهم ، على ضعف منه واحتمال بالشبهة له "[1] .

وهذا يعني أن ابن جني كان يقصره على السماع دون القياس .

وذهب المراكشي [2] ومن بعده الدماميني [3] إلى أن هذا الشاهد يمكن أن يفهم على أنه أراد (أقائلنْ إنا) فحذفت الهمزة اعتباطاً ثم أدغم التنوين في نون إن على حد "**لكنّا هو الله ربّي**" [4].

وقد رد الشيخ خالد الأزهري [5] هذا الرأي من جهتين هما:

الأولى: أنه يعتبر في المقيس أن يكون على وزن المقيس عليه ، وهنا ليس كذلك؛ لأن الألف الثانية في المقيس عليه مذكورة وفي المقيس محذوفة .

الثانية: أن هذا الاحتمال إنما يتمشى حيث كان المعنى أقائلٌ إنا على التكلم ، أما إذا كان المعنى على الخطاب فلا .

كما اعترض البغدادي [6] عليهما بأنه لو كان كذلك لكان البيت: أقائلونّا بألف بعد النون . وهذا هو ما ذهب إليه الأزهري في النقطة الأولى السابقة .

وحديثا أوضح محمد حسن عواد [7] مسألة التشابه بين اسم الفاعل والفعل المضارع كما هي في أذهان النحاة المتقدمين . فقد أوضح أن أساس المشابهة بين اسم الفاعل والفعل المضارع يقوم عند النحاة على اعتبارين: المضارعة اللفظية والمضارعة المعنوية ؛ أما المضارعة اللفظية أو المجاراة اللفظية فالمقصود بها أن اسم الفاعل يجاري الفعل المضارع في حركاته وسكناته، فالمقارنة بين ضارب ويضرب تبين لنا أن الضاد من ضارب مفتوحة وكذلك

---

1 الخصائص 171/1.
2 انظر خزانة الأدب 422/11-423.
3 انظر شرح التصريح 36/1، خزانة الأدب 422/11-423.
4 الكهف 38.
5 انظر شرح التصريح 36/1.
6 انظر خزانة الأدب 423/11.
7 انظر رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة 31- 57.

ياء يضرب ، والألف من ضارب ساكنة ومثلها ضاد يضرب ، والحرف الثالث منهما مكسور ، أما الحرف الأخير فهو حرف الإعراب فيهما . أما المضارعة المعنوية فمقتضاها أن اسم الفاعل يعمل عمل فعله تعدياً ولزوماً ، مما جعل بعضهم يذهب إلى أن اسم الفاعل العامل هو فعل ويسمى الفعل الدائم . غير أن عوادا اعترض على هذا كله ذاهباً إلى أن لا مضارعة لفظية ولا معنوية بين اسم الفاعل والفعل المضارع ، وأن اسم الفاعل اسم لا فعل ، وكل ما هنالك من تشابه بينهما إنما يكمن في جانب العمل ، إذ يعمل اسم الفاعل عمل فعله تعدياً ولزوماً ، وسبب هذا التشابه هو وجود رائحةٍ من معنى الفعل في اسم الفاعل ، إذن هي رائحةٌ من معنى الفعل لا معنى الفعل .

ولكن عوادا لم يتعرض إلى أمرين آخرين يبدو أنهما هامان في حقيقة التشابه بين اسم الفاعل والفعل المضارع هما :

الأول : أن اسم الفاعل يقبل دخول نوني التوكيد عليه، ولعل هذا من المضارعة اللفظية بينهما .

الثاني: أنه يجوز عطف اسم الفاعل على الفعل وعطف الفعل على اسم الفاعل كما أوضحت في موطن سابق ، بدليل النصوص القرآنية والشعرية التي تثبت هذا الأمر . ويبدو أن هذه النقطة تمثل جانباً مما يتشابه فيه اسم الفاعل مع الفعل المضارع من جهة المعنى .

وقد يكون هذان الأمران نتيجةً لما أسماه عواد رائحة الفعل الموجودة في اسم الفاعل .

(لا) النافية الداخلة على الفعل الماضي

تدخل لا النافية على الفعل الماضي وحينئذٍ يجب تكرارها [1] ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى:" **فلا صدّق ولا صلّى** " [2] ، وقد عدوا عدم التكرار شاذا إلا إذا أفادت (لا) الدعاء كما نقول : لا شُلّتْ يداك ، ولا فَضّ الله فاك؛ وذلك لأن الفعل في الدعاء يصبح مستقبلاً فجاز ذلك [3] .

وقد وردت بعض الشواهد على (لا) الداخلة على الماضي دون تكرار ودون أن تفيد معنى الدعاء ، من ذلك قول الراجز:

إن تغفرِ اللهمّ تغفرْ جَمّا وأيُّ عبدٍ لكَ لا ألَمّا [4]

وقول راجز آخر:

لاهمّ إنّ الحارثَ بن جبلهْ زنى على أبيه ثم قتلهْ
وكان في جاراته لا عهدَ لهْ وأيُّ أمرٍ سيئٍ لا فَعَلَهْ [5]

والغريب حقاً أن يحكم بشذوذ دخول لا النافية على الماضي دون تكرار على الرغم من ورود هذا في أفصح كلام عربي ، إذ يقول تعالى :" **فلا اقتحمَ العقبة** " [6] . وحين واجه النحاة مثل هذه الشواهد أخذوا يلتمسون لها مخرجاً يتناسب ونظرتهم لـ (لا) في مثل هذا الموطن . فقد ذهب الزمخشري [7] إلى أن (لا) وإن لم تتكرر في اللفظ في هذه الآية إلا أنها متكررة في المعنى ؛

1 انظر الجنى الداني 297، مغني اللبيب 319.
2 القيامة 31.
3 انظر مغني اللبيب 320.
4 نسب لأبي خراش الهذلي في فاتحة الإعراب 240، وبلا نسبة في الإنصاف 76/1 (م10) ، الجنى الداني 298، مغني اللبيب 321، خزانة الأدب 190/7.
5 الإنصاف 77/1، شرح المفصل 109/1 و108/8، الجنى الداني 297-298، مغني اللبيب 320، خزانة الأدب 89/11.
6 البلد 11.
7 انظر الكشاف 256/4.

لأن المعنى (فلا اقتحم العقبة ولا فك رقبة ولا أطعم مسكيناً) ، ألا ترى أنه فسر اقتحام العقبة بذلك ؟ .

وذهب الزجاج [1] إلى مثل ما ذهب إليه الزمخشري من أن فيه تكراراً في المعنى ، وقد فسره على غير ما فسره الزمخشري إذ قال : إنما جاز ذلك لأن " **ثمَّ كان من الذين آمنوا** " [2] معطوف عليه وداخل في النفي فكأنه قال : فلا اقتحم ولا آمن . واعترض عليه ابن هشام [3] في أنه لو جاز ذلك لجاز أن نقول: لا أكل زيدٌ وشربَ .ورأى هو والمرادي [4] أن (لا) فيه للدعاء وعدم التكرار فيه مبرر ، وقيل هي للتحضيض أصلها فألا . ثم حذف للهمزة .

وذهب بعضهم [5] إلى أن لا الداخلة على الماضي كما في الشواهد السابقة هي بمعنى لم ، جاء في الخزانة : " والعرب تقرن لا بالفعل الماضي فينوب ذلك مناب لم إذا قرنت بالفعل المستقبل " [6] .

وقال ابن يعيش : " حملوا لا في ذلك على لم ، إلا أنهم لم يغيروا لفظ الفعل بعد لا كما غيروه بعد لم ، لأن (لا) غير عاملة و(لم) عاملة ؛ فلذلك غيروا الفعل إلى المضارع ليظهر فيه أثر العامل " [7] .

حذف لام الأمر وبقاء عملها

ذهب الكسائي [8] وقيل الكوفيون [1] إلى جواز حذف لام الأمر وبقاء عملها شريطة أن يتقدمها (قل) ، أي فعل الأمر من القول ، واستدلوا على

1 انظر معاني القرآن وإعرابه 329/5.
2 البلد 17.
3 انظر مغني اللبيب 321.
4 انظر الجنى الداني 298، مغني اللبيب 321.
5 انظر الإنصاف 76/1 (م10)، فاتحة الإعراب 240، خزانة الأدب 190/7.
6 خزانة الأدب 190/7.
7 شرح المفصل 108/8.
8 الجنى الداني113، مغني اللبيب 298.

ذلك بقوله تعالى: "**قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة**" [2] . ووافقهم في ذلك ابن مالك [3] والأشموني [4] وزادا عليه حيث جعلا حذف لام الأمر وبقاء عملها في ثلاثة أضرب :

الأول: كثيرٌ مطرد ويكون إذا سبقت بفعل الأمر من القول ، وهو ما ذهب إليه الكسائي والكوفيون.

الثاني: قليلٌ جائز ، ويكون بعد قول غير أمر ، واستشهدوا عليه بقول الراجز:

قلتُ لبواب لديه دارُها تأذنْ فإني حمْؤها وجارُها [5]

أراد : لتأذن . فحذف اللام وأبقى الفعل مجزوماً .

الثالث: قليلٌ مخصوص في الاضطرار وهو الحذف دون تقدم قول بصيغة الأمر ولا بخلافه ، ومنه قول الراجز :

منْ كان لا يزعمُ أنّي شاعرُ فيدنُ منّي تنهَهُ المزاجرُ [6]

أراد فليدنُ .

وقد اقتصر جمهور النحويين [7] باستثناء المبرد جواز حذف لام الأمر وبقاء عملها على ضرورة الشعر ، قال المازني : " جلست في حلقة الفراء فسمعته يقول لأصحابه : لا يجوز حذف لام الأمر إلا في شعر وأنشد :

---

1 هذا ما يفهم من كلام الأنباري حين تحدث عن أن العرب تحذف هذه اللام وتعملها مع الحذف حيث ساق هذا الكلام على لسان الكوفيين انظر الإنصاف 530/2 (م72) . بدليل رد البصريين عليهم الذي ساقه في 544/2.

2 إبراهيم 31.

3 انظر شرح الكافية الشافية 139/2-141.

4 انظر شرح الأشموني 11/4-12.

5 نسب لمنظور بن مرثد في شرح أبيات مغني اللبيب 340/4، وبلا نسبة في شرح التسهيل 380/3، شرح الكافية الشافية 140/2، الجنى الداني 114، مغني اللبيب 298، شرح الأشموني 11/4.

6 سر صناعة الإعراب 70/2، الإنصاف 533/2 (م72) ، شرح التسهيل 380/3، شرح الكافية الشافية 140/2، رصف المباني 256، شرح أبيات مغني اللبيب 4/ 334.

7 انظر الكتاب 8/3، المقتضب 424/1، سر صناعة الإعراب 68/2، الإنصاف 545/2 (م72)، رصف المباني 255، الجنى الداني 112، مغني اللبيب 297.

من كان لا يزعم أني شاعرُ فيدنُ مني تنهةُ المزاجرُ

فقلت له : لم جاز في الشعر ولم يجز في الكلام ؟ فقال : لأن الشعر يضطر فيه الشاعر فيحذف ، فدل على أن هذا الحذف إنما يكون في الشعر ، لا في اختيار الكلام بالإجماع "[1] .

غير أن المجوزين [2] لهذا الحذف يردون الاضطرار فيما ذهب إليه النحاة في شواهد هذه الظاهرة ففي شاهد الرجز:

قلتُ لبوّابٍ لديهِ دارُها تأذنْ فإنّي حَمْؤُها وجارها

قالوا : وليس الحذف بضرورة لتمكنه من أن يقول : إيذن / ائذن . لكنه آثر الجزم باللام المحذوفة ، إذ لو لم يؤثر ذلك لجاء به بصيغة الأمر .

وقد اعترض ابن مالك على من يقول بأن أصل هذا الفعل أن يكون مرفوعا إلا أن الشاعر حذف الحركة للضرورة ، يقول في هذا الصدد : " وليس لقائل أن يقول : هذا من تسكين المتحرك على أن يكون الفعل مستحقاً للرفع فسكن اضطراراً ؛ لأن الراجز لو قصد الرفع لتوصل إليه مستغنياً عن الفاء ، فكان يقول : تيذن إني حمؤها وجارها ، فإذا لم يستغنِ عن الفاء ، فاللام والجزم مرادان "[3] .

وقد كان المبرد [4] يرفض حذف لام الأمر في الشعر وفي غيره ؛ وذلك لأن عوامل الأفعال لا تضمر ، بسبب ضعفها ، وأضعفها الجازمة ؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء.

ويبدو لي أن ما جزم الأفعال التي جاءت في شواهد هذه الظاهرة هو المعنى ، فقد جاءت الأفعال المضارعة (فيدنْ ، وتأذن) بمعنى المضارع المسبوق بلام الأمر ، إذ الغاية منه طلبية ، لذلك جزما كما لو أنهما مسبوقان

1 الإنصاف 547/2.
2 انظر ، الجنى الداني 114، مغني اللبيب 298، شرح الأشموني 12/4.
3 شرح الكافية الشافية 140/2.
4 انظر المقتضب 425/1.

باللام . إذن فالجازم هو المعنى الذي جاء عليه الفعل ، ولا داعي لتقدير لام الأمر .

دخول (أل) على العلم

تعد (أل) من علامات تعريف الاسم ، ولما كان العلم معرفة بذاته كان الأصل ألا تدخل أل التعريف عليه [1] ، وذلك لاستغنائه بالتعريف الوضعي عن التعريف بالقرينة الزائدة .

وقد وجد في شواهد العربية من الأعلام ما دخلته أل التعريف ، وذلك كما في قول الراجز وهو أبو النجم :

باعدَ أمَّ العَمْرِو مِنْ أسيرِها   حرّاسُ أبوابٍ على قصورِها 2

ومنه كذلك قول راجز آخر :

يا ليتَ أمَّ العمروِ كانتْ صاحبي   مكانَ من أشتى على الركائبِ 3

وعلى الرغم من أن معظم النحاة [4] قد حكموا بزيادة (أل) عند دخولها على العلم أو زيادتها للضرورة الشعرية [5] أو شذوذيتها [6] ، إلا أن المتتبع يجد من يلتمس الحجة لذلك الدخول كما هو الحال عند المبرد [7] والزمخشري وابن يعيش [8] ، وذلك أن العلم قد يدخله شيء من التنكير إذا اشترك مع غيره أو كثُرَ المسمَّون به ، لذلك تأتي أل لتمييز المقصود. يقول ابن يعيش :" اعلم أن العلم الخاص لا تجوز إضافته ولا إدخال لام التعريف فيه ،

---

1 انظر الكتاب 96/2 ، المنصف 134/3 ، شرح المفصل 44/1 ، الأشباه والنظائر 188/3 .
2 ديوان أبي النجم 119 .
3 المنصف 134/3 ، الإنصاف 316/1 (م43) ، شرح المفصل 44/1 ، رصف المباني 77 .
4 انظر التبيين 288 و 434 ، رصف المباني 77، ارتشاف الضرب 988/2 .
5 انظر سر صناعة الإعراب 45/2 ، شرح التصريح 95/1 .
6 انظر الإنصاف 322/1 (م44) .
7 انظر المقتضب 360/2 .
8 انظر شرح المفصل 43/1 ، 44 .

لاستغنائه بتعريف العلمية عن تعريف آخر ، إلا أنه ربما شورك في اسمه أو اعتقد ذلك فخرج عن أن يكون معرفة ، ويصير من أمة كل واحد له مثل اسمه ، ويجري حينئذ مجرى الأسماء الشائعة نحو رجل وفرس ، فحينئذ يجترأ على إضافته وإدخال الألف واللام عليه كما يفعل ذلك في الأسماء الشائعة[1]

وقد كان ابن جني يجيز دخول (أل) في تثنية العلم وجمعه كما في قول الراجز:

أنا ابنُ سَعْدٍ أَكْرَمُ السَّعْدينا 2

وذلك لأن تثنية العلم وجمعه ليست علماً لشخص مخصوص . يقول ابن جني: إن " هذا الذي فعلوه من تحمل اللام في التثنية والجمع يدل على صحة ما كنا قدمناه من أنهم استكرهوا أن يقولوا إذا أرادوا تعريفا ما قد نزعت عنه علميته: الزيد والبكر ، لأن له قبل حاله المفضية به إلى التنكير حالاً قد كان فيها علماً معرفة ، فردوه لما احتاجوا إلى تعريفه إليها ، فقالوا: جاء زيد ، كما كانوا يقولون قبل سلبه تعريفه ورده إليه : جاء زيد ، فأما التثنية في نحو قولك: زيدان فلم يكن زيدان قط علماً لاثنين مخصوصين كما كان زيد قبل سلبه تعريفه علماً لواحد مخصوص ، فيردّا عند إرادة تعريفهما إلى حالهما بعد السلب ، كما رد زيد إليها لما أريد تعريفه بعد سلبهم إياه منه ، وإنما زيدان بمنزلة رجل وغلام في أنه اسم لاثنين شائع، كما أن رجلاً وغلاماً كل واحد منهما اسم لمعناه شائع في أمته ، فكما أنك إذا أردت تعريفهما قلت: الرجل والغلام ، فكذلك إذا أردت تعريف زيدين ألحقته اللام فقلت: الزيدان والعمران فاعرف ذلك"[3] .

---

1 شرح المفصل 44/1 .
2 ديوان رؤبة 191 .
3 سر صناعة الإعراب 128/2 .

الباب الثاني

الرجز والتقعيد الصرفي

ويشمل :

* **الفصل الأول:** علامات الكلمة
* **الفصل الثاني:** أبنية الاسم
* **الفصل الثالث:** البنية العددية للكلمة
* **الفصل الرابع:** التذكير والتأنيث
* **الفصل الخامس:** أصول بعض الكلمات وزيادة الحروف

الفصل الأول
علامات الكلمة

قسم علماء اللغة القدماء الكلمة في العربية إلى ثلاثة أنواع ، وجعلوا لكل نوع من هذه الأنواع علامات تميزه عن النوعين الآخرين ، إلا أن تركيزهم في هذه العلامات كان على الجانب الشكلي أكثر منه على الجانب الوظيفي للكلمة . ويمكن التأكد من صدق هذا الادعاء بتأمل بيت ابن مالك التالي والذي يتحدث فيه عن علامات الاسم ، يقول :

بالجرِّ والتنوين والندا وألْ ومسندٍ للاسمِ تمييزٌ حصلْ

فقد ذكر ابن مالك خمس علامات للاسم ، منها أربع علامات شكلية وواحدة وظيفية هي الإسناد . وقد أدى هذا الاعتماد على العلامات الشكلية إلى وجود بعض الخلافات في تقسيم بعض الكلمات بين تلك الأنواع ، وسوف يقف هذا الفصل عند عدد من العلامات المعتمدة في تصنيف الكلمة ، والتي أظهرت فيها شواهد الرجز أن الاعتماد على العلامات الشكلية غير مجد في بعض الأحيان.

حرف الجر علامة من علامات الاسم [1]

تعد حروف الجر من العلامات الأساسية في تصنيف أنواع الكلمة في فكر اللغويين العرب ، إذ تعد عندهم علامة من علامات الاسم ؛ بمعنى أن الكلمة التي تقبل دخول حروف الجر عليها تعد اسماً . ويمكن بناء على هذه القاعدة العريضة في الفكر اللغوي العربي الوقوف على مسألتين في شواهد الرجز ، كان لحروف الجر فيهما دور كبير في الحكم فيهما على نوع الكلمة ، وهما: دخول حرف الجر على الفعل ، والحكم باسمية كاف التشبيه .

---

1 هناك مسألة من مسائل علامات الكلمة وردت في شواهد الرجز ، وهي دخول (يا) النداء على الفعل مع أنها من علامات الاسم إلا أنها نوقشت في الباب الأول تحت عنوان حذف المنادى ص87-89 ، لذلك فإنني لن أكرر الحديث حولها هنا .

دخول حرف الجر على الفعل

ذهب النحاة [1] إلى أن دخول حرف الجر على الكلمة دليل قاطع على أن تلك الكلمة اسم ؛ وذلك لأن حروف الجر من علامات الأسماء . وتأسيساً عليه ذهب الكوفيون [2] إلى الحكم بأن (نعم وبئس) في المدح والذم اسمان بدليل جواز دخول حرف الجر عليهما ، فقد دخل حرف الجر على (نعم) في قول الراجز :

صبَّحك الله بخيرٍ باكرِ   بنعم طير وشباب فاخرِ [3]

إلا أن البصريين رفضوا هذا الحكم ، وذهبوا إلى أن (نعم وبئس) فعلان ماضيان ، على الرغم من أنهم يتفقون والكوفيين على أن حروف الجر من علامات الأسماء . وقد رد البصريون ادعاء الكوفيين السابق بالقول بأن حرف الجر قد يدخل بتقدير الحكاية على ما لا شك في أنه فعل ، وذلك مثل (نام) الذي لا يختلف اثنان على القول بأنه فعل ، فقد دخل عليه حرف الجر وذلك كما في قول الراجز :

واللهِ ما ليلي بنامَ صاحبُهْ   ولا مخالطَ الليانِ جانبُهْ [4]

فقد فُسِّرَ هذا الشاهد من وجهة نظر البصريين على أن التقدير (ما ليلي بليلٍ مقولٍ فيه نام صاحبه) . على أن منهم من غالى في الحكم في هذا البيت وهو

---

1 انظر المقتضب 51/1، أسرار العربية 27 ، شرح التصريح 22/1 ، همع الهوامع 13/1 .

2 انظر الأمالي الشجرية 147/2 ، الإنصاف 97/1 (م14) ، أسرار العربية 69 ، التبيين 274 – 281 ، شرح التسهيل 338/2 ، ائتلاف النصرة 115 .

3 شرح التسهيل 338/2 ، همع الهوامع 26/5 ، شرح الأشموني 48/3 ، لسان العرب مادة (نعم) .

4 الخصائص 146/2، الأمالي الشجرية 148/2، الإنصاف 112/1 (م14) ،أسرار العربية 70 ، التبيين 279 ، شرح المفصل 62/3 ، شرح التسهيل 339/2، همع الهوامع 13/1 ، شرح الأشموني 49/3 .

ابن جني [1] وابن يعيش [2] حين ذهبا إلى أن (نام صاحبه) هو علم ؛ اسم لرجل، وذلك حتى يصح عندهما أن حرف الجر قد دخل على اسم .

والحق أن اعتماد حرف الجر كعلامة للاسم أمر غير مجدٍ ، وذلك لأن حرف الجر علامة شكلية ، وكان الأصل أن يكون الاعتماد في الحكم على اسمية (نعم وبئس) أو فعليتهما هو مضمون هاتين الكلمتين ، فحرف الجر قد يدخل على ما لاشك في أنه ليس باسم ، وذلك في مثل قولنا : عجبت من أن يخفق المجتهد ، فقد دخل على (أن) وهي حرف لاشك في حرفيتها ، وإن كان ما بعد حرف الجر مؤولاً باسم ، فحرف الجر هنا دخل على الحرف لا على الاسم .

ولذلك فإن من الواجب اتباع تعريف للاسم ينطلق من دلالته لا من علامة شكلية تتلبس به ، وعليه فإن" الأسماء تكتسب اسميتها من مرجعيتها الدلالية ، فالاسم ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران ومعراة عن الزمن في أصل الوضع ، هذا هو شأن الاسم ، ولذلك فإنه يكتسب تمكنه من اسميته من دلالته على مرجعه" [3] .

اسمية كاف التشبيه

يرتبط الحديث في هذه المسألة بعلامات الأسماء والحروف ، فقد اختلف علماء اللغة في اسمية كاف التشبيه وحرفيتها ، فقال بعضهم [4] إنها حرف حتى يقوم الدليل على أنها اسم ، وقال بعضهم إنها اسم حتى يقوم الدليل على أنها حرف .

1 انظر الخصائص 146/2 .
2 انظر شرح المفصل 62/3 .
3 انظر بحث رؤية جديدة في تفسير التنوين للدكتور سمير ستيتية 122 .
4 انظر هذا الخلاف في رصف المباني 195 – 198 .

ومما دعا إلى هذا الخلاف أنهم وجدوا كاف التشبيه يدخلها حرف الجر، وحرف الجر من علامات الأسماء ؛ فمن ذلك مثلاً قول الراجز وهو العجاج:

بيضٌ ثلاثٌ كنعاج جمٍّ   يضحكنَ عن كالبردِ المنهمّْ [1]

وقول راجز آخر :

وصاليات ككما يُؤثفَيْنْ [2]

فالدليل عندهم [3] على اسميتها في هذين الشاهدين واضح وهو دخول حرف الجر عليها ، وحرف الجر لا يدخل إلا على الأسماء ، ولذلك فقد وقعت الكاف موقع الأسماء ، أو موضع الاسم المفرد فحكم عليها بأنها اسم .

ومن العلامات الأخرى التي تدل على أن الكاف اسم في نظر النحويين دخول الإضافة عليها وذلك كما في قول الراجز وهو رؤبة :

فصُيِّروا مثلَ كَعَصْفٍ مأكولْ [4]

فالكاف الأولى اسم لأنها جاءت مؤكدة لمعنى (مثل) [5]، ولأنها جاءت مضافة إلى (مثل)، والحرف لا يأتي مضافاً إليه [6] . والمفهوم من كلام سيبويه [7] أنه جعلها اسماً وذلك لأنها بمنزلة مثل.. ورد الاستراباذي [8] والسيوطي [9] على ذلك بأن حرف الجر قد يدخل على حرف الجر توكيداً كما في قول الشاعر: [الوافر]

---

1 ديوان العجاج 415 .
2 انظر فصلة زيادة الكاف في باب النحو 134 .
3 انظر سر صناعة الإعراب 291/1 ، شرح المفصل 42/8 – 44 ، شرح الكافية 389/1 ، شرح التصريح 659/1
4 ديوان رؤبة 181 .
5 انظر شرح التصريح 655/1، خزانة الأدب 186/10 .
6 انظر شرح جمل الزجاجي 479/1 ، خزانة الأدب 175/10 .
7 الكتاب 408/1 .
8 انظر شرح الكافية 388/1 – 389 .
9 انظر همع الهوامع 395/4 .

فلا واللهِ لا يُلغى لما بي   ولا لِلِما بهمْ أبداً دواء [1]

إلا أن ابن عصفور [2] أوّل كل ذلك على تقدير حذف موصوف لفهم المعنى وإقامة الصفة مقامه فيكون التقدير عنده في بيت رؤبة مثلاً : مثل شيء كعصف مأكول .

وقد ذهب بعض النحاة [3] إلى أن وقوع الكاف اسما مختص بالضرورة، واعترض بعض آخر منهم الأخفش والفارسي [4] وأبو حيان [5] حين جعلوا ذلك اختياراً ، قالوا : لأنه تُصرُّفَ فيها بكثرةٍ وورودِها فاعلة واسم كان ومفعولة ومبتدأة ومجرورة بحرف وإضافة ، وهكذا شأن الأسماء المتصرفة تتقلب عليها وجوه الإسناد والإعراب .

وذهب ابن مضاء [6] إلى أن الكاف اسم أبداً ؛ لأنها بمعنى مثل ، وما هو بمعنى الاسم فهو اسم .

ورد الأكثرون [7] هذا الرأي لابن مضاء وذلك بمجيء الكاف على حرف واحد ، ولا يكون على ذلك من الأسماء الظاهرة إلا محذوف منه أو شاذ ، وبورود زيادة الكاف ولا تزاد إلا الحروف .

ويبدو أن اعتماد العلامة التي اعتمدها ابن مضاء في الحكم على اسمية الكاف كأساس لتصنيف أنواع الكلمة غير جائز ، لأننا نستطيع أن نفسر كثيراً

1 نسب لرجل من بني أسد في شرح التصريح 145/2 ، ولمسلم بن معبد الوابي في خزانة الأدب 308/2 ، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب 291/1 ، شرح المفصل 17/7 ، همع الهوامع 396/4 ، شرح الأشموني 156/3 .
2 انظر شرح جمل للزجاجي 479/1 .
3 انظر شرح جمل الزجاجي 477/1 ، مغني اللبيب 238 ، شرح التصريح 659/1 ، همع الهوامع 198/4
4 انظر مغني اللبيب 239 .
5 انظر همع الهوامع 199/4 .
6 انظر همع الهوامع 199/4 ، وانظر الرأي دون نسبة في رصف المباني 195 .
7 انظر السابقين .

من حروف اللغة بأسماء وأفعال ، ومع ذلك لا نحكم باسمية تلك الحروف أو فعليتها .

واعترض حنا حداد [1] على التفسير الذي يذهب إلى أن ما بمعنى الاسم فهو اسم ، وذلك لأنه يلزم أن ينسحب هذا الحكم على الأفعال والحروف ، فيكون ما هو بمعنى الفعل فعلاً ، وما هو بمعنى الحرف حرفاً ، وعليه تكون أسماء الأفعال أفعالاً صريحة لأنها في معاني الأفعال ، سادة مسدها ، وتكون(فوق) حرفاً من حيث إنها بمعنى(على) ، وتكون الكاف في التشبيه اسماً من حيث إنها بمعنى(مثل) ، وفعلاً من حيث إنها بمعنى (يشبه) ، فضلاً عن كونها حرفاً إذا لم تفد أياً من المعنيين .

ثم ذهب حنا حداد [2] إلى أن كاف التشبيه تكون اسماً أينما وقعت وصلح الاستغناء عنها بـ(مثل) ، أو (شبه) ، أو غيرهما من الأسماء ، سواء كان هذا الاستغناء واقعاً في شعر أو نثر.

جَيْرَ بين الحرفية والاسمية

اختلف النحاة [3] في معنى جير ، فذهب بعضهم إلى أنها مصدر بمعنى حقاً ، وممن ذهب هذا المذهب المالقي [4] ، معتمداً على أمرين هما :

الأول: أن معناها حقاً ، وما حل من الألفاظ المشكلة في الحرفية والاسمية محل الاسم حكم عليه بالاسمية ، إلا إن قام دليل على حرفيتهِ .

الثاني : أنها قد نونت في الشعر مراعاة لأصلها من الاسمية .

وقيل : إنها ظرف بمعنى أبداً . غير أن الأقوى في الحكم على جير أنها حرف جواب بمعنى نعم ؛ وذلك لأن كل موضع وقعت فيه جير يصلح أن

1 انظر بحثه : إشكالية كاف التشبيه في العربية 129 .
2 السابق 132 ، 137 .
3 انظر هذا الخلاف بتفاصيله القادمة في شرح التسهيل 2/85-86، الجنى الداني 433-435، مغني اللبيب 162-163، همع الهوامع 4/259-260.
4 انظر رصف المباني 176- 177.

تقع فيه نعم ، وليس كل موضع وقعت فيه نعم يصلح أن تقع فيه حقاً ، لذلك فإلحاقها بنعم أولى ، ولأنها لو كانت بمعنى حقاً لأعربت مثلها ، ولجاز أن يصحبها الألف واللام .

ومما يؤكد أنها تأتي بمعنى نعم مجيؤها مقابِلةً لـ (لا) ، كقول الراجز:

إذا تقول (لا) ابنة العجيرِ تصدقُ(لا) إذ تقولُ جيرِ [1]

والحق أن اعتماد بعض النحويين على المسائل الشكلية في الحكم على معنى (جير) يحتاج إلى إرجاع نظر ، إذ إن الحكم على (جير) بأنها لا تأتي بمعنى حقاً لعدم إعرابها ولعدم قبولها الألف واللام أمر لا يكفي للحكم بأنها ليست اسما ، فهناك كثير من الأسماء العربية لا تأتي معربة وبعضها لا يقبل (أل) التعريف ، كما أن القول بأن كل موضع وقعت فيه جير يصلح أن تقع فيه نعم ، وليس كل موضع وقعت فيه نعم يصلح أن تقع فيه حقاً ، قياس خاطئ وغير مقبول ، فليس شرطاً أن تقع حقاً في موضع نعم حتى يجوز أن تكون جير بمعنى حقاً . إذ قد يكون للكلمة أكثر من معنى دون أن يكون بين هذه المعاني تقارب ، كيف لا ونحن نجد للكلمة معنيين قد يكونان متناقضين .

نون الوقاية علامة للأفعال

ذكر بعض العلماء [2] أن نون الوقاية علامة من علامات الأفعال ، وذكر بعض آخر [3] أنها لا تلحق الأسماء ، أي أن لحاقها الكلمة يدل على أنها ليست اسماً ، وذلك لأنها تلحق لتقي الفعل من الكسر ، والكسر ليس بمستغرب في الاسم . ومن هنا كانت هذه النظرة إحدى المبررات التي اتخذها

1 شرح التسهيل 86/2، الجنى الداني 434 ، مغني اللبيب 163، همع الهوامع 260/4.
2 انظر الإنصاف 129/1 (م15)، شرح المفصل 122/3 – 123، ائتلاف النصرة 119 ، شرح التصريح 116/1 .
3 انظر التبيين 286 ، رصف المباني 363 .

البصريون في إثبات فعلية أفعل التعجب حيث تدخلها هذه النون ، فيقال : ما أحسنني .

غير أن هذه النون قد دخلت على بعض الأسماء ، نحو قد ، وقط ، إذ تقول :قدني وقطني . قال الراجز:

امتلأ الحوضُ وقالَ قَطْنِي   مهلاً رويداً فقد ملأتُ بطني [1]

وقول راجز آخر :

قدنيَ من نصرِ الخُبَيْبَيْنِ قدي   ليس الإمامُ بالشحيحِ الملحدِ [2]

ودخولها على (قد وقط) لا يدل على أنهما فعلان ، ومن هنا حكم النحويون [3] بشذوذ هذا الدخول ، إلا أن ثمة ما يحسنه عندهم وهو أن (قد وقط) يؤمر بهما كما يؤمر بالفعل ، إذ يقال قدك من كذا وكذا ، وقطك ، أي اكتف به ، على أنه قد قيل : قدي وقطي ، بغير نون وذلك كما في شاهد الرجز الثاني .

وما الحكم بشذوذ دخول نون الوقاية على (قد وقط) إلا لأنهم حكموا مسبقاً أن هذه النون من علامات الأفعال . والحق أن هذه النون تلحق كما ذكر النحاة [4] لتقي الفعل من الكسر ، ويمكن أن يعمم هذا الحكم فنقول : لتقي الكلمة التي لا تكسر من الكسر ، فـ (قد وقط) كلمتان وإن كانتا اسمين إلا أنهما مبنيتان على السكون ، وقد اهتم العرب بأن يبقى هذا السكون في آخر الكلمة في مختلف أوضاعها ، وعند دخول ياء المتكلم عليهما فإن سكون

---

1 إصلاح المنطق 57 ، 342 ، الإنصاف 130/1(م15) ، شرح التسهيل 133/1 ، رصف المباني 362 ، ائتلاف النصرة 119 ، شرح الأشموني 149/1 .
2 نسب لأبي بجدلة في شرح المفصل 124/3 ، ولحميد بن مالك الأرقط في شرح التصريح 122/1 ، خزانة الأدب 382/5 – 392 ، وبلا نسبة في الكتاب 271/2 ، إصلاح المنطق 342 ، 401 ، الأمالي الشجرية 142/2 ، الإنصاف 131/1 (م15) ، شرح التسهيل 422/3 ، رصف المباني 362 ، ائتلاف النصرة 119، الأشباه والنظائر 241/4 .
3 انظر الإنصاف 131/1 ، ائتلاف النصرة 119 .
4 انظر رصف المباني 360 .

آخرها لا بد أن يتغير ، وللمحافظة عليه تدخل النون كما دخلت على الفعل . إذن فالنون في (قد وقط) دخلت للحفاظ على سكون آخرهما كما تدخل أيضاً للحفاظ على سكون (من وعن) وللحفاظ على حركة بناء (إن وأن وكأن ولكن وليت) وإن قال بعضهم [1] إنه تدخلها لشبهها بالأفعال .

ومن هنا يمكن القول بأن نون الوقاية علامة شكلية لا يمكن الاعتماد عليها في الحكم على الكلمة ، يدل على ذلك غير ما سبق أنها تدخل على (ليس) وتحذف منها ، وهي فعل عند أكثر النحاة ، فمن عدم دخولها عليها قول الراجز وهو رؤبة :

عددتُ قومي كعديد الطيسِ إذ ذهبَ القومُ الكرامُ ليسي 2

1 السابق نفسه .
2 ديوان رؤبة 175 . الطيس : كل ما على الأرض من الأنام ، أو كل ما هو مدرار بالولادة .

الفصل الثاني
أبنية الاسم

ويشمل

* **المبحث الأول**: أبنية المصادر والمشتقات
* **المبحث الثاني** : الصرف ومنع الصرف
* **المبحث الثالث** : بعض أوزان الأسماء والصفات
* **المبحث الرابع** : التصغير والنسب

المبحث الأول: أبنية المصادر والمشتقات

أصل وزن فيعولة في المصادر الثلاثية

وزن فيعولة من أوزان المصادر التي اختص بها الفعل المعتل الأجوف[1] وذلك نحو كينونة وقيدودة . وقد ذكر ابن جني [2] أن أصل هذه المصادر (فيعلولة) وأنها في الأصل (كيونونة و قيودودة) فاجتمعت الواو والياء وأولاهما ساكنه فقلبت الواو ياء ، وأدغموا فيها الياء الأولى فصارت في التقدير (كيّنونة و قيّدودة) فحذفوا الياء الثانية المنقلبة عن الواو التي هي عين الفعل فصارت (كينونة وقيدودة) وصار هذا الحذف لازماً لأن الكلمة طالت.

وذكر سيبويه [3] وابن منظور [4] أن الياء حذفت تخفيفاً ؛ وذلك لأنهم يستثقلون الياءات في الكلمة وهي قليلة العدد ، فيحذفون ، فإذا جاءوا إلى كلمة كثرت حروفها ألزموها الحذف .

---

1 انظر الكتاب 365/4 ، المنصف 10/2، الإنصاف 796/2 (م115) .
2 انظر المنصف 10/2 .
3 انظر الكتاب 366/4 .
4 انظر لسان العرب مادة (كون) .

وقد استدل اللغويون على أن أصلهما (كيّنونة و قيّدودة) أن الشاعر يردهما إلى الأصل في حالة الاضطرار ومن ذلك قول الراجز :

يا ليت آنّا ضمّنا سفينةْ   حتى يعودَ الوصلُ كيّنونةْ [1]

وقد استفاد إبراهيم السامرائي [2] حديثاً من وزن فيعولة في مصادر الأفعال المعتلة الجوفاء مثل (كان كينونه وصار صيرورة وقاد قيدودة وسار سيرورة) ؛ ليتوصل من خلال هذا الوزن في المصادر إلى أن أصل هذه الأفعال الجوفاء هو أنها أفعال مضعفة ، فأصل كان هو كنّ بدليل كيّنونة ، ثم تولد الفعل الأجوف (كان) عن طريق الإبدال والتعويض ، ثم فُقِدَ استعمال الأصل وبعُد العهد به ، فانقطعت الصلة وأصبح لمحه من الأمور الصعبة .

مجيء المصدر على وزن (فَعْلى)

طرق سيبويه في كتابه باباً بعنوان " هذا باب ما جاء من المصادر وفيه ألف التأنيث " [3] وقد ذكر سيبويه من أمثلته كلمة (دعوى) التي وردت في قول الراجز:

ولّتْ ودَعواها كثيرٌ صَخَبُهْ [4]

والدعوى من المصادر التي جاءت على وزن (فَعْلى) وهذا الوزن لا يرتبط بوزنٍ فعليٍّ بعينه ، غير أن بعضهم ذكر أنه من الأوزان النادرة في اللغة العربية [5] ، فقد ذكر ابن عصفور [6] أنه لم يجئ منه إلا دعوى وعدوى .

يضاف إلى ما ذكر ابن عصفور كلمة طغوى في قوله تعالى: " **كذبت ثمود بطغواها** " [1] فقد ذكر ابن منظور [2] أن الطغوى مصدر للفعل طغى .

---

1 المنصف 15/2 ، الإنصاف 797/2 ، الممتع 505/2، شرح الشافية 152/3 ، الأشباه والنظائر 205/5 و 14/6 ، لسان العرب مادة (كون) ، شرح شواهد الشافية 392 .
2 انظر الفعل زمانه وأبنيته 118 .
3 الكتاب 40/4 .
4 نسب لبشير بن النكث في الكتاب 41/4 ، وبلا نسبة في لسان العرب مادة (دعو) .
5 انظر مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية 86 .
6 انظر المقرب 133/2 .

وزن فَعَلان في مصادر الثلاثي

تكاد تنحصر إشارات القدماء من علماء اللغة على الربط بين وزن (فَعَلان) ودلالته التي تأتي غالباً مرتبطة بالاضطراب والتحرك [3] ، إلا أن الميداني [4] قد ربط بين هذا الوزن وبناء الفعل ، فقد ذكر أنه يجيء من الفعل الذي على وزن (فَعِلَ يَفْعَل) نحو شنئته شنآن ، إلا أنه نص على أنه نادر . كما نجد إشارة أخرى عند ابن المؤدب [5] حين ذكر أوزان المصادر التي تصلح في الفعل الذي على وزن (فَعَلَ يَفْعُل) حيث ذكر من هذه الأوزان وزن (فَعَلان) نحو نَغَضان مستشهداً عليه بقول الراجز :

وَنَغَضان الرَّحلِ من معالِ على قرى معوجةٍ شِمْلالِ [6]

وكان من الممكن لابن المؤدب أن يربط هذا المصدر كذلك بالتحرك والاضطراب لا سيما أن المصدر (نغضان) مأخوذ من الفعل نغض الذي بمعنى تحرك واضطرب . وإن كان ابن المؤدب [7] نفسه قد نص على أن المصدر يأتي على وزن فَعَلان إذا كان في الفعل حركة واضطراب .

وأضاف رايت [8] إلى هذه الدلالات دلالة الاستمرار ، حيث ذكر أن الأفعال التي تدل على حركة واضطراب واستمرار مصدرها على (فَعَلان) مثل(جرى جرياناً ، وخطر خطراناً ، وطار طيراناً ومض ومضاناً وخفق خفقاناً) .

---

1 الشمس 11 .
2 انظر لسان العرب مادة (طغي) وانظر كذلك مصادر الأفعال الثلاثية 87 .
3 انظر الكتاب 14/4 ، 15 ، همع الهوامع 49/6 .
4 انظر نزهة الطرف 166 .
5 انظر دقائق التصريف 52- 55 .
6 ديوان ذي الرمة 284 ، نغضان : التحرك والاضطراب ، معال : فوق ، قرى : ظهر ، شملال : سريعة.
7 انظر دقائق التصريف 56 .
8 A Grammar of the Arabic Language , Wright P1/113

وقد يجيء من مصادر هذا الوزن ما لا يدل على حركة واضطراب وتقلب وذلك مثل هشتُ له هَيَثاناً إذا أعطيته شيئاً يسيراً ، وقذيتْ عينهُ قذياناً ، كما أن المصدر شنآن وهو البغض لا يدل على اضطراب وتقلب [1] .

وزن تُفْعول في مصادر الثلاثي

ذكرت بعض الكتب [2] أن من مصادر الفعل الثلاثي وزن تُفْعول ، ولم تذكر المصادر عليه سوى المصدر (تهلوك) من مصادر الفعل هلك ، وهو واحد من المصادر الكثيرة الجائزة في هذا الفعل . وقد أنشدوا عليه شاهداً واحداً هو قول الراجز :

شبيبُ عادى اللهُ منْ يجفوكا ... وسبَّب اللهُ له تُهلوكا [3]

مصدر فعّل من معتل اللام

من المعلوم أن قياس مصدر وزن فعّل يأتي على تفعيل من الفعل الصحيح ، أما من معتل اللام فيكون بحذف الياء والتعويض عنها بالتاء على وزن تفعلة [4] .

وقد جعلوا ما خرج عن هذين الوزنين شاذاً ، فمن الشذوذ [5] مثلاً أو من الضرورة [6] أو النادر[7] عندهم مجيء مصدر معتل اللام على وزن (تفعيل)، وذلك نحو نزّى :تنزيّ ، في قول الراجز:

وهي تنزّي دلوها تُنْزِيًا ... كما تنزّي شهلةٌ صبيّا 1

1 انظر مصادر الافعال الثلاثية 95 .
2 انظر أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع الصقلي 373 .
3 أبنية الأسماء والأفعال والمصادر 373 ، لسان العرب مادة (هلك) .
4 انظر شرح الشافية 164/1 – 165 ، شرح ابن عقيل 128/2 ، شرح التصريح 31/2 ، شرح الأشموني 587/3 .
5 انظر شرح التصريح 35/2 .
6 انظر دقائق التصريف 160 ، شرح الشافية 165/1 ، شرح الأشموني 587/3 .
7 انظر شرح ابن عقيل 128/2 .

ويبدو أن هذا الاختلاف في صياغة مصدر فعّل بين الصحيح والمعتل يكشف لنا عن التطور اللغوي التاريخي لمصادر بعض الأفعال الرباعية في اللغة العربية. وقد كشف عن مثل هذا التطور في هذا الوزن إسماعيل عمايرة [2] الذي ذهب إلى أن وزن تفعلة في مصدر فعّل نشأ من تلك الصعوبة النسبية الخاصة ببناء المصادر من الأفعال مشددة العين معتلة اللام ، فلو استعملنا تفعيل ، لقلنا في مصدر ربّى : تربيي ، التي تحولت إلى تربية ، وعلى هذا تكون المصادر ذات الأفعال الصحيحة مثل كرّم تكرمة التي جاءت على هذا الوزن قياساً ، متوهماً على هذا النمط من الأفعال الناقصة (أي معتلة الآخر) مشددة العين من وزن فعّل ، غير أن العربية قد احتفظت ببعض الاستعمالات التاريخية القديمة التي جاء فيها المصدر من نزّى على تنزيّ كما في قول الراجز السابق .

صياغة اسم الفاعل من الرباعي على زنة الثلاثي

ذهب المبرد [3] إلى أنه يجوز صياغة اسم الفاعل من الفعل المزيد على تقدير حذف الزوائد منه ، فيأتي على زنة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي . وقد استشهد على هذا بعدد من الشواهد هي ، قول الراجز وهو العجاج :

ومَهْمَهٍ هالكِ منْ تعرّجا [4]

أراد مهلك من أهلكَ ، وقوله – أي العجاج – في شاهد آخر :

تكشفُ عن جمّاتهِ دلوُ الدالْ 5

يريد المدلي من أدلى .وقول الراجز وهو رؤبة :

---

1 المنصف 195/2 ، شرح المفصل 58/6 ، رشح الشافية 165/1 ، شرح ابن عقيل 587/3 ، شرح التصريح 35/2 ، الأشباه والنظائر 288/1 ، شرح شواهد الشافية 67 ، تنزي: تحرك ، شهلة : المرأة العجوز

2 انظر بحوث في الاستشراق واللغة 280 .

3 انظر المقتضب 442/2 – 443 .

4 ديوان العجاج 285 .

5 السابق 412 . جماته : جمع جمة وهي ما اجتمع من ماء البئر .

يخرجن من أجْوازِ ليلٍ غاضي 1

أراد مغضٍ من أغضى .

إلا أن المبرد [2] جعل هذه الطريقة في الصياغة خاصة بالضرورة الشعرية وذلك حين استشهد بالشاهد الأول . ويبدو لي أن القول بالضرورة في شاهد (ومهمهٍ هالكٍ من تعرجّا) غير جائز ؛ وذلك لأن البيت سواء كان بـ (هالك) أو بـ (مهلك) فإنه يبقى موزوناً وعلى نفس التفعيلات ، انظر إلى تقطيع البيت في الحالتين :

ومهمهٍ هالكِ من تعرجّا

ب ـ ب ـ /ـ ب ب ـ /ب ـ ب ـ

ومهمهٍ مهلك من تعرجّا

ب ـ ب ـ /ـ ب ب ـ /ب ـ ب ـ

وقد ذكر ابن جني [3] والسيوطي [4] قولين في تفسير مجيء هالك مكان مهلك هما :

الأول: أن هالك بمعنى مهلك ، أي مهلك من تعرج فيه ، وهما بذلك يوافقان ما ذكره المبرد .

الثاني: أنه أراد : ومهمهٍ هالكِ المتعرجين فيهِ ، كقولك : هذا رجلٌ حسنُ الوجهِ .

وهذا الافتراض الثاني يجعل من هالك صفة مشبهة لا اسم فاعل ، وذلك لأن اسم الفاعل لا يضاف إلى فاعلهِ [5] .

---

1 ديوان رؤبة 82 . أجواز : أوساط

2 انظر المقتضب 443/2 .

3 انظر الخصائص 15/2 .

4 انظر الأشباه والنظائر 398/2 .

5 انظر شرح المفصل 85/6 .

و يمكن الاستفادة من إشارة ابن منظور في تفسير هالك حين قال تعليقاً على هذا الشاهد : "يعني مهلك ، لغة تميم ، كما يقال ليلٌ غاضٍ أي مغضٍ "[1] . وعليه يمكن القول بأن بني تميم كانوا يصوغون اسم الفاعل من الفعل الذي على وزن أفعل على وزن فاعل كما هو الحال في اسم الفاعل من الفعل الثلاثي . يؤيد هذا القول ما نجده من عدم وجود علاقة للضرورة في وضع هالك موضع مهلك .

إتمام اسم المفعول من الفعل الثلاثي الأجوف

يعتل اسم المفعول إذا كان فعله معتلا فتحذف واو اسم المفعول من الفعل الأجوف ، يقولون : مبيع ومقول من بيع وقيل [2] . وهي لغة أهل الحجاز [3] . والعلة التي يعتل بها اللغويون في مجيء اسم المفعول على هذه الشاكلة يوضحها قول ابن جني :"إنما وجب إعلال مفعول من حيث وجب إعلال فاعل ، وكلاهما من قبل الفعل وجب إعلاله ، لأنهما جاريان عليه ، وهو معتل فأرادوا أن يكون العملُ من وجه واحد ، فألزموا تصريف الفعل الاعتلال "[4] .

إلا أن لبني تميم نهجاً يختلف عن باقي العرب يتلخص في أنهم كانوا يتمون اسم المفعول من الأجوف اليائي فيقولون : مبيوع ومعيوب ، أما من الواوي فإنهم لا يتمونه ؛ وذلك لأن الياء مع الضمة أخفُّ من الواو مع الضمة [5] . ولا يجوز الإتمام في ذوات الواو إلا فيما سمع عن العرب ، والذي سمع من ذلك قولهم : مسكٌ مدووف في قول الراجز:

---

1 لسان العرب مادة (هلك) .
2 انظر المنصف 282/1 – 283 ، شرح المفصل 78/10 ، الممتع 459/2 .
3 انظر الأمالي الشجرية 209/1 .
4 المنصف 282/1 – 283 .
5 انظر المنصف 283/1 ، الأمالي الشجرية 209/1 - 210 ، شرح المفصل 79/10 ، الممتع 460/2 .

والمسكُ في عنبرِهِ المدووفِ [1]

وقد عد هذا شاذاً في ذوات الواو ، إلا أن المبرد [2] خالف كافة النحويين فأجاز الإتمام في ذوات الواو قياساً على ما ورد منه ، فهو عنده ليس بأثقل من سرت سُووراً ، وغارت عينه غُووراً الذي جاء في قول الراجز :

كأنَّ عينيهِ من الغُوورِ [3]

ويمكن تفسير المسألة صوتياً من منطلق أن أكثر العرب يستصعبون الواو المتبوعة بضمة طويلة والياء المتبوعة بضمة طويلة فيعملون في حالة الياء على قلب تلك الضمة كسرة طويلة للماثلة ثم يحذفون الياء وذلك على النحو التالي:

mabyu:< ⟵ الأصل

mabyi: < ⟵ بالمماثلة

mabi:< ⟵ بحذف الياء

أما في الضمة الطويلة بعد الواو فيكتفون بحذف الواو وإبقاء الضمة الطويلة على حالها وذلك على النحو التالي :

madwu:f ⟵ الأصل

madu:f ⟵ بحذف الواو

ومن ثم جاءت في لهجة بني تميم على الأصل دون حذف أو تغيير . وربما كان النطق التميمي يمثل المرحلة الأولى في اللغة العربية قبل أن يدخل الإعلال في بنية اسم المفعول من الفعل الأجوف . وبالتالي فهو يشير إلى مرحلة تاريخية في صياغة اسم المفعول من المعتل حيث كان على أصله دون إحداث تغييرات عليه .

---

1 المنصف 283/1 ، شرح المفصل 79/10 ، الممتع 460/2 .

2 انظر المقتضب 138/1 – 139 .

3 ديوان العجاج 189 ، ورواية الديوان بقلب الواو همزة (الغؤور) وعليه فلا شاهد فيه .والغوور من غار غورا إذا دخلت عينيه في وجهه .

صياغة أفعل التعجب وأفعل التفضيل من البياض والسواد

لا يجوز عند النحاة [1] صياغة أفعل التعجب وأفعل التفضيل من الفعل الذي يُدَلُّ على الوصف منه بـ (أفعل فعلاء) وهو وزن يكثر في الألوان والعيوب وقد عُلِّلَ المنع بعدة آراء هي :

الأول: وهو رأي الخليل ولخصه ابن يعيش بقوله :" فأما الألوان والعيوب فإن الخليل اعتل للمنع منه بأن الألوان والعيوب تجري مجرى الخِلَقِ نحو اليد والرجل ، فكما لا تقول ما أيداهُ ولا ما أرجلهُ لبعده عن الفعل فكذلك لا تقول ما أسوده ولا ما أعوره ؛ لأنهما معانٍ لازمة تجري مجرى الخلق وكما لا يجوز ما أسوده ولا ما أعوره لا يجوز هذا أسود من هذا " [2] .

الثاني: وهو رأي الجمهور كما قال السيوطي [3] . مفاده أن حق ما يصاغان منه أن يكون ثلاثياً محضاً وأصل هذا النوع أن يكون فعله على أفعل .

الثالث: وهو رأي ابن مالك [4] وأخذ به الاستراباذي [5] ومفاده رفع الالتباس ؛ وذلك أن بناء الوصف منه يكون على وزن أفعل ، ولو بني منه أفعل التفضيل لالتبس أحدهما بالآخر ، فلو قلت: زيدٌ الأسود ، على أنه للتفضيل ، لم يعلم بأنه بمعنى ذو سواد أو بمعنى الزائد في السواد.

غير أن الخلاف وقع بين النحويين في صياغة (أفعل) التعجب والتفضيل من لفظي السواد والبياض فأجازه الكوفيون ورفضه البصريون . وأجاز الكسائي وهشام من الكوفيين ذلك من جميع الألوان مطلقا [6] .

1 انظر شرح الكافية الشافية 485/1 ، 486 ، 502 ، همع الهوامع 41/6 ، شرح الأشموني 39/3 .
2 شرح المفصل 91/6 .
3 انظر همع الهوامع 41/6 .
4 السابق 42/6 .
5 انظر شرح الكافية 430/4 .
6 انظر هذه المسألة الخلافية في الإنصاف 148/1 – 155 (م16) ، شرح الكافية 432/4 – 433 ، شرح جمل الزجاجي 578/1 ، ارتشاف الضرب 2082/4 – 2083 .

وقد اعتمد المجوزون على جملة من الشواهد منها قول الراجز في اسم التفضيل من البياض:

جاريةٌ في درعِها الفضفاضِ   تقطعُ الحديثَ بالإيماضِ

أبيضُ من أخت بني إباضِ [1]

أما السواد فقد سمع الكسائي: ما أسود شعره ، ومن كلام أم الهيثم : هو أسود من حنك الغراب ، وفي الحديث في صفة جهنم :"**لهي أسود من القار**"[2].

وقد رد البصريون شواهد الكوفيين بأنها شاذة ولا يقاس عليها [3] ، وذهبوا إلى منع صياغة أفعل من البياض والسواد ؛ وذلك لأن الإجماع واقع على منعه من سائر الألوان فكذلك البياض والسواد.

إلا أن الكوفيين كانوا يرون في البياض والسواد ميزة عن غيرهما من الألوان تجيز لهم فيهما ما لا يجوز في غيرهما ، وهي أن البياض والسواد أصلا الألوان ومنهما يتركب سائرها [4] . في حين استغل البصريون هذه الحجة ليقولوا بأن كونهما أصلي الألوان يجعل امتناعه فيهما أولى من غيرهما [5] .

والحق أن منع صياغة أفعل من الألوان والعيوب وربط ذلك المنع بسبب دلالي يحتاج إلى إعادة نظر ؛ وذلك لأن القول بأن الألوان والعيوب تجري مجرى الخلق فكما لا يجوز ما أيداه فكذلك لا يجوز ما أسوده وهو أسود منك خاطئ ، بدليل أن المنع حاصلٌ في صياغة أفعل من هذه الأشياء بشكل مباشر وليس المنع في التعجب أو التفضيل منهما . فنحن نستطيع أن نقول ما أشد سواده وما أنصع بياضه ، وهو أنصع بياضا منك وأنت أشد سوادا منه .

---

1 ديوان رؤبة 176 . تقطع الحديث بالإيماض :أن القوم إذا كانوا يتكلمون فأومضت قطعوا حديثهم لينظروا إليها من شدة بياضها .

2 ارتشاف الضرب 2083/4 .

3 انظر الإنصاف 151/1 (م16) .

4 السابق 150/1 .

5 السابق 155/1 .

وإذا كانت الألوان والعيوب تجري مجرى الخلق فلماذا نتعجب مباشرة من الطول والقصر مع أنهما أولى أن يكونا من الخلق من الألوان والعيوب ، حيث نقول :(ما أطوله وهو أطول منك) .

والقول باللبس بين التعجب والمقارنة والوصف مرفوض أيضاً ؛ وذلك لأن السياق كفيل بأن يوضح لنا ما إذا كان المراد من الكلام المقارنة والتعجب أو الوصف . وإذا كان ثمة ما يلتبس بين التفضيل والوصف حين نقول : فلان الأسود – علماً بأن السياق يكشف ذلك الالتباس- فلماذا يمتنع التعجب مع أن التعجب لا يمكن أن يلتبس بالوصف ، إذ له قالب معين يكون فيه ، وهو وزن (ما أفعله وأفعل به) .

وعليه يكون سبب المنع المذكور قبلاً مرفوضاً لعدم كفايته . وأراني أميل إلى موافقة الكسائي وهشام في تجويز صياغة أفعل من الألوان والعيوب على حد سواء ؛ وذلك لأن الظاهر جوازه ولأن ذلك واردٌ ومروي عن العرب سواء في الشعر أو النثر .

مجيء (أفعل) بمعنى فعيل

تأتي أفعل بمعنى فعيل ومن ذلك أصغر وأكبر في قول الراجز:

قُبِّحْتُمُ يا آلَ زيدٍ نَفَرا ..... ألأمُ قومٍ أصغراً وأكبرا [1]

وقد جعل المبرد [2] هذا قياسياً في حين جعله غيره [3] سماعياً .

1 المقتضب 202/2 ، خزانة الأدب 276/8 .
2 المقتضب 202/2 .
3 خزانة الأدب 276/8 .

المبحث الثاني :
الصرف ومنع الصرف

أسماء البلاد والمناطق بين الصرف والمنع من الصرف

تعامل أسماء البلاد والمناطق معاملة المذكر والمؤنث في آن واحد ؛ وذلك لأننا نقول في الإشارة إليها : هذا بلدٌ وهذه بلدةٌ ، أو هذا مكان و هذه منطقة . وعلى ذلك فإن كل اسم بلد يجوز فيه أن تجعله مذكرا أو مؤنثاً على حسب تقدير معناه . فإذا عومل اسم البلد معاملة المذكر فإنه يمنعه من الصرف ما يمنع العلم المذكر من الصرف ، وإذا عومل معاملة المؤنث فإنه يمنعه من الصرف ما يمنع العلم المؤنث من الصرف ، على أن منها ما يغلب عليه أحد المذهبين من الصرف ومنعه والوجه الآخر فيه جائز [1] .

ومن أسماء الأماكن التي جاز فيها هذا الخلاف (قباء وحراء) فمن العرب من يذكّرهما ويصرف ، ومنهم من يؤنّث ولا يصرف إذ يجعلونهما اسمين لبقعتين من الأرض . فقد عوملت (حراء) معاملة المذكر فصرفت في قول الراجز :

وربَّ وجهٍ من حراءٍ منحنٍ [2]

وأما منعها من الصرف عند معاملتها معاملة المؤنث فلم يرد في شواهد الرجز غير أنه جاء في قول الشاعر: [الوافر]

ستعلمُ أيُّنا خيرٌ قديماً   وأعظمُنا ببطنِ حراءَ نارا [3]

ومن أسماء البلاد التي جاز فيها هذا الأمر (دابق) ، التذكير والصرف فيها أجود ، من ذلك قول الراجز:

---

1 انظر الكتاب 242/3 – 245 ، المقتضب 294/2 –297 .
2 ديوان رؤبة 163 ، وقد نسبه سيبويه للعجاج في الكتاب 245/3 .
3 نسب لجرير في الكتاب 244/3 – 245 ، وبلا نسبة في المقتضب 296/2 ، ولم أقف عليه في ديوان جرير .

ودابقٌ وأين مني دابقُ [1]

صرفه لأنه قصد التذكير إلا أنه قد يؤنث فلا يصرف .

منع صرف الاسم المصروف في ضرورة الشعر

أجاز الكوفيون ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر ، ووافقهم في هذا أبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي وأبو القاسم بن برهان ، في حين لم يجز البصريون ذلك [2] . وأجازه ثعلب في الكلام مطلقاً ، أما المتأخرون ففصَّلوا فيه ، حيثُ أجازوه في العَلَم لورود أحد السببين ولم يجيزوه في غيره [3].

وقد احتج الكوفيون ومن وافقهم بورود منع المصروف من الصرف في الشعر وبكثرة ، فمن ذلك منع (عاد) من الصرف وهو مصروف في قول الراجز:

لو شَهْدَ عادَ في زمان عادِ لابتزَّها مَبارِكَ الجِلادِ [4]

والمفهوم من كلام سيبويه [5] أن منع صرف (عاد) هو أن هذا الاسم جعل علماً لاسم القبيلة ، وعلى ذلك فهي علم مؤنث ، والعلم المؤنث ممنوع من الصرف دائماً .

ومن شواهد الكوفيين كذلك منع كلمة (دهبل) من الصرف والأصل فيها الصرف في قول الراجز :

أنا أبو دَهْبَلَ وهبٌ لوَهَبْ من جُمَحٍ والعزُّ فيهم والحَسَبْ 6

ومنه كذلك منع صرف كلمة (ديسم) في قول الراجز:

---

1 نسب لغيلان بن حريث في الكتاب 243/3 .

2 انظر الإنصاف 493/2 (م70)، ائتلاف النصرة 59 ، شرح التصريح 352/2 ، شرح الأشموني 489/3 ، حاشية الصبان 275/3 .

3 انظر شرح التصريح 353/2 .

4 الكتاب 251/3 ، الإنصاف 504/2 (م70). مبارك الجلاد : الحرب ومعظمها .

5 انظر الكتاب 250/3 – 251 .

6 الإنصاف 511/2 (م70) . جمح : اسم قبيلة وهم بنو جمح .

أخشى على ديسمَ من بُعْدِ الثرى أبى قضاء الله إلا ما ترى 1

وأما حجة البصريين فمفادها أن الأصل في الأسماء الصرف ، وتجويز منع المصروف من الصرف هو رد الأصل إلى غير الأصل ، كما أنه يؤدي إلى أن يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف [2].

وهذا الرأي رفضٌ للواقع اللغوي وخضوع للقياس الذي يبتعد عن صلب اللغة .

منع كلمة (أمس) من الصرف في لغة بعض تميم

إذا قصد بـ (أمس) اليوم الذي يليه اليوم الذي نحن فيه ، بناه الحجازيون في موضع الرفع والنصب والجر على الكسر ، لتضمنه معنى الألف واللام ، ولشبهه بضمير الغائب في التعريف بغير أداة ظاهرةٍ ، وكون حضور مسماه مانعاً من إطلاق لفظه عليه . ووافق فيه الحجازيين اكثرُ التميميين في موضعي النصب والجر ، ويختلفون في موضع الرفع [3] . على أن من بني تميم من يسوي المجرور والمنصوب بالمرفوع في الإعراب ومنع الصرف[4]؛ وذلك لأنه علمٌ على اليوم الذي يليه يومك ، معدول عن الأمس المعرف بـ (أل) فيقولون مضى أمسُ ، بالرفع بلا تنوين ، وشاهدت أمسَ ، وما رأيت زيداً مذ أمسَ بالفتح فيهما [5] . وشاهد هذه اللغة قول الراجز :

لقد رأيت عجباً مذ أمسا عجائزاً مثل السعالي خمسا [6]

1 الإنصاف 512/2 (م70) ، لسان العرب مادة (دسم) وديسم اسم شخص .
2 انظر الإنصاف 514/2 .
3 انظر شرح المفصل106/4 – 107 ، شرح التسهيل 150/2 ، أوضح المسالك 132/4 – 134 ، همع الهوامع 189/3 ، شرح الأشموني 473/3 – 474 .
4 انظر شرح التسهيل 150/2 ، شرح التصريح 347/2 ، شرح الأشموني 474/3 .
5 انظر الأمالي الشجرية 260/2 ، أسرار العربية 38 ، شرح التصريح 347/2 ، همع الهوامع 189/3 .
6 الكتاب 285/3 ، الجمل في النحو 299، الأمالي الشجرية 260/2 ، أسرار العربية 38 ،شرح المفصل 106/4 – 107 ، شرح التسهيل 151/2 ، شرح الكافية 175/4 ، أوضح المسالك 132/4 ، خزانة الأدب 167/7 ، السعالي : جمع سعلاة أنثى الغول .

وزعم أبو القاسم الزجاجي [1] أن من العرب من يبني أمس على الفتح، واستشهد بالرجز السابق ، وقد رد ابن مالك [2] هذا الزعم لامتناع الفتح في موضع الرفع ، ولأن الزجاجي لم يأخذ هذا البيت إلا من سيبويه ، وسيبويه استشهد به على أن الفتحة في (مذ أمسَ) فتحة إعراب .

1 انظر الجمل في النحو 299 .

2 انظر شرح التسهيل 151/2 .

المبحث الثالث
بعض أوزان الأسماء والصفات

وزن فَيْعَل في المتعل الأجوف

وزن فَيْعَل – بفتح العين – لا يكون إلا في الصحيح العين ، اسماً كان أو صفة ، نحو : الغيلم والصيرف والنيرب ، أما فَيْعِل فلا يكون الا في الأجوف كالسيد والميت والجيد والبين . ولم يجئ فيعَل في المعتل العين (الأجوف) إلا في كلمة واحدة هي العيَّن [1] الواردة في قول الراجز وهو رؤبة :

ما بالُ عيني كالشَّعيب العيَّنِ [2]

وقد عُدَّ هذا البناء في الأجوف شاذاً [3] ، إلا أن شاهد الرجز السابق شكل خلافاً بين النحويين حول وزن بعض الكلمات مثل (سيد وميت وجيد) فقد ذهب الكوفيون إلى أن وزن هذه الكلمات هو فَعْيل ، وذهب البصريون إلى أن وزنها فَيْعِل وذهب قوم إلى أن وزنه في الأصل على فَيْعَل [4] ، إذ استدل من ذهب إلى هذا الوزن الأخير بأن هذا الوزن له نظير في كلام العرب ، أما وزن فَيْعِل فغير موجود في كلامهم ، وأما الكسرة في الياء في سيد وأمثالها فإنما هي من كسرها بعد الفتح وهم كثيراً ما يغيرون في حركات الكلمات [5] يقولون : بِصري وهو بَصري وأموي وهو أُموي . ومما يدل عندهم أن أصله بفتح العين ثم تغيرت أنه قد جاء في كلامهم فَيْعَل من المعتل الأجوف وهو (العيَّن) الواردة في قول الرجز السابق [6] .

---

1 انظر شرح شافية ابن الحاجب 149/1 .
2 ديوان رؤبة 160 ، الشعيب : القربة ، العين : البالية .
3 انظر الخصائص 427/2 ، شرح شواهد الشافية 61 .
4 انظر المسألة (115) من الإنصاف 795/2 – 804 (م115) ، وانظر الكتاب 365/4 ، المنصف 16/2 ، شرح المفصل 95/10 .
5 انظر الكتاب 365/4 ، الإنصاف 801/2 .
6 انظر الكتاب 366/4 ، الإنصاف 801/2 ، شرح المفصل 95/10 .

وزن مَفْعُل

وزن مَفْعُل من الأوزان القليلة في اللغة العربية ، ولا يستخدم في العربية إلا اسماً تلزمه الهاء – أي مؤنث لا مذكر – ولا يستعمل هذا الوزن دون الهاء إلا إذا جمع حيث تحذف منه [1].

ومن أمثلته مفرداً : مَشْرُقة ومَقْبُرة وجاء في بعض القراءات :" **فَنَظِرَةٌ إلى مَيْسُرة** "[2] .

وذهب سيبويه [3] إلى أن وزن مَفْعُل لم يجئ في كلام العرب لا مفرداً ولا جمعاً ، إلا أن غيره أثبت مجيئه في الجمع وذلك كما في (مَكْرُم) جمع مكرمة في قول الراجز :

نِعْمَ أخو الهيجاء في اليوم اليمي ليوم رَوْعٍ أو فعال مَكْرُمِ [4]

والقول بأن مكرم جمع مكرمة هو رأي للفراء [5] ، وقد جاء في اللسان[6] أنه لم يأتِ من هذا الوزن إلا (مكرُم ومعوُن من العون) . ونسب هذا الرأي أيضاً للكسائي [7] إلا أن ابن جني[8] وابن عصفور[9] ذكرا كلمة ثالثة وهي (مألُك) الواردة في قول الشاعر : [الرمل]

أبلغ النعمانَ عني مألُكاً أنه قد طال حبسي وانتظاري [10]

---

1 انظر إصلاح المنطق 222 ، المنصف 308/1 ، الممتع 78/1 ، شرح الشافية 168/1 .
2 ابلقرة 280 ، وانظر هذه القراءة في المحتسب 238/1 .
3 انظر الكتاب 273/4 وانظر رأيه في شرح الشافية 168/1 .
4 نسب لأبي الأخزر الحماني في شرح شواهد الشافية 69 ، لسان العرب مادة (كرم) ، وبلا نسبة في إصلاح المنطق 223 ، المنصف 308/1 ، المحتسب 239/1 ،الممتع 79/1 ، شرح الشافية 168/1 .
5 انظر إصلاح المنطق 223 ، شرح الشافية 169/1 ، لسان العرب (كرم) .
6 لسان العرب (كرم) .
7 انظر إصلاح المنطق 222 .
8 انظر المنصف 309/1 .
9 انظر الممتع 79/1 .
10 المنصف 309/1 ، المحتسب 238/1 ، الممتع 79/1 .

فهو جمع مألُكة وهي الرسالة . وزعم السيرافي [1] في ذلك كله أنه مما رخم للضرورة ، وأنه يريد معونة ومكرمة .

وزن فَعْلول

وزن فَعْلول من الأوزان النادرة الوجود في اللغة العربية ، إذ لم تجيء منه إلا كلمة واحدة هي كلمة (صَعْفوق) [2] ، وقد جاءت هذه الكلمة في قول الراجز وهو العجاج:

من آل صَعْفوقَ وأتباعٍ أُخَرْ الطامعين لا يالون الغَمَرْ [3]

جاء في اللسان : "كل ما جاء على فعلول فهو مضموم الأول مثل(زُنبور وبُهلول وعُمروس) وما أشبه ذلك، إلا حرفاً جاء نادراً وهو بنو (صَعفوق) لخول باليمامة وبعضهم يقولون صعفوق بالضم ، قال ابن بري : رأيت بخط أبي سهل الهروي على حاشية كتاب : جاء على فَعْلول صَعْفوق وصَعْقول لضرب من الكمأة ويَعْكوكة : الوادي لجانبه" [4] .

ولشدة إنكارهم هذا الوزن ذهب الجوهري [5] إلى أن لفظ صعفوق اسم اعجمي ، ولم يجئ على فعلول شيء غيره ، أما الخَرْنوب فإن الفصحاء يضمونه أو يشددونه مع حذف النون، وإنما يفتحه العامة .

ويبدو أن هذا الوزن قد دخل العربية بفعل تدخل قانون المخالفة؛ وذلك أن أصل (صعفوق) هو صَفّوق (صفة دالة لضآلة الجسم) ثمّ خولف بين الفاءين بأن قلبت إحدى الفاءين عينا للمخالفة. ثم إن ضم أولها وفتحه هو أيضا من عمل قانوني المخالفة والمماثلة، فالفتح مخالفة والضم مماثلة؛ والتجانس الصوتي يُرَجِّح الضم على الفتح.

1 انظر الممتع 79/1 .
2 انظر الإنصاف 799/2 (م115)، شرح الشافية 11/1 .
3 ديوان العجاج 40 .
4 لسان العرب مادة (صعفق) .
5 انظر الصحاح للجوهري مادة (صعفق) وهو موجود في لسان العرب مادة (صعفق) .

وزن فعفعيل

من الملاحظ أن هذا الوزن يتكون بتكرار فاء الكلمة وعينها في صيغة (فعيل) ، وقد ذكر ابن جني [1] أن فاء الكلمة لم تكرر في شيء من الكلام إلا في كلمة واحدة هي (مرمريس) ، وأنشد عليها شاهدا واحداً هو قول الراجز:

يعدلُ عني الجدل الشُّخيسا كدَّ العدا أخلق مرمريسا [2]

وقد قالوا أيضاً مرمريت .

وزن فَعَلّول

ذهب اللغويون [3] إلى أن وزن فَعَلّول غير موجود في العربية ولا يمكن إثباته بكلمة (سمرْطول) الواردة في قول الراجز:

على سمرْطولٍ نيافٍ شعشعِ [4]

وقد عللوا ذلك بأنه لم يسمع قط في نثر ، وإنما سمع في الشعر ، وهم مما يحرفون في الشعر إذا اضطروا . ومما يدل عندهم على أن الشعراء يحرفون في الشعر إذا اضطروا قول الراجز وهو العجاج :

بِسَبْحَلِ الدَّفين عَيْسَجورِ [5]

وإنما هو سِبَحْل بمنزلة قِمَطْر فكذلك سَمَرْطول يمكن أن يكون محرفاً من سَمْرَطول كعَضْرَفوط.

1 انظر سر صناعة الإعراب 259/1 .
2 ديوان رؤبة 69 –70 ، الشخيسا : المخالف لما يؤمر به ، مرمريس : الداهية .
3 الخصائص 421/2، الممتع 164/1 .
4 انظر السابقين ، نياف: الطويل في ارتفاع ، شعشع: الطويل العنق .
5 ديوان العجاج 399 ، سبحل الدفين : العظيمة الجانبين ، عيسجور : الكريمة النسب

وزن أفْعُل

وهذا الوزن لم يجيء إلا اسماً وهو قليل نحو (أُبْلُم) [1] وقد منع سيبويه [2] مجيئه في الصفة . والواقع أن هذا الوزن قد جاء في الصفة في قولهم (شحمٌ أمْهُج) أي رقيق في قول الراجز:

يطعمها اللحم وشحماً أمْهُجا [3]

ولكن اللغويين لم يسلموا بوجود هذا الوزن في الصفة على الرغم من مجيئه في الشاهد السابق ، مما دفعهم إلى أن يجعلوا (أمْهُجاً) مقصورة من (أمهوج) لأنه قد جاء عنهم (لبن أمهوج) وذلك للضرورة الشعرية.

إلا أن ابن منظور [4] قد أقر وجود كلمة (أمهج) في اللغة حيث قال : الماهج والأمهج والأمهجان كله اللبن الخالص من الماء . وذكر ابن جني [5] رأياً آخر في تفسير هذه الكلمة ، إذ ذهب إلى أنه يمكن أن يكون اسماً لا صفة إلا أنه وصف به ، لما فيه من معنى الصفاء والرقة كما يوصف بالأسماء المتضمنة لمعاني الأوصاف وذلك كما في قول الراجز:

مئبرةَ العرقوبِ إشفى المرفقِ [6]

فوصف بـ(إشفى) وهو اسم لما فيه من معنى الحدة .

1 انظر الممتع 73/1 .
2 انظر الخصائص 419/2 .
3 الخصائص 410/2 ، الممتع 73/1 .
4 انظر لسان العرب (مهج) .
5 انظر الخصائص 410/2 .
6 انظر الخصائص 410/2 ، الممتع 74/1 . الإشفى : مخرز الإسكاف وقصد بها هنا أنها دقيقة المرفق ، مئبرة : الإبرة .

وزن فيعول

وهو من الأوزان المشتركة في الاسم والصفة فالاسم نحو : قيسوم وخيشوم وحيزوم ، والصفة نحو ديموم الواردة في قول الراجز:

قد عرضتْ دوِّيَّة ديمومُ [1]

وزن فِعِلَّى

يتم هذا الوزن كما ذكر سيبويه [2] بأن تلحق الألف خامسةً للتأنيث . وهو وزن للأسماء والصفات فالاسم نحو الزِّمِكّي والجِرِشّي ، والوصف نحو الكمري الواردة في قول الراجز:

قد أرسلت في عيرها الكِمِرّي [3]

وزن فُواعِل

ذهب سيبويه [4] إلى أن وزن فُواعل يجيء في الاسم والصفة ، فمن الأسماء صُواعق وعُوارض وأما الصفة فدُواسِر أي شديد بدليل قول الراجز:

والرأسُ من ثُغامةَ الدُّواسِرُ [5]

وزن فُعَل صفةً

يأتي وزن فُعَل اسما وصفةً ، فالأسماء نحو صُرَد وجُعَل وثُقَب وحُفَر جمع حفرة ، أما الصفات فنحو حُطَم التي جاءت في قول الراجز:

قد لفَّها الليل بسواقٍ حُطَم [6]

1 انظر الشاهد والرأي السابق في الكتاب 266/4 ، شرح المفصل 122/6 .
2 انظر الكتاب 261/4 .
3 الكتاب 261/4 ، لسان العرب مادة (كمر) ، الكمري : القصير .
4 انظر الكتاب 254/4 .
5 الكتاب 254/4 ، تحصيل عين الذهب 576 ، ثغامة : قبيلة ، الدواسر: الشديد الملتئم
6 نسب للحطيم القيسي في الكتاب 222/3 – 223 ؛ وبلا نسبة في المقتضب 95/1 ، شرح المفصل 62/1و 112/6 .

من المعاني الصرفية لوزن تفاعَل

ذهب اللغويون [1] إلى أن أكثر المعاني التي يأتي عليها وزن (تفاعل) هو التظاهر بشيء غير موجود فيك أو الإيهام نحو التغافل والتجاهـل . ويوضـح هذا المعنى قول الراجز :

إذا تخازرتُ وما بي من خَزَرْ [2]

فقد أوضـح هـذا الـشاهد معنـى التظـاهر بالـشيء غـير الموجـود حـين قـال (تخازرت) ثم نفى أن يكون فيه خزر ، وهذا الكلام صريح بأن تخازر جـاءت لتدل على ادعائه بأن فيه خزراً وما به من شيء .

1 انظر الكتاب 69/4 ، المقتضب 116/1 ، دقائق التصريف 171 ، شرح المفصل 80/7 و 159 ، الممتع 182/1 – 183 .

2 ديوان الطفيل الغنوي 100 ، تخازر : ضيق عينية ليحدد النظر .

المبحث الرابع : التصغير والنسب

تصغير جمع فُعال وفعيل

الأصل في جمع فُعال وفعيل أن يكون على أفعلة نحو غلام وأغلمة وصبي وأصبية ، ولكن قد يستغنى في كلام العرب عن هذا الجمع بأن يقولوا : غِلْمة ، وصِبْية . فإذا أرادوا تصغير غلمة وصبية فالأجود أن يردا إلى أصلهما في البناء ، فيصغران على أُغَيلمة وأُصَيبية ، :كأنهم صغروا: أغلمة وأصبية . ولكن بعض العرب يجريه على القياس فيقول في تصغيرهما : صُبَيَّة وغُلَيْمة [1]، قال الراجز وهو رؤبة:

صُبيةٌ على الدخانِ رُمْكا ما إن عدا أكبرهم أن زَكّا [2]

جاء في لسان العرب :" وتصغير صِبْية : أُصَيْبِيَة ، وتصغير أصبية : صُبيَّة ، كلاهما على غير قياس ، قال ابن سيده : وعندي أن صُبيَّة تصغير صِبية ، وأُصيبية تصغير أصبية ليكون كل شيء منهما على بناء مكبره " [3] .

تصغير غدوة

ذهب الفراء 4 إلى أن (غدوة) لا تصغر . وذهب أبو حيان إلى أنها حين تكون مبهمة لا يجوز تصغيرها ، أما إن لم تكن مبهمة فإن تصغيرها جائز . بدليل قول الراجز:

طلعَ النجمُ غُدَيَّة [5]

حيث صغرها لأنه أراد طلوعه في أول الغداةِ ، فلما نوى صغر وقت صغره .

---

1 انظر الكتاب 486/3 ، المقتضب 496/1 .
2 ديوان رؤبة 120 ، والرواية (غليمة) مكان (صبية) وعليه فالشاهد لنفس المبحث مع اختلاف الكلمة ، رمك: لونك لون الرماد، زكا : دب ودرج .
3 لسان العرب (صبي).
4 انظر ارتشاف الضرب 353/1 .
5 السابق نفسه .

الاستغناء عن الياء في النسب (دلالة وزن فَعِل على النسب)

ذكر علماء اللغة أنه يمكن الاستغناء عن ياء النسب في عدة أوزان تفيد النسب ، ومن هذه الأوزان وزن فَعِل مقصوداً به (صاحب كذا) [1] . وذلك كما في قول الراجز:

لست بليليٌّ ولكني نَهِرْ لا أدلجُ الليلَ ولكنْ ابتكرْ [2]

أراد (نهاري) . ويبدو أن وجود الضد يساعد على فهم النسب هنا ، فقد نفى عن نفسه أن يكون ليلياً باستخدام أسلوب النسب بالياء ، وأثبت لنفسه صفة النهارية ولكن دون أن يستخدم أسلوب النسب المتعارف عليه باستخدام الياء ، ويبدو أن هذه الضدية هي التي ساعدتهم على فهم هذا النسب في هذه الصيغة ، قال ابن منظور :" وجعل نهر في مقابلة ليلي كأنه قال : لست بليلي ولكني نهاري " [3] .

والحق أن استخدام وزن فَعِل في الدلالة على النسب أقوى من النسب باستخدام الياء ، وذلك أن استخدام هذه الصيغة يؤكد انتساب الشخص إلى المنسوب إليه ، كما أنها تجعله وكأنه جزء مما ينتسب إليه .

---

1 انظر الكتاب 384/3 ، المقرب 55/2، شرح الكافية الشافية 316/2 ، أوضح المسالك341/4 ، شرح ابن عقيل 506/2 ، شرح التصريح 612/2 ، شرح الأشموني 346/4 .

2 انظر المراجع السابقة نفسها وانظر كذلك لسان العرب (نهر) .

3 لسان العرب (نهر) .

الفصل الثالث
البنية العددية للكلمة

أصل المثنى والجمع

ذهب علماء اللغة [1] إلى أن الأصل في المثنى والمجموع العطف بالواو ؛ وقد استعملت التثنية والجمع بدل العطف تخفيفاً ، وقد جعلوا العودة إلى العطف من الشذوذ والاضطرار ، وأطلق عليه السيوطي [2] مصطلح استخدام الأصل المهجور . وقد استدلوا على صحة رأيهم القائل بأن أصل المثنى بالعطف أن الشاعر إذا اضطر رده إلى الأصل وذلك كما في قول الراجز:

كأن بين فكِّها والفكِّ   فأرةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ في سُكِّ [3]

أراد فكيها فجاء بالأصل المتروك . ومثله قول الراجز:

ليثٌ وليثٌ في مجالٍ ضنكِ   كلاهما ذو أشر ومحكِ 4

أراد : ليثان فجاء بالأصل المتروك . ومثله كذلك قول الراجز:

كأنَّ بين خلفِها والخلفِ   كشةَ أفعى في يبيسٍ قفٍّ 5

أراد خلفيها . هذا في المثنى ، أما في الجمع فقد رأوا أن الرجوع إلى الأصل بالعطف فيه لا سبيل إليه ؛ وذلك لأنه أشق من استعماله في التثنية ،

---

1 انظر أسرار العربية 46، شرح المفصل 137/4 ، شرح التسهيل 71/1 ، شرح الكافية 311/4 ، همع الهوامع 145/1 .

2 انظر الأشباه والنظائر 201/2 .

3 نسب لمنظور بن مرثد الأسدي في خزانة الأدب 468/7 ، 473 ، وبلا نسبة في أسرار العربية 46، شرح المفصل 138/4 ، شرح التسهيل 71/1 ، شرح الكافية 312/4 ، الأشباه والنظائر 201/2 ، سك : نوع من الطيب .

4 نسب لواثلة بن الأسقع و جحدر بن مالك الحنفي في خزانة الأدب 461/7 و462 ، الدرر اللوامع 128/1 ، وبلا نسبة في أسرار العربية 46، المقرب 41/2 ، همع الهوامع 145/1 . ضنك : ضيّق ، محك : منازعة وغضب .

5 أسرار العربية 46، شرح التسهيل 71/1 .كشة الأفعى : صوت جلدها عندما تحك بعضها ، القفة : شجرة مستديرة ترتفع عن الأرض قدر شبر وتيبس .

ولأن الجمع ليس محدوداً فتذكر آحاده معطوفاً بعضها على بعض كما فعل في المثنى [1] .

والحق أن استعمال العطف في الجمل السابقة يختلف من حيث الدلالة عما لو استخدم المثنى مكانه ، إذ يبدو أن ثمة غرضاً دلالياً من العطف ، فليس قولنا (كأن بين فكها والفك فأرة) مثل قولنا (كأن بين فكيها فأرة) ، إذ العطف في هذا قد يدل على أن البعد بين الفكين أكبر مما في التثنية ، وقولنا ليثٌ وليثٌ يدل على أن ثمة اختلافاً بين الليثين في القدرات والإمكانيات.

تثنية كلا وكلتا ، أهي لفظية معنوية أم معنوية فقط ؟

ذهب الكوفيون إلى أن الألف في كلا وكلتا للتثنية ، لذلك فإن كلا وكلتا عندهم فيهما تثنية لفظية ومعنوية ، ولزم حذف نونيهما للزومهما للإضافة ، وخالفهم البصريون فذهبوا إلى أن فيهما إفراداً لفظياً وتثنية معنويةً، والألف فيهما كألف عصى ورحى [2] . وقد استدل الكوفيون على صحة رأيهم السابق بورود كلتا مفردةً عن طريق حذف الألف ، وذلك كما في قول الراجز :

في كلتَ رجليها سُلامى واحدة ... كلتاهما مقرونةٌ بزائدة [3]

وقد اختلف التناول البصري لهذا الشاهد بحيث يتوافق ونظرتهم في الحكم على كلا وكلتا ، حيث ذهبوا إلى أن الأصل في الشاهد (كلتا) وقد حذفت الألف اجتزاء بالفتحة عنها لضرورة الشعر [4] .

---

1 انظر شرح التسهيل 71/1 ، همع الهوامع 145/1 .

2 انظر هذا الخلاف في الإنصاف 439/2 (م62) ، شرح الكافية 80/1 ، ائتلاف النصرة 55 .

3 معاني القرآن للفراء 142/2 الإنصاف 439/2 ، شرح الكافية 72/1 و81 ، ائتلاف النصرة 55 .سلامي : العظمة التي تكون بين كل مفصلين .

4 الإنصاف 449/2 .

في حين استدل البصريون على صحة مذهبهم في أن في هاتين اللفظتين إفراداً لفظياً وتثنية معنوية من أن الضمير يعود إليهما مفرداً حملاً على اللفظ وهو الأكثر ، وتارة يرد إليهما مثنىً حملاً على المعنى . فمن رده مفرداً قوله تعالى : "**كلتا الجنتين آتت أكلها**"[1] وأما رد الضمير إليهما مثنى فعلى ما حكي عن بعض العرب أنه قال :"كلاهما قائمان".

ومن حجج الكوفيين التي اعترض عليها البصريون أن ألف (كلا وكلتا) تنقلب إلى الياء في النصب والجر إذا أضيفتا إلى المضمر وذلك نحو رأيت الرجلين كليهما ورأيت المرأتين كلتيهما . وفي الاعتراض عليه ذُهِبَ إلى أن هذا الانقلاب كان لتشبيه كلا وكلتا بـ (إلى وعلى ولدى) التي تنقلب ألفهن ياء إذا أضفن إلى المضمر ولا تنقلب إذا أضفن إلى المظهر[2] .

ويجب الالتفات إلى أن انقلاب ألف لدى وإلى وعلى يختلف عن انقلاب ألف كلا وكلتا ، إذ انقلاب ألف كلا وكلتا مرتبط بالحالة الإعرابية لهذين الاسمين ، إذ تنقلب في حالة النصب والجر وتبقى على حالها في الرفع، فإما انقلاب ألف إلى وعلى ولدى فلا يرتبط بهذا الامر.

وحديثا استفاد مصطفى السقا[3] من شاهد الرجز السابق في إثبات رأيه القائل بأن بنية (كلا وكلتا) ثنائية ، فهذا هو أصل كلتا – كلتَ ، قبل أن تزاد لها الألف لتقوية البنية لا للتثنية ، فأصل كلا وكلتا عنده الكاف واللام ، ثم نقلتا من طور الثنائية إلى طور الثلاثية بزيادة الألف .

وعليه يكون السقا[4] قد وافق البصريين حين ذهب إلى أن الألف في كلا وكلتا ليست للتثنية ، وأن كلا وكلتا اسمان مفردا اللفظ مثنيا المعنى .

---

1 الكهف 33 .
2 انظر الإنصاف 450/2 (م62) ، ائتلاف النصرة 56 .
3 انظر بحثه (كلا وكلتا) 16 –17 و 20 .
4 السابق 21 .

قيام الجمع مقام المثنى والمثنى مقام الجمع

الأصل في كلام العرب دلاله كل لفظ على ما وضع له ، فيدل المفرد على الواحد والمثنى على اثنين والجمع على ما زاد على ذلك ، وقد يُخرَجُ عن هذا الأصل قياساً وذلك إذا أضيف المثنى في المعنى إلى متضمِّنه وهو مثنى لفظاً [1] . وقد جاز في كل ما في الجسد منه شيء واحد لا ينفصل كالرأس والأنف واللسان والظهر والبطن والقلب إذا ضُمَّ إليه مثله جاز فيه ثلاثة أوجه هي [2] :

الأول : الجمع وهو الأكثر نحو قوله تعالى : "**إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما**" [3] ، وذلك كراهية لاجتماع تثنيتين مع فهم المعنى ، ولأن التثنية جمع في الحقيقة .

الثاني : التثنية على الأصل وظاهر اللفظ ، وسيبويه [4] يجعله القياس .

الثالث : الإفراد لوضوح المعنى إذ كل واحد له شيء واحد ، وقد كان ابن مالك [5] يرجح هذا الرأي على غيره من الوجوه .

ومما اجتمعت فيه التثنية والجمع قول الراجز :

ظهراهما مثلُ ظهور الترسين [6]

---

1 انظر همع الهوامع 171/1 –172 .

2 انظر هذه الوجوه في شرح المفصل 155/4 و 157 ، شرح الكافية 325/4 ، همع الهوامع 173/1 ، شرح الأشموني 135/3 ، خزانة الأدب 533/7 – 539 .

3 التحريم 4 .

4 انظر الكتاب 622/3.

5 انظر شرح الأشموني 135/3.

6 نسب لخطام المجاشعي في الكتاب 48/2، شرح المفصل 156/4، خزانة الأدب 314/2، الدرر اللوامع 116/1 و 117. وله أو لهميان بن قحافة في خزانة الأدب 548/7، ولهميان وحده في الكتاب 622/3، وبلا نسبة في شرح الكافية 326/4، شرح الشافية 194/1، همع الهوامع 174/1، شرح الأشموني 137/3. الترسين : مثنى ترس وهو ما يتقي به الضرب في الحرب .

فقد ثنى المضاف في (ظهراهما) وجمعه في (ظهور الترسين) فجمع بين الوجهين .

هذا كله مع ظهور المعنى ، فإن كان ثمة ما يؤدي إلى اللبس لم يجز إلا التثنية عند الكوفيين ووافقهم الاستراباذي [1] في ذلك ، ولا يجوز الجمع إلا بوجود قرينة ظاهرةٍ .

وأجاز ابن مالك [2] وقوع المثنى موقع الجمع والجمع موقع المثنى ، فمن وقوع الجمع موقع المثنى قول الراجز:

أشكو إلى مولايَ منْ مولاتي تربطُ بالحبلِ أكيرعاتي [3]

ومن كلام العرب : رجل عظيم المناكب ، وغليظ الحواجب ، ومن المعلوم أن ليس للإنسان إلا منكبان وحاجبان . والحق أن المقصود هنا إطلاق الجنس لا تحديد ما للإنسان من مناكب وحواجب ، فهو عظيمُ ما يطلق عليه المناكب وغليظُ ما يطلق عليه الحواجب .

حذف آخر المقصور عند التثنية إذا كثرت حروفه

أجاز الكوفيون حذف الألف في تثنية ما زاد على أربعة حروف من الأسماء المقصورة ، وذلك نحو قهقرى قهقران . وذهب البصريون إلى أنه غير جائز [4] .

وحجة الكوفيين أن العرب يطلبون الخفة عن وجود الثقل ، والاسم إذا كثرت حروفه كان ثقيلاً ، فإذا أضيفت له لاحقة التثنية زادت حروفه فزاد صعوبة . غير أن البصريين اعترضوا على ذلك وقالوا : إن التثنية وردت على لفظ الواحد ، فينبغي ألا يحذف منه شيء قلّت حروفه أو كثرت ، واستدلوا على أن العرب لا تحذف فيما كثرت حروفه بقول الراجز :

1 انظر شرح الكافية 326/4.
2 انظر شرح التسهيل 111/1.
3 السابق نفسه .
4 انظر هذا الخلاف في الإنصاف 754/2 (م110) ، الممتع 609/2 .

شَهْرَيْ ربيعٍ وجُمادَيَيْنه [1]

ويبدو أن الكوفيين قد فُهِموا في هذه المسألة خطأً ؛ وذلك لأنهم أجازوا حذف الألف ولم يوجبوه ، وقد استخدم ابن عصفور لفظة (خلافاً لأصل الكوفة فإنهم يجيزون حذفها) وكلمة يجيزون تدل على أنهم لم يوجبوا ذلك الحذف ، وإجازتهم له تتفق وروح اللغة التي تميل نحو الخفة والسهولة في النطق .

استخدام المفرد مكان الجمع

أجاز سيبويه [2] استخدام المفرد موضع الجمع وذلك كما في قول الراجز:

لا تنكرِ القتلى وقدْ سبينا   في حلقِكُمْ عظمٌ وقد شجينا [3]

فقد قال (حلقكم) والأصل حلوقكم . وأجازه المبرد [4] إلا أنه قصره على الضرورة .

الجمع والتعويض

يفهم من كلام بعض علماء اللغة [5] أن العرب تجمع ما حقه التأنيث بجمع المذكر السالم (الواو والنون والياء والنون) وذلك لغرض التعويض ، وذلك كما في أرض : أرَضون ، وسنة: سنون ، ومئة : مئون ، والتعويض حاصل في مثل (أرض – أرَضون) من منطلق أن هذه الكلمة مؤنثة ، إلا أنها فقدت العلامة الدالة على التأنيث وهي التاء ، فيصار إلى جمعها بالواو والنون أو الياء والنون وذلك تعويضاً عما افتقدته في المفرد وهو التاء . أما سنة ومئة وغيرهما فقد حذفت منهما لام الكلمة ، فجمعتا جمع مذكر سالماً

---

1 الإنصاف 755/2 (م110)، الممتع 609/2 .
2 انظر الكتاب 209/1.
3 للمسيب بن زيد مناة في لسان العرب (شجا) ، وبلا نسبة في الكتاب 209/1 ، المقتضب 458/1، شرح المفصل 32/6.
4 انظر المقتضب 458/1.
5 انظر الكتاب 598/3 – 599 ، سر صناعة الإعراب 206/2 ، شرح المفصل 5/5 .

وذلك تعويضاً عما حذف منها ، وذلك لأن الجمع بالواو والنون أو الياء والنون أعم من الجمع بالتاء .

وعلى أساس التعويض هذا وجه النحاة جمع (دهيده) تصغير (دهداه) – وهي حاشية الإبل، و(أبيكر) تصغير (الأبكُر) – جمع بكر وهو الفتي من الإبل – بالواو والنون (دهيدهين ، وأبيكرين) في قول الراجز:

قد شَرِبَتْ إلا دُهَيْدِهينا قُلَيِّصاتٍ وأُبَيْكِرِينا [1]

فالقياس أن يكون على دهيدهات وأبيكرات [2] ، إلا أنه شذ عن القياس [3] .

وقد فسر سيبويه [4] وابن جني [5] والمالقي [6] هذا الجمع على أساس التعويض ، يقول ابن جني : "إن أبكراً جمع بكر وكل جمع فتأنيثة سائغٌ مستمر لأنه جماعة في المعنى ، فكأنه كان ينبغي أن يكون في أبكر وأكلب وأعبد هاء فيكون تقديره أكلبة وأبكرة وأعبدة كما قالوا في غير هذا فِحالة جمع فحل وذِكارة جمع ذكر ... فكما جاز أن تأتي الهاء في هذه الجموع وغيرها ، كذلك جاز أيضا أن تقدر في أبكر الهاء فيصير كأنه أبكرة" [7] .ثم قال : " وإذا ثبت بما قدمناه أن أفعلاً من أمثلة الجموع يجوز في الاستعمال والقياس تأنيثه لم ينكر أن يعتقد أن أبكراً قد كان ينبغي أن يكون فيها هاءُ تأنيثِ الجماعةِ ، فصار إذن جمعه أياها بالواو والنون في قوله أبيكرين إنما هو عوض من الهاء المقدرة في أبكر فجرى ذلك مجرى أرض في جمعهم إياها بالواو والنون في قولهم :

---

1 الكتاب 494/3 ، سر صناعة الإعراب 263/2 ، شرح التسهيل 81/1 ، شرح الشافية 270/1 ، رصف المباني 430 ، ارتشاف الضرب 387/1 ، خزانة الأدب 50/8، شرح شواهد الشافية 100 .
2 انظر شرح شواهد الشافية 100 .
3 انظر شرح الشافية 270/1 .
4 انظر الكتاب 494/3 –495 .
5 انظر سر صناعة الإعراب 263/2 وما بعدها .
6 انظر رصف المباني 430 .
7 سر صناعة الإعراب 264/2 .

أرضون "[1] ، ثم قال :" فأما دهيدهينا فإن واحده دهداه وهو القطعة من حاشية الإبل ، فهو نظير الصِّرمة والهجمة والعكرة فكأن الهاء فيها لتأنيث الفرقة والقطعة ، كما أن الهاء في عصبة وطائفة لتأنيث الجماعة ، فكأنه كان في التقدير دهداهة ، فلما حذفت الهاء وصار دهداهاً جمع تصغيره بالواو والنون تعويضاً من الهاء المقدرة المرادة في دهداهة فقصته أيضا قصة أرض فلذلك قيل دهيدهينا "[2] .

وفسر ابن مالك [3] وأبو حيان [4] هذا الشاهد بشيء مختلف عما نجده عند سابقيهما ، إذ ذهبا إلى أن الشاعر أراد أن ينزل ما لا يعقل منزلة ما يعقل في الأنس به والحنو عليه ؛ فلذلك جمعهما بجمع العاقل .

ومما فسر على أساس التعويض السابق الذكر جمع حرة على (حرون) و(إحرة) على(إحرون) ، وإوزة على (إوزون) . قال الراجز:

لا خمس إلا جندلُ الإحرين [5]

وقال راجز آخر:

فما حوتْ نَقْدَةُ ذاتُ الحَرَّيْنْ ... إلى كَرِيبٍ فنخيلِ يبريْنْ [6]

يقول ابن جني :" إن الأصل في إحرة : إحرَرَة ، وفي إوزة : إوزَزَة ، وكلتاهما إفعلة، ثم إنهم كرهوا اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد ، فأسكنوا الأول منهما ، ونقلوا حركته إلى ما قبله ، وأدغموه في الذي بعده ، فلما دخل الكلمة هذا الإعلال والتوهين عوضوها منه أن جمعوها بالواو والنون ، فقالوا: إحرون وإوزون ، ولما فعلوا ذلك في إحرة أجروا عليها حرة

1 السابق 267/2 .
2 السابق نفسه .
3 انظر شرح التسهيل 81/1 .
4 انظر ارتشاف الضرب 387/1 .
5 سر صناعة الإعراب 262/2 ، شرح المفصل 5/5 ، رصف المباني 433 .
6 سر صناعة الإعراب 263/2 ، شرح المفصل 5/5 ،رصف المباني 433 ، نقدة: اسم حرة وحرة أرض ذات حجارة سوداء .

فقالوا : حرون ، وإن لم يكن لحقها تغير ولا حذف ، لأنها أخت إحرة من لفظها ومعناها ، وإن شئت فقل : لأنهم قد أدغموا عين حرة في لامها ، وذلك ضرب من الإعلال لحقها"[1] .

جمع المؤنث تأنيثاً لفظياً على تقدير حذف حرف التأنيث

أجاز الكوفيون جمع المؤنث تأنيثاً لفظياً على تقدير حذف حرف التأنيث منه جمع تكسير، ثم قاسوه على جمع المذكر السالم ؛ وذلك لأن الأصل في مثل طلحة : طلح ، ولذلك جاز عندهم جمع التكسير وجمع المذكر السالم في مثل ذلك . واستشهدوا عليه في جمع التكسير بقول الراجز:

وعُقْبَةُ الأعْقابِ في الشهرِ الأصمْ[2]

واعترض البصريون على فكرة أن يكون التقدير في جمع طلحة جمع طلح ، وذلك لأن الجمع إنما وقع على جميع حروف الاسم ، وتاء التأنيث من جملتها ، فلم يجز نزعها منه لئلا يختلط بما لا تاء فيه[3] . وعليه فقد ذهبوا إلى أن الشاهد السابق شاذّ ، واعترضوا كذلك على فكرة قياس جمع المذكر السالم على جمع التكسير في جواز الجمع على حذف تاء التأنيث وذلك لاختلاف القياس بين جمع المذكر السالم وجمع التكسير .

الاستدلال على أصل الكلمة عن طريق الجمع

من الطرق التي استخدمها اللغويون في معرفة أصل الكلمة التعرف عليه عن طريق الجمع ، فقد قالوا مثلاً إن أصل عضة في بعض اللهجات هو

---

1 سر صناعة الإعراب 263/2 ، والفكرة ذاتها في رصف المباني 433 .
2 انظر المسألة والشاهد في الإنصاف 40/1 (م40) ، همع الهوامع 152/1 ، خزانة الأدب 8 /10 – 12 ، الدرر 131/1 .
3 انظر الإنصاف 42/1 ، خزانة الأدب 12/8 .

عضوة حذفت منها الواو ، وذلك بدليل مجيئها في الجمع (عضوات) كما في قول الراجز:

هذا طريقٌ يأزِمُ المآزما وعضواتٌ تقطعُ اللهازما [1]

وقالوا إن أصل ماء هو ماه ، قلبت الهاء همزة وذلك لأن الجمع أمواه، وحين جاء الجمع بالهمز (أمواء) قالوا إن الهمزة في الجمع كذلك منقلبة عن الهاء أو أنها همزة المفرد كذلك . ومن مجيء جمع ماء على أمواء قول الراجز:

وبلدةٍ قالصةٍ أمواؤها تستنُّ في رَأْدِ الضحى افياؤها [2]

وذهب ابن جني [3] إلى أن أصل فَعْلان في الجمع هو فعلاء قلبت الهمزة نوناً ، ومن الأدلة التي استدل بها ابن جني أن وزن فعلان يجمع في بعض الحالات على نفس ما يجمع عليه وزن فعلاء . فقد قالوا في جمع إنسان : أناسي وظربان ظرابي ، وذلك في قول الراجز :

دون ظرابيِّ بني قِرْواشِ [4]

فجرى مجرى قولهم صلفاء صلافي ، وخبراء خباري " فردُّهم النون في إنسان وظربان ياء في ظرابي وأناسي كما ردوا همزة خبراء وصرفاء ياء ، يدل على أن الموضع للهمزة ، وأن النون داخلة عليها " [5] .

1 الكتاب 360/3 ، المنصف 59/1 – 60 ، سر صناعة الإعراب 199/2 ، شرح المفصل 38/5 ، الممتع 625/2 ، المآزم : جمع مأزم وهو المضيق بين جبلين ، عضوات : شجرة من شجر الطلح ، اللهازم : مضغات في اسفل الحنك .

2 المنصف 151/2 ، شرح المفصل 15/10 ، الممتع 348/1 ، شرح الشافية 208/3 ، قالصة : مرتفعة ، تستن : تجري في السنن وهو وجه الطريق ، رأد الضحى : ارتفاع النهار .

3 انظر سر صناعة الإعراب 107/2 –108 .

4 سر صناعة الإعراب 108/2 ، شرح الملوكي 363 ، ظرابي : نوع من الحيوانات .

5 سر صناعة الإعراب 108/2 .

ويجوز عدم رد الأصل المحذوف في التثنية ، فالمشهور مثلاً في تثنية ذات: ذواتا بالرد إلى الأصل ، إلا أنه جاز تثنيته على لفظه بالنقص دون الرد إلى الأصل فقيل : ذاتا ، كما في قول الراجز:

يا دارَ سلمى بين ذاتَي عِوَجِ [1]

أيمن في القسم أهي جمع أم مفرد ؟

ذهب الكوفيون إلى أن أيمن في القسم جمع يمين ، وذهب البصريون إلى أنها ليست جمع يمين ، وأنها اسم مفرد مشتق من اليمن [2] . وقد احتج الكوفيون على صحة رأيهم بأن قالوا أن وزن (أفعل) وزن مختص بالجمع ولا يكون بالمفرد ، والتقدير في أيمن الله :علي أيمن الله أي أيمان الله ، كما أنهم يقولون في جمع يمين أيمن بدليل قول الراجز:

يأتي لها من أيمنٍ وأشملِ [3]

والحق أن قياس الكوفيين هنا غير جائز – على الأقل من الناحية النظرية – وذلك لأن (أيمن) الواردة في الشاهد السابق هي جمع يمين التي هي ضد الشمال ، وكلمة يمين في القسم ليست بهذا المعنى ، ولا يجوز في الجمع أن تقيس الكلمة على مشابهتها في اللفظ ، وذلك لأنك تجد للكلمة الواحدة أكثر من جمع ، فما بالك بالكلمتين المختلفتين .

ما يجمع على وزن أفعُل

الأصل أن يجمع وزن (فَعْل) جمع قلة على وزن أفعُل ، غير أنه خرج عن هذا الأصل فيما كانت عينه واواً أو ياءً ، فجاء على وزن أفعال ، وذلك كسوط أسواط وثوب أثواب وقوس أقواس [4] . قال سيبويه : " وإنما منعهم

1 شرح التسهيل 104/1 .
2 انظر المسألة التاسعة والخمسين من الإنصاف 404/1 (م59) ، شرح المفصل 41/5 .
3 ديوان أبي النجم 221 .
4 انظر الكتاب 586/3 ، المقتضب 164/1 .

أن يبنوه على أفعُل كراهية الضمة في الواو ، فلما ثقل ذلك بنوه على أفعال[1]. وكذلك الأمر في الياء حيث " كرهوا الضمة في الياء كما يكرهون الواو بعد الياء"[2] .

وقد جاء جمع القلة من الواوي واليائي على الأصل وذلك كما في ثوب أثوُب في قول الراجز:

لكل عيشٍ قد لبست أثوُبا [3]

ولصعوبة النطق بالواو المضمومة في أثوب فقد كان بعض العرب يقلبونها همزة [4] .

وجعل المبرد [5] هذا الجمع من الضرورة ، في حين جعله الأزهري [6] من الشاذ قياساً وسماعاً.

ومما جاز فيه الجمع على وزنِ أفعُل وزنُ فُعْل [7] ، وعده ابن عصفور [8] شاذاً ؛ وذلك لأن الأصل أن يكون جمعه على أفعال كأجناد ، من أمثلة مجيئه على أفعُل (ركن أركن) في قول رؤبة :

وزَحْمُ ركنيكَ شدادَ الأركُنِ [9]

1 الكتاب 586/3 .
2 السابق 588/3 .
3 نسب لمعروف بن عبد الرحمن أو لحميد بن ثور في شرح التصريح 522/3 ، ولسان العرب (ثوب) ، وبلا نسبة في الكتاب 588/3 ، المقتضب 165/1 ، دقائق التصريف 275 ، الممتع 336/1 . جاء هذا الجمع في اليائي في شاهد رجز موجود في الكتاب 588/3 ، المقتضب 166/1 ، إلا أنني لم أثبته لوجود ألفاظ لأعضاء حيوية في الجسم .
4 سيأتي بيان هذا في باب الأصوات فصل الهمز .
5 انظر المقتضب 165/1 .
6 انظر شرح التصريح 522/25 .
7 انظر الكتاب 577/3 ، المقرب 108/2 .
8 انظر المقرب 108/2 .
9 ديوان رؤبة 164 .

ما يجمع على فُعُل

الأصل في وزن (فَعِل) أن يجمع على فُعول وذلك نحو كبد كبود ، ويجوز أن يأتي على غير القياس على وزن فُعُل وذلك مثل نَمِر نُمُر [1] في قول الراجز:

فيها عيايِيلُ أسودٌ ونُمُر [2]

وقيل أراد نُمْر بسكون الميم ثم حرك الميم بالضم للإتباع ، كما قيل: الأصل نمور على القياس إلا أنه اجتزأ الواو بالضمة القصيرة [3] . في حين جعله بعضهم [4] شاذاً في جمع نمر .

ومما يجمع على فُعُل وزن فعيل وقياسه أن يجمع على فُعْلان وفُعُل وأفعِلة [5] وذلك نحو رغيف يقال : أرغفة ورُغْفان ورُغُف ، وقضيب قُضبان وقُضُب ، قال الراجز :

إن الشواءَ والنشيلَ والرُّغُف [6]

جمع فَعَلَة على فِعَل

القياس في جمع فَعَلَة جمع تكسير أن يكون على فِعال كناقة نياق ورقبة رقاب ويجوز فيه أيضا تكسيره على فُعْل وذلك مثل نوق في ناقة وخُشْب في خشبة . وجاز كذلك في تكسيره وزن فِعَل كما في قامة قِيَم وتارة تِيَر في قول الراجز:

يقوم تاراتٍ ويمشي تِيَرا [7]

---

1 انظر شرح التصريح 539/2 – 540 .

2 نسب لحكيم بن معية الربعي في شرح التصريح 54/2. ، لسان العرب (نمر) ، شرح شواهد الشافية 376 و 38. ، وبلا نسبة في الكتاب 574/3 ، تحصيل عين الذهب 529 ، شرح المفصل 92/.1 ، الممتع 344/1 ، شرح الشافية 132/3 .

3 انظر شرح التصريح 54/2. ، شرح شواهد الشافية 379 .

4 انظر لسان العرب (نمر) .

5 انظر الكتاب 4.3/3 .

6 نسب للقليط بن زارة في الكتاب 4.3/3 ، لسان العرب (نشل) ، النشيل : لحم يطبخ بلا تابل يخرج من المرق وينشل .

7 انظر المسألة والشاهد في الكتاب 594/3 ، شرح المفصل 21/5 –22 .

جمع الجمع (جمع وزن أفْعِلة وأفعُل)

يجمع جمع القلة (أفعِلة وأفْعُل) على أفاعل [1] وذلك لأن أفعُلاً بزنة أفعَل ، وأفعِلة بزنة أفعَلة ، كما أن أفعال بزنة إفعال . ومن أمثلة هذا الجمع أيدٍ أيادٍ وأوطُب أواطب في قول الراجز:

تحلب منها ستةُ الأواطِبِ [2]

جمع المفرد الذي لا جمع له

من الطبيعي أن يكون جمع المفرد الذي لا جمع له ممتنعاً ، وذلك كلفظ القرآن والشمس والقمر ، غير أنه جاز جمع شمس على شموس وقمر أقمار كما في قول الراجز:

وجوههم كأنها أقمارُ [3]

وذلك لأن العرب تنسب إلى الشمس والقمر التعدد باعتبار الأيام والليالي ، وإن كانت حقيقتهما واحدة ، يقولون : شمس هذا اليوم أحر من شمس أمس ، وقمر هذه الليلة أكثر نوراً من قمر ليلة أول ذلك الشهر [4] .

جمع صفة العاقل

أجاز النحاة [5] جمع صفة العاقل بالواو والنون وذلك نحو صعبون وخدلون . قال الراجز:

قالت سُليمى لا أحبُّ الجَعْدينْ ... ولا السِّباط إنهم مناتينْ [6]

---

1 انظر الكتاب 618/3 ، شرح المفصل 74/5 –75 .

2 الكتاب 618/3 ، شرح المفصل 5/ 75 ، لسان العرب (وطب) ، الأواطب : جمع أوطب وهو جمع مفرده وطب وهو سقاء اللبن .

3 شرح التصريح 93/1 .

4 السابق نفسه .

5 انظر الكتاب 627/3 ، شرح المفصل 27/5 .

6 نسب لضب بن نعرة في لسان العرب (نتن) و (جعد) ، وبلا نسبة في الكتاب 627/3 ، شرح المفصل 27/5 . السباط جمع السبط وهو الطويل الألواح الحسن القد ، والجعدين جمع الجعد وهو المجتمع بعضه إلى بعض .

وقد جعل ابن يعيش القياس أن تجمع بالواو والنون وذلك لأنها " جارية مجرى الأفعال في جريها صفة على ما قبلها كما تكون الأفعال كذلك ، وواو ضاربون تشبه واو الضمير في يضربون لأنها مثلها في مجيئها بعد سلامة ما قبلها وأنها للجمع فجاز أن تجمع هذا الجمع فتقول صعبون كم تقول يصعبون" [1] .

1 شرح المفصل 27/5 .

الفصل الرابع
التذكير والتأنيث

المطابقة بين الفعل والفاعل في التذكير والتأنيث مع الفصل بـ (إلا)

يجوز في العربية التذكير والتأنيث في الفعل إذا كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً وفصل بينه وبين فعلة بفاصل [1] . والتأنيث في جميع أنواع الفصل أفضلُ ما لم يكن الفاصل (إلا) ، إذ اختلف النحاة في هذه الحالة ، فذهب الأخفش [2] وبعض المتأخرين [3] إلى أن التأنيث مع الفصل بـ (إلا) خاص بالشعر فقط وأنشدوا على ذلك قول الراجز:

ما بَرِئَتْ من ريبةٍ وذمٍّ   في حربنا إلا بناتُ العمِّ [4]

فـ(بنات العم) فاعل برئت ، وأنثه مع وجود الفصل بـ (إلا) . أما في الكلام العادي فإنهم لم يجيزوا المطابقة وإنما الواجب عندهم التذكير .

وخالف الجميعَ ابنُ مالك [5] إذ جوز المطابقة (التأنيث) مع الفصل بـ (إلا) على ضعف في النثر ، واستشهد على ذلك بقراءة مالك بن دينار والأعمش وابن أبى إسحاق وأبى رجاء والجحدري وقتادة وعمرو بن ميمون والسلمي "**لا تُرى إلا مساكنُهم**" [6] وقد ضعفه ابن جني [7] ورأى أن الصواب هو التذكير وإنما التأنيث على معاملة الظاهر .

---

1 انظر شرح التسهيل 47/2، شرح التصريح 4.9/1 .
2 انظر شرح التصريح 4.9/1 .
3 انظر شرح التسهيل 47/2 .
4 شرح التسهيل 47/2و48 ، شرح التصريح 4.9/1 ، همع الهوامع 66/6 ، شرح الأشموني 1.5/2 .
5 انظر شرح التسهيل 47/2 .
6 الأحقاف 25 وانظر هذه القراءة في المحتسب 314/2 .
7 انظر المحتسب 314/2 .

وأما عن العلة من القول بأن الصحيح هو التذكير مع الفصل بـ (إلا) أن ما بعد إلا ليس هو الفاعل في الحقيقية، وإنما هو بدل من فاعل مقدر قبل إلا ، وذلك المقدر هو المستثنى منه وهو مذكر [1] .

اكتساب المضاف المذكر التأنيث من المضاف إليه

يجوز أن يكتسب المضاف المذكر من المضاف إليه المؤنث تأنيثه والعكس ، وشرط ذلك أن يكون المضاف جزءا من المضاف إليه ، وأن يمكن الاستغناء عن المضاف عند سقوطه بالمضاف إليه مع صحة المعنى في الجملة [2] . ومن شواهد هذه الظاهرة قول الراجز وهو العجاج:

طولُ الليالي أسرعَتْ في نقضي نقضْنَ كُلّي ونقضْنَ بعضي [3]

قال (أسرعت) مع أنه خبر عن مذكر وهو طول ؛ وذلك لأن المبتدأ اكتسب التأنيث من المضاف إليه الليالي .

وقد تحدث ابن جني [4] عن ظاهرة تأنيث المذكر في باب الحمل على المعنى [5] قال معلقاً على قوله تعالى : "**تلتقطه بعضُ السيَّارة**" [6] وقول بعض العرب : ذهبتْ بعضُ أصابعه : " أنث ذلك لّما كان بعضُ السيارة سيارة في المعنى ، وبعض الأصابع إصبعاً " [7] وهذا هو المقصود من أن المضاف المذكر يكتسب التأنيث من المضاف إليه المؤنث.

---

1 انظر شرح التصريح 4.9/1 ، شرح الأشموني 1.5/2 .
2 انظر الكتاب 51/1 –53 ، المقتضب 459/4 – 462 ، شرح التصريح 687/1 ، خزانة الأدب 224/4
3 ديوان العجاج 4.3 ، ونسب للأغلب العجلي في شرح التصريح 687/1 ، وخزانة الأدب 224/4 و226
4 انظر الخصائص 184/2 –187 .
5 السابق 18/2. .
6 يوسف 1. .
7 الخصائص 184/2 .

وفسر سيبويه إمكانية الاستغناء عن المضاف عند سقوطه بالمضاف إليه في أثناء تعليقه على قول بعض العرب : اجتمعت أهل اليمامة ، قال : " لأنه يقول في كلامه : اجتمعت اليمامة ، يعني أهل اليمامة ، فأنث الفعل في اللفظ إذ جعله في اللفظ لليمامة "[1] .

تأنيث وزن (مِفْعال)

وزن مِفعال من أوزان صيغ المبالغة التي يستوي فيها المذكر والمؤنث [2]، قال الفراء : " إنما حذفوا أمارة التأنيث من هذا الوصف لأنه انعدل عن الصفات أشد من انعدال : صبور وشكور. فذلك لأنه أشبه المصدر بهذه الميم المزيدة التي لزمت أوله . يقال: رجل معطار ، وامرأة معطار ، ورجل مضراب وامرأة مضراب "[3] . ويجوز إدخال الهاء في هذه الصيغة حرصاً على بيان التأنيث كما في قول الراجز:

يا بنتَ خيرِ البدوِ والحضارهْ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ أقبلَ يهوي حَرَّةً معطارهْ [4]

ولاستواء مذكر (معطار) ومؤنثه، فإنه لا يجوز جمعه بالواو والنون ، وإذا جمع فإنه يجمع على (مفاعيل) نحو معطار ومعاطير .

إدخال الهاء في نعت المذكر

ذكر علماء اللغة أن العرب تدخل الهاء في نعت المذكر على المدح والذم ، فيوجهون المدح إلى الداهية والذم إلى البهيمة ، فيقولون رجل منانة ، راوية للشعر ، علامة ، نسابة ، كريمة في المدح ، وفي الذم يقولون : شنظيرة . قال الراجز :

---

1 الكتاب 53/1 .
2 انظر دقائق التصريف 76 .
3 السابق 77 .
4 السابق 78 .

شِنْظِيـرَةٌ زوَّجنيهِ أهلـي   من حمقِهِ يحسبُ رأسي رجلي [1]

وقد رفض عبد الحميد الأقطش [2] أن يكون للتاء المضافة في آخر نعت المذكر دلالة على المبالغة أو تأكيد المبالغة – كما يُتداول – وذهب إلى أن الكلمات التي من هذا النوع ترتبط بنوع من التلذذ الجمالي باللغة ، ذلك الذي يحسنه ذو الثقافة والتعليم المبرمجين ، كما أنها لا تلتصق بالإنسان في حياته العادية وإنما هي من حظيرة اللطائف اللغوية وبالذات تلك التي يحتاج في إبداعها إلى تفكير عقلي . ثم رجح أن التاء في كلمات هذا النمط تنقل النعت إلى معنى اللقب وتجريه مجرى الاسم العادي المذكر فيستعمل استعماله ويتصرف تصرفه [3] .

معاملة المؤنث معاملة المذكر (الحمل على المعنى)

الحمل على المعنى كثير في لغة العرب [4] ، ومن الحمل على المعنى في لغتهم أن يعامل المؤنث معاملة المذكر ؛ وذلك لأن ذلك المؤنث يجوز أن يفسر بمذكر. ومن شواهد هذه الظاهرة قول الراجز:

إنَّ تميماً خلقت ملموما   قوماً ترى واحدَهم صَهْميما [5]

قال : خلقت ، لأنه أراد بتميم القبيلة . ثم قال ملموما لأنه أراد به الحي .

ومن الحمل على المعنى قول الراجز:

هل تعرف الدار يُعقِّبها المورْ   والدَّجْنُ يوماً والعَجاج المهمورْ

لكل ريحٍ فيه ذيلٌ مسفورْ [6]

---

1 السابق 83 . الشنظيرة : الفحّاش السيء الخلق والنون زائدة .
2 انظر بحثه : علّامة وأمثالها من نعوت المذكر 343 .
3 السابق 344 .
4 انظر الإنصاف 5.6/2 (م7.) ، الخصائص 18/2. .
5 البيت الأول في ديوان رؤبة 185 ، والثاني 191 ، صهميما : الذي لا ينثني عن مراده .
6 نسب لبعض السعديين في الكتاب 179/2 – 18. ، ونسب لحميد الأرقط في شرح أبيات سيبويه 32/2 ، وبلا نسبة في المنصف 289/1 ، لسان العرب (بلد) ، يعقبها : يغطي آثارها ، المور: الغبار ، الدجن : السحاب ، المهمور : المصبوب ، مسفور: مقشور .

فقال : فيه ، لأن الدار مكان فحملة على ذلك . ومنه كذلك قول الراجز:

يا بئرُ يا بئرَ بني عديٍّ   لأنزحنْ قعركِ بالدليٍّ

حتى تعودي أقطع الوليٍّ [1]

وكان الأصل أن يقول : قطعى الولي ، لأن البئر مؤنثة إلا أنه ذكرها حملاً على المعنى ، فكأنه قال: حتى تعودي قليباً أقطع الولي والقليب الأغلب عليه التذكير . وقال راجز آخر:

وطاب ألبانُ اللقاحِ وبردْ [2]

قال : برد لأنه ذهب بها إلى اللبن واللبن جمع يكفي عن الألبان . وقال آخر:

مثلُ الفراخ نَتقَتْ حواصلُهْ [3]

ولم يقل : حواصلها ، لأن الفراخ لفظ لم يبن على واحده فجاز أن يذهب به إلى الفرخ . ومنه كذلك قول الراجز:

من كان ذا شكٍّ فهذا فلجُ   ماءٌ رَواءٌ وطريقٌ نهجُ [4]

قال : فهذا ولم يقل فهذه لأنه أراد بلداً .

ومن الحمل على المعنى في هذا الباب ما ذكره النحاة [5] من أن بعض الكلمات تعامل معاملة المذكر والمؤنث وذلك كأسماء الحروف ، إذ تذكر إذا أرادوا الحرف وتؤنث إذا أخذت الكلمة على لفظها ، ومن ذلك قول الراجز:

كافاً وميمين وسيناً طاسما [6]

فذكر ولم يقل طاسمة وذلك لأنه أراد مصطلح الحرف .

---

1 الإنصاف 5.9/2 (م7.) ، انزح: استقاء الماء حتى ينفد ، الولي : المطر ينزل بعد المطر .
2 معاني القرآن للفراء : 129/1 ، دقائق التصريف 144 .
3 معاني القرآن 13/1. ، دقائق التصريف 144 ، نتقت : سمنت .
4 المقتضب 296/2 ، لسان العرب (روي) ، فلج: اسم بلد ، نهج: واضحة .
5 انظر الكتاب 259/3 ، المقتضب 352/2 ، شرح المفصل 29/6 .
6 الكتاب 26/3. ، المقتضب 352/2 ، شرح المفصل 29/6 ، طاسما: دارس .

الفصل الخامس
أصول بعض الكلمات وزيادة الحروف

ويشمل :

* المبحث الأول : أصول بعض الكلمات
* المبحث الثاني : زيادة الحروف

المبحث الأول : أصول بعض الكلمات
تركيب أل التعريف

في تركيب أل التعريف قولان [1] :

الأول: أنها بجملتها (أل) ، وعليه الخليل وابن كيسان وصححه ابن مالك فهي حرف ثنائي الوضع بمنزلة قد . قال ابن جني : وكان الخليل يسميها أل ولم يكن يسميها الألف واللام [2] .

الثاني: أنها اللام فقط ، والهمزة وصل ، اجتلبت للابتداء بالساكن ، وفتحت بخلاف همزة الوصل تخفيفاً ، وعليه سيبويه ونقله أبو حيان عن جميع النحويين إلا ابن كيسان .

وقد استدل الخليل ومن ذهب مذهبه على صحة رأيهم بأن العرب قد تفصلها عن الكلمة التي تليها فتقف عليها ، وهذا غير جائز لو كانت اللام وحدها هي الكلمة ، وذلك لأنها ساكنة والساكن لا ينوى به الانفصال ، واستشهدوا على جواز فصلها عن الكلمة التي تليها بقول الراجز:

عجِّل لنا هذا وألحقنا بِذَلْ   بالشحمِ إنّا قدْ مَلِلْناهُ بَجَلْ [1]

1 انظر رصف المباني 7. ، همع الهوامع 271/1 –272 .
2 انظر هذا الرأي في الكتاب 325/3 ، المنصف 65/1 –66 ، سر صناعة الإعراب 16/2 .

لام لعل

ذهب الكوفيون إلى أن اللام الأولى في لعل أصلية في حين ذهب البصريون إلى أنها زائدة [2] . وحجة الكوفيين تنطلق من سمات الحروف ، حيث إن الزيادة تختص بالأسماء والأفعال دون الحروف ، ثم إن اللام لا تزاد فيما يجوز فيه الزيادة إلا شذوذاً نحو : زيدل وعبدل ، فكيف فيما لاتدخله الزيادة ؟ .

أما حجة البصريين فمفادها أن لعل تستخدم كثيراً محذوفة اللام فدل على أنها زائدة . ومن استخدامها محذوفة اللام قول الراجز:

علَّ صروف الدهرِ أو دولاتِها　　　يُدِلْنَنا اللمَّة من لَمّاتها [3]

وقول راجز آخر :

يا أبتا علَّك أو عساكا [4]

وقد رُدَّ [5] هذا التعليل بأن لعل تستخدم كثيراً في كلام العرب ، ولكثرة استعمالها تصرفت العرب وتلعَّبت بها كثيراً ، فقالوا: لعلَّ ولعلن ولعنَّ . قال الراجز:

حتّى يقولَ الجاهل المُنطَّقُ　　　لعنَّ هذا معه مُعَلَّقُ [6]

ومن تصرفاتهم بها : رعنَّ وغنَّ ولغلَّ وغلَّ ، فلما كثرت هذه الكلمة في كلامهم حذفوا اللام منها ، وكان حذف اللام أولى من حذف العين، وذلك لأنه لو حذفت العين لأدى ذلك إلى اجتماع ثلاث لامات وذلك ثقيل.

---

1 نسب لغيلان بن حريث الربعي في الكتاب 147/4 ، الدرر 246/1 ، وبلا نسبه في الكتاب 325/3، المقتضب 122/1، 394،المنصف 66/1 ، الخصائص 298/1 ، سر صناعة الإعراب 16/2 ، رصف المباني 7. ، همع الهوامع 272/1 . بجل : حسب ، يكفي .

2 انظر الإنصاف 218/1 (م26) ، التبيين 359 .

3 انظر ص 39 من هذا العمل . .

4 الإنصاف 222/1 (م26).

5 انظر هذا الرد في الإنصاف 224/1 .

6 الإنصاف 225/1 ، خزانة الأدب 422/.1 .

أصل الاسم الموصول (الذي)

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم في الذي هو الذال وحدها ، وما زيد عليها تكثير لها ، وذهب البصريون إلى أن الذال وحدها ليست هي الاسم فيها ، وذهبوا إلى أن الأصل في الذي هو لذي نحو عمي وشجي [1] .

وقد استدل الكوفيون على صحة مذهبهم بأن الياء تحذف في التثنية (اللذان) ، ولو كانت الياء أصلية لثبتت في التثنية ولقيل (اللذيان) ، وقد زيدت الحروف غير الذال تكثيراً للكلمة لئلا تكون على حرف واحد ، زيدت الألف واللام أولاً للتعريف ، ثم زيدت اللام الثانية ليسلم سكون لام التعريف ، لأن لام التعريف لا تدخل على ساكن إ لا احتيج إلى تحريك اللام لالتقاء الساكنين ، كقولهم : الانتظار والانكسار ، فلو لم تدخل اللام الثانية لأدى إلى تحريك اللام الأولى ؛ لأنها ساكنة والذال بعدها ساكنة ، فزادوا اللام الثانية لتبقى اللام الأولى على أصلها في السكون . ويدل على أن الذال أصلها السكون قول الراجز:

لن تنفعي ذا حاجةٍ وينفَعَكْ   وتجعلين اللذْ معي في اللذْ مَعَكْ [2]

وقول الراجز:

فَظَلْتُ في شرٍّ من اللذْ كيدا   كاللذْ تزبّى زُبْيَةً فاصطيدا 3

إلا أن البصريين ردوا على هذا القول بأن التسكين لغة ، ولو جاز الاعتماد على هذه اللغة بالقول بأن أصل اللام السكون ، لجاز أن يستدل على أن الأصل فيها الحركة بدليل اللغات الأخر المروية فيها ، إذ فيها أربعة لغات هي:الذي ، الذيّ ، اللذْ ، اللذِ ، ودليل اللغة الأخيرة قول الراجز:

اللذِ لو شاء لكانت برّا   أو جبلاً أصمَّ مُشْمَخِرّا [1]

---

1 انظر الإنصاف 669/2 – 67. (م95)، شرح المفصل 139/3 ، همع الهوامع 283/1 .

2 الإنصاف 672/2 (م95) .

3 دقائق التصريف 542، الأزهية 292، الأمالي الشجرية 3.5/2 ، الإنصاف 672/2 ، شرح المفصل 14/3. ، خزانة الأدب 421/11 ، تزبى زبية : حفر حفرة .

أصل خير وشر في التفضيل

ذهب علماء اللغة [2] إلى أن أصل خير وشر في التفضيل هو أخير وأشرّ، حذفت الهمزة على أكثر الأقوال لكثرة استعمال صيغة التفضيل من الخير والشر. وقال الأخفش [3] حذفت الهمزة لأنهما لم يشتقا من فعل فلذلك خولف لفظهما . وقد استدل علماء اللغة على أن أصل خير وشر في التفضيل هو أخير وأشر بثبوت الهمزة في بعض الشواهد ومنها قول الراجز:

بلالُ خيرُ الناسِ وابن الأخيرِ [4]

وجاءت أشر في قراءة أبى قلابة : " **سيعلمون غداً مَنْ الكذابُ الأشرُّ** " [5] بفتح الشين وتشديد الراء .

أصل غدٍ

ذهب علماء اللغة إلى أن أصل غد هو غدو حذفت الواو منها ، يدل على ذلك استخدامها بالواو في قول الراجز:

لا تَقْـلُواها وادلُواها دلوا　　　إنَّ مع اليومِ أخاهُ غدوا [6]

وقد روى ابن جني عن أبى علي الفارسي أنه كان يجعل الغد والغدو لغتين ليست إحداهما أصلاً للأخرى ، قال : "إن الذي قال غدوا ، ليس من لغته أن يقول : غد ، فيحذف ، بل الذي يقول غد غير الذي يقول غدوا " [7] .

---

1 الأزهية 292 ، الأمالي الشجرية 3.5/2 ، الإنصاف 676/2 ، رصف المباني 76 ، همع للهوامع 284/1 ، خزانة الأدب 5.5/5 ، الدرر 258/1 ، مشمخرا: العالي المتطاول .

2 انظر شرح التسهيل 382/2 ، شرح التصريح 92/2 ، همع الهوامع 45/6 ، شرح الأشموني 84/3 .

3 انظر شرح التصريح 92/2 .

4 شرح التسهيل 382/2 ، شرح التصريح 92/2 ، همع الهوامع 45/6 ، شرح الأشموني 85/3 .

5 القمر 26 . وانظر القراءة في البحر المحيط 179/8 حيث نسبها لأبي حيوة .

6 انظر الشاهد والرأي قبله في المقتضب 519/1 ، المنصف 64/1 و 149/2 ، شرح المفصل 8/5 ، الممتع 623/2 ، شرح الشافية 215/3 ، خزانة الأدب 479/7 ، شرح شواهد الشافية 449 .لا تقلواها : لا تعنفاها في أثناء سيرها ، وادلواها : سيروا بها سيرا رفيقاً .

7 المنصف 64/1 و149/2 .

أصل بخ

ذهب علماء اللغة [1] إلى أن الأصل في بخٍ هو بخّ ، بخاءين حذفت إحداهما لتوالي الأمثال ، يدل على ذلك استخدامها مضعفة في قول الراجز:

في حَسَبٍ بَخٍّ وعِزٍّ أقْعَسا [2]

اشتقاق اسم الفعل (اسم فعل الأمر) من الثلاثي والرباعي

يشتق اسم فعل الأمر قياسياً على وزن فَعالِ من كل فعل ثلاثي تام متصرف [3] وذلك نحو : تراك بمعنى اترك في قول الراجز:

تراكِها من إبلٍ تراكها ألا ترى الموتَ لدى أوراكِها [4]

ومنه مناعِ بمعنى امنع في قول الراجز:

مناعِها من إبلٍ مناعِها ألا ترى الموتَ لدى أرباعِها 5

ومنه حذارِ بمعنى احذر في قول الراجز:

حذارِ من أرماحنا حذارِ 6

ومنه نظارِ بمعنى انظر في قول الراجز:

نظارِ كي أركبه نظارِ 7

---

1 انظر الكتاب 452/3 ، المقتضب 258/1 ، الأمالي الشجرية 39/1. ، شرح المفصل 119/5 و178/4 ، الممتع 627/2 .

2 ديوان العجاج 126 .

3 انظر شرح التصريح 282/2 .

4 لطفيل بن يزيد في خزانة الأدب 16/5. و162 ، وبلا نسبة في الكتاب 241/1 ، المقتضب 3.6/2 ، الإنصاف 537/2 (م72)، شرح المفصل 5/4. ، شرح الكافية 175/3 .

5 نسب لراجز من بكر بن وائل في شرح أبيات سيبويه 199/2و27/3.، وبلا نسبة في الكتاب 242/1 ، المقتضب 3.6/2 ، الإنصاف 537/2، شرح المفصل 51/4 ، خزانة الأدب 161/5 .

6 نسب لرؤية في ديوانه 174 ، ولأبي النجم في ديوانه 114 وفي الكتاب 271/3 ، والإنصاف 539/2 .

7 للعجاج في ديوانه 86 ، ولأبي النجم في ديوانه 113 ، ولرؤبة في الكتاب 271/3 والإنصاف 54/2. (م72) .

وكان الأصل في اسم الفعل أن يكون مبنياً على السكون، وذلك كما هو الحال في فعل الأمر ، إلا أنه حرك بالكسر منعاً لالتقاء الساكنين [1] .

وقد اختلف النحاة في اسم فعل الأمر من الفعل الرباعي ، فالمبرد [2] مثلاً يرى أنه لم يأتِ في الرباعي إطلاقاً والأزهري [3] يجعله شاذاً ، في حين نجد سيبويه [4] وغيره [5] يذكرون أمثلة عليه ، مثل: عرعارِ من عرعرت بمعنى هلم إلى الوعرة ، وهي لعبة ، وقرقارِ من قرقر أي صوّت . وقد جاءت هذه الأخيرة في قول الراجز:

قالتْ لهُ ريحُ الصَّبا قرقارِ 6

وقد ذكر الاستراباذي أنه لم يرد من الرباعي إلا هذان اللفظان، والحق أنه قد جاء غيرهما وذلك دراكِ من أدرك وبدارِ من بادر . قال الراجز:

بدارِها من إبلٍ بدارِها 7

وقد توسع بعضهم في اشتقاق اسم الفعل من الرباعي فنجد ابن طلحة مثلاً يجيز بناء اسم الفعل من أفعِلْ قياساً على دراك ، كما نجد الأخفش [8] يجيز أن يقال : دحراجِ وقرطاسِ قياساً على قرقار .

1 انظر المقتضب 3.6/2 .
2 انظر شرح الكافية 35/4 .
3 انظر شرح التصريح 282/2 .
4 انظر الكتاب 276/3 .
5 انظر شرح المفصل 51/4، شرح الكافية 34/4 ، شرح الأشموني 296/3 .
6 ديوان أبي النجم 1.9 ، قرقار: اسم لقولك قرقر والقررة صوت الفحل من الإبل ، أي قرر بالرعد وصب ماءك بغزارة .
7 شرح التصريح 282/2 .
8 السابق نفسه .

المبحث الثاني: زيادة الحروف

زيادة الباء

ذهب ثعلب [1] إلى أن الباء قد تزاد ، وذلك كما في (زغدب) الواردة في قول الراجز:

يمد قَلْخاً وهديراً زَغْدَبا [2]

وذلك لأنها عنده من زغد البعير في هديره أي اشتد هديره .

وقد اعترض ابن سيده عليه قائلاً : " وهذا كلام تضيق عن احتماله المعاذير، وأقوى ما يذهب إليه فيه أن يكون أراد أنهما أصلان متقاربان كسبط وسِبَطر " [3] . وقال ابن جني : " وقوله إن الباء زائدة كلام تمجه الآذان وتضيق عن احتماله المعاذير ، وأقوى ما يذهب إليه فيه أن يكون أراد أنهما أصلان مقتربان كسبط وسبطر " [4] وقال في سر صناعة الإعراب معترضاً على القول بزيادة الباء في زغدب : " وهذا تعجرف منه – أي ثعلب – وسوء اعتقاد ، ويلزم من هذا أن تكون الراء في سِبَطر ودِمَثر زائدة لقولهم سبط ودمث ، وسبيل ما كانت هذه حاله ألا يحفل به ، ولا يتشاغل بإفساده " [5] .

وزعم ابن فارس [6] أن الباء كذلك زائدة في النتوب في قول الراجز وهو الأغلب العجلي:

فلك ثدياها مع النتوب [7]

قال : أراد مع النتو فزاد الباء . وقد اعترض عليه أبو حيان [1] وذلك لأنها لم تثبت زيادة الباء.

---

1 انظر سر صناعة الإعراب 133/1 ، ارتشاف الضرب 223/1 ، لسان العرب (زغدب) .
2 ديوان العجاج 39. .
3 لسان العرب (زغدب) .
4 الخصائص 428/1 .
5 سر صناعة الإعراب 134/1 .
6 انظر الصاحبي 131 .
7 نسب للأغلب العجلي في الصاحبي 131 ، ارتشاف الضرب 224/1 ، وبلا نسبة في لسان العرب (ترب) و (نتب)

زيادة التاء

ذهب علماء اللغة إلى أن التاء تزاد رابعة في سنبتة وهي الحقبة من الزمان، يدل على ذلك حذف إحدى التاءين في قول الراجز:

رُبَّ غلامٍ قد صرى في فقرتهْ ماءَ الشبابِ عنفوانُ سنبتهْ [2]

قال ابن منظور: "السنبتة الدهر وعشنا بذلك سنبة وسنبتة أي حقبة، التاء في سنبتة ملحقة على قول سيبويه، قال: يدل على زيادة التاء أنك تقول سنبة" [3] كما في استخدام الراجز لها في البيت السابق.

زيادة الميم في آخر الكلمة

أقر العلماء [4] بجواز زيادة الميم في آخر الكلمة، ولكنهم وصفوها بأنها شاذة [5] على الرغم من كثرتها، وقضوا بأنه لا يحكم بزيادتها في آخر الكلمة إلا "بثبت من الاشتقاق لقلة ما جاء من ذلك فيما وَضُح أمره" [6].

ومما وردت فيه زيادة الميم آخراً كلمة (الشجعم) في قول الراجز وهو العجاج:

الأفعوانُ والشجاعَ الشّجعما [7]

وزيدت كذلك في كهكم وخدلم من قول الراجز وهو الأغلب العجلي:

يا رُبَّ شيخٍ من لُكَيْزٍ كَهكَمِ قَلَّصَ عن ذات شباب خَدْلَمِ 8

---

1 انظر ارتشاف الضرب 224/1.
2 انظر الشاهد والرأي السابق في سر صناعة الإعراب 169/1، لسان العرب (سنب)، صرى: حبس.
3 لسان العرب (سنب).
4 انظر الصاحبي 152، سر صناعة الإعراب 1.3/2 –1.4، دقائق التصريف 37.، شرح المفصل 153/9، شرح الملوكي 163 –165.
5 انظر شرح الملوكي 163، 165.
6 شرح المفصل 153/9.
7 ديوان العجاج 417.
8 نسب للأغلب العجلي في سر صناعة الإعراب 1.4/2، لسان العرب (كهكم)، و (خدل)، كهكم: طاعن في السن، خدلم: الغليظة الساق الممتلئة.

وأضيفت في ستهم من قول الراجز:

ليستْ برسحاءَ ولكنْ سُتْهُمِ ولا بكرواءَ ولكنْ خَدْلَمِ 1

وزيدت في ألفاظ متعددة مثل زُرْقُم من الزرقة وفسحم ودَخْشَم (اسم رجل من دخش يدخش دخشاً إذا امتلأ لحماً) وصَلْقَم (الشديد الصراخ) .

ويبدو لي أن زيادة الميم فيما سبق من ألفاظ وما شابهها له بعد سامي الأصل، إذ من الممكن أن تكون هذه الميم هي لاحقة التمييم التي تقابل التنوين في اللغة العربية . إذ من المعلوم أن التنوين في العربية يقابله التمييم في اللغات السامية الأخرى [2] ، وقد وقف العلماء على بعض الكلمات التي احتفظت بهذه اللاحقة في العربية منها ابنم [3] . ويبدو أن العربية قد استخدمت هذه اللاحقة في هذه الألفاظ كما لو كانت جزءاً من الكلمة فألحقتها الحركات .

إلا أن من العلماء من راح يلتمس لإلحاق هذه الزائدة مبرراً ينطلق من اختلاف المعنى بين الكلمة قبل الزيادة وبعدها ، فقد ذهب العلايلي [4] إلى أن وزن فِعْلِم يدل على التكاثفات والامتزاجات وعلى مثل الدوائر في الشيء ، نحو خِضْرِم ، أي الخضرة دخلتها تكاثفات تكوينية . أما وزن فِعْلَم [5] فيدل على ما دون أن يقال عليه الوصف أو على الأقل عما يقال عليه الوصف نحو لينَم لمنطلق اللون الذي هو أخف من أن يوصف بصفة الألوان

1 سر صناعة الإعراب 1.5/2 ، الممتع 241/1 ، لسان العرب (خدل) ، رسحاء : قليل اللحم ، ستهم: عظيم الأست ، كرواء : دقيقة العظم .
2 التطور النحوي للغة العربية 27، فقه اللغة المقارن للدكتور إبراهيم السامرائي 134
3 انظر خصائص العربية في الأفعال والأسماء للدكتور إسماعيل عمايرة 68 .
4 انظر تهذيب المقدمة اللغوية 216 .
5 السابق 217 .

الرئيسية نحو خِضْرَم للأخضر الفاتح . وأما وزن فُعْلُم [1] فله خصوصية الدلالة على الذي توجد فيه مضاعفات تجعله صنفاً آخر ، تقول خُضْرُم للأخضر الذي ضوعف في خضرته حتى عد صنفاً آخر من الألوان .

زيادة الميم وأصالتها في كلمة (مراجل)

ذكر اللغويون [2] أن الميم يحكم بزيادتها إذا كان بعدها ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها ، وذلك لأن كل ما جاء من ذلك مما يعرف له اشتقاق توجد الميم فيه زائدة.

إلا أن سيبويه [3] وابن عصفور [4] حكما بأصالة الميم في كلمة مراجل على الرغم من مجيء ثلاثة حروف لا شك في أصالتها بعدها . وقد استدلا في الحكم على أصالتها بثباتها في الاشتقاق ، وذلك كما في قول الراجز وهو العجاج :

بِشِيَةٍ كَشِيَةِ الْمُمَرْجَلِ [5]

قال الأعلم في تفسير رأي سيبويه : "استشهد به على أن ميم المراجل أصلية ... وهو عنده مُفَعْلَل ، فالميم الثانية فاء الفعل ، لأن ممفعلاً لا يوجد في الكلام" [6] .

وذهب الاستراباذي [1] إلى أن مِرْجَلاً : مِفْعَل ، ولزوم الميم أوهم بأصالة الميم ، وزيادتها فيها كزيادتها في مسكين حيث يقال : ممسكن ولا يعني

1 السابق 213 .
2 انظر الممتع 247/1 ، شرح الشافية 337/2 .
3 انظر الكتاب 311/4 .
4 انظر الممتع 248/1 .
5 ديوان العجاج 135 ، شية : الوشي ، والشية في اللون أن يخالطه لون آخر ، الممرجل : ثوب من الثياب موجودة في اليمن .
6 تحصيل عين الذهب 579 –58. .

أن الميم أصلية . كما أنه قال : ممرجل خوف اللبس إذ لو قال : مرجَّل لم يعرف اشتقاقه من المرجل .

زيادة النون

يحكم بزيادة النون وغيرها من حروف الزوائد إذا كان ذلك الحرف يحذف في شيء من اشتقاقات تلك الكلمة ، ومن هنا فقد حكم بزيادة النون في (رعشن) ؛ وذلك لأنها من الارتعاش[2] ، يدل على ذلك قول الراجز وهو رؤبة :

من كل رعشاءَ وناجٍ رعشنِ [3]

زيادة الهاء

أقر عدد من العلماء [4] بزيادة الهاء وذلك في مثل : هَجْرَع وهِرْكَوْلَة وهَبْلَع وأهراق ، وكذلك في أمهة – على خلاف – . وقد جاءت بعض هذه الألفاظ في شواهد الرجز، فمن ذلك هلقم في قول الراجز:

باتتْ بليلٍ ساهرٍ وقد سَهِدْ   هُلَقِمٌ يأكلُ أطراف النُّجُدْ [5]

فهلقم هفعل لأنه من اللقم . واستخدمت أمهة في الرجز كذلك في قول الشاعر :

أمّهتي خندفُ وإلياسُ أبي 6

وزيدت الهاء كذلك في (سلهبين) من قول العجاج :

---

1 انظر شرح الشافية 338/2 .
2 انظر المنصف 26/3 ، دقائق التصريف 371 .
3 ديوان رؤبة 162 .
4 انظر سر صناعة الإعراب 22/2-221 ، شرح المفصل 3/.1 ، شرح الملوكي 2.1 ، الممتع 217/1 ، شرح التصريح 677/2 .
5 سر صناعة الإعراب 221/2 ، الممتع 22/1. ، لسان العرب 619/12 .
6 نسب لقسي بن كلاب في خزانة الأدب 379/7 ، شرح شواهد الشافية 3.1 ، 3.3 ، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب 216/2 ، شرح المفصل 3/.1 ، 4 ، شرح الملوكي 2.3، الممتع 217/1 ، شرح الكافية 366/4 ، شرح التصريح 677/2، خندف: اسم امرأة .

بِسَلْهَبَيْنِ فوق أنفٍ أذلفا 1

لأنه من السلب فهو فَعْهَلَيْن .

زيادة الواو والتاء في آخر الكلمة

تزاد الواو والتاء في آخر الكلمة وذلك كما في كلمة (ترنموت) على وزن تفعلوت ، وهو صوت ترنم القوس عند الإنباض – نزع القوس – وقد وردت في قول الراجز:

شريانةٌ ترزِمُ من عُنْتوتِها تجاوبُ القوسَ بترنموتِها 2

فالترنموت هو الترنم ولكن بزيادة واو وتاء في آخر الكلمة .

وقد ذهب العلايلي [3] أن لوزن تفعلوت في العربية خصوصية الدلالة على الذي يتصف بالوصف عند حدوث الحادثة فقط ، أي يدل على مصاحبة الوصف للحادث الذي يفعلة فقط ، تقول : ترغموت ، أي لا يرغم إلا عند اليأس .

---

1 ديوان العجاج 375، سلهبين : الطويل ، اذلف : القصير .

2 انظر الشاهد والرأي قبله في المنصف 139/1 ، سر صناعة الإعراب 17/1. ، شرح المفصل 158/9 ، شرح الملوكي 197 ، شرح الشافية 334/2 ، شرح شواهد الشافية 283 ، شريانه : شجر صلب يستخدم للقسي الجيدة، ترزم : لا تفتح فاها ، عنقوت : الحز في القوس .

3 انظر تهذيب المقدمة اللغوية 229.

الباب الثالث
الرجز والتقعيد الصوتي

ويشمل :

* **الفصل الأول:** مسائل الحركات
* **الفصل الثاني:** مسائل الوقف
* **الفصل الثالث:** مسائل الهمز
* **الفصل الرابع:** مسائل التنوين
* **الفصل الخامس:** الإبدال اللغوي

الفصل الأول
مسائل الحركات

ويشمل :

* المبحث الأول: التنوع الكمي للحركات
* المبحث الثاني: المماثلة في الحركات

المبحث الأول : التنوع الكمي للحركات

للحركات في العربية أنماط متعددة من حيث ارتباطها بالزمن ؛ فهي إما قصيرة وإما طويلة وإما مطوّلة وإما قصيرة مختلسة وإما متوسطة . والثابت في الدراسات اللغوية أن ليس من فرق بين هذه الأنماط إلا في الزمن المستغرق في أثناء النطق بالحركة . وقد كان للعرب بعض التصرفات اللغوية التي تؤدي إلى تغير طول الحركة ، لأغراض قد تكون دلالية أو صوتية أو نحوية أو غير ذلك ، ومن شأن هذا المبحث أن يقف عند عدد من ظواهر التغيير في طول الحركات التي ظهرت في الدراسات اللغوية القديمة والحديثة من خلال شواهد الرجز .

إشباع الحركة القصيرة

يقصد بإشباع الحركة القصيرة [1] مطلَها لتصبح حركة طويلة من جنسها، فالفتحة القصيرة تصبح فتحة طويلة (ألفاً) ، والضمة القصيرة تصبح ضمة طويلة(واواً مدية) ، والكسرة القصيرة تصبح كسرة طويلة (ياء مدية) . وهذا يعني زيادة الزمن المستغرق في أثناء النطق بالحركة ، إذ يجب التنبه إلى أنه

---

[1] انظر تعريف الإشباع في الخصائص 348/2 حيث عقد ابن جني باباً أسماه (باب في مطل الحركات) .

لا يوجد فرق بين الحركة القصيرة والحركة الطويلة من حيث القيمة الصوتية إلا في الكمية ، أي في الزمن المستغرق في نطق كلا النوعين .

وقد ورد إشباع الحركات في كلام العرب كثيراً ، ويمكن تصنيف ما جاء منه في شواهد الرجز في صنفين ، هما ؛ **الأول** : إشباع الحركة الذي لا يؤثر في الإعراب . **والثاني** :إشباع الحركة الذي يؤثر في الإعراب.

الأول : إشباع الحركة الذي لا يؤثر في الإعراب

وشواهد هذا النمط كثيرة منها قول الراجز:

أقولُ إذا خرّتْ على الكلكالِ ... يا ناقتا ما جُلْتِ مِن مجالِ [1]

أراد الكلكل فأشبع فتحة الكاف . ومنه قول راجز آخر :

لا عَهْدَ لي بنيضالْ ... أصبحتُ كالشنِّ البالْ [2]

أراد (بنضال) فأشبع كسرة النون . ومنه كذلك قول الراجز:

كأنَّ في أنيابها القَرَنفولْ [3]

أراد القرنفل فأشبع ضمة الفاء . ومنه كذلك قول أبي النجم :

منه المطافيلُ وغيرُ المُطْفِلِ [4]

أراد المطافل فأشبع كسرة الفاء .

ولإشباع الحركة وجه عند ابن عصفور [5] ، حيث جعله مسوّغاً إذا كان الغرض منه التخلص من توالي الأمثال كما في (شديد ، وقراديد جمع قرديد) ثم جعل ما سوى هذا من الضرورة . وإلى القول بالضرورة فيه ذهب ابن

---

1 انظر الإنصاف 25/1 (م2) ، رصف المباني 12 ، الجنى الداني 178 ، لسان العرب (كلكل) ، والكلكال هو الصدر من كل شيء وقيل باطن الزور .

2 انظر الإنصاف 29/1 ، لسان العرب (نضل) والنضال هو المباراة في الرمي ، والشن القربة الصغيرة .

3 انظر الخصائص 351/2 ، الأمالي الشجرية 158/2 ، الإنصاف 24/1 ، الممتع 156/1 .

4 ديوان أبي النجم 210 .

5 انظر الممتع 205/1 .

جني [1] والأنباري [2] وابن يعيش [3] . قال ابن جني: "فإن العرب ربما احتاجت في إقامة الوزن إلى حرف مجتلب ليس من لفظ البيت ، فتشبع الفتحة فيتولد من بعدها الألف ، وتشبع الكسرة فتتولد من بعدها ياء ، وتشبع الضمة فتتولد من بعدها واو " [4] .

غير أن كلام ابن جني في المحتسب [5] يناقض كلامه في القول السابق وذلك حين يجعل إشباع الحركة جائزاً في الشعر والنثر على حد سواء .

وحديثاً ذهب رمضان عبد التواب [6] إلى مثل ما ذهب إليه القدماء من أن هذا الإشباع خاص بالضرورة ، ويرى أن الضرورة هنا عملت على إنشاء صيغ جديدة وجدت جنباً إلى جنب مع الصيغ الأصلية في المعاجم العربية ، فقد جاء في المعاجم " الكلكل والكلكال : الصدر من كل شيء " [7] . وجاء " الدرهم فارس معرب ، وكسر الهاء لغة ، وربما قالوا : درهام " .

في حين نجد محمد حماسة عبد اللطيف [8] من المحدثين يخالف كل من سبقه حين يذهب وجهة جديدة في تفسير الإشباع الذي لا يؤدي إلى تغيير في الإعراب ، حيث رفض كونه متعلقاً بالضرورة وذلك لوروده في القراءات القرآنية ، حيث قرأ الحسن البصري : " **سأوريكم دارَ الفاسقين** " [9] بإشباع. ثم ذهب إلى أن إشباع الحركات يخضع في المواضع التي حصل فيها لقوة النبر بغرض التركيز والضغط على معنى معين ، فيتولد عن الحركة المنبورة حركة طويلة من جنسها ، فهو إذن من نبر السياق أو النبر الدلالي .

---

1 انظر سر صناعة الإعراب 38/1 .
2 انظر الإنصاف 17/1 .
3 انظر شرح المفصل 52/1 .
4 سر صناعة الإعراب 38/1 .
5 انظر المحتسب 370/1- 371 .
6 انظر فصول في فقه العربية 159 ، 162 .
7 لسان العرب (كلكل) .
8 انظر لغة الشعر ، دراسة في الضرورة الشعرية 159 – 161 .
9 الأعراف 145 ، وانظر هذه القراءة في المحتسب 370/1 .

ثم ذكر بعد هذا الرأي لفتة ابن جني الذكية حين فسر قراءة الحسن السابقة بعد أن استدل لها بالأبيات المذكورة في ظاهرة الإشباع والتي عدها النحاة ضرورة ، قال: "وزاد في احتمال الواو في هذا الموضع أنه موضع وعيد وإغلاظ فمكن الصوت فيه وزاد إشباعه واعتماده فألحقه الواو فيه"[1] .

قال محمد حماسه عبد اللطيف : "ونحن لا نفهم تمكين الصوت وزيادة الإشباع فيه والاعتماد عليه إلا على أنه النبر الدلالي المرتبط بالسياق "[2] . ثم قال : "ولعل فهم ابن جني لهذه الظاهرة على هذا النحو ، هو الذي جعله لم يقل عنها ضرورة في كتابيه المحتسب والخصائص ، مع أنه قال إنها ضرورة في سر الصناعة . وقد ألف المحتسب في أخريات حياته ، فرأيه فيه رأي مستحصد مجرب خبير "[3] .

وقد ربط سمير ستيتية[4] بين مطل الحركة والنبر مؤكدا أن لطول الحركة ارتباطاً بالنبر ، إذ يصبح المقطع منبوراً أحياناً عند إطالة الحركة . ثم إن هذه الإطالة التي سببت النبر قد تغير المعنى ، كما في :

مؤمنٌ	←	مؤمنون
مؤمناً	←	مؤمنان
مؤمنٍ	←	مؤمنين

وهنا تظهر فكرة التقابل بين الحركات القصيرة والطويلة في العربية ، وقد لا تؤثر هذه الإطالة بالمعنى مع حدوث النبر كما في أمثلة الإشباع المذكورة آنفاً ، والتي هي صورة من صور تحقق النبر في العربية ، إلا أن مبدأ التقابل بين الحركات يسقط هنا لعدم تغير المعنى عند إطالة الحركة .

---

1 المحتسب 371/1 .
2 لغة الشعر 161 .
3 السابق نفسه .
4 انظر الأصوات اللغوية للدكتور سمير ستيتية 264 و 266 – 267 .

ولم يعدم عبد الحميد الأقطش [1] أن يجد لهذه الظاهرة التي أطلق عليها اسم (الإشباع الصوتي) تفسيراً لغوياً وإن كان قد اعترف بأثره في اللغة الشعرية . فالإشباع عنده نوعان: إشباع للحركات الطويلة وهو خاص غالباً بتلاوة القرآن الكريم ، وإشباع للحركات القصيرة . وما يهمنا هنا هو النوع الثاني . حيث استطاع الأقطش أن يقف على عدد غير قليل من الأمثلة الشعرية والنثرية [2] ، حتى بلغت عنده عدداً لم يصل عند أحد من ذي قبل . وقد أخذ الأقطش على التناول السريع لأمثلة الإشباع من قبل العلماء حيث اكتفوا بأمثلة قليلة عليها ثم وصفوها بأنها ظاهرة ندت عن المألوف ، وحكمها عدم المشروعية . ثم وضع ثلاث قواعد [3] ذهب إلى أنها كانت السبب وراء الإشباع ، وهي : قاعدة التقاء الساكنين ، وقاعدة الوقف على الصوت المتحرك ، وقاعدة المماثلة بين المقاطع الصوتية . فمن خلال قاعدة المماثلة مثلاً فسر لنا الإشباع في (نيضال) ، فقد أشبع حركة المقطع الأول القصيرة بما يسمح بحصول قدر من التوازي المقطعي التام أو المتقارب بين المقطعين [4] ، ويمكن توضيح ذلك بالمقارنة بين الكلمة قبل الإشباع وبعده :

قبل الإشباع	نِـ / ضالْ
بعد الإشباع	نيـ / ضالْ

كما ذهب إلى أن إجراء المماثلة المقطعية هذه جعلت العرب يرتكبون في بعض الأحيان ضروباً من المخالفات النحوية الشكلية ، كإبطال عمل الحروف الجازمة في مثل (ولا ترضاها) . وقد ذهب أخيراً إلى أن لهذا الإشباع

[1] انظر بحثه الإشباع الصوتي في المقاطع العربية 9 – 52 .
2 انظر الأمثلة في السابق 27- 37
3 السابق 43.
4 السابق 47.

وظيفتين : إحداهما تركيبية ، والأخرى فوق تركيبية ، فالتركيبية [1] تتجلى في أن الإشباع آلية من آليات التوليد اللغوي التي تعمل على تنمية اللغة بالمكاثرة في ثروتها المعجمية ولو جزئياً ،وهنا تظهر أهمية الإشباع في لغة الشعر ؛ فالتمدد الصوتي المرافق للإشباع يتناسب وموسيقى الشعر المزحومة بالغنائية وبالدفقات الإيقاعية الرتيبة. ومن هنا تصبح الألفاظ المولدة جبائر عروضية يستفاد منها في إقامة الوزن الشعري ورتابة القافية والترصيع والتفنن بالبنية الأكثر مواءمة لشعرية الشعر . أما الوظيفة فوق التركيبية [2] فتتجلى في ملامح تطريزية متنوعة يكتسبها المعنى زيادة على نطاق دلالته المعجمية والأساسية من مثل الانفعالية الوجدانية والوضوح السمعي والانسجام النغمي والتخفيف العضوي على اللسان .

الثاني : إشباع الحركة الذي يؤثر في الإعراب :

وخير شاهد على هذا النوع قول الراجز وهو رؤبة :

إذا العجوزُ غضبتْ فَطَلِّقِ ولا تُرَضّاها ولا تَمَلَّقِ [3]

فالأصل (ولا ترضّها) ، إلا أنه أشبع فتحة الضاد ، فأصبحت ولا ترضاها [4].

وقد كان لهذا الإشباع أثر في الإعراب ؛ وذلك لأن (ترضى) فعل مضارع معتل الآخر سُبِقَ بلا الناهية ، والوضع الطبيعي له أن يكون مجزوماً ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة – أو تقصير الحركة الطويلة- إلا أن الحركة الطويلة – حرف العلة- ثبتت على حالها . فذهب اللغويون إلى أن ما حصل فيها هو إشباع للحركة القصيرة ، وذلك أن الفتحة قصرت أولاً ثم مطلت فأصبحت ألفاً .

---

1 السابق 49 – 51.

2 السابق 51 – 56.

3 ديوان رؤبة 179 . تملق : تتودد لها .

4 انظر الإنصاف 26/1 (م2) ، شرح المفصل 106/10 ، شرح التصريح 88/1 .

وذهب علماء اللغة [1] إلى أن من العرب من يثبت حروف العلة مع الجازم ، إذ يثبتون الواو والياء من منطلق أن الحركات تظهر عليها في حالة الرفع ، وفي حالة الجزم تحذف الحركة تماماً كالصحيح من الأصوات ، ثم إنهم شبهوا الألف بالياء في أنْ قدروا الحركة عليها فلم يحذفوها ؛ وذلك لأن من شأنهم أن يشبهوا الياء بالألف في حذف الحركة عنها في كل الأحوال، فكذلك شبهوا الألف بالياء ههنا . وقد استدلوا على صحة هذا الحكم من وقوفهم على بعض الشواهد التي ثبتت الواو والياء فيها مع الجازم ، وكذلك ههنا أثبتوا الألف .

فمن إثبات الواو مثلاً مع الجازم قول الشاعر : [البسيط]

هَجَوْتُ زبّانَ ثُمّ جئتُ مُعْتَذِراً ... من هَجْوِ زبّانَ لم تهجو ولم تدعِ [2]

ومن إثبات الياء قول الشاعر : [الوافر]

أَلَمْ يأتيك والأنباءُ تَنْمي ... بما لاقت لبونُ بني زيادِ [3]

وقد ذهب بعض النحويين [4] إلى أن هذا مختص بالضرورة ، في حين ذهب آخرون إلى أنه يجوز في سعة الكلام ، وأنه لبعض العرب وخرجوا عليه قراءة حمزة "**لا تخفْ دَرَكاً ولا تخشى**" [5] .

ويبدو لي أن القول بالضرورة لا محل له هنا، لأن شاهد رؤبة السابق (إذا العجوز. . .) لا ينكسر وزنه سواء قال الشاعر (ولا ترضاها) أو قال

---

1 انظر سر صناعة الإعراب 92/1 – 93 ، المنصف 115/2 ، شرح المفصل 104/10 – 106 ، الممتع 537/2 – 538 ، شرح التصريح 87/1 ، همع الهوامع 179/1 ، خزانة الأدب 359/8 ، الدرر 161/1 .

2 انظر المنصف 115/2 ، الإنصاف 24/1 (م2) ، شرح المفصل 104/10 ، شرح الشافية 184/3 ، شرح التصريح 87/1 ، شرح شواهد الشافية 406 .

3 نسب لقيس بن زهير في شرح التصريح 87/1 وخزانة الأدب 359/8 ، 361 ، 362 ، شرح شواهد الشافية 408 ، وبلا نسبة في المنصف 115/2 ، الإنصاف 30/1 ، شرح المفصل 104/10 ، رصف المباني 149 ، الجنى الداني50 .

4 انظر الممتع 537/2 ، شرح الكافية 22/5 ، شرح التصريح 88/1 ، همع الهوامع 179/1 .

5 طه 77 وقد رويت هذه القراءة عن حمزة والاعمش وابن ابي ليلى في البحر المحيط 245/6 .

(ولا ترضها) . وكل ما هنالك أن التفعيلة الثانية من العجز تصبح (مُتَفْعِلُنْ ب ـ ب ـ) ،وهي جائزة في بحر الرجز . انظر إلى تقطيع البيت في الحالتين :

بالمطل : **ولا ترضّاها ولا تملّقِ**

ب ـ ب ـ / ـ ـ ب ـ / ب ـ ب ـ

بالتقصير ولا ترضـّها ولا تملّقِ

ب ـ ب ـ / ب ـ ب ـ / ب ـ ب ـ

وقد ذكر ابن جني ذلك حين قال : "فأثبت الألف في ترضاها في موضع الجـزم ، ولو قال:ولا ترضها ولا تملقِ ، لم ينكسر الشعر ؛ لأنه كان يصير موضع مُسْتَفْعِلُنْ ، مفاعلُنْ وهو جائز لكنه كره الزحاف"[1] .

و لابن عصفور [2] رأي مختلف في بيت رؤبة السابق فقد رفض التوجيهات السابقة كاملة ذاهباً إلى أن (ولا ترضاها) تحتمل أن تكون جملة خبرية ، في موضع الحال، كأنه قال : فطلق وأنت لا ترضاها ، ويكون ولا تملق نهياً معطوفاً على جملة الأمر التي هي (فطلق) .

ويترجح لدي أن عدم حذف حرف العلة (عدم تقصير الحركة الطويلة) في حالة الجزم هو لغة لبعض العرب لم يشر إليها علماء اللغة القدماء .

اجتزاء الحركات الطويلة

وكما أجاز النحاة إشباع الحركات القصيرة حتى تتولد عنها حروف المد واللين ، فكذلك أجازوا تقصير الحركات الطويلة ؛ حيث تصبح الألف فتحة قصيرة والياء المدية كسرةً قصيرة والواو المدية ضمةً قصيرة وذلك لغرض الاستخفاف .

ومن شواهد ظاهرة اجتزاء الحركات الطويلة قول الراجز:

---

1 المنصف 78/2 .

2 انظر الممتع 538/2 .

كَفّاك كفٌّ لا تُليقُ دِرْهَما جوداً ، وأخرى تُعْطِ بالسيفِ الدَّما[1]

أراد تعطي، فاجتزأ الحركة الطويلة فأصبحت كسرة قصيرة من غير جازم قبلها. ومنه قول راجز آخر وهو رؤبة :

وَصَّانيَ العجاجُ فيما وصَّني [2]

أراد وصاني، فاجتزأ الفتحة الطويلة (الألف) فأصبحت فتحة قصيرة . ومنه قول راجز ثالث :

حتى إذا بلّتْ حلاقيمَ الحُلُق [3]

أراد الحلوق فاجتزأ الضمة الطويلة فأصبحت ضمة قصيرة . ومنه كذلك قول راجز رابع :

أنْ ترِدَ الماءَ إذا غاب النُجُمْ [4]

أراد النجوم فاجتزأ الضمة الطويلة واكتفى بالضمة القصيرة . ومنه قول راجز أخير :

لوْ أنَّ قومي حينَ أدعوهم حَمَلْ على الجيادِ الصُّمِ لانْهَدَّ الجبلْ [5]

أراد حملوا فاجتزأ الضمة الطويلة واكتفى بالقصيرة التي حذفها للوقف .

وأمثلة هذه الظاهرة كثيرةٌ سواء من الشعر أو النثر . يقول الأنباري : " واجتزاؤهم بهذه الحركات عن هذه الأحرف كثيرٌ في كلامهم ، والشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى "[6] .

---

[1] انظر المنصف 74/2 ،سر صناعة الإعراب 396/2 ، الأمالي الشجرية 72/2 ، الإنصاف 387/1 (م56) ، الأشباه والنظائر 56/1 و 60/2 .

[2] ديوان رؤبة 187 .

[3] انظر المنصف 349/1 ، سر صناعة الإعراب 276/2 ، الأشباه والنظائر 61/2 ، لسان العرب (حلق) .

[4] انظر المنصف 348/1 ، سر صناعة الإعراب 276/2 ، الأشباه والنظائر 61/2 .

[5] شرح المفصل 80/9 ، شرح التسهيل 120/1 .

[6] الإنصاف 547/2 (م72) .

وعلى الرغم من أن كثيرين [1] قد عدوا هذا الاجتزاء من الضرورة ، وبعضهم [2] عده شاذاً في بعض الأنماط ، إلا أننا نجد الفراء [3] يجيز الاجتزاء في سعة الكلام لكثرة ما روي منه.

ويبدو لي أن الحكم بضرورة الشعر في هذه الظاهرة مرفوض ؛ وذلك لوروده في القرآن الكريم ، فقد اجتزئ بالحركات القصيرة عن الحركات الطويلة في مواضع كثيرة من القرآن الكريم ، منه ما كان بسبب الفاصلة القرآنية كقوله تعالى:" **والليلِ إذا يسرِ** " [4] ، وقوله تعالى:" **الذين جابوا الصخرَ بالوادِ** " [5] ، وقوله تعالى:" **ربِّ أكرمنِ** " [6] . ومنه ما كان في حشو الكلام كقوله تعالى:" **ذلك ما كنّا نبغِ** " [7] وقوله تعالى:" **من يهدِ الله فهو المهتدِ** " [8] وقوله تعالى:" **وجفانٍ كالجوابِ وقدورٍ راسيات** " [9] ، وأمثلة كثيرة جداً .

وقد جعل كلٌّ من ابن جني [10] والسيوطي [11] بابا خاصا بهذا النمط أسموه :" **في إنابة الحركة عن الحرف والحرف عن الحركة**" وقد حشدا فيه أمثلة كثيرة من القرآن والشعر ، يصعب معها القول بضرورة الاجتزاء.

والغريب حقاً أن نجد من المحدثين [1] من حكم بضرورة الشعر على هذه الظاهرة ، على الرغم من أنه وقف على كم كبير من شواهدها .

---

1 السابق 449/2 .
2 انظر الأمالي الشجرية 72/2 .
3 انظر همع الهوامع 204/6
4 الفجر 4 .
5 الفجر 9 .
6 الفجر 15 .
7 الكهف 64 .
8 الإسراء 97 .
9 سبأ 13 .
10 انظر الخصائص 358/2 – 361 .
11 انظر الأشباه والنظائر 59/2 – 63 .

ومن الأدلة الأخرى على أن هذه الظاهرة ليست ضرورة أن بعض العلماء عدها لغة نقلت عن بعض العرب ، فقد نقل يونس والأخفش أنها لغة لأزد السراةِ ، ونقل أبو حيان أنها لغة عقيل وكلاب .

ومن اجتزاء الحركات كذلك تقصير الحركة الطويلة من الضمير (هو وهي) بعد قلب شبه الحركة(الياء والواو) إلى ضمة أو كسرة ليصبح شكل الضمير (hu:) و(hi:) ، ومن شواهده قول الراجز:

إذاهُ سيمَ الخسفَ آلى بِقَسَمْ   بالله لا يأخذُ إلا ما احتكمْ [2]

وقول راجز آخر:

دارٌ لسعدى إذهِ مِن هواكا [3]

وقد استدل الكوفيون [4] بهذين الشاهدين على أن أصل الضمير في (هو وهي) الهاء وحدها بدليل حذف الواو والياء منهما كما ورد في الشاهدين السابقين .

الحركة المختلسة

مصطلح الحركة المختلسة ليس مصطلحا حديثا ، فقد عرفه اللغويون القدماء حيث ذكره سيبويه [5] باستخدام مصطلح الإخفاء أو مصطلح الاختلاس، كما ذكره ابن جني [6] وصرح باسم هذه الحركة (الحركة المختلسة)، وقد عرفها ابن جني بأنها ليست "حركة مشمَّة شيئاً من غيرها من الحركتين،

---

1 انظر فصول في فقه العربية 154 ، 158 .
2 الإنصاف 678/2 (م96) ، خزانة الأدب 265/5 .
3 الكتاب 27/1 ، شرح المفصل 97/3 ، شرح الشافية 347/2 ، رصف المباني 17 ، خزانة الأدب 264/5 ، شرح شواهد الشافية 290 .
4 انظر الإنصاف 678/2 – 680 ، شرح المفصل 97/3 .
5 انظر الكتاب 202/4 و 439 .
6 انظر الخصائص 118/1 ، سر صناعة الإعراب 70/1 – 72 .

وإنما أضعف اعتمادها ، وأخفيت لضرب من التخفيف ، وهي بزنتها إذا وفت ولم تُختَلَس "[1] .

والظاهر من كلام سيبويه ومن الأمثلة التي استشهد بها ابن جني على هذه الحركة أن من المواضع التي تأتي فيها هذه الحركة اختلاس حركة الحرف الأول إذا كان مكررا – بعده حرف من جنسه – ؛ أي تكرار صوت مرتين وبتتالٍ مع وجود مانع يمنع من حذف الحركة بشكل كامل مما يؤدي إلى الإدغام ، يقول سيبويه :" وإذا كان قبل الحرف المتحرك الذي بعده حرف مثله سواء ، حرفٌ ساكنٌ ، لم يجز أن يسكن ، ولكن إن شئت أخفيت وكان بزينته متحركاً ، ومن قبل أن التضعيف لا يلزم في المنفصل، كما يلزم في مُدُق ونحوه ،مما التضعيف فيه غير منفصل. ألا ترى أنه قد جاز ذلك، وحسن أن تبين فيما ذكرنا من نحو: جعلْ لك ، فلما كان التضعيف لا يلزم لم يقو عندهم أن يغير له البناء وذلك قولك :ابنُ نوح ، واسمُ موسى ، لا تدغم هذا "[2] .

ومن الشواهد التي استشهد بها اللغويون على الحركة المختلسة قول الراجز:

وامتاحَ منّي حلباتِ الهاجمِ　　　شأوُ مدلٍّ سابقِ الهامِمِ [3]

ومنه قول الراجز :

وغيرُ سُفْعٍ مُثَّلٍ يحامِمِ [4]

وقد جعل ابن جني منه أيضاً قول الراجز:

كأنّها بعد كَلالِ الزاجرِ　　　ومَسْحِهِ مرُّ عقابٍ كاسرِ [5]

أراد كسرة الحاء التي تليها الهاء في (مسحه).

---

1 سر صناعة الإعراب 70/1 .

2 الكتاب 438/4 .

3 نسب لغيلان بن حريث في الكتاب 439/4 ، ولسان العرب (لهم) ، امتاح : طلب ، الهاجم : الحالب ، مدل : المنبسط لا يخاف ، اللهامم : السريع من الخيل .

4 الكتاب 439/4 ، سر صناعة الإعراب 72/1 ، المحتسب 179/1 ، سفع : الأسود ، مثل : القائمة ، يحامم : الأسود .

5 الكتاب 450/4 ، سر صناعة الإعراب 72/1 ، المحتسب 142/1 ، كلال : تعب .

وهو بهذا الافتراض يخالف سيبويه الذي كان يذهب إلى أن الهاء هنا أدغمت في الحاء فصارت (ومسحّ) [1] .

وممن ذهبوا مذهب ابن جني في تفسير اختلاس الحركة في شاهد الرجز الأخير مخالفين سيبويه أبو الحسن الأخفش ، قال: "إن هذا لا يجوز إدغامه ؛ لأن السين ساكنة ، ولا يجمع بين ساكنين ، فهذا لعمري تعلقٌ بظاهر لفظه ، فأما حقيقة معناه ، فلم يرد محض الإدغام ، وإنما أراد الإخفاء ، فتجوز بذكر الإدغام" [2] .

والحق أن الشواهد التي استشهد بها سيبويه وابن جني تظهر أن اختلاس الحركة يكون في الحركة الواقعة بين صوتين متجانسين ، ويمكن أن يكون في المتقاربين كما في (مسحه) ، انظر مثلاً إلى الشواهد القرآنية التي جاء بها ابن جني وهي : قوله تعالى: "**شهرُ رمضان**" [3] في قراءة من أخفى بعد الراءالأولى، وقوله تعالى: "**إنّا نحنُ نزّلنا الذكرَ**" [4] وقوله تعالى : "**نحنُ نحيي ونميت**" [5]. فقد ذكر ابن جني أن ذلك كان باختلاس الحركة الواقعة بين الصوتين المتجانسين لا إسقاطها ، لئلا يجتمع ساكنان . ومن الاختلاس كذلك عنده قوله تعالى: "**ويحيا من حييَ عن بيّنةٍ**" [6] في قراءة من قرأ بالإخفاء .

وقد اشتهر أبو عمرو بن العلاء في قراءته للقرآن الكريم بهذه الظاهرة [7] .

---

1 الكتاب 450/4 .
2 سر صناعة الإعراب 73/1 ، والمحتسب 142/1 – 143 .
3 البقرة 185 .
4 الحجر 9 .
5 ق 43
6 الأنفال 42 .
7 انظر النشر في القراءات العشر 212/2، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي 338 – 350

حذف الحركة القصيرة (التسكين)

يأتي حذف الحركة في شواهد الرجز على شكلين ؛ **الأول**: حذف حركة عين (فُعِل ، فَعِل)، **والثاني**: حذف الحركة الإعرابية .

الأول: حذف حركة عين (فُعِل ، فَعِل)

كان لبعض العرب نهج خاص في التعامل مع الكلمات الثلاثية التي تشمل ثلاث حركات متوالية ، وهذا النهج يقتضي إسكان الصوت الثاني منهما ما لم يكن مفتوحاً ومسبوقاً بآخر مفتوح . وقد نُسِبَ هذا النهج في التعامل مع عين الكلمة لتميم وبكر بن وائل وتغلب [1] .

ومن شواهد هذه الظاهرة قول الراجز وهو أبو النجم:

وَهَزَّتِ الرِّيحُ النَّدى حين قطرْ   لو عُصْرَ منها البانُ والمسكُ انعصرْ [2]

أراد عُصِرَ فأسكن الصاد . وقوله كذلك أي أبو النجم :

مرَّ انقضاضَ النجمِ من سمائِهِ   رُجْمَ بهِ الشيطانُ في هوائِهِ [3] أراد رُجِمَ فأسقط حركة الجيم . ومنه قول الراجز :

إنَّ أُحَيْحاً ماتَ مِنْ غَيْرِ مَرَضْ   ووُجْد في مَرْمَضِهِ حيث ارتمضْ [4]

أراد (وُجِدَ) فأسكن الجيم .

والعلة في تسكين هذا النمط كما ذكر القدماء [5] هي طلب التخفيف ؛ وذلك أنهم كرهوا توالي ثلاث حركات فأسكنوا الوسط [6] ، كما أنهم كرهوا في مثل(عُصِرَ ورُجِمَ ووُجِدَ) الكسرة بعد الضمة كما يكرهون الياء مع الواو

---

1 انظر الكتاب 113/4 ، شرح التصريح 437/1 ، وانظر كذلك اللهجات العربية في التراث 246/1 ، لغة تميم 291

2 ديوان أبى النجم 85 .

3 السابق 33 .

4 دقائق التصريف 103 .

5 انظر الكتاب 114/4 ، 115 ، المنصف 24/1 ، دقائق التصريف 207 .

6 انظر دقائق التصريف 102 .

في بعض المواضع [1] . ومن المعلوم أن الكسرة حركة أمامية في حين أن الضمة حركة خلفية فالصعوبة هنا تكمن في انتقال اللسان من الخلف إلى الأمام عند النطق بهاتين الحركتين متواليتين . إلا أنهم جعلوا التخفيف بتسكين عين الكلمة مقيداً ، وذلك حين أجازوه في الضمه والكسرة ولم يجيزوه في الفتحة . يقول سيبويه :" وأما ما توالت فيه الفتحتان فإنهم لا يسكّنون منه ؛ لأن الفتح أخف عليهم من الضم والكسر كما أنَّ الألف أخف من الواو والياء " [2] .

إذن امتنع حذف الفتحة عندهم لخفتها ، أو لضعفها كما أشار بعضهم [3] ، إلا أن الواقع اللغوي يعارض ما ذهب إليه اللغويون في منع التسكين إذا كانت الحركة فتحةً ، فقد جاء تسكين الفتحة في كلمة (نسَب) من قول الراجز: .

يا عمروُ يا ابنَ الأكرمينَ نَسْبا [4]

وقد أجاز بعضهم [5] هذا التسكين في الضرورة ، كما جعله بعضهم [6] لغة مجهولة لا يلتفت إليها .

والحق أن تقييد إسكان الفتحة بالضرورة أمر مرفوض ، ترفضه القراءات القرآنية ، فقد قرأ ابن كثير في قوله تعالى:" **تبَّت يدا أبي لَهَب وتب** " [7] بإسكان الهاء من (لهب) [8] ، وقرأ أبو السمال وأبو المتوكل وأبو الجوزاء في قوله تعالى:" **حتى يلجَ الجَمَل في سم الخياط** " [9] بتسكين ميم الجمل .

---

1 انظر الكتاب 114/4 .
2 السابق 115/4 .
3 انظر دقائق التصريف 16 .
4 شرح التسهيل 101/1 ، أوضح المسالك 305/4 ، شرح التصريح 516/2 .
5 انظر المراجع السابقة .
6 انظر دقائق التصريف 17 .
7 المسد 1 .
8 انظر إعراب ثلاثين سورة 221 .
9 الأعراف 40 . انظر القراءة في البحر المحيط 300/4 .

والمحدثون يوافقون في تفسير هذه الظاهرة القدماء ، فقد أقروا بطلب الخفة، وتوفير الجهد العضلي المبذول في أثناء النطق ، يقول أحمد علم الدين الجندي : " والقصد من هذه التغيرات هو التخفيف ، وتوفير الجهد الذي تنزع إليه القبائل العربية في أثناء كلامها " [1] ، و ذهب ضاحي عبد الباقي [2] إلى أن هذا الاتجاه يتفق وقانون السهولة ؛ لأن في هذا الصنيع اقتصادا للجهد العضلي ، واحتفاظ تميم بمقاطع ثلاثة متحركة إذا كان الصوتان الأولان متحركين بالفتحة لا يخرج عن جنوحهم إلى الجهد العضلي الأقل ؛ لأن وضع اللسان يكون مع الفتحة أيسر من وضعيه مع الضمة والكسرة ، فهو يكاد يكون مستوياً مع قاع الفم ، لكن مقدمه يرتفع إلى أعلى مع الكسر ، ومؤخره يرتفع مع الضمة إلى أعلى وهذا يتطلب مجهوداً أكثر في النطق .

وقد ربط أحمد علم الدين الجندي [3] الميل إلى السهولة والخفة عن طريق حذف الحركات ببداوة تميم ، إذ يميل البدو إلى السرعة في النطق الذي ينتهي إلى الاقتصاد في الجهد العضلي ، ولا شك أن حذف الحركات فيه تيسير واقتصاد وهو ما يهدف إليه البدوي ، بعكس الحجاز المتحضرة التي تهدف إلى إعطاء كل صوت حقه من الوضوح والبيان .

ويبدو لي أن مكمن السهولة والاقتصاد في الجهد العضلي المبذول في هذه الظاهرة لا يقتصر فقط على التخلص من توالي الحركات ، أو التخلص من توالي حركتين مختلفتين فحسب ، بل يتعداه إلى التدخل في النظام المقطعي للكلمة العربية ، فبدلا من أن تكون الكلمة مكونة من ثلاثة مقاطع فإنها تصبح مكونة من مقطعين . انظر إلى الكلمة قبل التسكين وبعده :

قبل التسكين = عَـ + صِـ + رَ .

---

1 اللهجات العربية في التراث 235/1.
2 لغة تميم 299 .
3 انظر اللهجات العربية في التراث .

بعد التسكين=   عُصْـ + رَ .

ويلاحظ كذلك أن الكلمة تخلصت من الرتابة المقطعية التي كانت قبل التسكين ، والمتمثلة بتوالي ثلاثة مقاطع من نوع (ص ح) ، لتصبح بعد التسكين (ص ح ص + ص ح) ، ويمكن القول إن هذا التخلص من الرتابة المقطعية هو نوع من المخالفة ، ولكنها المخالفة على مستوى المقاطع .

الثاني: حذف الحركة الإعرابية

من المعلوم أن الفتحة تظهر علامةً إعرابية بعد الياء والواو ، في حين تكون الضمة والكسرة مقدرتين ؛ وذلك بسبب صعوبة الضمة والكسرة على الواو والياء بعد الضمة والكسرة في حين تظهر الفتحة لخفتها [1] .

ويذهب السيوطي إلى أن أصوات العلة لا تحمل الحركة بسبب ضعفها ، يقول: إن هذه الأصوات وهي " في أقوى أحوالها ضعيفة ، ألا ترى أن هذين الحرفين – أي الواو والياء - إذا قويا بالحركة فإنك مع ذلك مؤنس منهما ضعفا ، وذلك أن تحملهما للحركة أشق منه في غيرهما ، ولم يكونا كذلك إلا لأن مبنى أمرهما على خلاف القوة " [2] ثم قال : يؤكد ذلك عندك أن أذهب الثلاث في الضعف والاعتلال الألف ، ولما كانت كذلك لم يمكن تحريكها البتة ، فهذا أقوى دليل على أن الحركة إنما يحملها ويسوغ فيه من الحروف الأقوى لا الأضعف ؛ ولذلك ما تجد أخف الحركات الثلاث وهي الفتحة مستثقلة فيها حتى يجنح لذلك ويستروح إلى إسكانها [3] .

غير أن النحاة [4] أجازوا تسكين الياء في موضع النصب ولكن في ضرورة الشعر ، مستشهدين على ذلك بقول الراجز وهو رؤبة:

---

1 انظر شرح الكافية 20/5 ، همع الهوامع 182/1 .

2 الاشباه والنظائر 268/1 .

3 السابق 268/1 .

4 انظر الكتاب 306/3 ، المقتضب 337/2 ، الأمالي الشجرية 105/1 ، شرح التسهيل 60/1 ، شرح الكافية 21/5 ، همع الهوامع 182/1 ، الدرر اللوامع 166/1 .

سَوّى مَساحيهِنَّ تقطيطُ الحُقَقْ [1]

فالأصل (مساحيَهنَّ) بفتح الياء إلا أنه أسكن . ومنه كذلك قوله :

كأنَّ أيديهنَّ بالقاعِ القَرِقْ [2]

الأصل (**أيديَهنَّ**) بفتح الياء إلا أنه أسكن .

وقد خالف أبو حاتم السجستاني النحويين فأجاز هذه الظاهرة في الاختيار ، فقد ذهب إلى أنها لغة فصيحة وخرج عليها قراءة :" **من أوسط ما تطعمون أهاليكم** " [3] بسكون الياء [4] .

كما روى ابن جني [5] إسكان الواو في حالة النصب عن الحسن البصري في قوله تعالى:" **أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح** " [6] وكذلك روى ذلك في قولة تعالى:" **ثاني اثنين إذ هما في الغار** " [7] .

وقد فسر سيبويه [8] وابن جني [9] إسكان الياء والواو في حالة النصب على أساس أن من العرب من يشبِّه الياء بالألف لقربها منها ، فيقولون : لن يرمي ، بإسكان الياء ، ويقولون على هذا الأساس : رأيت قاضٍ ، فيجعل الاسم في الحالات الثلاث على صورة واحدة ، ثم شبهت الواو بالياء فأسكنت ، ولكن الأصل للياء ؛ لأنها هي القريبة من الألف ، ولهذا كان السكون في موضع النصب في الياء أكثر منه في الواو .

---

1 ديوان رؤبة 106 ، مساحيهن : حوافر الأتن ، تقطيط : قطع الشيء وتسويته ، الحقق : جمع حقة وهو وعاء من الخشب يوضع فيه الطيب .

2 السابق 179 .

3 المائدة 89.

4 انظر هذا الرأي للسجستاني في همع الهوامع 183/1 . والقراءة لجعفر بن محمد في المحتسب 326/1.

5 انظر المحتسب 216/1 ، و406/1 .

6 البقرة 237 .

7 التوبة 40 .

8 انظر الكتاب 306/3 .

9 انظر المنصف 114/2- 115 .

ولهذا كان المبرد [1] يعد هذه الظاهرة من أحسن الضرورات ؛ وذلك لأنهم ألحقوا حالة بحالتين ؛ يعني أنهم جعلوا المنصوب كالمجرور والمرفوع .

والحق أن ما حدث في النماذج السابقة ليس من قبيل التسكين بأي شكل من الأشكال ، وإنما يكمن في أن أشباه الحركات (الواو والياء) تكون صعبة عندما تقع بين حركتين قصيرتين ، لذلك تعمل اللغة على التخلص منهما في مثل هذا الموضع ، ثم تحدث عمليات صوتية أخرى . ويمكن توضيح ما حدث على النحو التالي:

* تسقط الياء والواو إذا وقعتا بين حركتين قصيرتين ما لم تكن الثانية منهما فتحة والأولى غير فتحة ، ثم تحث مماثلة بين الحركتين القصيرتين المجتمعتين إذا كانتا مختلفتين ، بعدها تمطل الحركتان القصيرتان فتصبحان حركة طويلة ، قد تُقصر إذا كان بعدها صامت يمثل نهاية المقطع ،(هذا هو المستوى الفصيح في اللغة) [2] .

ويمكن توضيح هذه الحالة على كلمة (الرامي) في حالتي الرفع والجر إذ الأصل أن تكون محركة بالضمة في الرفع ، والكسرة في الجر ، وذلك على النحو التالي :

في حالة الرفع:

arra:miyu	←	الأصل
arra:miu	←	إسقاط الياء
arra:mii	←	المماثلة بين الكسرة والضمة
arra:mi:	←	مطل الكسرتين القصيرتين

---

1 انظر الأمالي الشجرية 105/1 ، ولم أقف على هذا الرأي في كتب المبرد .

2 استفدت في فكرة التحاليل القادمة والأفكار الموجودة فيها من كتاب:
Arabic Phonology , by Michael Brame , chapter 3 , p 46-88 .

في حالة الجر :

arra:miyi ⟵ الأصل

arra:mii ⟵ إسقاط الياء

arra:mi: ⟵ مطل الكسرتين القصيرتين

ومثل هذا يحدث فيما إذا كانت الواو مكان الياء ، أو إذا كانت الضمتان مكان الكسرتين . أما بالنسبة لتقصير الحركة فيتم في حال تشكل مقطع من نوع (ص ح ح ص) وذلك كأن تصبح الكلمة السابقة نكرة إذ يلزم تنوين آخرها وذلك على النحو التالي :

في حالة الرفع :

ra:miyun ⟵ الأصل

ra:miun ⟵ إسقاط الياء

ra:miin ⟵ المماثلة بين الكسرة والضمة

ra:mi:n ⟵ مطل الكسرتين القصيرتين

raamin ⟵ تقصير الكسرة الطويلة

في حالة الجر:

ra:miyin ⟵ الأصل

ra:miin ⟵ إسقاط الياء

ra:mi:n ⟵ مطل الكسرتين القصيرتين

ra:min ⟵ تقصير الكسرة الطويلة

- من اللهجات العربية ما يعامل الفتحة معاملة الكسرة والضمة وذلك طرداً للباب على وتيرة واحدة فيحذف الياء والواو إذا كانت الحركة الأخيرة فتحة ، يتوضح ذلك حسب التحليل الآتي لكلمة (أيديهنَّ):

aydiyahunna ⟵ الأصل

aydiahunna ⟵ بحذف الياء

aydiihinna ⟵ بالمماثلة

aydi:hinna ⟵ بإطالة الحركة القصيرة

ومن هنا يمكن القول إن افتراض التسكين مرفوض في هذه الحالات ، وأن ما حصل ليس إلا حذفاً لشبه الحركة ، ومن ثم فإن مماثلة الفتحة للكسرة بقلبها كسرة هو ما جعل النحاة يتوهمون أن الفتحة قد حذفت ، لا سيما أنهم كانوا يعدون الكسرة الطويلة (الياء المدية) وكذلك الضمة الطويلة (الواو المدية) صوتين ساكنين ؛ أي ياء ساكنة وواوا ساكنة .

ومن حذف الحركة المؤثر في الإعراب كذلك ما رواه النحاة من قول الراجز:

إذا اعوججنا قلتُ صاحبْ قوِّمِ   بالدّوِّ أمثال السفين العوّمِ [1]

فقد أسكن (حذف حركة) آخر صاحب . وقد شبه سيبويه [2] ما حدث في هذه الكلمة من حذف للحركة بحذف بعض العرب كسرة فخِذ وضمة عضُد . والظاهر أن حذف الحركة هنا قد أدى غرضاً دلالياً وهو القوة في الخطاب والتركيز على المطلوب من خلال أن المتكلم جاد كل الجد في النداء والطلب .

وفي القراءات القرآنية ما يدل على أن حذف هذه الحركة ظاهرة لغوية موجودة في العربية ، فمن المعلوم أن أبا عمرو بن العلاء [3] كان يحذف الحركة الإعرابية في عدد من المواضع في قراءته ، من ذلك مثلاً قراءته يأمرْكم بإسكان الراء في قوله تعالى : "**إنَّ اللّهَ يأمرْكم أنْ تذبحوا بقرة**" [4] .

---

1 نسب لأبي نجيلة في شرح شواهد الشافية 225 ، وبلا نسبة في الكتاب 203/4 ، الخصائص 120/1 .

2 انظر الكتاب 203/4 .

3 انظر منهج ابي عمرو في كتاب اثر القراءات في الأصوات والنحو العربي 338 – 375 .

4 البقرة 67.

المبحث الثاني : المماثلة في الحركات

تعد ظاهرة المماثلة من الظواهر الصوتية البارزة في العربية وغيرها من اللغات التي يجنح أبناؤها في أثناء النطق بها إلى السهولة والتيسير والاقتصاد في الجهد العضلي المبذول ، وللمماثلة في العربية مظاهر متعددة ، سيقف هذا المبحث عند بعضها ، مما كان لشواهد الرجز أثر بارز في تقعيدها .

المماثلة في الفعل المبني للمجهول من الفعل الأجوف

ذكر النحاة [1] أن في المبني للمجهول من الفعل الأجوف ثلاث طرق لصياغته ، هي:

الأولى : إخلاص الكسر وهو الأصل نحو : قيل وبيع . قال السيوطي [2] : الأصل في المبني للمجهول من قال وباع : قُوِلَ وبُيِعَ ، استثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت إلى الفاء بعد حذف ضمتها ، فسلمت الياء وانقلبت إليها الواو لسكونها بعد كسرة ، فصار : قيل وبيع .

الثانية: إخلاص الضم وذلك بحذف حركة العين ؛ لأن الثقل إنما نشأ منها ، وإبقاء ضمة الفاء ، فسلمت الواو وردت إليها الياء لوقوعها ساكنة بعد ضمة نحو قول وبوع .

الثالثة: الإشمام : إي إشمام الكسرة ضمة .

ومن شواهد الحالة الثانية – إخلاص الضم – قول الراجز وهو رؤبة :

ليتَ وهلْ ينفعُ شيئاً ليتُ ليتَ شباباً بوع فاشتريتُ [3]

ومنه قول راجز آخر :

حوكتْ على نيرينِ إذ تحاكُ تختبطُ الشوكَ ولا تشاكُ [1]

---

[1] انظر شرح التسهيل 62/2 – 63 ، شرح ابن عقيل 502/1 – 505 ، أوضح المسالك 155/2 ، شرح التصريح 437/1 – 438 ، همع الهوامع 37/6 – 38 .

[2] انظر همع الهوامع 37/6 .

[3] ديوان رؤبة 171 ، ورواية الديوان (بيع) وعليه يسقط الاستشهاد بهذا البيت .

ومنه كذلك قول راجز ثالث:

وهو إذا ما قول هل من وافدِ   أوْ رَجُلٍ عن حقّكم منافدِ

يكون للغائب مثلَ الشاهدِ [2]

ومنها كذلك قول الراجز:

نوطَ إلى صُلْبٍ شديد الحِمَلِ [3]

ومعاملة المبني للمجهول من الفعل الأجوف بإخلاص الضم لغة مروية عن بعض العرب وهم بنو دبير وبنو فقعس وهما من فصحاء بني أسد [4] ، كما أنها موجودة في كلام هذيل وحكيت عن بني ضبة وعن بعض تميم [5] .

والحق أن استخدام القدماء لمصطلح إخلاص الكسر وإخلاص الضم في أثناء حديثهم عن المبني للمجهول وصف حقيقي للظاهرة ، إلا أن توجيههم وتحليلهم للمسألة ينتابه بعض الخطأ . إذ يمكن توضيح هذه المسألة من خلال ما تم توضيحه في مسألة سقوط الحركة عن الياء والواو . فالياء والواو تسقطان إذا وقعتا بين حركتين قصيرتين ما لم تكن الثانية فتحة والأولى غير فتحة . وفي الفعل المبني للمجهول من الفعل الأجوف تكون الياء والواو في بنية الفعل العميقة واقعة دائماً بين ضمة وكسرة ؛ لذلك تسقطان دائماً على النحو التالي:

بُيِـــعَ		قُــوِلَ	
buyi<a	←	quwila	← الأصل

---

1 شرح التسهيل 63/2 ، شرح ابن عقيل 502/1 ، أوضح المسالك 156/2 ، شرح التصريح 438/1 ، همع الهوامع 37/6 ، شرح الأشموني 129/2 .

2 دقائق التصريف 260 .

3 همع الهوامع 38/6 .

4 انظر شرح ابن عقيل 503/1 .

5 انظر شرح التصريح 438/1 .

bui<a ← quila ← سقوط شبه الحركة

وبعد هذه المرحلة تحدث المماثلة ، فإما أن تكون المماثلة تقدمية فتؤثر الضمة في الكسرة فتقلب الكسرة ضمة ، فتلتقي ضمتان فتصبحان ضمة طويلة وهو ما أسماه القدماء إخلاص الضم ، وذلك على النحو التالي:

buu<a ← quula ← المماثلة

bu:<a ← qu:la ← مطل الحركتين

وإما أن تكون المماثلة رجعية فتؤثر الكسرة في الضمة ، فتقلب الضمة كسرة ، فتلتقي كسرتان ، فتصبحان كسرة طويلة وهو ما أسماه القدماء بإخلاص الكسر ، وذلك على النحو التالي :

bii<a ← qiila ← المماثلة

bi:<a ← qi:la ← مطل الحركتين

المماثلة في حركة ياء المتكلم

أجاز بعض النحاة [1] – على ضعفٍ- كسر ياء المتكلم إذا كانت مدغمة في ياء أخرى ، وهي لغة منسوبة لبني يربوع [2] . وخير شاهد عليها قول الراجز وهو الأغلب العجلي :

قال لها: هل لكِ يا تا فيِّ   **قالت له: ما أنت بالمرضيِّ** [3]

---

1 انظر شرح الكافية 334/2 ، شرح التسهيل 147/3 ، خزانة الأدب 430/4 -431 .

2 انظر شرح الكافية 334/2 ، البحر المحيط 409/5 ، خزانة الأدب 430/4 .

3 انظر معاني القرآن 76/2 ، شرح الكافية 334/2 ، شرح التسهيل 147/3 ، البحر المحيط 409/5 ، خزانة الأدب 430/4 .

ومن شواهد هذه اللغة كذلك قراءة : " **وما أنتم بمصرخيِّ** " [1] بكسر ياء المتكلم [2] .

وقد ذهب الفراء [3] عدة مذاهب في تفسير هذه القراءة ، فذهب إلى أنها ربما تكون من وهم القراء ، أو أن يكون القارئ ظن أن الباء خافضة للحرف كله . وحين روى الفراء شاهد الرجز السابق قال : " فإن يكُ ذلك صحيحاً فهو مما يلتقي من الساكنين فيخفض الآخر منهما ، وإن كان له أصل في الفتح " [4] .

إلا أن أبا حيان [5] اعترض على توجيه الفراء السابق ؛ وذلك لأن ياء المتكلم لا تكون إلا مفتوحة إذا كان قبلها ألف أو ياء . وذهب إلى أن الياء الأولى جرت مجرى الحرف الصحيح لأجل الإدغام ، فكأنها ياء وقعت ساكنة بعد حرف صحيح ساكن ، فحركت بالكسر على الأصل .

وكسر ياء المتكلم إذا سبقتها ياء أدغمت فيها لغة لبني يربوع كما أشير سابقا ، إلا أنها لغة قل استعمالها ، وقال القاسم بن معن وهو من رؤساء النحويين الكوفيين : هي صواب ، وسأل حسين الجعفي أبا عمرو بن العلاء وذكر تلحين أهل النحو ، فقال : هي جائزة ، وقال أيضا : لا تبالي إلى أسفل حركتها أو إلى فوق ، وعنه أنه قال هي بالخفض حسنة ، وعنه أيضا أنه قال : هي جائزة وليست عند الأعراب بذلك [6] .

---

1 إبراهيم 22 .
2 نسبت هذه القراءة ليحيى بن وثاب والأعمش في معاني القرآن 75/2 ، وزاد أبو حيان حمزة في البحر المحيط 408/5 .
3 انظر معاني القرآن 75/2 .
4 السابق 76/2 .
5 انظر البحر المحيط 409/5 .
6 انظر السابق نفسه .

ونقل أبو حيان [1] أنها لغة باقية في أفواه كثير من الناس إلى يومه ، يقول القائل : ما فيِّ أفعل كذا . بكسر الياء . والحق أن النطق بهذه اللهجة ما زال موجوداً إلى الآن في اللهجة اللبنانية ، يقولون مثلاً : (ما فيِّ شوفك) ويقولون (خيٍّ) .

ويمكن تفسير هذه الظاهرة عن طريق قانون المماثلة ؛ وذلك أن فتحة الياء – ياء المتكلم – تحولت إلى كسرة لتناسب الياء لا سيما أن قبلها ياءين وكسرة :

Fiyyi ⟵ Fiyya

وذلك حسب القانون التالي الذي يمثل لهجة بني يربوع القديمة ولهجة لبنان الحديثة :

iyy _ / i ⟵ a

المماثلة في مضارع افتعل

أشار ابن جني [2] وابن عصفور [3] إلى جواز أن يكون مضارع افتعل على يِفْتِعِل ، بكسر التاء وكسر حرف المضارعة ، مستشهدين على ذلك بقول الراجز وهو أبو النجم:

تدافع الشيب ولم تِقِتِّلِ [4]

و كانا قد ذهبا في تفسير هذا الكسر من منطلق أن الأصل فيها أن تكون تَقْتَتِل، فأسكن التاء الأولى وكسر القاف لالتقاء الساكنين ، فصار التقدير (تقِتِّل) ثم إنه كسر حرف المضارعة إتباعاً لكسر التاء بعدها .

وقد عارضهما ابن المؤدب [1] في هذا التفسير حيث ذهب إلى أن المماثلة هي التي أوصلت صيغة (تقتتل) إلى (تِقِتِلِ) ، فقد كسرت القاف

---

[1] السابق 409/5 .
[2] انظر المنصف 225/2 – 226 .
[3] انظر الممتع 640/2 .
[4] رواية الديوان (تَقَتَّل) وعليه يسقط الاستشهاد به انظر ديوان أبي النجم 229 .

لكسرة التاء ، وكسرت التاء لكسرة القاف . ويبدو أن هذا التفسير أكثر إقناعاً من سابقه .

وتفسير ابن جني لهذا الكسر في المحتسب [2] مختلف عن تفسيره في الخصائص ، حيث ذهب في المحتسب إلى تفسير ما جرى في (تِقِتِلِ) على الاتباع. وذلك حين ذهب إلى جواز : يخِصِّفان بكسر الياء في من كسر الخاء إتباعاً ، وذلك حين تعرض لقوله تعالى:" **يخصفان عليهما من ورق الجنة** [3].

الجر على الجوار

ذهب علماء اللغة ما عدا النحاس وابن الحاجب والزجاج إلى الاعتراف بوجود الحمل على الجوار في كلام العرب [4] . ومن أنواع هذا الحمل الجر على الجوار ، وهو أكثر الأنواع شيوعاً على ألسنة العرب [5] ، ومن شواهده قول الراجز:

كأنَّ نسجَ العنكبوتِ المرملِ [6]

إذ الأصل (المرملَ) لأنها نعت لـ (نسج) إلا أنه كسر آخرها لكسرة العنكبوت .

والجر على الجوار من أنواع المماثلة الصوتية التي تؤثر في الإعراب ، إذ تتأثر حركة النعت بحركة ما قبله مع أنه نعت لغيره ، فيحرك بالحركة ذاتها التي يحملها آخر الكلمة السابقة ؛ ففي شاهر الرجز السابق حرك آخر (المرمل) وهو نعت لـ (نسج) المنصوب ، بالكسر لملاءمة كسرة العنكبوت المضاف إليها ما قبلها .

1 انظر دقائق التصريف 166 .
2 انظر المحتسب 356/1 .
3 الأعراف 22 .
4 انظر الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض لحنا حداد 230- 232 .
5 السابق 226 .
6 ديوان العجاج 145 ونسب لرؤبة في شرح التسهيل 3/ 171 وليس في ديوانه .

ويمكن القول بأن الذين يحملون على الجوار يعاملون المضاف والمضاف إليه على أنهما اسم واحد مركب فيكون النعت نعتاً للتركيب كاملاً.

وقد استطاع بعض المحدثين [1] أن ينفذ من خلال الشاهد السابق وما يشابهه من شواهد أخرى إلى القول بأن العرب كانوا يستغنون في بعض الأحيان عن قرينة الإعراب ويستعيضون عنها بقرائن معنوية تساعد متلقي الجملة على إدراك وظائف الكلمات فيها ، إذ أغنت قرينة التبعية وهي معنوية عن الحركة الإعرابية اللازمة في هذا الشاهد ، وكان الداعي إلى التضحية بالقرينة اللفظية سبباً جمالياً يكمن في التوافق النغمي بين المتجاورين وجعلهما متحدين في الحركة . وقد أسعفتهم بذلك القرينة المعنوية .

---

[1] انظر اللغة العربية معناها ومبناها 234 ، الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة وهو بحث ضمن كتاب : دراسات في اللغة 171 .

الفصل الثاني
مسائل الوقف

ويشمل :

* الوقف بهاء السكت
* الوقف بالتضعيف
* الوقف بنقل الحركة
* الوقف بالإبدال

مسائل الوقف

للوقف في العربية مظاهر متعددة ؛ فهو إما أن يكون بالحذف وإما أن يكون بالزيادة وإما أن يكون بالإبدال ، ولكل مظهر من هذه المظاهر ما يسوغه ، ويأتي هذا الفصل ليقف عند عدد من مظاهر الوقف التي تجلت واضحة في شواهد الرجز .

الوقف بهاء السكت

يعد الوقف باستخدام هاء السكت واحداً من الطرائق التي استخدمها العرب في الوقف ، والعلة عندهم في إلحاق هاء السكت في الغالب الأعم هي بيان الحركة ، يقول سيبويه :" هذا باب ما تلحقه الهاء لتبين الحركة " [1] ؛ وذلك لأن الحركة تسقط في الوقف فيلحقون هاء السكت " ليقع الوقف عليها وتسلم الحركات " [2] .

[1] الكتاب 161/4 .
[2] شرح المفصل 78/9 .

ومن استقراء شواهد الرجز تبين أن هناك مسألتين يمكن مناقشتهما حول هاء السكت هما : **الأولى:** زيادة هاء السكت لبيان حركة الاسم المبني ، **والثانية:** إجراء الوصل مجرى الوقف .

زيادة هاء السكت لبيان حركة الاسم المبني

من المواضع التي يجوز فيها زيادة هاء السكت في الوقف لبيان الحركة زيادتها فيما كانت حركة آخره غير إعرابية ، يقول الزمخشري : "وكل متحرك ليست حركته إعرابية يجوز عليه الوقف بالهاء" [1] ، ويقول السيوطي : "ويجوز اتصال الهاء بكل متحرك حركة غير إعرابية سواء كانت بنائية نحو : هوه ، هيه، ثمَّه، إيه ، وإنه ، أم لا نحو : الزيدانه ، والمسلمونه ، ويجوز في ذلك ترك الهاء والوقف بالسكون" [2] .

ومما لحقته هاء السكت لأنه مبني كلمة (هلمَّه) في قول الراجز :

يا أيها الناسُ ألا هلمَّهْ [3]

ومنه كذلك لحاقها لكلمة (أمهنه) في قول الراجز:

اكسُ بُنَيّاتي وأمهنَّهْ   أُقسمُ بالله لتفعلُنَّهْ [4]

وقد أشار سيبويه [5] إلى أن هذا الوقف مما يُبَيِّنُ في الإدغام .

ومن الأنماط التي تلحقها هاء السكت لأن حركة آخرها ليست حركة إعراب نون الاثنين والجمع [6] ، وذلك مثل: هما ضاربانه ، وهم مسلمونه ، وقد ورد مثل هذا في قول الراجز:

---

1 السابق 45/9 .
2 همع الهوامع 218/6 .
3 الكتاب 161/4 ، الخصائص 277/2 ، شرح المفصل 42/4 .
4 سر صناعة الإعراب 219/2 .
5 انظر الكتاب 161/4 .
6 السابق نفسه .

أهكذا يا طَيّبَ تفعلونَهْ أعللاً ونحن منهلونَهْ [1]

وقد كان سيبويه يرى أن لحاق هاء السكت في هذا النمط من الأجدر المفضل ؛ وذلك لأن ما قبل هذه النون متحرك وما قبله مسكن ، وكان من " كلامهم أن يبينوا حركة ما كان قبله متحركاً مما لم يحذف من آخره شيء ؛ لأن ما قبله مسكّن " [2] ، يضاف إلى ذلك عنده أن النون خفية وإبقاء حركتها أولى ؛لأن من كلامهم أن يحركوا ما هو أبين منها .

ويبدو لي أن الوقف بهاء السكت في الأنماط السابقة له بعد مقطعي ، فمن الملاحظ أن الوقف على المدغم بالتسكين في مثل (هلمّ) ، (أمهنّ) ،(تفعلنّ) يشكل لدينا مقطعاً من نوع (ص ح ص ص) ، ولصعوبة هذا المقطع حاول بعض الناطقين باللغة التخلص منه عن طريق تقسيمه إلى مقطعين سهلين من نوع (ص ح ص) وذلك بإضافة هاء السكت وذلك على النحو التالي:

ha/lum/mah ←——— ha/lumm

ويمكن تمثيل هذا الذي حدث في هذه الكلمة بالمعادلة التالية :

ص ح ص ص ———← ص ح ص + ص ح ص (في الوقف)

ولذلك كان سيبويه يرى أن تبيين الحركة في مثل هذا النمط كان من أجل البيان في الإدغام .

وكذلك الأمر في النمط الثاني من الأنماط المشار إليها سابقا مما تلحقه هاء السكت حيث يتشكل المقطع الصوتي (ص ح ح ص) ، وهو مما يستصعب بعض الناطقين النطق به فيقفون عليه بهاء السكت التي تجعل منه مقطعين سهلين، انظر كيف تحول النظام المقطعي في منهلون قبل إضافة هاء السكت وبعدها :

---

[1] سر صناعة الإعراب 175/1 .

[2] الكتاب 161/4 .

mun/hi/lu:n ⟵ mun/hi/lu:/nah

ويمكن تمثيل هذا بالمعادلة التالية:

ص ح ح ص ⟵ ص ح ح + ص ح ص (في الوقف)

ولذلك كان سيبويه قد التفت إلى هذا الأمر حين جعل الوقف بهاء السكت أجدر وأولى في هذا النمط ؛ وذلك لأن ما قبل النون في هذا النمط ساكن ، لذلك تلحق الهاء لتخلصنا من التقاء الساكنين .

وحديثاً ذهب فوزي الشايب [1] إلى أن هاء السكت لم تكن " لتبيان حركة ، وليست للتفريق بين لغة وأخرى ، وإنما هي وسيلة لغاية ، هي تمكين الوقوف على المقاطع القصيرة فحسب " [2] .

وقد وضح هذا الرأي بعدد من الأمثلة منها (لم يرمِ – لم يرمه) وذلك على النحو التالي:

لم يرمِ = ل ـَ م / ي ـَ ر / م ـِ

ص ح ص / ص ح ص / ص ح ⟵ مقطع قصير مفتوح

لم يرمه = ل ـَ م / ي ـَ ر / م ـِ ـه

ص ح ص / ص ح ص / ص ح ص ⟵ مقطع طويل مُقْفَل

ويبدو لي أن هذا المذهب مرجوح من وجهين ؛ **الأول** : ما بُيِّنَ سابقاً من أن هاء السكت تلحق من أجل التخلص من المقاطع الصعبة في العربية ، **والآخر** : أن العربية لا تقف على المقاطع القصيرة المفتوحة حتى تحتاج إلى التمكن من الوقف عليها ، إذ من المعلوم أن الحركة القصيرة تسقط بالوقف ، فالعربي يقف على (لم يرمِ) بتسكين الميم لا بتحريكها . ويمكن توضيح الصعوبة المقطعية في مثال الشايب على النحو التالي :

---

[1] انظر بحثه ضمائر الغيبة 28 .

[2] السابق نفسه .

لم يَرْمْ (إذ يوقف عليها بالتسكين) ، فمن الملاحظ أن المقطع الموقوف عليه هو مقطع من نوع (ص ح ص ص) ، وهو مقطع صعب يميل بعض الناطقين إلى التخلص منه عن طريق إلحاق هاء السكت ليصبح مقطعين من نوع (ص ح ص) فتصبح الكلمة : لم يرمِهْ .

إجراء الوصل مجرى الوقف في هاء السكت

يتصل الحديث عن إجراء الوصل مجرى الوقف في هاء السكت بأمرين :

الأول: إثبات هاء السكت في الوصل ، **والثاني:** تحريك هاء السكت .

أما بالنسبة لإثباتها في الوصل فقد أجازه الكوفيون ورفضه البصريون ، وأما تحريكها في الوصل فقد أجازه الكوفيون ورأى البصريون أنه لحن لا يجوز [1] .

غير أن هاء السكت قد تثبت في حال الوصل متحركةً فيما روي ، فمن ذلك مثلاً ثبوتها متحركة في قول الراجز :

يا مرحباهُ بحمارِ ناجيهْ [2]

وقول راجز آخر:

يا ربِّ يا رباهُ إياك أسَلْ [3]

ومنه كذلك قول الراجز:

يا مرحباهُ بحمارِ عفراءْ إذا أتى قرَّبْتُهُ لما شاءْ [4]

وقد روي عن القراء أنهم كانوا يثبتون هاء السكت في الوصل والوقف إلا ما روي عن حمزة أنه كان يسقطها في الوصل ، وعن الكسائي أنه أسقطها في بعض المواضع وأثبتها في بعض [5] .

---

1 انظر هذه المسألة في شرح المفصل 46/9 ، وانظر رأي البصريين في الكتاب 159/4 .
2 المنصف 142/3 ، شرح المفصل 46/9 ، الممتع 401/1 ، شرح الكافية 210/4 .
3 نسب لعروة بن حزام في شرح المفصل 47/9 ، وبلا نسبة في شرح الكافية 211/4 .
4 ديوان عروة بن حزام 21 .
5 انظر إعراب ثلاثين سورة 164 .

وعلى الرغم من ورود إثبات هاء السكت في الوصل في القراءات القرآنية إلا أننا نجد عددا غير قليل من العلماء قد لحنوا هذه القراءات ؛ فقد لحنها الزمخشري [1] والمبرد الذي روي عنه أنه صلى خلف إمام الصبح فقرأ الإمام (الحاقة) ، ووصل الهاءات اللواتي للسكت فيها بما بعدها فقطع الصلاة، ورأى ذلك من أعظم اللحن [2]. ولحنها كذلك الزجاج فيما رواه عنه النحاس [3] . غير أن من العلماء من رفض تلحين هذه القراءات كأبي حيان [4] الذي رد التلحين ؛ وذلك لأن روايتها نقلت بالتواتر لذلك وجب قبولها .
ومن الوجوه التي التمس بها العلماء عذراً لمن وصل بإثبات الهاء وتحريكها حمل الوصل على الوقف ، أو جريان الوصل مجرى الوقف [5] .

الوقف بالتضعيف

الوقف بالتضعيف هو مضاعفة الحرف الموقوف عليه بزيادة حرف من جنسه فيلزم الإدغام [6] . وقد عرفه أبو حيان [7] والسيوطي [8] بأنه أن تجيء بحرف ساكن من جنس الحرف الموقوف عليه فيجتمع ساكنان ، فيتحرك الثاني ويدغم فيه الأول. وفي هذا التعريف ما يناقض ما ذهب إليه نحاة آخرون ، فقد ذهب ابن يعيش [9] إلى أن هذا التضعيف هو من زيادات الوقف ، فإذا وصلت وجب تحريكه وسقوط هذه الزيادة . وهذا يعني أن الصوت الموقوف

---

1 انظر الكشاف 152/4 .
2 انظر الكشف عن وجوه القراءات وعللها 94/1 .
3 انظر إعراب القرآن للنحاس 284/1 .
4 انظر البحر المحيط 319/1 .
5 انظر سر صناعة الإعراب 175/1 ، إعراب ثلاثين سورة 164 ، الممتع 401/1 ، الكشف 439/1 و 307 – 308 ، البحر المحيط 180/4 .
6 انظر شرح المفصل 67/9 .
7 انظر ارتشاف الضرب 809/2 .
8 انظر همع الهوامع 209/6 .
9 انظر شرح المفصل 67/9 .

عليه عندما يُضَعَّفُ فيجب الوقوف عليه بالسكون ، فتقول: هذا خالدّ ، وهو يجعلّ. وقال ابن جني [1] : وهذا التثقيل إنما يكون في الوقف ليعلم باجتماع الساكنين في الوقف أنه متحرك في الوصل حرصاً على البيان ، لأنه معلوم أنه لا يجتمع في الوصل ساكنان وعلى هذا قالوا : خالدّ ، وهو يجعلّ ، فإذا وصلوا قالوا : خالدٌ يا فتى . وهذا كله يناقض ما ذهب إليه السيوطي من أن الثاني يحرك ويدغم في الأول ، وقد نسبت هذه الظاهرة إلى بني سعد بن تميم[2].

غير أن ما جاء من شواهد الرجز على هذه الظاهرة جاء معظمه متحركاً بحركة بعد التضعيف ، ومع أن حق التضعيف أن يسقط في مثل هذا إلا أنه ثبت ؛ لذلك فقد عده علماء اللغة من إجراء الوصل مجرى الوقف . فمن شواهد هذه الظاهرة قول الراجز وهو رؤبة:

لقد خشيتُ أنْ أرى جدبّا في عامنا ذا بعد ما أخصبّا

أو كالحريقِ وافقَ القصبّا [3]

ومنه كذلك قوله – أي رؤبة –:

ضخمٌ يحبُ الخُلُقَ الأضخمّا [4]

ومنه كذلك قول الراجز :

ببازلٍ وجناءَ أو عيهلٍّ كأن مهواها على الكلكلّ [5]

ومنه كذلك قول الراجز :

ترى مرادَ نَسْعِه المدخلّ بين رجا الحيزوم والمرحلّ [6]

---

1 انظر المنصف 10/1 .

2 انظر اللهجات العربية في التراث 489/2 ، لغة تميم 354 .

3 ديوان رؤبة 169 .

4 السابق 183

5 نسب لرجل من بني أسد في الكتاب 170/4 ، ولمنظور بن مرثد في لسان العرب (عهل)، وخزانة الأدب 135/6 – 136 ، وشرح شواهد الشافية 248 ، وبلا نسبة في المنصف 11/1 ، سر صناعة الإعراب 92/2 و 173، و المحتسب 186 ، شرح المفصل 68/9، الممتع 111/1 ، شرح الشافية 318/2 .البازل من النوق التي دخلت السنة التاسعة ، الوجناء : الغليظة الشديدة ، العيهل : الطويلة .

6 انظر شرح المفصل 82/9 ، شرح شواهد الشافية 249 . الحيزوم : الصدر أو الوسط.

ولم يرد منها مسكناً إلا قول الراجز وهو هميان بن قحافة :

حتى إذا الصُّبحُ بدا الأشعلّ   لاح كسيفِ شامةِ الصيقلّ [1]

و ذكر اللغويون [2] أن الغرض من هذا النوع من الوقف هو بيان أن الحرف الموقوف عليه كان متحركاً في الوصل ؛ وذلك لأن الحرف المضعف في الوصل لا يكون إلا متحركاً ، إذ لا يجمع بين ساكنين ، وقد جعل الأزهري [3] التضعيف كالعوض من الحركة .

وتفسير الوقف بالتضعيف يختلف عند المحدثين عنه عند القدماء ، فقد فسرها إبراهيم أنيس [4] عن طريق النبر ، وذلك حين ذهب إلى أن العرب في الوقف تعمل على نقل النبر إلى المقطع الذي قبله – إي الذي قبل المنبور – إلا أن قبيلة سعد بن بكر كانت تبقي النبر في موضعه في حالة الوقف ، ولكنهم مع هذا كانوا يحذفون التنوين ، ولم يكن من الممكن حذف التنوين وإبقاء النبر في موضعه إلا بتشديد الحرف الأخير من الكلمة ، وإلا خالف هذا ما عرف عن نسج المقطع الأخير من الكلمات العربية حين يكون منبوراً ، فشرط المقطع الأخير حين يقع عليه النبر أن يكون أحد نوعين هما (ص ح ح ص ، ص ح ص ص) . وفسرها ضاحي عبد الباقي [5] على أساس أن أصحابها كانوا ينبرون نبراً شديداً على آخر الكلمة عند الوقف .

ويبدو أن هذين التفسيرين الحديثين أقرب إلى وصف الظاهرة من التفسير القديم لها ، فأصحاب هذه الطريقة في الوقف ينبرون المقطع الأخير من الكلمة فيثقلونه ، والحق أن هذا التضعيف موجود في الوقت الحالي في اللهجة التونسية الحديثة ، إذ إنهم يميلون في كلامهم إلى نبر أواخر الكلمات مما

1 ارتشاف الضرب 810/2 .
2 انظر شرح الشافية 314/2 .
3 انظر شرح التصريح 624/2 .
4 انظر في اللهجات العربية 145 – 148 .
5 انظر لغة تميم 355 .

يؤدي إلى تثقيل الصوت الآخر . ومن هنا أرى أن تسمية هذا النوع من الوقف بالتثقيل أقرب إلى الحقيقة من التضعيف ، فهم يثقلون الصوت الموقوف عليه ولا يضعفونه ، وعليه فإن التعريفات السباقة الذكر لهذه الظاهرة لا تقف عند الحقيقة اللغوية لهذا الوقف . ويبدو أن إطلاق مصطلح التثقيل في هذا الموضع أفضل من مصطلح التضعيف ، فالمقصود بالظاهرة تثقيل الصوت الأخير في الوقف لا تضعيفه .

وقد أنكر تمام حسان [1] التضعيف في الوقف ورأى أن ما أسماه النحاة وقفاً بالتضعيف " إنما هو شبيه بقلقلة بطيئة للحرف الموقوف عليه . . . لإرادة التأكيد أو أي معنى آخر مناسب ".

الوقف بنقل الحركة

من أنواع الوقف التي عدها النحاة الوقف بالنقل [2] ، وهو أن تنقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الحرف الساكن قبله . والغرض من النقل كما ذكر متقدمو النحويين هو التخلص من التقاء الساكنين . يقول سيبويه:" هذا باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحرف فيحرك لكراهيتهم التقاء الساكنين ، وذلك قول بعض العرب : هذا بكُرْ ، و من بكِرْ " [3] . هذا مع العلم بأن اجتماع الساكنين عندهم مغتفر في الوقف ، إلا أن بعض العرب كانوا يكرهونه في الوقف كراهيتهم له في الوصل ، فحركوا الساكن الأول منهما ؛ لأنه المانع من الوصول إلى الثاني [4] . وليست هذه هي الغاية الوحيدة من الوقف بالنقل ، إذ ثمة غاية تتمثل في أن العرب كانوا يحرصون على الحركة الإعرابية ، لذلك فإنهم ينقلون الحركة في الوقف لئلا تضيع حركة الإعراب[5].

1 انظر اللغة العربية معناها ومبناها 272 .
2 انظر همع الهوامع 209/6 .
3 الكتاب 173/4 ، وانظر الفكرة ذاتها في الإنصاف 732/2 (م106) .
4 انظر شرح المفصل 71/9 .
5 انظر ارتشاف الضرب 812/2 ، همع الهوامع 211/6 .

وقد اشترط النحاة في الصوت المنقول إليه أن يكون ساكناً، إذ لا يجوز النقل إلى المتحرك ، وذلك لأن المنقول إليه يكون حينئذ مشغولاً بحركته ، ولأن النقل يكون فراراً من التقاء الساكنين وهو مفقود في ما تحرك ما قبله، واشترطوا كذلك في هذا الساكن أن يكون صحيحاً غير مضعف . أما المنقول منه فقد اشترطوا فيه أن يكون صحيحاً . وأما الحركة فشرطها ألا تكون فتحة، يقول سيبويه في علة عدم جواز نقل الفتحة :" ولم يقولوا رأيت البكَرْ ؛ لأنه موضع التنوين، وقد يلحق ما يبين حركته . والمجرور والمرفوع لا يلحقهما ذلك في كلامهم "[1] . إلا أن الكوفيين والجرمي أجازوا ذلك . وأما النقل فشرطه ألا يؤدي إلى عدم النظير ، فلا يجوز (انتفعت ببُسِرْ) لعدم وجود (فُعِل) في الأسماء[2] .

وتنسب ظاهرة الوقف بالنقل إلى تميم[3] ، وشواهدها كثيرة من الرجز وغيره ، فمن شواهد الرجز فيها قول الراجز:

أنا ابنُ ماويةَ إذا جد النَقُرْ[4]

وقول راجز آخر :

أنا جريرٌ كنيتي أبو عَمِرْ ... أضربُ بالسيف وسعدٌ في القَصِرْ[5]

وقول الراجز:

عجبتُ والدهرُ كثيرٌ عَجَبُهْ ... من عَنَزِيٍّ سبَّني لم أضرِبُهْ[6]

1 الكتاب 173/4 .
2 انظر الشروط السابقة كاملة في همع الهوامع 212/6 – 214 .
3 انظر اللهجات العربية في التراث 490/2 .
4 نسب لبعض السعديين في الكتاب 173/4 ، ولعبد الله بن ماوية في لسان العرب (نقر) ، وبلا نسبة في الإنصاف 732/2 (م106) ، همع الهوامع 210/6 .
5 الإنصاف 733/2 .
6 ديوان زياد الأعجم 45 .

وكذلك قول الراجز:

فقرِّبَنْ هذا وهذا أزْحِلُهْ [1]

ومنه كذلك قول الراجز:

تحفزُها الأوتارُ والأيدي الشُّعُرْ والنَّبْلُ ستّون كأنّها الجَمُرْ [2]

وقول الراجز:

فإنّما أنت أخٌ لا نعدمُهْ [3]

وقول راجز غيره :

علمنا إخواننا بنو عِجِلْ شربَ النبيذِ واصطفاقاً بالرجِلْ [4]

وقد جاز النقل إلى المتحرك في لغة لخم ، ومن شواهد هذه اللغة قول الراجز:

ما زال شيبانُ شديداً رَهَصُهْ حتى أتانا قِرْنُهُ فَوَقَصُهْ [5]

وقول الراجز:

منْ يأتمِرْ للحزمِ فيما قَصَدُهْ تُحْمَدْ مساعيه ويُعلَمْ رَشَدُهْ [6]

ويبدو أن الغرض من الوقف بالنقل هو التخلص من المقطع(ص ح ص ص)، وهو وإن كان مقبولاً في الوقف ، إلا أن بعض العرب كانوا يستصعبونه حتى في الوقف ، فيعملون على تقسيمه إلى مقطعين من نوع (ص ح + ص ح ص). ويستوي في هذا عندي نقل الفتحة والكسرة والضمة موافقةً للكوفيين والجرمي الذين أجازوا نقل الفتح ، لأن القصد هو التخلص من المقطع الصعب ، إذ يمكن التخلص منه بنقل أية حركةٍ كانت . ويمكن توضيح هذه الظاهرة بالمعادلة التالية :

ص ح ص ص ←——— ص ح + ص ح ص (في الوقف)

---

1 نسب لأبي النجم في الكتاب 180/4 ، شرح المفصل 71/9 . وليس موجودا في ديوانه .
2 شرح المفصل 70/9 .
3 سر صناعة الإعراب 68/2 ، الأشباه والنظائر 235/6 .
4 إعراب ثلاثين سورة 187 ، الإنصاف 734/2 (م106) ، ارتشاف الضرب 812/2 ، شرح الأشموني 412/4 .الاصطفاق : الرقص .
5 شرح التصريح 628/2 .
6 همع الهوامع 212/6 ، شرح الأشموني 361/4 .

الوقف بالإبدال

وفيه عدة مسائل هي:

إبدال الألف هاء في الوقف

أجاز علماء اللغة في الوقف على الألف ثلاثة أوجه هي [1] :

- إبقاؤها ألفاً كما في الوصل .
- إبدالها همزة .
- إلحاق هاء السكت بعدها .

ثم أضافوا وجهاً رابعاً وهي [2] إبدال الألف هاء ، إلا أن بعضهم [3] عد هذا الإبدال في الوقف شاذاً . وشاهدهم على إبدال الألف هاء في الوقف هو قول الراجز:

قد وردت من أمكنهْ   من ههنا ومن هُنَهْ

إن لم أروها فَمَهْ [4]

أراد (هنا) فأبدل الألف هاء ، أما(فمه) فقد يكون أراد (فما) إي فما أصنع ؟ فأبدل الألف همزة ،وقد يكون أراد الزجر ، إي فاكفف عني ، فتكون مه اسم فعل [5] .

وقد ذكر حسام النعيمي [6] فائدتين لهذا الإبدال وهما : التخلص من المقطع المفتوح في الوقف ، وبيان الحركة قبلها في السكت .

1 انظر هذه الحالات في ارتشاف الضرب 802/2 ، همع الهوامع 204/6 – 205 .
2 انظر سر صناعة الإعراب 207/2 و 176/1 ، الممتع 400/1 ، ارتشاف الضرب 802/2 ، همع الهوامع 205/6
3 انظر ارتشاف الضرب 802/2 ، همع الهوامع 205/6 .
4 المنصف 156/2 ، سر صناعة الإعراب 207/2 ، شرح المفصل 262/2 ، الممتع 400/1 ، شرح الشافية 224/3 ، همع الهوامع 205/6 ، شرح شواهد الشافية 476 – 480 .
5 انظر سر صناعة الإعراب 207/2 ، ارتشاف الضرب 333/1 .
6 انظر الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني 119 .

إبدال الألف ياء في الوقف

تبدل الألف عند بعض العرب ياء في الوقف [1] ، ومن ذلك قول الراجز :

إن لطيٍّ نسوةً تحت الغضَيْ   يمنعهن اللهُ ممن قد طغَيْ

بالمشرفيات وطعنٍ بالقنَيْ [2]

ومنه قول الراجز :

تُبَشّري بالرِّفْهِ والماءِ الرّوي   وفرجٍ منك قريبٍ قد أتيْ [3]

وفي هذين الشاهدين احتمالان ، **أحدهما** أن يكون الرجز جاء فيهما على أصل الكلمة ، إذ أصل الألف في هذه الكلمات ياء في البنية العميقة ، **وثانيهما** أن يكون قد جاء على الإمالة ، وهي من اللهجات العربية التي ما زالت موجودة حتى الآن في بلاد الشام في لبنان وبعض مناطق سوريا .

وهذا النطق يمثل المرحلة الأولى من مراحل اللغة حسب رأي إبراهيم أنيس [4] ، وهي لهجة فزارة وبعض قيس فقد جاءت الحركة المزدوجة (صوت اللين المركب) على وضعه الأول.

وإلى مثل هذا ذهب سمير ستيتية [5] حين رد على من قال إن العرب لم تقل يوماً دعوْ ورميْ في دعا ورمى وذكر أنهم كانوا ينطقون بهما هكذا بالواو والياء .

وعليه فإن إبدال الألف ياء في الوقف هو رجوع بالكلمة إلى أصل وضعها ، وعليه يكون لشاهدي الرجز السابقين أثر في كشف مظهر من مظاهر التطور اللغوي التاريخي للعربية.

---

1 المنصف 160/1 ، سر صناعة الإعراب 338/2 ، المحتسب 158/1 ، المقرب 33/2 .
2 المنصف 160/1 ، سر صناعة الإعراب 338/2 ، المحتسب 159/1 .
3 المنصف 160/1، المقرب 33/2 .
4 انظر في اللهجات العربية 144 .
5 انظر الأصوات اللغوية 163 .

إبدال نون التوكيد ألفاً في الوقف

ذكر علماء اللغة [1] أن نون التوكيد الخفيفة تقلب ألفاً في الوقف إذا كان قبلها فتحة ، تشبيهاً لها بتنوين النصب ؛ يقول سيبويه : " وذلك لأن النون الخفيفة والتنوين من موضع واحد ، وهما حرفان زائدان ، والنون الخفيفة ساكنة كما أن التنوين ساكن ، وهي علامة توكيد كما أن التنوين علامة المتمكن ، فلما كانت كذلك أجريت مجراها في الوقف ، وذلك قولك : اضربا، إذا أمرت الواحد وأردت الخفيفة ، وهذا تفسير الخليل " [2] .

ومن شواهد هذه الظاهرة قول الراجز :

يحسبه الجاهل ما لم يعلما   شيخاً على كرسيّه مُعَمَّما [3]

أراد ما لم يعلمن ، فقلب النون ألفا في الوقف . ومنه قول راجز آخر :

واحمر للشر ولم يصفرا [4]

أراد ولم يصفرن ، فقلب النون ألفا في الوقف .

وبصرف النظر عن مدى الاقتناع في أن يكون أصل يعلما هو يعلمنْ ، ويصفرا هو يصفرنْ ، إلا أن من الثابت أن نون التوكيد الخفيفة تقلب ألفا في الوقف، فقد اجمع القراء في قوله تعالى: " **لنسفعاً بالناصية** " [5] ، وقوله تعالى: " **ليسجننّ وليكوناً من الصاغرين** " [6] ، على الوقف على (لنسفعن وليكونن) بإبدال النون ألفا [7] .

---

1 انظر الكتاب 521/3 ، سر صناعة الإعراب 316/2 ، دقائق التصريف 116 ، الإنصاف 653/2(م94) .
2 الكتاب 519/3 .
3 الكتاب 516/3 ، سر صناعة الإعراب 317 ، الأمالي الشجرية 384/1 ، دقائق التصريف 117 ، الإنصاف 653/2 ، شرح المفصل 42/9 ، المقرب 74/2 ، شرح الكافية 256/6 ، البحر المحيط 490/8 .
4 سر صناعة الإعراب 318/2 .
5 العلق 15 .
6 يوسف 32 .
7 انظر البحر المحيط 305/5 ، 490/8 .

ويبدو أن هذه الطريقة في الوقف تؤكد ما سأذهب إليه في مبحث التنوين من أن نون التوكيد الخفيفة هي في أصل وضعها تنوين .

إبدال الكاف شيناً في الوقف

يبدل ناس كثيرٌ من العرب كاف المؤنث شيناً [1] . قال الراجز :

علي فيما ابتغي أبغيشِ　　　بيضاء ترضيني ولا تُرضيشِ
وتطّي وُدُّ بني أبيشِ　　　إذا دنوتِ جَعَلَتْ تُنئيشِ
وإنْ نأيتِ جعلتْ تدنيشِ　　　وإن تكلمت حَثَتْ في فيشِ [2]

وهذا الإبدال هو لغة تميم وأسد [3] كما يعزا إلى ربيعة ومضر وبكر [4] . وقد علله ابن جني قائلاً :" ومن العرب من يبدل كاف المؤنث في الوقف شيناً ، حرصاً على البيان ؛ لأن الكسرة الدالة على التأنيث فيها تخفى في الوقف ، فاحتاطوا للبيان بأن أبدلوها شيناً" [5] .

وقد افترض بعض المحدثين [6] أن الكاف هنا لا تبدل شيناً وإنما تبدل إلى ما يعرف بالكشكشة ، وهو صوت (ch) الذي خيل للعلماء قديماً أنه شين أو كاف وشين .

وقد علل المحدثون [7] الكشكشة بما أسموه بقانون الأصوات الحنكية ؛ وهو قانون وصل إليه العلماء في مقارنتهم اللغة السنسكريتية باللغتين اليونانية واللاتينية، في أواخر القرن التاسع عشر ، إذ لاحظوا أن أصوات أقصى الحنك

---

1 انظر سر صناعة الإعراب 218/1، شرح الكافية 281/6 ، شرح الشافية 199/3 .
2 سر صناعة الإعراب 219/1 .
3 شرح الكافية 218/6 .
4 فصول في فقه العربية 121 – 122 .
5 سر صناعة الإعراب 218/1 .
6 انظر في اللهجات العربية 125 ، 122 – 123 ، اللهجات العربية في التراث 280/1 ، الدراسات اللهجية والصوتية 150 .
7 انظر في اللهجات العربية 123 ، اللهجات العربية في التراث 280/1 ، فصول في فقه العربية 126 ، الدراسات اللهجية والصوتية 151 .

كالكاف والجيم الخالية من التعطيش تميل بمخرجها إلى نظائرها من أصوات أمامية، حين يليها صوت لين أمامي كالكسرة ، لأن صوت اللين الأمامي في مثل هذه الحالة يجتذب إلى الأمام قليلاً أصواتَ أقصى الحنك ، فتنقلب إلى نظائرها من أصوات وسط الحنك .

وإلى شيء قريب من هذا ذهب كمال بشر [1] وذلك حين رأى أن الكشكشة التي تصيب الكاف عند مجاورة الكسرة تخضع لعملية فسيولوجية خالصة ، ذلك أنه عند انتقال اللسان من موضع نطق الكاف وهي قصية إلى الكسرة وهي أمامية ، قد يتسرب شيء من الهواء محدثا احتكاكاً بدلاً من خروجه منفجراً بعد الوقفة التي يبدأ بها في نطق الكاف .

الوقف على تاء التأنيث

الأفصح في الوقف على تاء التأنيث التي تلحق الاسم إبدالها هاء ، إذا تحرك ما قبلها لفظاً ، كفاطمة ، أو تقديراً كالحياة والقناة . فإن أصل هذه الألف حرف علة متحرك انقلبت عنه ، واحترز بهذا الشرط من نحو (بنت وأخت) لعدم تحرك ما قبلها [2] .

غير أن بعض العرب لا يبدلون مع اجتماع الشروط ، وقد جعل ابن جني [3] وابن يعيش [4] عدم الإبدال من باب إجراء الوقف مجرى الوصل ، يقول ابن يعيش : " على أن من العرب من يجري الوقف مجرى الوصل فيقول في الوقف : هذا طلحت ، وهي لغة فاشية حكاها أبو الخطاب " [5] وقد نسبها أحمد علم الدين الجندي [6] إلى طيِّئ وحمير .

1 انظر علم الأصوات 275 .
2 انظر همع الهوامع 215/6 .
3 انظر سر صناعة الإعراب 171/1 ، 215/2 .
4 انظر شرح المفصل 81/9 .
5 السابق نفسه .
6 انظر اللهجات العربية في التراث 501/2 – 502 .

وخير شاهد على هذه اللغة قول الراجز وهو أبو النجم:

والله أنجـاك بكفـي مسلمتْ من بعدما وبعدما وبعدمتْ

صارت نفوسُ القومِ عند الغلصمتْ وكادت الحُرَّة أن تُدْعى أمتْ [1]

وقول راجز آخر :

بل جوزِ تيهاءَ كظهرِ الحجفتْ [2]

وقد ذكر سيبويه [3] طريقة أخرى في الوقف على تاء التأنيث وهي حذف هذه الهاء وإبدالها مدة – ألفا- وذلك للضرورة . واستشهد على ذلك بقول الراجز وهو القطامي :

قفي قبل التفرق يا ضباعا [4]

وكذلك قول الراجز الآخر :

عوجي علينا واربعي يافاطما [5]

---

1 ديوان أبى النجم 47 .

2 سر صناعة الإعراب 215/2 و 171/1 ، شرح المفصل 118/2 و 45/10 ، شرح الشافية 277/2 ، رصف المباني 156 ، شرح شواهد الشافية 198 ، الحجفت : الترس .

3 انظر الكتاب 242/2-243.

4 ديوان القطامي 31 .

5 نسب إلى هدبة بن الخشرم في الكتاب 243/2 وليس في ديوانه، نسب لزيادة بن زيد في خزانة الأدب 335/9 .

الفصل الثالث
مسائل الهمز

ويشمل :

* التخلص من التقاء الساكنين بالهمز
* حذف الهمزة من مضارع أفعل وإثباتها
* قلب الواو المضمومة همزة
* قلب الواو همزة أو إثباتها واوا في صيغة فعائل

التخلص من التقاء الساكنين بالهمز

تبدل الهمزة من الألف إذا كان بعدها ساكن فراراً من اجتماع الساكنين [1] . وشواهد هذه الظاهرة كثيرة منها همزة زأمها في قول الراجز :

يا عجباً لقد رأيتُ عجباً حمارَ قبّانٍ يسوقُ أرنبا

خاطمها زأمُّها أن تذهبا [2]

ومنه كذلك همزة ابيأض في قول الراجز :

راكدةٌ مخلاتُهُ ومَحْلَبُهْ وَجُلُّهُ حتى ابيأضَّ مَلْبَبُهْ [3]

وعلى الرغم من أن علماء اللغة المتقدمين قد أجازوا التقاء الساكنين في حالتين هما [4] : **الأولى** الوقف ، **والثانية** إذا كان الساكن الأول حرف مد والثاني مدغماً فيما بعده ، إلا أن بعض العرب تستثقل هذا الالتقاء فتحاول

---

1 انظر إعراب ثلاثين سورة 34، دقائق التصريف 195 ، شرح المفصل 129/9 ، الممتع 320/1 ، شرح الشافية 248/2 ، همع الهوامع 177/6 .

2 المنصف 281/1 ، الخصائص 370/2، سر صناعة الإعراب 86/1 ، إعراب ثلاثين سورة 34 ، دقائق التصريف 195 ، شرح المفصل 130/9 ، الممتع 321/1، شرح الشافية 248/2 ، شرح شواهد الشافية 167 . حمار قبان : دويبة صغيرة تشبه الخنفساء ، خاطمها : جعل لها خطاما ، زأمها : جعل لها زماما .

3 نسب لدكين بن رجاء في سر صناعة الإعراب 87/1 .

4 انظر همع الهوامع 176/1 – 177 .

التخلص منه ، لذلك مالت اللغة هنا إلى تحريك الساكن الأول (الألف)، فقلبت الألف همزة؛ لأن الألف حرف ضعيف واسع المخرج لا يحتمل الحركة، فإذا اضطروا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف إليه ، وهو الهمزة . والهمزة حرف جلدٌ يقبل الحركة [1] .

وهذه الطريقة في التخلص من التقاء الساكنين هي لغة مسموعة عن بعض العرب ، يقول ابن المؤدب : " ومن العرب من يقول : دأبة ، وخأصة ، ورأد ، فيهمز الألف كراهية التقاء الساكنين" [2] ، كما حكى المبرد عن المازني عن أبي زيد الأنصاري قال : " سمعت عمرو بن عبيد يقرأ " **فيومئذٍ لا يُسألُ عن ذنبه إنس ولا جأن** " [3] فظننت أنه قد لحن ، حتى سمعت العرب تقول دأبة وشأبة " [4] . وكان الزمخشري [5] يسمي هذه اللغة لغة من جد في الهرب من التقاء الساكنين ؛ لأن فيها قلب الحرف الذي لا يمكن تحريكه إلى حرف يمكن تحريكه .

وقد تعرض عدد من المحدثين [6] لهذه اللغة فذهبوا إلى تفسيرها من منطلق التخلص مما أسموه (المقطع المرفوض أو المقطع المستثقل أو المكروه) ويقصدون به المقطع (ص ح ح ص) وهو مقطع لا تجيزه العربية إلا في حالتين ؛ الوقف أو أن يكون الصامت الذي يقفل هذا المقطع هو الصامت نفسه الذي يبدأ به المقطع الذي يليه .

---

1 انظر سر صناعة الإعراب 86/1 ، شرح المفصل 129/9 – 130 .
2 دقائق التصريف 195 .
3 الرحمن 39 .
4 الممتع 321/1 ، وانظر الرواية ذاتها في الخصائص 37/2 ، سر صناعة الإعراب 87/1 .
5 انظر الكشاف 73/1 ، شرح المفصل 129/9 – 130 .
6 انظر فصول في فقه العربية 197 –198 ، التطور اللغوي مظاهرة وعلله وقوانينه 63 ، معالم دارسة في الصرف لإسماعيل عمايرة 71 ، اثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة العربية ليحيى عبابنة 155 – 159 ، الهمزة المقحمة ليحيى عبابنة 207 – 212 ، ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين لعبد القادر مرعي 175 – 176 .

وعلى الرغم من قبوله في هاتين الحالتين إلا أن العربية تستثقله في بعض السياقات اللهجية ، ويظل عرضة لفعل قوانين التطور اللغوي التي ستسعى إلى التخلص منه . وقد استدل يحيى عبابنة [1] على صعوبة هذا المقطع من منطلق أنه لا يستعمل في لغة الشعر حتى عند توافر شرطي قبوله ، وقد تخلصت العربية منه في بعض الاستعمالات عن طريق تقسيم النواة الصائتة الطويلة إلى حركتين قصيرتين ثم إقحام الهمزة للفصل بين هاتين الحركتين، لأنه سيتشكل وضع صوتي لا يقبله النظام المقطعي لبعض المستويات اللهجية، وهو تشكل مقطع يبدأ بحركة . ولتوضيح ذلك نأخذ كلمة الضالين التي قرأها أيوب السختياني بالهمز في قوله تعالى:" **ولا الضالين** " [2] . فالأصل هو الضالين وقرأها (الضألين) :

da/?al/li:/na ⟵ da/al/li:/na ⟵ da:l/li:/na

ولداود عبدة [3] رأي فريد في تفسير كل ألف زائدة ، إذ من المعلوم أن كل ألف أصلية في العربية أنها تكون منقلبة عن واو أو ياء ، أما كل ألف زائدة فهي عنده منقلبة عن همزة ، وعليه فإن صيغة (افعأل) وما ماثلها عنده هي الأصل ، وعليه تكون صيغة (افعال) متحولة من افعأل ، إذ الألف بدل من الهمزة .

ويرى إبراهيم السامرائي [4] أن صيغة افعأل هي من مزيد الثلاثي بحرفين هما الهمزة والتضعيف ، ولا علاقة له بصيغة افعالّ المزيدة بالمد أي الألف . وهو يورد هذا الرأي رداً على رأي رمضان عبد التواب ومن وافقه ممن قال إن أصل صيغة افعأل هي صيغة افعال .

---

1 انظر الهمزة المقحمة 207 وما بعدها .
2 الفاتحة 7 ، وانظر هذه القراءة في إعراب ثلاثين سورة 34 .
3 انظر دراسات في علم أصوات العربية 77- 87 .
4 انظر معالم دارسة في الصرف 71 نقلاً عن تاريخ العربية للسامرائي 99 .

إبدال الألف همزة

روي عن بعض العرب أنهم كانوا يقلبون الألف همزة فيقولون : العألم ، والخأتم [1] . ومن شواهد هذه الظاهرة قول الراجز وهو العجاج :

فَخِنْدِفٌ هامةُ هذا العألمِ [2]

ومنه كذلك قول الراجز وهو رؤبة:

يا دارَ ميٍّ بدكاديكِ البُرَقْ ... صبراً فقد هيجتِ شوقَ المشتئِقْ [3]

وقد جعل حسام النعيمي [4] هذا الهمز من قبيل التحول عن نبر الطول إلى نبر التوتر ، وهو أمر يتفق وطبيعة البدوي الذي أراد أن يضغط بشدة على الألف فأحالها همزة .

وقد أشار إبراهيم أنيس إلى مثل هذا دون أن يخصصه بإبدال الألف همزة وذلك حين قال :" وتميَّزَ نطقُ البدو زمن تدوين اللغة بظاهرة سماها القدماء النبر ، وهي لا تقتصر على تحقيق الهمز في الكلمة المهموزة الأصل بل تجاوز ذلك إلى تهميز ما ليس بمهموز أصلاً " [5] .

في حين ذهب يحيى عبابنة [6] إلى أن هذا الهمز إنما جاء عن طريق تقصير الحركة الطويلة ومن ثم إقفال المقطع القصير المفتوح ، وذلك أن اللغة لا تحبذ هذا المقطع في بعض بناها اللغوية ، مما يدفع باتجاه إغلاقه ، ومن ذلك مثلاً قراءة الحسن البصري :" **وذروا ما بقيَ من الربأ** " [7] بهمز الربأ . فالأصل

---

1 انظر سر صناعة الإعراب 104/1 – 105 ، الممتع 324/1 ، المقرب 160/2 – 161 ، شرح الشافية 204/3 – 205 ، خندف : اسم الشخص الممدوح ، هامة : رأس .

2 ديوان العجاج 240 .

3 نسب إلى رؤبة في شرح شواهد الشافية 175 ، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب 105/1 ، المقرب 161/2 ، الممتع 325/1 ، شرح الشافية 250/2و 204/3 . البرق : جمع برقة وهو غلظ في حجارة ورمل ، دكاديك : جمع دكداك وهو الرمل المتلبد بالأرض ولم يرتفع .

4 انظر الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني 106 .

5 الأصوات اللغوية 98 .

6 انظر بحثه الهمزة المقحمة 212 – 214 .

7 البقرة 278 .

الربا ، قصرت الحركة الطويلة (الفتحة) ، فأصبحت (الربَ) بعدها أغلق المقطع القصير عن طريق إقحام الهمزة ، وذلك على النحو التالي:

ربا ←——— ربَ ←——— ربأ

الأصل تقصير الحركة التعويض عن طريق الهمز

وكما أشرت سابقاً فإن هذه الألف هي بدل من الهمزة في رأي داود عبده [1] ، وعليه فإن (العألم) هي أصل (العالم) عنده .

حذف الهمزة وإثباتها في مضارع أفعل

جعل علماء اللغة [2] من مطرد حذف الهمزة حذفها من مضارع (أفعل) واسم الفاعل منه واسم المفعول ؛ وقد عللوا ذلك من منطلق التخلص من توالي الأمثال ؛ وذلك أن هذه الهمزة تجتمع وهمزةَ المضارع في مضارع المفرد المتكلم منه ، فأصل : أُكْرِمُ هو أؤكرمُ . حذفوا إحدى الهمزتين استثقالاً لاجتماعهما ، ثم طردوا الباب على وتيرة واحدة فحذفوها من باقي صيغ المضارع وإن لم يكن فيها توال للأمثال .

وقد جاء الأصل وهو وجود هذه الهمزة في قول الراجز :

فإنَّهُ أهلٌ لأنْ يؤكرما [3]

وقول الراجز:

وصالياتٍ ككما يُؤَثْفَيْنْ [4]

1 انظر دراسات في علم أصوات العربية 77- 86 .

2 انظر المقتضب 397/1 ، المنصف 192/1 ، الإنصاف 11/1(م1) ، شرح الشافية 139/1، ارتشاف الضرب 242/1 ، شرح التصريح 751/2 ، همع الهوامع 250/6 ، شرح الأشموني 580/4 .

3 نسب لأبي حيان الفقعسي في شرح التصريح 751/2 ، وبلا نسبة في المقتضب 399/1 ، المنصف 37/1 و 192 ، الإنصاف 11/1 شرح الشافية 139/1 ، ارتشاف الضرب 242/1 ، أوضح المسالك 206/4 ، همع الهوامع 251/6 ، شرح الأشموني 581/4 ، شرح شواهد الشافية 58 .

4 انظر في باب النحو مسألة زيادة الكاف من هذا العمل ص 134 .

وقد عدوا مجيء هذا النمط على الأصل ضرورة [1] أو شاذاً [2] . وقد سار بعض المحدثين [3] على نهج القدماء في تفسير هذه الظاهرة .

ويبدو لي أن حذف الهمزة في مضارع أفعل واسم فاعله واسم مفعوله لم يكن بسبب توالي الأمثال في مضارع المتكلم المفرد ، ثم طرد الباب على وتيرة واحدة ، وإنما هو من قبيل حذف الهمزة تسهيلاً وتخفيفاً ، إذ من كلامهم أن يحذفوها كثيراً ، ثم جرت عمليات تحويلية عليه يوضحها المخطط التالي لحذف الهمزة من (يكرم) :

yu?akrim تسقط الهمزة فتصبح : yuakrim ، ثم تحدث المماثلة فتنقلب الفتحة ضمة فتصبح الكلمة: yuukrim بعدها تسقط إحدى الضمتين أو تقصر الحركة الطويلة التي تنتج من اجتماع الضمتين وذلك لعدم قبول المقطع (ص ح ح ص) في مثل هذا الموقع فتصبح الصيغة : yukrim .

و يحدث الأمر ذاته في اسم الفاعل واسم المفعول وذلك على النحو التالي:

اسم الفاعل		اسم المفعول		
mu?akrim	←	mu?akram	←	الأصل
muakrim	←	muakram	←	بسقوط الهمزة
muukrim	←	muukram	←	بالمماثلة
mukrim	←	mukram	←	بالتقصير أو حذف الحركة

1 انظر شرح الأشموني 581/4 .
2 انظر أوضح المسالك 406/4 ، همع الهوامع 251/6 .
3 انظر بحوث ومقالات في اللغة لرمضان عبد التواب 50 – 52 .

قلب الواو المضمومة همزة

ذكر علماء اللغة [1] أن الواو إذا انضمت ضماً لازماً فإن العرب تجيز قلبها همزة . ومن شواهد هذه الظاهرة قول الراجز:

لكلِّ دهرٍ قدْ لبستُ أثؤبا [2]

وقد بين القدماء [3] أن سبب هذا القلب هو ثقل الضمة على الواو ؛ وذلك "لأنّ الضمة بمنزلة الواو والكسرة بمنزلة الياء ، فإذا كانت الواو مضمومة فكأنه قد اجتمع لك واوان ، وإذا كانت مكسورة فإنه قد اجتمع لك ياء وواو ، فكما أن اجتماع الواوين ، والياء والواو مستثقل ، فكذلك اجتماع الواو والضمة ، والواو والكسرة" [4] .

وقد أكد المحدثون الفكرة السابقة التي تنص على استثقال الواو المضمومة ، فقد ذكر الطيب البكوش [5] أن الواو والياء تكونان ثقيلتين إذا أتبعتا بحركة من جنسهما (ضمة بعد الواو وكسرة بعد الياء) ، كما ذكر أن ثقل التماثل أكبر من ثقل التخالف ، لأن التخالف يمتاز عن التماثل بشيء من التنوع الموسيقي الناتج عن اختلاف الجروس الحركية .

كما ذكر هنري فليش [6] أن العربية كانت تكره النطق بالصوامت الضعيفة (الواو والياء) عندما تكونان مشكلتين بمصوتين من جنسهما ، فلا تنطق الواو مع الضمة ولا الياء مع الكسرة ، كما لا تنطق الواو مع الكسرة .

---

1 انظر المنصف 212/1 ، إعراب ثلاثين سورة 170 ، دقائق التصريف 275 ، شرح الملوكي في التصريف 270 .

2 نسب لمعروف بن عبد الرحمن في لسان العرب (ثوب)، وبلا نسبه في الكتاب 588/3 ، دقائق التصريف 275 ، الممتع 336/1 .

3 انظر معاني القرآن 223/3 ، إعراب ثلاثين سورة 3و 27 و 228 .

4 الممتع 333/1 ، وانظر الفكرة ذاتها في المنصف 214/1 –215 ، شرح الملوكي 271 – 272 ، شرح الشافية 78/3 .

5 انظر التصريف العربي 61 – 62 .

6 انظر العربية الفصحى 46 – 47 .

ومنه ذهب فليش إلى أن هذه الكراهية تفسر لنا حالات كثيرة من المخالفة عند إبدال الواو والياء همزة .

ومن هنا يتبين أن البكوش وفليش قد كانا يعدان إبدال الواو المضمومة همزة من قبيل المخالفة الصوتية ؛ وذلك لوجود صوتين من جنس واحد (الواو والضمة) ، ولذلك تلجأ اللغة إلى التخلص من تماثلهما المستصعب بالمخالفة عن طريق إبدال الواو همزة . ويمكن تمثيل هذه الحالة بالمعادلة التالية :

u ـــ / ? w ←

ويسهل هذا الإبدال أن الواو من الأصوات التقريبية التي تقبل التحول إلى أي صوت يشاؤه أبناء اللغة .

وقد فسر يحيى عبابنة [1] نشوء هذه الهمزة من مبدأ التخلص من الحركة المزدوجة، فقد ذهب إلى أن الحركة المزدوجة الصاعدة (wi) والحركة المزدوجة الصاعدة (wu) وإن كانتا حركتين مقبولتين في النظام الفنولوجي للعربية إلا أنهما مستثقلين ، مما يدفع العربي إلى أن يقوم باطراح شبه الحركة (w) ثم التعويض عنها عن طريق الهمزة ، وكذلك الحركة المزدوجة (wa) فعلى الرغم من أنها أكثر قبولاً من سابقتيها بسبب خفتها المتأتية من أن نواتها هي الفتحة ، إلا أنها كانت عرضة للتغير والتبديل . ولتوضيح آلية السقوط عند الدكتور عبابنة نأخذ مثالاً واحداً وهو همزة (أقتت) في قوله تعالى:" **وإذا الرسلُ أقتت** " [2] والتي أصلها وقتت كما ثبتت في قراءة أبى عمرو بن العلاء ، قال : استثقلت الحركة المزدوجة (wu) مما أدى إلى حذف شبه الحركة ثم التعويض عنها عن طريق الهمزة وذلك على النحو التالي :

1 انظر بحثه الهمزة المقحمة 216 –220 .
2 المرسلات 11 .

wuqqitat ⟵ *uqqitat ⟵ ?uqqitat

وبالتالي فما حدث عنده هو حذف وتعويض لا إبدال كما كان عند سابقيه .

قلب الواو همزة أو إثباتها واواً في صيغة فعائل

نص القدماء [1] على أن الواو والياء تقلبان همزة إذا وقعت إحداهما ثاني حرفين لينين بينهما ألف مفاعل، سواء كان اللينان ياءين كـ(نيائف جمع نيف) ، أو واوين كـ (أوائل جمع أول)، أو مختلفين كـ(سيائد جمع سيد) وأصله سياود .

وعلة ذلك عندهم استثقال ثلاث لينات مع قرب الأخير من الطرف ، إذ كان من شأنهم قلب الواو والياء همزة بعد الألف الزائدة في الطرف كسماء وبناء [2] .

أما في وزن مفاعيل وفعاعيل فإن الواو والياء لا تقلبان همزة ؛ وذلك لأنهما بعدتا عن الطرف [3] . وعلى ذلك خرج النحاة قول الراجز :

وكَحَّلَ العينين بالعواورِ [4]

فقد ذهبوا إلى أن أصل العواور هو العواوير ؛ ابتعدت الواو عن الآخر فلم تقلب همزة . ويمكن وضع عدة ملاحظات على ما نص عليه القدماء في هذه المسألة وهي :

---

1 انظر شرح المفصل 91/10 – 92 ، الممتع 337/1 – 338 ، شرح الشافية 130/3 ، شرح التصريح 696/2 .

2 انظر الإنصاف 787/2 (م112)، شرح الشافية 130/3 – 131 ، شرح التصريح 696/2.

3 انظر شرح الشافية 131/3 ، شرح التصريح 696/2 .

4 نسب للعجاج في الخصائص 515/2 ، ولجندل بن المثنى الطهوي في شرح التصريح 696/2 ، وشرح شواهد الشافية 374 ، وبلا نسبه في الكتاب 370/4 ، الخصائص 384/2 ، الإنصاف 785/2 ، شرح الشافية 131/3 .

- أن الهمزة في مثل أوائل ونيائف وسيائد ليست منقلبة عن واو أو ياء وإنما هي همزة الصيغة ، إذ الصيغة على وزن فعائل ، أي بزيادة ألف وهمزة .
- لو كانت العلة في أن الواو والياء قلبتا همزة هي استثقال الجمع بين ثلاث علات في أواول ونيايف لكان الأحرى أن تقلبا همزة في مثل عواوير وطواويس وغيرهما ، لاجتماع أربع علل لا ثلاث .
- أما علة القرب من الطرف فإن الياء في صيغة طواويس وعواوير قريبة من الطرف غير أنها لا تقلب همزة .

الفصل الرابع
مسائل التنوين

ويشمل

* تنوين الترنم والتنوين الغالي
* حذف التنوين
* إثبات التنوين في الموضع الذي يجب فيه حذفه

تنوين الترنم والتنوين الغالي (التطور اللغوي التاريخي للتنوين)

من الأنواع التي ذكرها النحويون للتنوين تنوين الترنم والتنوين الغالي، أما تنوين الترنم فهو التنوين الذي يلحق القوافي المطلقة بحرف علة [1] ؛ ولذلك فهو إبدال المدة نوناً لترك الترنم في الوقف [2] ، وهو لغة لتميم [3] ، وقيل لتميم وقيس [4] . ويلحق هذا التنوين الاسم معرفاً ومنكراً ، والفعل والحرف.

فمن لحاقه الاسم المعرف قول الراجز وهو العجاج :

يا صاحِ ما هاجَ الدموعَ الذُّرَّفَنْ [5]

ومن لحاقه الفعل قول الراجز وهو أيضا العجاج:

من طللٍ كالأتحمي انهجنْ [6]

---

1 انظر سر صناعة الإعراب 161/2 ، شرح الكافية الشافية 66/2 – 67 ، شرح الكافية 34/1 ، الجنى الداني 146 ، مغني اللبيب 447 ، شرح ابن عقيل 17/1 ، شرح التصريح 27/1 ، همع الهوامع 407/4، شرح الأشموني 32/1 .

2 انظر الكتاب 206/4 – 207 .

3 انظر الكتاب 206/4 ، شرح التسهيل 18/1 ، شرح الكافية الشافية 66/2، شرح الكافية 34/1 ، مغني اللبيب 447 ، همع الهوامع 407/4 .

4 انظر الجنى الداني 146 ، شرح التصريح 28/1 ، شرح الأشموني 32/1 .

5 ديوان العجاج 368 ، وانظر هذه الرواية في الكتاب 207/4 ، شرح الكافية الشافية 66/2 .

6 ديوان العجاج 271 ، وانظر هذه الرواية في الكتاب 207/4 ، شرح المفصل 64/1، الجنى الداني 146 ، شرح الكافية الشافية 67/2 .

وقول الراجز :

داينتُ أروى والديونُ تُقْضَنْ [1]

ومن شواهده الأخرى قول الراجز:

يا أبتا علك أو عساكنْ [2]

وأما التنوين الغالي فقد أثبته الأخفش وهو كتنوين الترنم ولكنه يلحق القوافي المقيدة [3] ومن شواهده قول الراجز وهو رؤبة:

قالت بنات العم: يا سلمى وانْنْ ... كان فقيراً معدماً ، قالت وانْنْ [4]

ومن شواهده كذلك قول رؤبة:

وقاتمِ الأعماقِ خاوي المخترقنْ [5]

ويبدو أن هذين النوعين من التنوين يكشفان لنا حقيقة تاريخية هامة عن التنوين . فالتنوين عند النحاة من العلامات التي تختص بالأسماء دون غيرها من أنواع الكلمة ، قال ابن مالك :

بالجر والتنوين والندا وأل ... ومسند للاسم تميزٌ حصل [6]

وعندما رأى النحاة تنوين الترنم والتنوين الغالي يخالف قواعدهم ذهبوا إلى أنهما ليسا بتنوين أصلاً . قال الأشموني فيهما : وليست من أنواع التنوين

---

1 انظر سر صناعة الإعراب 162/2 و 155 .

2 انظر الكتاب 207/4 ، سر صناعة الإعراب 162/2 و 155 ، شرح الكافية الشافية 66/2 .

3 انظر سر صناعة الإعراب 162/2 ، شرح التسهيل 19/1 ، شرح الكافية الشافية 67/2 ، شرح الكافية 35/1 ، الجنى الداني 147 ، مغني اللبيب 448 ، شرح ابن عقيل 20/1، شرح التصريح 28/1 – 29 ، همع الهوامع 407/4 ، شرح الأشموني 33/1 .

4 ديوان رؤبة 186 وانظر شرح التصريح 30/1 .

5 ديوان رؤبة 104 ، وانظر هذه الرواية في سر صناعة الإعراب 155/2 و 162 ، شرح الكافية 35/1 ، الجنى الداني 147 ، مغني اللبيب 448 ، شرح التصريح 29/1 .

6 شرح ابن عقيل 16/1 .

حقيقةً ، لثبوتهما مع (أل) ، وفي الفعل والحرف في الخط والوقف وحذفهما في الوصل "[1] .

ويبدو لي أن التنوين في أصل الوضع القديم له لم يكن إلا لاحقة تزيينية تتصل عند الناطقين باللغة بأي كلمة يريدونها سواء أكانت اسماً أم فعلاً أم حرفاً ، وسواء أكان الاسم معرفة أم نكرة . وخير دليل على ذلك تنوين الترنم والتنوين الغالي ، وقد تبين من خلال الشواهد السابقة أنهما يدخلان على جميع أنواع الكلمة ودون تقييد . ويبدو أن تلك الشواهد ليست إلا بقية من بقايا تلك اللغة القديمة التي كانت تستخدم التنوين لتزيين أواخر الكلمات دون أن يكون لها غرض دلالي ، ومن بعد ذلك وفي تطور اللغة العربية أخذت هذه اللاحقة التزيينية تتلاشى أولا بأول ، حتى أصبحت تختص من ضمن ما تختص به بالأسماء وبالنكرات على الأغلب . ومما يدل على ذلك غير ما ذكر من تنوين الترنم والتنوين الغالي ، أن للتنوين بشكلها القديم الذي تدخل فيه على جميع أنماط الكلمة بقايا يمكن عدها متحجرلت لغوية . ومن تلك البقايا :

أولاً : نون المثنى وجمع المذكر السالم . إذ يغلب على ظني أن هاتين النونين أصلهما التنوين ، وذلك لوجود تشابه كبير بينهما وبين التنوين، فهما يحذفان في الإضافة كما يحذف التنوين ، وهما شرطان لعمل اسم الفاعل واسم المفعول كما أن التنوين شرط في غير جمع المذكر السالم والمثنى للعمل إن كان الاسم غير متصل بـ (أل) التعريف . نقول :

أنت طالعٌ جبلاً

أنتما طالعان جبلاً

أنتم طالعون جبلاً

1 انظر شرح الأشموني 32/1 .

فاسم الفاعل في حالته الأولى كان منوناً فعمل فيما بعده ، إذ تعرب (جبلاً) مفعولاً به لاسم الفاعل ، ثم نجد اسم الفاعل في الحالتين الثانية والثالثة عمل بوجود النون فأخذ مفعولاً به . ولو حذف التنوين من المفرد ، والنون من المثنى والجمع لبطل العمل ولأصبح ما بعد اسم الفاعل مضافاً إليه على النحو التالي:

أنت طالعُ جبلٍ

أنتما طالعا جبلٍ

أنتم طالعو جبلٍ

ومما يثبت أن نوني المثنى وجمع المذكر السالم تنوين كذلك أن المثنى وجمع المذكر السالم لا يقبلان التنوين. وأخيراً فإن نون جمع المذكر السالم والمثنى يقابلهما في بعض اللغات السامية الميم ، كما أن التنوين في العربية يقابله التمييم في اللغات السامية الأخرى [1] . فنحن نجد علامة الجمع في العبرية هي (يم) [2] ، كما أن علامة جمع التصحيح في الأوجريتية هي (uma) في الرفع و(ima) في النصب والجر ، أما علامة التثنية فيها فهي (amai) للمذكر في الرفع و (emai) في حالة النصب والجر هذا للمذكر ، أما للمؤنث فبإضافة (t) قبل اللاحقتين السابقتين [3] .

وإذا ثبت أن نوي المثنى وجمع المذكر السالم تنوين في أصل الوضع فإننا نلاحظ أنهما يلحقان المثنى وجمع المذكر السالم في حالتي التعريف والتنكير، مما يدل على أن التنوين كان يلحق الاسم في حالتي التعريف والتنكير على حد سواء .

---

1 انظر التطور النحوي للغة العربية 27، فقه اللغة المقارن للدكتور إبراهيم السامرائي 134 خصائص العربية في الأفعال والأسماء للدكتور إسماعيل عمايرة 68 .

2 انظر صيغ الجموع في اللغة العربية مع بعض المقارنات السامية 175 و 177 ، فقه اللغة المقارن 134

3 انظر صيغ الجموع 232 –233 .

الثاني: نون التوكيد الخفيفة ، وهي مما يلحق الفعل فهي ساكنة كالتنوين ، كما أنها تقلب في الوقف ألفا تماماً كتنوين النصب، إذ الحركة قبل تنوين النصب فتحة وهي قبل نون التوكيد الخفيفة فتحة كذلك . وقد يعترض على هذا بأنني أذهب إلى أن التنوين لم يكن ذا قيمة دلالية في أصل الوضع ، والنون هنا ذات بعد دلالي يكمن في التوكيد ، فأقول إن أصل هذه النون هو تنوين ، وكالتنوين في الأسماء كان في مراحله الأولى مجرداً من الدلالة ، ثم حين استقرت اللغة أصبح التنوين ذا أبعاد دلالية متعددة [1] .
وكذلك نون التوكيد فقد اكتسبت قيمتها الدلالية بعد استقرار اللغة . وما زالت النون التزيينية تلحق نمط الأفعال الجوفاء في لهجة القرويين في جنوبي العراق (العمارة والناصرية) وهي إنما تلحقها كما ذكر إبراهيم السامرائي إتماما للفائدة التي تحصل من التنوين في الأسماء ، يقولون : أروحن ، أموتن . فالنون صوت لين سهلٌ يزين آخر هذه الأفعال [2] .
وإذا ثبت أن هذه النون تنوين في أصل الوضع فإن هذه إمارة صريحة على أن التنوين كان يدخل الأفعال كما يدخل الأسماء .
وقد رأينا في التنوين الغالي أنه يدخل الحروف كما في قول الراجز :

قالت بنات العم يا سلمى وانن　　　　كان فقيراً معدماً ، قالت وانن

وعليه فإن التنوين في قديم اللغة كان يدخل جميع أنواع الكلمة بلا استثناء، ثم إن هذا التنوين في تطور اللغة أصبح مختصاً بأنماط محصورة من أنماط الكلمات . وهذا ما حصل للتمييم كذلك في اللغات السامية ، فقد كان يستخدم في العصور الأولى بشكل منتظم، لاسيما في العصر البابلي القديم ، وأبرز نموذج للنصوص التي حافظت على استخدامه هو قانون حمورابي ثم بدأ استخدام

1 انظر هذه الأبعاد الدلالية في بحث الدكتور سمير ستيتية : رؤية جديدة في تفسير التنوين 135 –143.
2 انظر فقه اللغة المقارن 129 و 143 .

التمييم يتناقص تدريجياً حتى تلاشى في العصور المتأخرة إلا من النصوص الأدبية أو الدينية ذات الطابع الكلاسيكي [1] .

والحق أن هذا ما كان سيحصل للتنوين في اللغة العربية لولا أن القرآن نزل في فترة كانت تستخدم التنوين ، كما أن جمع اللغة كان في تلك الفترة ، إذ نلاحظ أن ظاهرة التنوين قد تلاشت في اللهجات العربية الحديثة .

ومما يؤكد الفكرة التي طرحت سابقاً والتي تنص على أن التنوين لم يكن في قديم اللغة مختصاً في نمط من أنماط اللغة ، أننا نجد النحاة قد تحدثوا عن أنواع كثيرة للتنوين وصلت إلى تسعة أنواع عند السيوطي [2] ؛ فهناك التنوين مطرد الاستخدام وهو أربعة أنواع :التمكين والتنكير والمقابلة والعوض ، وهناك تنوين الترنم والتنوين الغالي وهناك تنوين الضرورة الذي يدخل على المنادى وما لا ينصرف ، وهناك تنوين الحكاية ، وأخيراً تنوين الشذوذ كالتنوين في :هؤلاءٍ قومك . واستعراض هذه الأنواع المختلفة للتنوين يثبت ما أذهب إليه . فالنحاة قد وضعوا قاعدتهم العريضة وهي أن التنوين من علامات الأسماء ، ثم حاولوا أن يخرجوا الأنواع التي تدخل على غير الاسم بتسميات لا تتعارض وقاعدتهم ، حتى وصل الأمر في نهاية المطاف إلى أن سموا أحد أنواع التنوين بأنه شاذ وآخر بأنه للضرورة.

حذف التنوين لالتقاء الساكنين

إذا ولي التنوين حرف ساكن ففيه أمران ؛ تحريك التنوين تخلصا من التقاء الساكنين أو حذف التنوين [3] . والأصل هنا تحريك التنوين لالتقاء الساكنين ، غير أن جواز الحذف كان – كما قال ابن جني – لأن التنوين ضارع حروف اللين بما فيه من الغنة ، فكما يحذفن لالتقاء الساكنين في نحو :

1 انظر اللغة الأكدية 205 .
2 انظر همع الهوامع 405/4 – 409 .
3 انظر ظاهرة التنوين 57 .

رمى القوم ، وقاضي البلد ، ويدعو القوم كذلك حذف التنوين لالتقاء الساكنين وهو مراد "[1] ، فقد حذف التنوين لالتقاء الساكنين جوازاً في قول الراجز:

لَتَجِدَنّي بالأمير برّا وبالقناة مِدْعساً مكرّا

إذا غطيفُ السُّلَميُّ فرّا [2]

أراد (غطيفٌ) بالتنوين بدليل رفع ما بعده فحذف التنوين . ومنه كذلك قول الراجز:

حَيدةُ خالي ولقيطٌ وعلي وحاتمُ الطائيُّ وهّابُ المئي [3]

أراد (حاتمٌ) فحذف التنوين يدل على ذلك أنه رفع كلمة الطائي . وقول راجز آخر:

واللهِ لو كنت لهذا خالصاً لكنتُ عبداً آكلَ الأبارصا [4]

أراد (آكلاً الأبارصا) ، فحذف التنوين ، ودل على أنه أراد التنوين أنه نصب الأبارصا ولو لم يرده لجرها .

وقد خالف عباس حسن القدماء حين قالوا أن الأولى هنا تحريك التنوين لا حذفه ، قال : "ومن العرب من يجيز حذف التنوين إذا وليه ساكن، وهذا أسهل اللغات كلها . فيقول : وقف خطيبُ اسمع خطبته ، وصاح قائلَ افهموا ، وأقبل عالمُ اخرج لاستقباله ، وحبذا الاقتصار عليه بشرط التنبه إلى

---

1 سر صناعة الإعراب 189/2 – 190 .

2 سر صناعة الإعراب 188/2، الإنصاف 665/2 (م94)، المقرب 67/2 ، لسان العرب (دعس) .

3 نسب لامرأة من بني عامر ولامرأة من بني عقيل في خزانة الأدب 375/7 ، وبلا نسبة في المنصف 68/2، سر صناعة الإعراب 188/2 ، الإنصاف 663/2 ، شرح الشافية 234/2 ، شرح الكافية 275/6 ، شرح شواهد الشافية 163 .

4 سر صناعة الإعراب 189/2 .

أن الكلمات التي حذف منها ليست ممنوعة من الصرف"[1] . غير أنه لم يبين الأسباب التي تجعل حذف التنوين أسهل .

وقد ورد مثل هذا الحذف في القراءات القرآنية مما يجعل القول بأنه خاص بالضرورة[2] باطلاً . فقد قرئ :" **قل هو الله أحدُ اللهُ الصمد** "[3] بحذف التنوين ، وقرأ عمارة بن عقيل :" **ولا الليل سابقُ النهارَ** "[4] بنصب النهار على إرادة التنوين في سابق .

ويمكن تحليل واحد من الأمثلة السابقة ليكون نموذجاً يمثل كل الأمثلة السابقة وذلك من أجل الوصول إلى تفسير لظاهرة حذف التنوين في مثل النماذج السابقة ، ولنأخذ مثلاً الآيتين من سورة الإخلاص. فالأصل فيها :" **قل هو الله أحدٌ الله الصمد** "[5] ، ونحن نعلم أن أول كلمة الله همزة وصل ، وهي مختلف فيها ؛ فإما أن تكون همزة متلوّة بحركة[6] أو أن تكون حركة[7] وسنحلل النموذج على الجهتين :

- باعتبار همزة الوصل همزة متلوّة بحركة :

?a/ha/dun/?al/la:/hu

- باعتبار همزة الوصل حركة

?a/ha/dun/al/la:/hu

وفي النموذجين السابقين نلاحظ أنه لا التقاء لساكنين فيهما ؛ ففي النموذج الأول يتشكل في الموضع المقصود مقطعين هما (dun/?al) وهما

1 النحو الوافي 42/1 .
2 ذهب إلى القول بالضرورة الإستراباذي في شرح الكافية 275/6 .
3 الإخلاص 1 و 2 ، وانظر هذه القراء ة في البحر المحيط 530/8 ، وكذلك في المقتضب 581/1 ، وشرح المفصل 6/2 .
4 يس 40 وانظر هذه القراءة في البحر المحيط 323/7، وكذلك في شرح المفصل 6/2 .
5 الإخلاص 1و2 .
6 انظر العربية الفصحى 43 والمنهج الصوتي للبنية العربية 42 .
7 انظر الأصوات اللغوية للدكتور سمير ستيتية 318 ، دراسات في علم اللغة لكمال بشر 150 .

من نوع واحد هو (ص ح ص) ومن المعلوم أن همزة الوصل تسقط في درج الكلام فيصبح الشكل (dunal) ويتكون مقطعان هما (du وnal) وهما من نوع (ص ح) و(ص ح ص) وهذا هو الأصل كما ذكر النحاة .

إذ لم يلتق ساكنان حتى نقول إنّ التنوين تحرك بسببهما ، لأن الحركة التي لحقت التنوين هي إما حركة همزة الوصل ، أو هي همزة الوصل التي هي حركة أصلاً .

وعند حذف التنوين يصبح المقطعان السابقان مقطعاً واحداً على النحو التالي:

dun/al ← dul

ومن هنا فإننا نخسر من المقطع الأول النون ومن الثاني الحركة وهي الفتحة هنا ، فيحصل التخفيف من نحت المقطعين وجعلهما مقطعاً واحداً ، ويمكن أن نجتهد هنا ونقول إن ما حدث في هذا النموذج هو من قبيل النحت ، ولكنه نحت مقطعي يتم على مستوى المقاطع لا على مستوى الكلمات ككل .

إثبات التنوين في الموضع الذي يجب فيه حذفه

يحذف التنوين وجوباً إذا كان الاسم المنون علماً مفرداً موصوفاً بكلمة ابن أو ابنة من غير فاصل بين الصفة والموصوف ، وكلاهما مفرد مضاف إلى علم آخر مفرد أو غير مفرد [1] . وقد ذهب معظم النحويين إلى أن التنوين يحذف في هذا الموضع لالتقاء الساكنين ، ولأن الاسمين أصبحا وكأنهما اسم واحد .

وذكر المبرد [2] وابن جني [1] أن المختار في غير هذا الموضع تحريك التنوين لالتقاء الساكنين ؛ لأن الحذف إنما يكون في حروف المد واللين خاصة،

1 انظر الكتاب 504/3، الخصائص 247/2 ، سر صناعة الإعراب 182/2 ، ارتشاف الضرب 189/4 ، شرح التصريح 219/2، وانظر كذلك ظاهرة التنوين في اللغة العربية 55 .

2 انظر المقتضب 579/1 .

وإنما جاز في التنوين لمضارعته إياها ، وأنه يقع كثيراً بدلاً منها ، ويزاد في الموضع الذي تزاد فيه .

غير أن ابن يعيش [2] لم يرتض هذا التفسير لحذف التنوين في هذا الموضع مستدلا على ذلك بما ورد عن العرب أنهم كانوا يقولون : هذه هند بنت عمرو ، فيحذف التنوين وإن لم يلتق ساكنان . وذهب إلى أن السبب هو التخفيف لكثرة الاستعمال ، أي كثرة استعمال (ابن) مضافاً إلى علم ، ومجيء العلم منعوتاً به ، وقد حذفوا التنوين من هذا المنعوت كأنهم جعلوا الاسمين اسماً واحداً لكثرة الاستعمال .

ويضاف إلى هذا السبب في حذف التنوين سبب آخر وهو توالي الأمثال، فالتنوين نون وكذلك النون في كلمة ابن . فلما كثر استعمال هذا النمط وكان فيه توالٍ للأمثال مال العربي إلى التخفيف بحذف التنوين .

ويمكن تطبيق النحت المقطعي الموضح في النوع السابق من حذف التنوين على هذا الحذف كذلك ؛ انظر إلى ما حصل في جملة (زيدٌ بنُ عمرو) قبل حذف التنوين وبعده :

- قبل الحذف zay/dun/ib/nu
- بعد الحذف zay/dub/nu

فقد حصل التخفيف هنا من أننا خسرنا مقطعاً بسبب حذف صامت من أحد المقاطع وحركة من المقطع الذي يليه ، فيحصل بذلك النحت المقطعي المُتحدَّث عنه سابقا .

غير أن التنوين قد ثبت في مثل هذا النمط في بعض الشواهد ، منه قول الراجز وهو الأغلب العجلي:

---

1 انظر سر صناعة الإعراب 189/2 – 190 .

2 انظر شرح المفصل 5/2 – 6 .

جاريةٌ من قيسٍ بنِ ثعلبهْ   تزوجتْ شيخاً غليظَ الرقبهْ [1]

وقد اجمع النحاة على أن رد التنوين في هذا ومثله ضرورة شعرية ، إلا ما ورد عن المبرد [2] من إجازة إثبات التنوين في الكلام حيث جعله جائزاً حسناً .

1 نسب للأغلب العجلي في الكتاب 505/3 – 506 ، شرح المفصل 6/2، وبلا نسبة في المقتضب 581/1 ، الخصائص 247/2 ، سر صناعة الإعراب 185/2 ، شرح الكافية الشافية 8/2 ،ارتشاف الضرب 2189/4 ، شرح التصريح 219/2 .

2 انظر المقتضب 581/1 .

الفصل الخامس
الإبدال اللغوي

ويشمل:

* **المبحث الأول** : الإبدال الحر
* **المبحث الثاني** : الإبدال المقيد

المبحث الأول : الإبدال الحر

تتعرض أصوات اللغة - أي لغة – إلى عمليات تحويلية مختلفة ، ومن ضمن هذه العمليات التي تخضع لها أصوات اللغة أننا نجدها تبدل من بعضها، فإما أن يكون هذا الإبدال مقيدا بوجود سياقات صوتية تساعد على حدوثه وهو ما يطلق عليه اسم الإبدال المقيد ، وإما أن يكون الإبدال غير خاضع لوجود الصوت في سياقات صوتية معينة ولكنه يكون خاضعا لإرادة المتكلم ، التي تستحب إبدال الصوت بآخر وهو ما اصطلح على تسميته بالإبدال الحر . في الصفحات القادمة سيتناول هذا الفصل عددا من مظاهر الإبدال بنوعيه الحر والمقيد مما ظهرت في شواهد الرجز.

إبدال الهمزة هاءً

أجاز علماء اللغة [1] إبدال الهمزة هاءً وذلك لوروده في السماع كثيراً . فقد قالوا : أيا وهيا في النداء ؛ والهاء بدل من الهمزة لأن أيا أكثر من هيا . قال الراجز:

وانصرفتْ وهي حَصانٌ مُغْضَبَهْ ورفعتْ بصوتِها : هيا أبهْ [2]

يريد أيا أبه . وأبدلت الهاء من الهمزة كذلك في إياك من قول الراجز:

---

1 انظر الإبدال لابن السكيت 88 – 89 ، الإبدال لأبي الطيب 568/2 - 571 ، وانظر سر صناعة الإعراب 203/2 ، الإنصاف 215/1 (م25)، الممتع 398/1 .

2 الإبدال لأبي الطيب 569/2 ، سر صناعة الإعراب 205/2 ، الممتع 399/1 .

يا خالُ هلا قلت إذ أعطيتني هيّاك هيّاك وحنواءَ العُنُقْ 1

أراد إياك فأبدل الهمزة هاءً .

وقد رويت (أياك) بفتح الهمزة وعليه كانت الهاء حينما أبدلت من الهمزة فيها مفتوحةً ، وقد ورد ذلك في قول الراجز:

هَيّاكَ أن تمنى بشعشعانِ خبٍّ الفؤادِ مائل اليدانِ 2

وقال بعضهم أن هاء (هات) هي همزة في الأصل لأنها من (آتى يؤاتي) ، وقد قال الراجز :

لله ما يعطي وما يهاتي 3

أي وما يأخذ .

وقد علق حسام النعيمي على هذا الإبدال بعد أن نسبه إلى قبيلة طيِّئ قائلاً :" ويبدو أن الميل إلى إخفاء الهمزة وإضعافها في النطق جعلهم يقلبونها هاءً لتداني مخرجيهما ، إلا أن قبيلة طيء متوغلة في البداوة ، فكان الأشبه أن تحافظ على الصوت الشديد المجهور ؛ لأنه أوفق بطبيعتها ، إلا أنه لا يبعد أن يكون الذي بدأ هذا الإبدال في طبعه لين ورقة لضعف أو علة بحيث آثر الصوت المهتوت على الصوت الشديد الانفجاري " 4 .

والحق أن إبدال الهمزة هاءً مبرر صوتياً لما بين الصوتين من تقارب شديد في المخرج والصفة ؛ فالهمزة 5 صوت شديد لا هو بالمجهور ولا بالمهموس مخرجه المزمار ، عند النطق به ينحبس الهواء عند المزمار انحباساً تاماً ثم ينفرج المزمار

---

1 الإبدال لأبي الطيب 570/2 ، سر صناعة الإعراب 204/2 ، لسان العرب (هيا) و (أيا) .

2 سر صناعة الإعراب 203/2 .

3 سر صناعة الإعراب 205/2 ، شرح المفصل 30/4 ، لسان العرب (هات) .

4 الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني 117 .

5 انظر صفات الهمزة في الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس 90 ، علم الأصوات لكمال بشر 288 .

فجأة ، أما الهاء [1] فصوت رخو مهموس ، عند النطق به يظل المزمار منبسطاً دون أن يتحرك الوتران الصوتيان ، ولكن اندفاع الهواء يحدث نوعاً من الحفيف يسمع في أقصى الحلق أو داخل المزمار ، ويتخذ الفم عند النطق بالهاء وضعاً يشبه الوضع الذي يتخذه عند النطق بأصوات اللين .

فالواضح أنَّ الهاء والهمزة لهما المخرج ذاته إلا أن الهمزة أصعب نطقاً من الهاء ومن أي صوت آخر ؛ وذلك لأن انحباس الهواء عند المزمار انحباساً تاماً ثم انفراجه فجأة يحتاج إلى جهد عضلي يزيد عن أي صوت آخر [2] . ومن المعلوم أن الهمزة قد تعرضت لكثير من التغيرات في النطق العربي وذلك لصعوبتها ، فهي تُسَهَّل وتبدل وتحذف ، ويمكن القول إن إبدالها هاءً هو من طرق تسهيل الهمزة ، وعليه يمكن القول إن الهاء همزة مسهلة .

كما يمكن القول بأن إبدال الهمزة هاء ميلٌ من أبناء اللغة نحو التسهيل والتيسير في النطق ، والاقتصاد في الجهد العضلي المبذول ، ويمكن ملاحظة هذه السهولة في هذا الإبدال عند المقارنة بين صفات الهمزة وصفات الهاء .

إبدال الواو تاء

ذكر علماء اللغة [3] أن الواو المضمومة وكذلك المفتوحة يمكن أن تبدل تاءً إذا وقعت في أول الكلمة ، لكنهم عدوه إبدالا غير مطرد ، ومن شواهده إبدال الواو المفتوحة تاءً في (تيقور) إذ أصلها (ويقور) لأنها من وقار ، قال الراجز وهو العجاج :

فإنْ يكنْ أمسى البِلى تَيْقوري [4]

---

1 انظر صفات الهاء في الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس 88 ، وعلم الأصوات لكمال بشر 305 .

2 انظر الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس 90 .

3 انظر الكتاب 332/4 ، المنصف 227/1 ، سر صناعة الإعراب 155/1 – 156 ، شرح المفصل 38/10 ، الممتع 384/1 .

4 ديوان العجاج 187 .

قال الأعلم :" وأصله ويقور ، فأبدلت التاء من الواو استثقالا لها وكراهةً للابتداء بها ، لأنها من أثقل الحروف ، ولا يطرد بدلها بهذه الحال "[1] .

وأبدلت كذلك في تخمة وأصلها (وخمة) ، و(تكأة) لأنها فعلة من توكأت ، وفي تكلان ، وتراث من ورث ، والتليد فهي فعيل من ولد ، قال ابن جني [2] : أبدلوا التاء مكان الواو لضرب من الاستخفاف .

ومن الصفات التي يجب أخذها بعين الاعتبار في الواو ومثلها الياء أنهما صوتان تقريبيان [3] ، بمعنى أنهما يتتجان عن تضييق غير كافٍ لإحداث احتكاك ، والصوت الذي هذه صفته يقبل التحول إلى أي صوت آخر يشاؤه أبناء اللغة ، وعليه فإن هذه السمة في الواو تبرر لنا إبدالها تاءً .

وذهب يحيى عبابنة [4] إلى تفسير التاء في بعض المصادر كتراث وتخمة وتهمة وغيرها مما يشبه هذه المصادر عن طريق ما يسمى بالقياس الخاطئ ، وذلك أن ثلاثي هذه المصادر هو ورث ووخم ووهم ، وعند صياغة وزن افتعل منها ، تحذف الواو – حسب تقديره – ويعوض عنها بتشديد التاء فينتج الفعل : اتّرث و اتّخم واتّهم ، ثم تتم عملية القياس الخاطئ في اشتقاق الثلاثي من هذه الصيغ حين تقاس قياسا خاطئا على الأفعال التائية الفاء مثل تبع / اتّبع ، حيث يعتقد المتكلم متوهما أن الثلاثي من اتّرث هو ترث ، ومن اتّخم هو تخم ومن اتّهم هو تهم ، وعند صياغة مصادر الأفعال الجديدة التي نشأت من القياس الخاطئ تنتج المصادر الجديدة التي تبدأ بالتاء فنجد مصدر ترث وهو تراث ومصدر تخم وهو تخمة ومصدر تهم وهو تهمة .

---

1 انظر تحصيل عين الذهب 586 .
2 انظر المنصف 225/1 .
3 انظر الأصوات اللغوية لسمير ستيتية 163 .
4 انظر بحثه سابقة التاء في مصادر العربية 149 – 154.

إبدال اللام نوناً

ذكر علماء اللغة [1] أن اللام تبدل نوناً ، واستشهدوا على ذلك بكلمة (لعنّا) من قول الراجز وهو أبو النجم:

واغدُ لعنّا في الرهان نرسلُهْ [2]

أراد لعلنا . ومثله قول الراجز :

حتى يقولَ الجاهلُ المُستَنْطَقُ لعنّ هذا معه مُعلَّقُ 3

أراد لعل.

وإبدال اللام نوناً مُسَوَّغٌ من الناحية الصوتية ، فهما متحدان صفة ، إذ كلاهما مجهور متوسط لا هو بالشديد ولا بالرخو ، ومتقاربان في المخرج ، فاللام من بين حافة اللسان (من أدناها إلى منتهى طرف اللسان) ، وبين ما يليها من الحنك الأعلى ، ومخرج النون مما بين طرف اللسان وما فويق الثنايا ، لكن مجرى الهواء يختلف مع كل منهما ، فهو مع النون يتخذ مجراه من الأنف ، في حين أنه مع اللام يتخذ مجراه من الفم ، فلقلب اللام نوناً ينتقل مخرج اللام إلى مخرج النون ويتخذ الهواء مجراه من الأنف [4] .

وإبدال اللام نوناً ما زال موجوداً إلى الآن عند أهل تطوان بالمغرب يقولون : سناح بدل سلاح ، وطحان بدلا من طحال [5] .

وذهب برجشتراسر [6] إلى أن الحروف الصوتية المحضة – المائعة والمتوسطة – وهي اللام والراء والنون والميم يماثل بعضها بعضاً من جهة أن

---

1 انظر الإبدال لابن السكيت 111 ، الإبدال لأبي الطيب 382/2 – 414 ، سر صناعة الإعراب 114/2 ، الممتع 395/1 .

2 ديوان أبي النجم 188 .

3 انظر سر صناعة الإعراب 114/2 ، الإنصاف 225/1 (م26)، خزانة الأدب 422/10

4 انظر لغة تميم لضاحي عبد الباقي 113 ، وانظر صفات اللام والنون في الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس 64 و 66 ، وعلم الأصوات لكمال بشر 348 .

5 انظر لغة تميم 112 .

6 انظر التطور النحوي 38 .

الغالب على نطقها كلها الصوت الناشئ عن اهتزاز الأوتار الصوتية في الحنجرة ، ولهذا السبب كثيراً ما يستبدل بعضها من بعض .

ويجب ألا نغفل عن حقيقة أن اللام والنون من الأصوات المائعةِ ، وهي أصوات استمرارية يتسع مجرى الهواء عند نطقها ، بما يقرب من اتساعه عند نطق الحركات ، وإن لم يبلغه . وتكاد تكون حركة الهواء غير مسموعة عند نطقها ، إلا أن اللام فموية والنون أنفية [1] . كل هذا التقارب يجعل من السهولة قبول إبدال اللام نوناً .

إبدال التاء كافاً :

تبدل الكاف من التاء [2] غير أن إبدالها منها قليل غير مطرد على حد تعبير ابن جني [3] ، ومن ذلك أنها تبدل من تاء ضمير المخاطب في فعلت ، حيث يقولون فعلك ، وأنشد سحيم قصيدة فقال : أحسنك والله ، يريد أحسنت والله [4] ، وقال الراجز:

يا ابن الزبير طالما عصيكا وطالما عَنَّيْتنا إليكا [5]

أراد عصيت فأبدل التاء كافا ، قال ابن جني : " لأنها أختها في الهمس" [6] ، وقد كان ابن مالك[7] والأشموني [8] يجعلان ما في هذا الشاهد من قبيل نيابة ضمير النصب عن ضمير الرفع .

---

1 انظر الأصوات اللغوية لسمير ستيتية 161 – 162 .

2 انظر الإبدال لأبي الطيب 140/1 – 147 ، سر صناعة الإعراب 290/1 ، المقرب 182/2 ، الممتع 414/1 .

3 انظر سر صناعة الإعراب 290/1 .

4 انظر الممتع 414/1 .

5 نسب لرجل من حمير في خزانة الأدب 428/4 ، 430 ، وشرح شواهد الشافية 425 و427 ، وبلا نسبة في الإبدال لأبي الطيب 140/1 ، سر صناعة الإعراب 290/1 ، شرح التسهيل 383/1 ، شر الشافية 202/3 ، شرح الكافية 332/2 ، المقرب 182/2 ،الممتع 414/1 ، شرح الأشموني 397/1 .

6 سر صناعة الإعراب 290/1 .

7 انظر شرح التسهيل 383/1 .

8 انظر شرح الأشموني 397/1 .

وحديثاً ذهب حسام النعيمي [1] إلى افتراض مؤداه أن اللغة قد استعملت أول الأمر ضميراً واحداً للرفع والنصب والجر، ثم في مراحل تطورها استحدثت الثاني فصار ضميران ؛ أحدهما للرفع والآخر للنصب والجر، ويقوي هذا الافتراض عنده أن الضمير (نا) يستخدم للأحوال الثلاث، ثم رجح أن يكون الكاف هو الأصل لأنه استعمل لحالتين، أما التاء فمستحدث ؛ وذلك لأنه يستخدم لحالة واحدة . وهذا هو رأي برجشتراسر [2] بدليل بقاء كاف الضمير في بعض اللغات السامية، وهذا الرأي كذلك هو أحد رأيين ذهب إليهما سمير ستيتية [3] أما الآخر فافتراض مؤداه أن يكون تحول التاء كافاً من رواسب الحبشية في اللغة، إذ يقابل هذه التاء كاف في الحبشية .

إبدال الضاد لاماً

تبدل اللام من الضاد في (اضطجع) فتصبح (الطجع) [4] وذلك كما في قول الراجز:

لما رأى أنْ لا دعهْ ولا شِبعْ   مال إلى أرطاةِ حِقْفٍ فالطجعْ [5]

وقد جعل ابن جني [6] هذا الإبدال شاذاً ، في حين جعله ابن الحاجب [7] رديئاً ، أما مبرره فقد قال ابن جني فيه :" فأبدل الضاد لاماً ، وهذا شاذ ، وذلك أنه كره التقاء المطبقين فأبدل مكان الضاد أقرب الحروف إليها " [8] .

1 انظر الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني 89 .
2 انظر التطور النحوي 76 .
3 انظر اللسانيات للدكتور سمير ستيتية 608 – 609 .
4 انظر شرح المفصل 46/10 ، الممتع 403/1 .
5 نسب لمنظور بن حبة الأسدي في شرح شواهد الشافية 276 ، وبلا نسبة في المنصف 329/2 ، سر صناعة الإعراب 5/2 ، المحتسب 214/1 ، شرح المفصل 46/10 ، الممتع 403/1، شرح الشافية 226/3.
6 انظر المنصف 329/2 ، سر صناعة الإعراب 5/2 .
7 انظر شرح الشافية 226/3 .
8 المنصف 329/2 وانظر شرح التصريح 691/2 .

ويبدو أن قلب الضاد لاماً مبرر صوتياً لا سيما أن للضاد نطقاً يقرِّبها من اللام، يقول برجشتراسر : إن مخرج الضاد " من حافة اللسان، ومن القدماء من يقول: من جانبه الأيسر ، ومنهم من يقول : من الأيمن ، ومنهم من يقول من كليهما، فمخرجها قريب من مخرج اللام ، الذي هو أيضاً من حافة اللسان، وذلك يدل على أن الضاد كانت تشبه اللام من بعض الوجوه، والفرق بينهما هو أن الضاد من الحروف المطبقة كالصاد، وأنها من ذوات الدوي ، واللام غير مطبقة صوتية محضة "[1] .

وهذا النطق للضاد ما زال موجوداً في منطقة ظفار كالمهرية والشجرية[2]، كما أن للضاد نطقاً قريباً من هذا النطق عند أهل حضرموت وهو كاللام المطبقة [3] .

ويرى إسماعيل عمايرة أن إبدال الضاد لاما يمكن تفسيره بفكرة انحلال الصوت المركب ، إذ " في وسع المرء أن يتصور أن الضاد القديمة صوت مركب من الدال المفخمة واللام الجانبية ، ونظرا لصعوبة نطقه فقد انحل عند بعض الناطقين بالعربية إلى لام مفخمة ، وهذا وجه ، أو دال مفخمة ، وهي التي نسمعها من القراء اليوم "[4] . والحق أن الضاد ليست صوتاً مركباً حتى يصحَّ هذا الافتراض ؛ وعليه يكون تفسير عمايرة السابق مرجوحاً .

ويمكن أن يضاف إلى ما سبق أن إبدال الضاد لاماً في اضطجع قد يكون نوعاً من المخالفة الصوتية ، وذلك من أجل التخلص من توالي الأمثال، إذ يمكن أن تكون الضاد قد أدغمت في الطاء فأصبحت الكلمة (اطّجع) ثم تخلص الناطقون من هذا التماثل أو التضعيف عن طريق إبدال

---

1 التطور النحوي للغة العربية 18 ، وانظر الفكرة ذاتها في علم الأصوات لكمال بشر 265 .
2 انظر اللهجات العربية في التراث 430/2 .
3 انظر التطور النحوي 19 .
4 بحوث في الاستشراق واللغة 232.

الطاء لاماً ، وهو صوت مناسب إذ هو قريب إلى حد كبير من الطاء ومن الضاد .

وذهب تمام حسان [1] إلى أن الشبه في المخرج والتفخيم بين اللام في هذا الموضع (اضطجع) وبين الضاد المظهرة قبل الطاء جعل النحاة يخلطون بينهما في السمع وأن تكوين الكلمة في الحالتين هو (اضطجع) . كما ذهب حسام النعيمي [2] إلى أن إبدال الضاد لاماً هو جنوح إلى الخفة وهرباً من ثقل الضاد .

إبدال النون ميماً

تبدل النون ميماً في كثير من السياقات كإبدالها ميماً إذا وقعت ساكنة قبل الباء ، وهو ما يعرف بالإقلاب في علم التجويد ، إلا أن ما يهمنا هنا هو إبدالها الحر لا المقيد ، فقد أبدلت من النون في كلمة البنان فقالوا البنام [3] .

قال رؤبة:

يا هالِ ذات المنطق التمتام   وكفِّكِ المخضبِ البنامِ [4]

أراد البنان فأبدل النون ميماً . وقد عده الأزهري [5] شاذاً ، في حين أجازه ابن جني [6] ؛ وذلك لما في الميم من الغنة والهوي ، قال : على هذا جمعوا بينهما في القوافي . ومما جمع فيه بينهما في القوافي قول الراجز:

يا رُبَّ جَعْدٍ فيهمُ لو تدرينْ   يضربُ ضربَ السُّبُطِ والمقاديمْ [7]

وفي قرب الميم والنون يقول المبرد :" وأما إدغامها – أي النون – في الميم وإن خرجت من الشفة فهي تجاورها ، لما في الميم من الغنة وتشاركها في

---

1 انظر اللغة العربية معناها ومبناها 295 .
2 الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني 155 .
3 انظر الإبدال لابن السكيت 77، سر صناعة الإعراب 96/2 ، شرح المفصل 33/10 ، الممتع 392/1 ، شرح الشافية 216/3 ، شرح التصريح 743/2 .
4 ديوان رؤبة 183 .
5 انظر شرح التصريح 743/2 .
6 انظر سر صناعة الإعراب 96/2 .
7 السابق نفسه .

الخياشيم ، والنون تسمع كالميم ، وكذلك الميم كالنون ، وتقعان في القوافي المُكْفَأةِ ، فتكون إحدى القافيتين نوناً والأخرى ميماً فلا يكون عيباً كما قال الراجز:

بُنَيَّ إن البرَّ شيءٌ هيِّنُ   والمنطقُ اللينُ والطعيِّمُ [1]

ومن الشواهد الأخرى التي عدها المبرد لهذه الظاهرة قول علي بن أبى طالب:

قد عرف الحرب العوان أنّي   بازلَ عامين حديثَ سنّ

لمثل هذا ولدتني أمّي [2]

والنون والميم وإن كانا غير متقاربين مخرجاً ، إذ مخرج النون مما بين طرف اللسان وما فويق الثنايا ، ومخرج الميم مما بين الشفتين ، فإنهما يشتركان في أن مجرى الهواء معهما دون سائر الأصوات من الأنف ، كما أنهما مجهوران متوسطان بين الشدة والرخاوة [3] . وقد بقي الإبدال بينهما مستمراً عبر العصور إلى الآن ، فأهل الأندلس كانوا في القرن الرابع الهجري يقولون : حلزوم بدلاً من حلزون ، أما في الوقت الحالي فأهل مصر يقولون : فاطنة بدلاً من فاطمة [4] .

يضاف أن هذا الإبدال موجود في اللغات السامية فالتنوين في العربية يقابله التمييم في الأكدية والسبئية ، فكلمة كلبٍ في العربية يقابلها كلبم في الأكدية ، وكلمة إن في العربية يقابلها إم في العبرية [5] .

---

1 المقتضب 241/1 ، وانظر الشاهد في المنصف 61/3 ، وشرح شواهد الشافية 342 . الطعيم تصغير الطعام .

2 ديوان علي بن أبى طالب 139 – 140 وانظر المقتضب 242/1 . البازل : البعير الذي ظهر نابه.

3 انظر لغة تميم 113 وانظر صفات الميم ومخرجها في الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس 45 وعلم الأصوات لكمال بشر 348 ، وصفات النون ومخرجها في الأصوات اللغوية 66 – 67 ، وعلم الأصوات 349 .

4 انظر لغة تميم 113 .

5 انظر التطور النحوي 27 ، لغة تميم 113 .

إبدال السين تاء

ذكر علماء اللغة [1] أن السين تبدل تاء ، مستشهدين بقول الراجز :

يا قاتل الله بني السعلاتِ عمرو بن يربوع شرار الناتِ

غيرِ أعفاء ولا أكياتِ [2]

أراد الناس وأكياس ، فأبدل السين تاء وقد وصفه الإسترابادي [3] بأنه نادر ، في حين نجد غيره يبرر هذا الإبدال ، إذ تتفق السين والتاء في الهمس وتجاوران في المخرج وهما من حروف الزيادة [4] .

ويطلق على ظاهرة إبدال السين تاء مصطلح (الوتم) وهي ظاهرة تعزى إلى اليمن[5] ، وتفسير هذه الظاهرة سهلٌ ؛ وذلك أن السين والتاء صوتان متناظران في الرخاوة والشدة، أي أنهما يتفقان في المخرج وهو الأسنان واللثة، كما يتفقان في الهمس ويتفقان أخيراً في الترقيق ، والفرق الوحيد بينهما هو أن السين رخوة احتكاكية والتاء شديدة انفجارية [6] .

إبدال الجيم شيناً

تبدل الجيم من الشين [7] بدليل قول الراجز:

إذ ذاك إذ حبلُ الوصالِ مُدْمَشُ [8]

قال الأشموني :" وسهل ذلك كون الجيم والشين متفقتين في المخرج " [9] .

---

1 انظر الإبدال لأبي الطيب 117/1 ، سر صناعة الإعراب 165/1 ، شرح المفصل 36/10 و41 ، الممتع 389/1 ، المقرب 175/2 .

2 نسب لعلياء بن أرقم اليشكري في شرح شواهد الشافية 470 ، وبلا نسبة في الإبدال لأبي الطيب 117/10 ، سر صناعة الإعراب 165/1 ، شرح المفصل 36/10 ، الممتع 389/1 ، المقرب 175/2 ، شرح الشافية 221/3 .

3 انظر شرح الشافية 221/3 .

4 انظر سر صناعة الإعراب 165/1 ، شرح المفصل 41/10 ، الممتع 389/1 .

5 انظر في اللهجات العربية 105 ، فصول في فقة العربية 132 .

6 انظر في اللهجات العربية 105 ، فصول في فقه العربية 132 ، وانظر صفات التاء والسين في علم الأصوات لكمال بشر 249 و301 .

7 انظر سر صناعة الإعراب 217/1 ، الممتع 411/1 – 412 ، شرح الأشموني 563/4 .

8 المراجع السابقة نفسها .

9 شرح الأشموني 563/4 .

وذهب إبراهيم أنيس [1] إلى أن السبب في هذا الإبدال هو انتقال مخرج الجيم من مكانه إلى الأمام حتى أصبح من مخرج الشين ، وهذه الشين هي الجيم الشامية التي هي صوت مجهور نظيره المهموس هو الشين وقد أدى هذا التحول إلى ازدياد رخاوة الجيم الفصيحة .

و إبدال الجيم شيناً ينسب إلى قبيلة تميم [2] وفسره أحمد علم الدين الجندي من منطلق أن " الشين صوت رخو مهموس نظيره الجيم وهو صوت مجهور وهما شجريان متجانسان ولهذا التقارب صح أن يحل أحدهما محل الآخر" [3] ، في حين ذهب ضاحي عبد الباقي [4] إلى أن من الجائز أن تكون هذه الشين المبدلة من الجيم هي الصوت الذي بين الجيم والشين ، ولكنه لم يجزم بذلك ؛ لأن هذا الإبدال وصلنا عن طريق الكتابة ، والكتابة وسيلة غير تامة الدقة في وصف النطق وعلى الأخص القديم منها ، إلا إن كان هذا النطق لدى بعض بطون تميم التي عاشت في أطراف الجزيرة مجاورة لبعض الفرس متأثرة بنطقهم لهذا الصوت .

في حين نجد من يجزم بأن هذه الشين هي تلك الشين المجهورة التي بين الجيم والشين، فقد ذهب يحيى عبابنة [5] إلى أن الشين المهموسة التي ترويها المعاجم العربية في بعض الأنماط اللغوية الاستعمالية ليست من مكونات صوت الجيم ، وإنما هي الشين المجهورة التي وصفها سيبويه بأنها الجيم التي كالشين ، وهي من الأصوات غير المستحسنة عنده ، وهي صوت لثوي حنكي كالشين المهموسة والفرق بينهما في الجهر والهمس فقط ، ومن الممكن أن يطلق عليها اسم الجيم المشبعة .

---

1 انظر الأصوات اللغوية 207 .
2 انظر اللهجات العربية في التراث 457/2 ، لغة تميم 110 .
3 اللهجات العربية في التراث 457/2 .
4 انظر لغة تميم 110 .
5 انظر بحثه تطور صوت الجيم 320 .

وقد انطلق عبابنة [1] في تفسير هذا الإبدال من منطلق ما توصف به الجيم من أنها صوت مركب من الدال والشين ، مما يجعله صوتاً صعباً يتطلب من الناطقين النطق بصوتين مختلفين في آن واحد ، وهذه الصعوبة المتأتية من الازدواج مدعاة إلى تدخل قانون السهولة والتيسير ، وذلك عن طريق ما يسمى بتفكيك الصوت المزدوج أو انحلال الصوت المركب ، ومن الطبيعي أنه سينحل إلى أحد مكونيه الدال أو الشين .

وعليه فليس تحول الجيم شيناً إبدالاً وإنما هو انحلال . ومن هنا يرى عبابنة [2] أن الجيم المركبة لن تنحل إلى الشين ؛ وذلك أن الشين مهموسة والجيم مجهورة ، والأصل عنده أن تنحل إلى الصوت الذي عد من الأصوات غير المستحسنة (الشين المشبعة) . وهو ما حدث في اللهجات الحديثة ، إذ تنطق الجيم شيناً مشبعة في المغرب العربي ومدينة دمشق ونابلس وغيرها من المدن الحضرية في بلاد الشام . ثم يتابع قائلاً : لكن الذي حدث في العربية أن الناطقين الذين أوصلوا الجيم المركبة إلى هذا الأمر قد نطقوا الجيم شيناً مجهورة، ولكنها رويت عنهم وصفاً بأنها الجيم التي كالشين ، وكتبت شيناً ، ثم أصبح الأمر كما لو أنه حدث إبدال صوتي تاريخي بين الجيم المركبة والشين المهموسة .

والدكتور عبابنة بهذا الرأي يوافق رمضان عبدالتواب الذي تحدث عن فكرة الانحلال السابقة حين قال : " فإن من الملاحظ في التطور اللغوي أن الأصوات المزدوجة تميل في تطورها إلى أن تنحل إلى أحد الصوتين المكونين لها، وهذا صوت الجيم ، وهو كما عرفنا من قبل من الأصوات المزدوجة في الفصحى، نراه وهو المكون من دال مخرجها من الغار يعقبها شين مجهورة ، ينحل في اللهجات العامية إلى هذين الصوتين ، فمثال تطوره إلى الدال :

---

1 السابق 318 .
2 السابق 320 .

(دشيش) في (جشيش) و(دشع) في (جشع) ومثال تطوره إلى الشين المجهورة : النطق الشامي للجيم في الوقت الحاضر . وقد ضاع الجهر في بعض الكلمات، وصارت الجيم شيناً مهموسةً كالشين القديمة[1] . وممن أخذ بفكرة الانحلال هذه إسماعيل عمايرة[2] الذي كان يرى أن الجيم صوت مركب من الدال والشين ، وقد أخذ صفة الجهر والانفجارية من الدال ، وصفة الاحتكاك من الشين ، ولذا كان نطقها مركبة فيه قدر من الصعوبة ، إذ تنحل على ألسنة بعض العرب لتصبح صوتا أحاديا ، فيكون شينا تارة ويكون دالا تارة أخرى .

وقد أكد كمال بشر[3] أن المقصود بالجيم التي كالشين في وصف القدماء هي الجيم الشامية التي هي الشين ذاتها إلا أنها مجهورة لا مهموسة . ثم فسر بشر[4] تحول الجيم المركبة إلى الشين المجهورة أو الجيم الشامية من خلال تركيزه على صفة التركيبية في الجيم ، إذ الجيم مركبة من الدال والشين المجهورة (dj) وقد اكتفى الناطقون بها بنطق الجزء الثاني منها فتحولت الجيم (الوقفية الاحتكاكية) إلى احتكاكية مع الاحتفاظ بالمخرج والإبقاء على الجهر.

إبدال الياء جيماً والجيم ياءً

تبدل الجيم من الياء لا غير[5] مشددة ومخففة ، فيبدلون من الياء المشددة جيماً مشددة ومن الياء المخففة جيماً مخففة[6] . وقد حدد سيبويه[7] والاستراباذي[8] هذا الإبدال بالوقف . فمن شواهد إبدال الجيم المشددة ياء قول الراجز :

1 فصول في فقه العربية 129 .
2 انظر بحوث في الاستشراق واللغة 220.
3 انظر علم الأصوات 334 - 335 .
4 السابق 335 .
5 انظر سر صناعة الإعراب 187/1 .
6 انظر شرح المفصل 50/10، الممتع 353/1 ، شرح الشافية 287/2 و 229/3 .
7 انظر الكتاب 182/4 .
8 انظر شرح الشافية 287/2 .

خالي عويفٌ وأبو عَلِجٌّ المطعمان اللحمَ بالعَشِجٌّ

وبالغداة فِلَقَ البَرْنِجٌّ [1]

يريد (أبو علي ، العشي ، البرني) . ومن إبدال المخففة قول الراجز:

لاهمَّ إنْ كنت قبلت حِجَّتِجْ فلا يزالُ شاحجٌ يأتيك بِجْ

أقمَرُ نهّاتٌ ينزي وَفْرَتِجْ [2]

يريد (حجتي ، بي ، وفرتي) . ومنه كذلك قول الراجز :

يطير عنها الوَبَرُ الصُّهابجا [3]

أراد (الصهابي) من الصهبة إي الشعر الأشقر. ومنه كذلك قول الراجز:

حتى إذا ما أمسجت وأمسجا [4]

يريد(أمسيت وأمسيا) . ومنه كذلك قول الراجز وهو أبو النجم:

كأن في أذنابهن الشوَّلِ من عبس الصيف قرون الأجَّل [5]

يريد(الأيل) وهو ذكر الأوعال .

وكان بعضهم [6] يجعل إبدال الياء المشددة مطرداً ، أما غير المشددة فقد جعلوه غير مطرد ومقتصراً على السماع . قال ابن يعيش : " الجيم تبدل من الياء لا غير لأنهما أختان في الجهر والمخرج ، إلا أن الجيم شديدة ، ولولا شدتها لكانت ياءً ، وإذا شددت الياء صارت جيماً قال يعقوب : بعض

---

1 انظر الكتاب 182/4 ، الإبدال لابن السكيت 95 ، سر صناعة الإعراب 187/1 ، المحتسب 157/1 ، الممتع 353/1 ، شرح الشافية 287/2 ، شرح التصريح 691/2 . فلق: ما قطع من التمر ، البرني : ضرب من التمور .

2 الإبدال لابن السكيت 96، سر صناعة الإعراب 189/1 ، المحتسب 157/1 ، الممتع 355/1 ، المقرب 165/2 ، شرح الشافية 287/2 ، شرح شواهد الشافية 215 و 218 . شاحج : بغل ، ينزي : يحرك، وفرة : الشعر إلى شحمة الأذن .

3 لهميان بن قحافة في الإبدال لابن السكيت 95 ، والإبدال لأبي الطيب 260/1 ، سر صناعة الإعراب 188/1 ، الممتع 354/1 ، شرح شواهد الشافية 216 .

4 ديوان العجاج 393 .

5 ديوان أبي النجم 222 ورواية الديوان (الأيل) وعليه فلا شاهد فيه .

6 انظر المقرب 164/2 والممتع 354/1 .

العرب إذا شددت الياء صيرها جيماً "[1] . وقال الاستراباذي :" الجيم والياء أختان في الجهر إلا أن الجيم شديدة ، فإذا شددت الياء صارت قريبة غاية القرب منها ، وهما من وسط اللسان ، والجيم أبين في الوقف من الياء ، فطلب البيان في الوقف ، إذ عنده يخفى الحرف الموقوف عليه"[2] .

وقد حدد سيبويه[3] وغيره[4] هذا الإبدال بالوقف ، يقول :" وأما ناس من بني سعد فإنهم يبدلون الجيم مكان الياء في الوقف ؛ لأنها خفية ، فأبدلوا من موضعها أبين الحروف ، وذلك قولهم : هذا تميمج ، يريدون تميمي "[5] .

غير أن ما روي من شواهد سابقة يجعل تقييد هذا الإبدال بالوقف مرفوضاً، وذلك كما في إبدال الياء جيماً في كلمة (الأيل) ، من بيت أبى النجم، وكذلك إبدالها في أمسيت إذ لا وقف عليهما .

وإبدال الياء جيماً لغة في بني سعد كما أشار سيبويه ، وهم بعض بني تميم، كما أن قضاعة كانت تبدل الياء جيماً مع العين كما في شاهد (علج وعشج) . وسيمت هذه الظاهرة عندهم بالعجعجه[6] .

وقرن إبراهيم أنيس[7] إبدال الياء جيماً بصفات القبائل البدوية التي حرصت على تفخيم الياء فصارت جيماً ، ومن هنا فإن البدوي قد انتقل بصوت لا هو بالشديد ولا هو بالرخو إلى صوت أميل إلى الشدة منه إلى الرخاوة .

---

1 شرح المفصل 50/10 .
2 شرح الشافية 229/3 .
3 الكتاب 182/4 .
4 انظر شرح المفصل 50/10 ،شرح الشافية 287/2 .
5 الكتاب 182/4 .
6 انظر شرح التصريح 691/2 ، فصول في فقه العربية 110 .
7 انظر في اللهجات العربية 126 .

وكما أبدلت الياء جيماً فكذلك أبدلت الجيم ياءً . قال الراجز :

تحسبه بين الأنامِ شَيَرَةْ [1]

أراد (شجرة) فأبدل الجيم ياءً .

وقد أقر المحدثون [2] بالتقارب الشديد بين الجيم والياء ؛ إذ تتحدان في المخرج وهو الغار أو سقف الحنك الصلب ، كما أنهما يشتركان في صفة الجهر ، ولعل ما يختلفان فيه يكمن فقط في أن الجيم المركبة من الأصوات التي تجمع بين الشدة والرخاوة ، أي بين الانفجار والاحتكاك ، وأما الياء فهو صوت متوسط فيه بعض الرخاوة ، أي أنه ينطق بشيء من الاحتكاك ؛ ولهذا السبب فإننا لا نعجب حين نرى الصوتين يتبادلان في اللهجات العربية القديمة، فهذه هي العجعجة عند قضاعة ، وهي إبدال الياء جيماً ، وهناك عكس هذه الظاهرة وهو إبدال الجيم ياء ، إذ تشيع في عصرنا الحالي في بعض قرى العراق وبعض بلدان الخليج ، فيقولون : مسيد في مسجد ، ودياي في دجاج وغير ذلك .

ويرى حسام النعيمي [3] أن قلب الياء جيماً في (علج وعشج) أيسر وأسهل في الوصل ، وذلك لأننا مع الياء نجمع كسرة اللام أو الشين وياءين وكسرة ، أي أننا نكرر الصوت أربع مرات ممطولاً مطولاً مرتين ، أما في الإبدال فنفصل بالجيم بين الصوتين .

وعليه يمكن القول إن إبدال الياء جيماً في (علج وعشج) وما شابههما هو من قبيل المخالفة الصوتية التي تتمثل في التخلص من توالي الياء والكسرة، فقلبت الياء جيماً لأنها قريبة المخرج منها ، يؤكد هذا أن هذا الإبدال في المضعف مطرد أكثر من اطراده في غير المضعف ، وذلك لأن توالي

---

1 انظر سر صناعة الإعراب 389/2 ، المحتسب 156/1 .

2 انظر في اللهجات العربية 127 ، فصول في فقه العربية 112 – 113 ، علم الأصوات لكمال بشر 337 ، تطور صوت الجيم للدكتور يحيى عبابنة 321 .

3 انظر الدراسات الصوتية واللهجية 125 .

الياءات والكسرة يكون أكثر على أن إبدال الياء جيما والعكس مُسَوَّغ صوتياً لما بين الصوتين من تقارب شديد لا سيما إذا كانت الياء مشددة ، إذ تدنو كثيرا من الجيم، يضاف إليه أن الياء صوت تقريبي يقبل التحول إلى أي صوت يشاؤه أبناء اللغة .

إبدال الثاء فاء

ذكر ابن جني [1] أن الثاء تقلب فاءً ، فقد روى عن أبى علي الفارسي أن العرب تقول في العطف: قام زيدٌ فم عمرو ، يريد ثم عمر . وعد من هذا القلب قول الراجز وهو العجاج :

وبلدةٍ مرهوبةِ العافورِ [2]

فالعافور هو من عثر يعثر أي وقع في الشر . وإن كانت العافور تحتمل في وجه أن تكون أصلية من عفر والعفر هو الشدة .

والحق أن إبدال الثاء فاء يقره علم الأصوات ، إذ كلا الصوتين رخو مهموس منفتح ، وهما متقاربان مخرجاً وصفة [3] ؛ إذ مخرج الثاء مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا ، فهو صوت أسناني ، أما الفاء فمخرجها من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا ، فهو شفوي أسناني ، وعليه فمخرج الثاء متأخر قليلاً في الفم عن مخرج الفاء ، وللشفتين في نطق الفاء دور ليس لهما في نطق الثاء مع قيام الأسنان بدور في نطق كل منهما .

وقد لاحظ عبد العزيز مطر [4] أن نطق الثاء فاء إحدى خصائص لهجة الشيعة من أهل البحرين ، ويرى ليتمان [1] أن الإبدال بين الفاء والثاء قديم عند العرب بدليل وجوده في جنوب بلاد العرب وفي لهجات المغرب إلى الآن.

---

1 انظر سر صناعة الإعراب 260/1.

2 ديوان العجاج 188 وروايته العاثور وعليه فلا شاهد فيه .

3 انظر اللهجات العربية في التراث 417/2، ظواهر نادرة في لهجات الخليج العربي 27، وانظر خصائص الثاء والفاء في علم الأصوات لكمال بشر 297 و 298.

4 انظر ظواهر نادرة في لهجات الخليج العربي 26.

المبحث الثاني: الإبدال المقيد

وهو نوعان: إبدال المخالفة وإبدال المماثلة

إبدال المخالفة

وهو إبدال مقيد ؛ وذلك لأنه يحدث نتيجة وجود صوتين متجانسين أو متقاربين أو أكثر ؛ أي أنه مقيد بوجود هذين الصوتين ، حيث يبدل أحدهما بصوت آخر مختلف عنه ؛ وذلك طلبا للسهولة والتيسير واقتصادا للجهد العضلي المبذول ، ومن أمثلته في شواهد الرجز :

إبدال الضاد ياءً

ذكر علماء اللغة [2] أن الضاد تبدل ياءً وذلك في مثل تقضّض إذ تصبح تقضّى ، وذلك كما في قول الراجز وهو العجاج :

تقضي البازي إذا البازي كسر [3]

إذ الأصل تقضض إلا أنه أبدل الضاد الثالثة ياءً . وقد فسر كثير من العلماء [4] هذا الإبدال بأنه كان بسبب توالي ثلاث ضادات ، إذ أبدل الأخيرة منها ياءً وذلك للتخلص من صعوبة توالي الأمثال ، أو كما أشار ابن جني [5] هرباً من التضعيف .

والحق أن قانون المخالفة هو المسؤول عما سمي بالهرب من التضعيف أو الهرب من توالي الأمثال ، فقد اجتمعت ثلاثة أصوات متشابهة في كلمة

---

1 انظر اللهجات العربية في التراث 418/2.

2 انظر سر صناعة الإعراب 385/2 ، دقائق التصريف 438 ، الممتع 374/1 ، ارتشاف الضرب 312/1 ، شرح التصريح 632/2 ، همع الهوامع 339/5 ، شرح الأشموني 565/4 .

3 ديوان العجاج 52 ، تقضي : انقضاض ، كسر : ضم جناحيه .

4 انظر الممتع 374/1 ارتشاف الضرب 312/1 ، شرح التصريح 632/2 – 633 ، الأشباه والنظائر 48/1 .

5 انظر سر صناعة الإعراب 384/2 – 385 ، واستخدم ابن المؤدب المصطلح ذاته في الدقائق 438 .

واحدة، وهذه الأصوات مما يستصعب في العربية ، فهي الضاد المطبقة المفخمة، ولا شك أن نطق الكلمة بالإبدال أيسر منه دون إبدال .

إبدال الميم ياء

وكذلك أبدلت الميم ياءً للغرض ذاته كما في قول الراجز :

بل لو رأيت الناس إذ تُكُمّوا   بِغُمَّةٍ لَوْ لَمْ تُفَرَّج غمّوا [1]

قال ابن جني :" أراد تكمموا ، من كممت الشيء إذا سترته ، فأبدل الميم الأخيرة ياء ، مثل تظنيت ، فصار التقدير تكميوا ، فأسكنت الياء وحذفت ، كما تقول : قد تولّوا ، وتعلّوا من وليت وعلوت " [2] . وما قيل حول قانون المخالفة في النقطة السابقة يقال هنا أيضا .

إبدال التاء ياء

وأبدلت التاء ياءً كراهية توالي الأمثال أو التضعيف وذلك في اتصلت التي أصبحت ايتصلت في قول الراجز :

قام بها ينشُدُ كلُّ مُنْشَدِ   فايتصلتْ بمثلِ ضوءِ الفرقدِ [3]

والحق أن ما قيل في الإبدالات السابقة من أمر المخالفة يقال هنا .

وقد وضع حسام النعيمي [4] افتراضين في تفسير ياء ايتزن وايتصل عند بعض الحجازيين وهما :

الأول : أن هذه الكلمة جاءت على الأصل (اوتزن، اوتصل) ثم قلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها كما حدث في ميزان وأصله موزان .

---

1 سر صناعة الإعراب 386/2 ، المقرب 171/2 .

2 سر صناعة الإعراب 386/2 .

3 سر صناعة الإعراب 388/2 ، شرح المفصل 24/10 ، الممتع 378/1 ، المقرب 172/2 ، ارتشاف الضرب 2439/5 . لسان العرب 726/11 .

4 انظر الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني 200 .

الثاني : أن يكون إبدال التاء ياء من قبيل الفرار من التاء المشددة بعد قلب الواو تاءً ، وقد حولوا التاء الأولي التي هي واو في الأصل إلى صوت من جنس حركة ما قبلها وهي الياء .

إبدال الهاء ياء

أبدلت الياء من الهاء كذلك لغرض التخلص من توالي الأمثال أو المخالفة ، وذلك كما في قولنا دهديت الحجر أي دحرجته ، وأصله دهدهته ، وقالوا صهصيت الرجل وصهصهته وهو إذا قلت له : صه صه [1] . ومن شواهده قول الراجز وهو أبو النجم:

كأنَّ صوتَ جرعها المُسْتَعْجَلِ ... جندلةٌ دهديتَها في جندلِ [2]

إبدال الثاء ياء

وأبدلت الثاء ياءً [3] في كلمة (الثالث) وذلك في قول الراجز:

قد مرَّ يومان وهذا الثالي ... وأنت بالهجران لا تبالي [4]

والمفهوم من كلام ابن يعيش أن الغرض هو التخلص من توالي الأمثال ، يقول : " فإنه أبدل الثاء الثانية ياءً ، كأنه كره باب سلس وقلق " [5] . والواضح أن العلاقة بين ثلث وسلس وقلق هو أن الصوت الأول والثالث منها واحد ، وكراهية هذا الباب التي أشار إليها ابن يعيش تكمن في هذا التوالي للأمثال .

---

1 انظر سر صناعة الإعراب 245/1 و 371/2 ، شرح المفصل 26/10 ، الممتع 378/1 – 379 ، المقرب 172/2

2 ديوان أبي النجم 226 – 227 ، جرعها : شربها الماء ، جندل : الحجارة .

3 انظر شواهد الإبدال بين الثاء والياء في الإبدال لأبي الطيب 204/1 – 205 ، المقرب 172/2 .

4 انظر سر صناعة الإعراب 389/2 ، شرح المفصل 28/10 ، الممتع 378/1 ، ارتشاف الضرب 2438/5 .

5 شرح المفصل 29/10 .

ومن المحدثين [1] من ذهب إلى أن تحول الثاء ياء في الثالث ليس إبدالاً وإنما هو من حذف الحرف الأخير من الكلمة ثم إشباع حركة الروي المكسور.

الثاني : إبدال المماثلة

وهو ضد المخالفة ، إذ يجتمع صوتان بينهما تباعد ، يجعل النطق بهما مجتمعين صعبا ، فيميل العربي إلى التخلص من الصعوبة الحاصلة من اجتماعهما ، وذلك بتقريب أحدهما من الأخر ، والغرض هو السعي إلى تيسير النطق والاقتصاد اللغوي في الجهد العضلي المبذول كما في المخالفة . ومن أمثلته :

إبدال الصاد زاياً

ذهب علماء اللغة [2] إلى أن الصاد الساكنة تبدل زاياً وذلك إذا كان بعدها دال أو قاف ، وذلك كما في مصدق ومصدوقة : مزدق ومزدوقة ، وهي لهجة كلب [3] ومن شواهدها قول الراجز:

يزيدُ ، زاد اللهُ في خيراتِهِ حامي نزارٍ ، عندَ مزدوقاتِهِ [4]

والملاحظ أن هذا الإبدال مقيد ، وذلك بمجاورة الصاد للدال أو القاف ، وهو نوع من المماثلة ، يوضحها قول الاستراباذي :" ويجوز في الصاد الساكنة الواقعة قبل الدال قلبها زاياً صريحة وإشرابها صوت الزاي ، أما الإبدال فلأن الصاد مطبقة مهموسة رخوة ، وقد جاورت الدال بلا حائل من حركة وغيرها ، والدال مجهورة شديدة غير مطبقة . . . فغيروا الأولى لضعفها

1 انظر الدراسات اللهجية والصوتية 165 .
2 انظر أمثلة هذا الإبدال في كتاب الإبدال لأبي الطيب 122/2 – 133 ، وانظر سر صناعة الإعراب 208/1 ، شرح المفصل 52/10 – 53 ، الممتع 412/1 ، المقرب 181/2 ، شرح الشافية 231/3 - 232 .
3 انظر الممتع 412/1 ، المقرب 181/2 .
4 سر صناعة الإعراب 209/1 ، الممتع 412/1 ، المقرب 181/2 .

بالسكون ، بأن قربوها من الدال ، بأن قلبوها زاياً خالصة ، فتناسبت الأصوات ؛ لأن الزاي من مخرج الصاد وأختها في الصفير ، وهي تناسب الدال في الجهر وعدم الإطباق "[1] .

وكلام الاستراباذي صريح بأن ما حدث هو من قبيل المماثلة لا غير ، والأوضح في التصريح بالمماثلة هو ابن يعيش حيث يقول : " فلما كان بين جرسيهما هذا التنافي نَبَتِ الدال عنها بعض نبوٍّ فقربوا بعضها من بعض . . . فأبدلوا من الصاد زاياً خالصة فتناسبت الأصوات "[2].

والمحدثون [3] ممن تناولوا هذا الإبدال لا يخرجون قيد أنملة عما ذهب إليه المتقدمون .

ويبدو أن من المجدي أن نقابل بين الأصوات الثلاثة السابقة – الصاد والزاي والدال – حتى يتسنى لنا أن نقف على السبب الذي جعل الصاد تقلب زاياً إذا تبعت بالدال . فالزاي والصاد مثلاً تشتركان في جميع الصفات إلا أن الصاد مفخمة مهموسة والزاي مجهورة غير مفخمة ، أما الدال فليس بينها وبين الصاد أدنى شبه ، إذ إنها صوت أسناني لثوي وقفة انفجارية مجهورة . والملاحظ أن قلب الصاد زاياً في هذا الموضع يعني أنه قد فقد خاصية الإطباق واكتسب خاصية الجهر، وعليه فإن الناطقين استصعبوا الجمع بين الجهر وحبس الهواء والإطباق في صوتين مختلفين أو بعيدين في المخرج.

إدغام التاء في الضاد

تدغم التاء في الضاد وذلك في مثل قول الراجز:

ثارت فَضَجَّت ضَجَّةً ركائبُهْ 4

1 شرح الشافية 231/3 – 232 .
2 شرح المفصل 53/10 .
3 انظر اللهجات العربية في التراث 448/2 – 449
4 نسبه السيرافي للقناني في شرح أبيات سيبويه 271/2 ، وبلا نسبة في الكتاب 465/4 ، الممتع 691/2 ، المقرب 12/2 .

وقد ذكر سيبويه العلة في هذا الإدغام قائلاً :" وقد تدغم الطاء والتاء والدال في الضاد ، لأنها اتصلت بمخرج اللام ، وتطأطأت عن اللام حتى خالطت أصول اللام فوقه من الأسنان ، ولم تقع من الثنية موضع الطاء لانحرافها، لأنك تضع للطاء لسانك بين الثنيتين ، وهي مع ذا مطبقة ، فلما قاربت الطاء فيما ذكرت لك أدغموها فيها كما أدغموها في الصاد وأختيها ، فلما صارت تلك المنزلة أدغموا فيها التاء والدال ، كما أدغموهما في الصاد لأنهما من موضعها "[1].

والتقارب الصوتي بين الضاد والتاء أمر تقره الدراسات الحديثة ، فالتاء صوت أسناني لثوي وقفة انفجارية مهموس [2] ، والضاد صوت أسناني لثوي وقفة انفجارية مجهور مفخم (مطبق) [3] .

والواضح أن هذا الإدغام ناتج عن إبدال مقيد ، ذلك أن التاء أبدلت ضاداً وذلك بهدف المماثلة ، مماثلة الصوتين لا سيما أنهما متقاربان في المخرج لكنهما مختلفان في الصفة ، وحتى لا يكون ثمة فجوة في النطق بين الصوتين المتجاورين اللذين لا يفصلهما فاصل تبدل التاء ضاداً وذلك على مبدأ الغلبة للأقوى ، إذ الضاد أقوى ، ثم تدغم فيها . وساعد على ذلك كله عدم وجود فاصل بين التاء والضاد فالتاء ساكنة ، ويمكن توضيح المعادلة التي تحكم الإبدال السابق بالشكل التالي :

التاء ←——— ضاد / ــ ضاد

1 الكتاب 465/4 .
2 انظر علم الأصوات لكمال بشر 249 .
3 انظر السابق 253 .

الخاتمة

استطاعت الدراسة أن تتوصل إلى عدد من النتائج من أهمها :

- لم يستثنِ علماءُ اللغةِ الرجزَ من التقعيد اللغوي على الرغم من أنهم وصفوا لغته بأنها أقل درجة من الأنماط اللغوية الأخرى ، إذ يضطر الراجز إلى كثير من التفريغ والتوليد؛ وذلك بسبب قصره ومسابقة قوافيه ، يضاف إلى ذلك أنه كان يقال في مواطن الارتجال والسليقة ؛ لذلك فقد دخلته اللهجات المحكية ، فهو أقرب إلى الزجل في الوقت الحالي . إلا أن الدراسة رأت أن دخول اللهجات في لغة الرجز لم تكن إلا ليقيم الراجز فيها موسيقى شعره .
- الرجز شعر من وجهة نظر اللغويين ؛ وذلك لاعترافهم بدخول الضرورة فيه .
- استطاعت الدراسة أن تقف عند عدد من مظاهر التطور اللغوي التاريخي للعربية وذلك اعتمادا على ما جاء في شواهد الرجز ؛ من ذلك مثلا التطور اللغوي التاريخي لإعراب المثنى والأسماء الستة ، وإعراب الاسم المنقوص ، والاستثناء المنقطع ، وصياغة مصادر (فعّل) من الفعل المعتل الناقص ، وصياغة اسم المفعول من الفعل الأجوف، وإبدال الألف ياء في الوقف ، وأهم من ذلك التطور اللغوي التاريخي لظاهرة التنوين .
- يجوز نداء الضمير لإفادة غرض دلالي وهو التحقير ، ويجوز دخول (يا) النداء على الفعل وذلك لإفادة المبالغة فيه دون إفادة النداء .
- تلحق هاء السكت الكلمة في الوقف وذلك لغرض يتعلق ببنية المقاطع العربية في الكلمة .
- تفسير بعض الظواهر النحوية صوتياً ، من ذلك مثلا نصب الجزأين بعد ليت وبعض أخوات إن ، إذ تفسر بقانون المماثلة ، وكذلك منع دخول (يا) النداء على المعرف بـ(أل) .

- لا يجوز الاعتماد على العلامة الشكلية في تصنيف أنواع الكلمة ؛ وذلك لأنه لا يخلو من شواذ لا تنطبق عليها تلك العلامة .
- قد يحدث النحت على مستوى المقاطع ، وذلك كما يحدث في أثناء حذف التنوين ، وهو ما اصطلحت الدراسة على تسميته بالنحت المقطعي .

المصادر والمراجع

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، لأبي بكر الزبيدي ، تحقيق طارق الجنابي ، مكتبة النهضة العربية ، عالم الكتب ، ط 1 ، 1987 .
- الإبدال ، لابن السكيت ، تحقيق حسن محمد محمد شرف ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، 1978 .
- الإبدال ، لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق عزالدين التنوخي ، دمشق ، 1961 .
- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ، أبو عمر بن العلاء ، تأليف عبد الصبور شاهين ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط1 ، 1987 .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط1 ، 1998 .
- الأزهية في علم الحروف ، للهروي ، تحقيق عبدالمعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، 1981 .
- أسرار العربية ، للأنباري ، تحقيق محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط1 ، 1997 .
- الأشباه والنظائر في النحو , للسيوطي ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، ط3 ، 2003 .
- إصلاح المنطق ، لابن السكيت ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام محمد هارون ، دار المعارف بمصر ، ط3 .
- الأصوات اللغوية ، لإبراهيم أنيس ، مكتبة الآنجلو المصرية - القاهرة ، ط5 ، 1979.

- الأصوات اللغوية ، سمير شريف ستيتية ، دار وائل للنشر ، عمان – الأردن ،ط1 ، 2003 .
- إعجاز القرآن ، للباقلاني ، تحقيق السيد أحمد صقر ، دار المعارف بمصر ، ط3 .
- الإعراب بالحروف ، عبدالكريم الزبيدي ، دار البيان العربي ، جدة ، ط1 ، 1984 .
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، لابن خالويه ، المكتبة الثقافية ، بيروت ، لبنان.
- إعراب القرآن ، للنحاس ، تحقيق زهير غازي زاهد ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1977.
- الأغاني ، لأبي الفرج الأصفهاني ، ج2 ، تحقيق علي النجدي ناصف ، مؤسسة جمال للطباعة والنشر ، بيروت، لبنان .
- الألسنية العربية ، ريمون طحان ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت، ط2 ، 1981 .
- الأمالي الشجرية ، لابن الشجري ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .
- الإنصاف في مسائل الخلاف ، لأبى البركات الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، 1982 .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت .
- البحر المحيط ، لأبى حيان الأندلسي ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ،ط1 ، 1993 .

- بحوث في الاستشراق واللغة ، إسماعيل عمايرة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط2 ، 2003 .
- بحوث ومقالات في اللغة ، رمضان عبدالتواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض ، ط1 ، 1982 .
- التبيان في إعراب القرآن ، للعكبري ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، ط2 ، 1987 .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، للعكبري ، تحقيق عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، لبنان، ط1 ، 1986 .
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب ، للأعلم الشنتمري ، تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد العراق ، ط1 ، 1992 .
- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، الطيب البكوش ، المطبعة العربية ، تونس ، ط3 ، 1983 .
- التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ، رمضان عبدالتواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط1، 1983 .
- التطور النحوي للغة العربية ، برجشتراسر ، إخراج وتصحيح رمضان عبدالتواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط4 ، 2003 .
- تهذيب اللغة ، للأزهري ، تحقيق علي حسن هلالي ، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي ، أسعد أحمد علي ، دار السؤال للطباعة والنشر بدمشق ، ط3 ، 1985 .

- جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على خير الأنام ، لابن قيم الجوزية ، تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان ، دار الجوزي ، سوريه ، ط1، 1997 .
- الجمل في النحو ، للزجاجي ، تحقيق علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، لبنان ، ط1، 1984 .
- الجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي ، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان ، ط1 ، 1992 .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، للصبان ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- خزانة الأدب ، للبغدادي ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض ، ط1، وط2، تواريخ مختلفة .
- الخصائص ، لابن جني ، تحقيق عبدالحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ،بيروت،لبنان، ط1 ، 2001 .
- خصائص العربية في الأفعال والأسماء دراسة لغوية مقارنة ، إسماعيل عمايرة ، دار الملاحي للنشر والتوزيع ، إربد، الأردن ، ط1 ، 1987 .
- دراسات في علم أصوات العربية ، داود عبده ، مؤسسة الصباح ، الكويت ، 1979 .
- دراسات في علم اللغة ، كمال محمد بشر، دار المعارف بمصر ، ط9 ، 1986 .
- دراسات في اللغة ، مجموعة أبحاث ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ط1، 1986

- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ، حسام سعيد النعيمي ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، الجمهورية العراقية ، دار الرشيد للنشر ، 1980 .
- دراسة لغوية في أراجيز رؤبة والعجاج ، خولة تقي الدين الهلالي ، دار الرشيد للنشر ، العراق ، 1982 .
- دراسة اللهجات العربية القديمة ، داود سلوم ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، بيروت، ط1، 1986 .
- الدرر اللوامع على همع الهوامع ، للشنقيطي ، تحقيق عبدالعال سالم مكرم ، عالم الكتب ، 2001 .
- دقائق التصريف ، لابن المؤدب ، تحقيق أحمد ناجي القيسي وآخرين ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، 1987 .
- ديوان أبى النجم ، تحقيق سجيع جبيلي ، دار صادر ، بيروت،ط1 ، 1998 .
- ديوان الأعشى الكبير ، شرح وتعليق محمد محمد حسين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط7 ، 1983 .
- ديوان الإمام علي، تحقيق محمد عبدالمنعم خفاجي ، دار ابن زيدون ومكتبة الكليات الأزهرية .
- ديوان امرئ القيس ، تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر
- ديوان أمية بن أبى الصلت ، تحقيق سجيع جميل الجبيلي ، دار صادر ،بيروت، ط1 ، 1998 .
- ديوان ذي الرمة ، شرح الإمام أبى نصر الباهلي برواية ثعلب ، تحقيق عبدالقدوس أبى صالح .

- ديوان الطفيل الغنوي ، تحقيق محمد عبدالقادر أحمد ، دار الكتاب الجديد ، ط1 ، 1968 .
- ديوان عبدالله بن رواحه ، وليد قصاب ، دار الضياء للطباعة والنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن، ط2 ، 1988 .
- ديوان العجاج رواية وشرح الأصمعي ، تحقيق سعدي ضناوي ، دار صادر، بيروت، ط1 ، 1997 .
- ديوان عروة بن حزام ، تحقيق أنطون محمد القوال ، دار الجيل ، بيروت ، ط1 ، 1995 .
- ديوان القطامي ، تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب ، دار الثقافة ،بيروت، ط1 ، 1960
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري ، تحقيق عمر فاروق الطباع ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، بيروت، لبنان، ط1 ، 1997 .
- ديوان النابغة الجعدي ، تحقيق واضح الصمد ، دار صادر، بيروت ، ط1 ، 1998 .
- ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر، ط2 .
- الرجز : نشأته ، اشهر شعرائه ، جمال نجم العبيدي ، مطبعة الأديب البغدادية .
- رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة ، للإمام أحمد بن قاسم العبادي ، تحقيق محمد حسن عواد، دار الفرقان، عمان ،ط1 ، 1983 .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للمالقي ، تحقيق أحمد محمد الخراط ، مطبعة زيد بن ثابت ، دمشق ، 1975 .

- سر صناعة الإعراب ، لابن جني ، تحقيق محمد حسن إسماعيل وأحمد رشدي شحاته عامر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2000

- شرح أبيات سيبويه ، للسيرافي ، تحقيق محمد الريح هاشم ، دار الجيل بيروت ، ط1 ، 1996 .
- شرح أبيات مغني اللبيب ، لعبدالقادر البغدادي ، تحقيق عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف دقاق ، دار المأمون للتراث ، دمشق، ط1 ، 1981 .
- شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، للأشموني ، تحقيق عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد ، المكتبة الأزهرية للتراث .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لابن عقيل ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، مكتبة السعادة بمصر ، ط14 ، 1964 .
- شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق محمد عبدالقادر عطا وطارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 ، 2001 .
- شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ط1 ، 2000 .
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق صاحب أبي جناح ،د. ط و تاريخ.
- شرح ديوان جرير ، محمد إسماعيل عبدالله الصاوي مضافاً إليه تفسير العالم اللغوي أبي جعفر محمد بن حبيب ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت، لبنان .
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ، نشرة أحمد أمين وعبدالسلام هارون، دار الجيل ، بيروت، ط1 ، 1991 .

- شرح ديوان المتني وضعة عبدالرحمن اليرقوبي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، ط1 ، 2001 .
- شرح شافية ابن الحاجب للاستراباذي ، مع شرح شواهده للبغدادي ، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان .
- شرح كافية ابن الحاجب للاستراباذي ، تحقيق عبدالعال سالم مكرم ، عالم الكتب ، ط1 ، 2000 .
- شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تحقيق علي محمد معوض وعادل احمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان ، ط1 ، 2000 .
- شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت، ومكتبة المتني ، القاهرة .
- شرح الملوكي في التصريف ، لابن يعيش ، تحقيق فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية بحلب ، ط1 ، 1973 .
- الشرط والاستفهام في الأساليب العربية ، سمير شريف ستيتية ، دار القلم ، دبي ، الإمارات ، ط1 ، 1995 .
- شعر أبي حيه النميري ، جمع وتحقيق يحيى الجبوري ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق ، 1975 .
- شعر الأحوص الأنصاري ، جمع وتحقيق عادل سليمان جمال ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1977 .
- شعر الأخطل صنعه السكري ، روايته عن أبي جعفر محمد بن حبيب ، تحقيق فخر الدين قباوة ، دار الفكر ، دمشق ، ودار الفكر المعاصر ، بيروت، ط4، 1996 .
- شعر هدبة بن الخشرم العذري ، جمع وتحقيق يحيى الجبوري ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، 1976 .

- شعر زياد الأعجم ، جمع وتحقيق ودراسة يوسف حسين بكار ، دار المسيرة ، ط1 ، 1983 .
- الصاحبي ، لابن فارس ، تحقيق السيد احمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة .
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري ، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت، ط2 ، 1979 .
- صحيح البخاري ، للبخاري ، ضبطه ورقمه وخرج أحاديثه مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير دمشق ، بيروت، ط3 ، 1987 .
- صيغ الجموع في اللغة العربية مع بعض المقارنات السامية ، باكيزة رفيق حلمي ، مطبعة الأديب البغدادية .
- ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم ، أحمد سليمان ياقوت ، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الرياض ، السعودية ، ط1 ، 1981 .
- ظاهرة التنوين في اللغة العربية ، عوض المرسي جبهاوي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ودار الرفاعي بالرياض ، ط1 ، 1982 .
- ظواهر نادرة في لهجات الخليج العربي ، عبدالعزيز مطر، قطر ، 1976 .
- العربية الفصحى ، هنري فليش ، تعريب عبد الصبور شاهين ، دار المشرق ، بيروت ، ط2 .
- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، محمد حماسة عبداللطيف ، دار غريب ، القاهرة ، 2001 .
- علم الأصوات ، كمال بشر ، دار غريب ، القاهرة ، 2000 .
- العمدة في صناعة الشعر ونقده ، لابن رشيق القيرواني ، تحقيق النبوي عبدالواحد شعلان ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط1 ، 2000 .

- العين ، للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق نهدي المخزومي وإبراهيم أنيس ، دار الرشيد، العراق ، 1982 .
- فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة ، للاسفراييني ، تحقيق عفيف عبدالرحمن ، منشورات جامعة اليرموك ، 1981 .
- فصول في فقه العربية ، رمضان عبدالتواب ، دار الحمامي ، القاهرة ، ط1 ، 1973 .
- الفعل زمانه وأبنيته ، إبراهيم السامرائي ، مؤسسة الرسالة ،بيروت، ط2 ، 1980 .
- فقه اللغة المقارن ، إبراهيم السامرائي ، دار العلم للملايين ، بيروت، ط2 ، 1978 .
- فن الرجز في العصر العباسي ، رجاء السيد الجوهري ، منشأة المعارف بالاسكندرية .
- في أصول النحو ، سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، ط2 ، 1957 .
- في اللهجات العربية ، إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ط8 ، 1992.
- في النحو العربي نقد وتوجيه ، مهدي المخزومي ، منشورات المكتبة العصرية ، صيدا ،بيروت، ط1 ، 1964 .
- القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعاً ودراسة وتقويماً إلى نهاية الدورة الحادية والستين عام 1995 ، خالد بن سعود بن فارس العصيمي ، دار التدمرية ، السعودية ، ودار ابن حزم ، بيروت، لبنان، ط 1 ، 2003 .

- القياس في النحو العربي نشأته وتطوره ، سعيد جاسم الزبيدي ، دار الشروق ، عمان، الأردن ، ط1 ، 1997 .
- الكتاب ، لسيبويه ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط3 ، 1988 .
- الكشاف ، للزمخشري ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت، لبنان.
- الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها ، لمكي بن أبى طالب ، تحقيق محيي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة ، ط2 ، 1981 .
- لسان العرب ، لابن منظور ، دار صادر ، بيروت .
- اللسانيات (المجال والوظيفة والمنهج) ، سمير شريف ستيتية ، عالم الكتب الحديث ، إربد، الأردن ، ط1 ، 2005 .
- اللغة الأكدية (البابلية والآشورية) تاريخها وتدوينها وقواعدها ، عامر سليمان، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، 1991 .
- لغة تميم دراسة تاريخية وصفية ، ضاحي عبد الباقي ، القاهرة ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، 1985 .
- لغة الشعر ، دراسة في الضرورة الشعرية، محمد حماسة عبداللطيف ، دار الشروق .
- اللغة العربية معناها ومبناها ، تمام حسان ، عالم الكتب ، ط3 ، 1998 .
- اللهجات العربية في التراث ، أحمد علم الدين الجندي ، الدار العربية للكتاب ، 1983 .
- اللهجات العربية في القراءات القرآنية، عبده الراجحي ، دار المعارف بمصر ، 1969.
- لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ، غالب فاضل المطلبي ، منشورات وزارة الثقافة والفنون ، العراق ، 1978 .

- ما يجوز للشاعر في الضرورة ، للقزاز القيرواني ، تحقيق رمضان عبدالتواب وصلاح الدين الهادي ، دار العروبة بالكويت .
- ما يحتمل الشعر من الضرورة ، للسيرافي ، تحقيق عوض بن حمد القوزي ، ط2 ، 1991 .
- مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه ، وليم بن الورد البروسي ، طبع بالات درو غولين المشهورة في مدينة ليبسيغ في سنة 1903 .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جني ، تحقيق محمد عبدالقادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان ، ط1 ، 1998 .
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، بيروت، لبنان، ط3 ، 1986 .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ، تحقيق محمد احمد جاد المولى وآخرين ، دار الفكر .
- المسائل العسكريات ، لأبى علي الفارسي ، تحقيق إسماعيل أحمد عمايرة ، منشورات الجامعة الأردنية ، 1981 .
- المساعد على تسهيل الفوائد ، شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات ، دار الفكر ، دمشق ، ط1 ، 1982 .
- مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية دراسة وصفية تاريخية ، آمنة صالح الزعبي ، مؤسسة رام لتكنولوجيا والكمبيوتر ، مؤتة ، ط1 ، 1996 .
- معالم دارسة في الصرف (الأقيسة الفعلية المهجورة) دراسة لغوية تأصيلية ، إسماعيل عمايرة ، دار حنين ، ط2 ، 1993 .

- معاني القرآن للفراء ، تحقيق عبدالفتاح إسماعيل شلبي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1972 .
- معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، تحقيق عبدالجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، بيروت، ط1 ، 1988 .
- معجم شواهد النحو الشعرية ، حنا حداد ، دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض ، السعودية ، ط1 ، 1984 .
- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ، إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، ط1 ، 1992 .
- مغني اللبيب لابن هشام ، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمدالله ، دار الفكر ، ط1 ، 1992 .
- المقتضب ، للمبرد ، تحقيق حسن حمد، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1999 .
- المقرب لابن عصفور، تحقيق احمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد .
- الممتع في التصريف ، لابن عصفور ، تحقيق فخر الدين قباوة ، دار المعرفة ، بيروت، لبنان ، ط1 ، 1987 .
- من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيس ، مكتبة الآنجلو المصرية ، القاهرة ، ط7 ، 1994 .
- المنصف شرح التصريف ، لابن جني ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ط1 ، 1954 .
- المنهج الصوتي للبنية العربية ، عبدالصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، 1980 .

- موسيقى الشعر ، إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية .
- نزهة الطرف في علم الصرف ، للميداني ، تحقيق السيد محمد عبدالمقصود درويشي ، دار الطباعة الحديثة ، ط1، 1982 .
- النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري .
- النحو العربي نقد وبناء ، إبراهيم السامرائي ، دار البيارق ، لبنان ، بيروت ، ودار عمار ، عمان ، ط1 ، 1997 .
- النحو الوافي ، عباس حسن ، دار المعارف بمصر ، 1966 .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، تحقيق عبدالعال سالم مكرم وعبدالسلام محمد هارون ، مؤسسة الرسالة ودار البحوث العلمية ، الكويت ، 1975 ، وط2، 1987 .

A Grammar of the Arabic Language , Wrigh,Beirut,1974.

Arabic Phonology , by Michael Brame, june, 1970

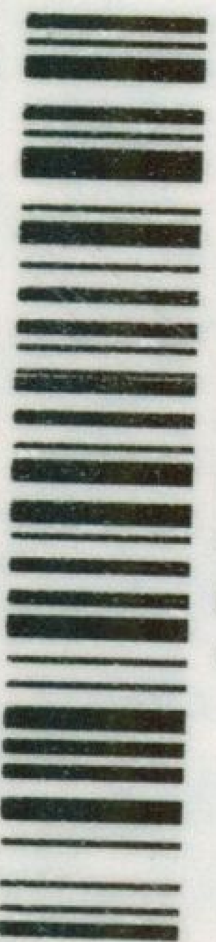
البحوث العلمية

- أثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة العربية ، ليحيى القاسم ، مجلة أبحاث اليرموك ، سلسلة الآداب واللغويات ، م11 ، ع2 ، 1993 .
- الإشباع الصوتي في المقاطع العربية أوضاعه وأهميته في التعبير اللغوي ، عبدالحميد الأقطش، علوم اللغة ، م6 ، ع2 ، 2003 ، مجلة تصدر عن دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة .
- إشكالية كاف التشبيه في العربية ، حنا حداد .
- بحر الرجز ، محمد الباتل ، مجلة جامعة الملك سعود،م7 ، الآداب 2 ، 1995 .
- تطور صوت الجيم في اللغة العربية وأثره في تشكيل بنية الكلمة ، يحيى عبابنة ، مؤته للبحوث والدراسات ، م14 ، ع 5 ، 1999 .
- تقدم الفاعل على عامله بين وصفية الكوفيين ومعيارية البصريين ، فوزي حسن الشايب ، دراسات (الجامعة الاردنية) ، م17 (أ) ،ع2 ، 1990 .
- التوابع ، مقارنة لسانية ، فوزي الشايب ،مؤتة للبحوث والدراسات ، م12 ، ع1 ، 1997 .
- الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض ، حنا حداد ، مجلة أبحاث اليرموك ، سلسلة الآداب واللغويات ، م10 ، ع2 ، 1992 .
- دور الحدث النحوي في بناء الجملة ، أحمد مصطفى عفيفي عوض ، مجلة الآداب ، جامعة الإمارات ، ع10 ، 1994 .
- رؤية جديدة في تفسير التنوين في العربية ، سمير ستيتية ، مجلة جامعة الملك سعود ، م5 ، الأدب (1) ، 1993 .
- سابقة التاء في مصادر العربية ، يحيى القاسم ، مجلة أبحاث اليرموك ، سلسلة الآداب واللغويات ، م15 ، ع1 ، 1997 .

- ضمائر الغيبة ، فوزي الشايب ، حوليات كلية الآداب ، جامعة الكويت ، الحولية الثانية ، 1987 .
- ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى ، عبدالقادر الخليل ، مجلة ابحاث اليرموك ، سلسلة الآداب واللغويات ، م15 ، ع1 ، 1997 .
- علامة وأمثالها من نعوت المذكر ، عبدالحميد الأقطش ، مجلة أبحاث اليرموك ، سلسلة الآداب واللغويات ، م16 ، ع2 ، 1998 .
- كلا وكلتا ، مصطفى السقا ، مجلة كلية الآداب ، جامعة فؤاد الأول ، ع8 ، م2 ، 1946.
- اللهم ، رؤية جديدة في الصيغة والإعراب ، سلمان القضاة ، مجلة التربية والعلم ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، ع11،نيسان 1991م .
- الهمزة المقحمة ودورها في تشكيل بنية الكلمة ، دراسة في القراءات القرآنية ، يحيى عبابنة ، مؤتة للبحوث والدراسات، م14 ، ع5 ، 1999 .



الرجز والتقعيد اللغوي





دار جليس الزمان
للنشر والتوزيع

الأردن- عمان
شارع الملكة رانية- مقابل كلية الزراعة- عمارة العساف

Tel.: +962 6 5343052 - Fax: +962 6 5356219
E-mail: dar.jaleesalzaman@yahoo.com
dar.jaleesalzaman@hotmail.com


9 789957 811648